



AMERICAN UNIV IN CARO LIBRARY

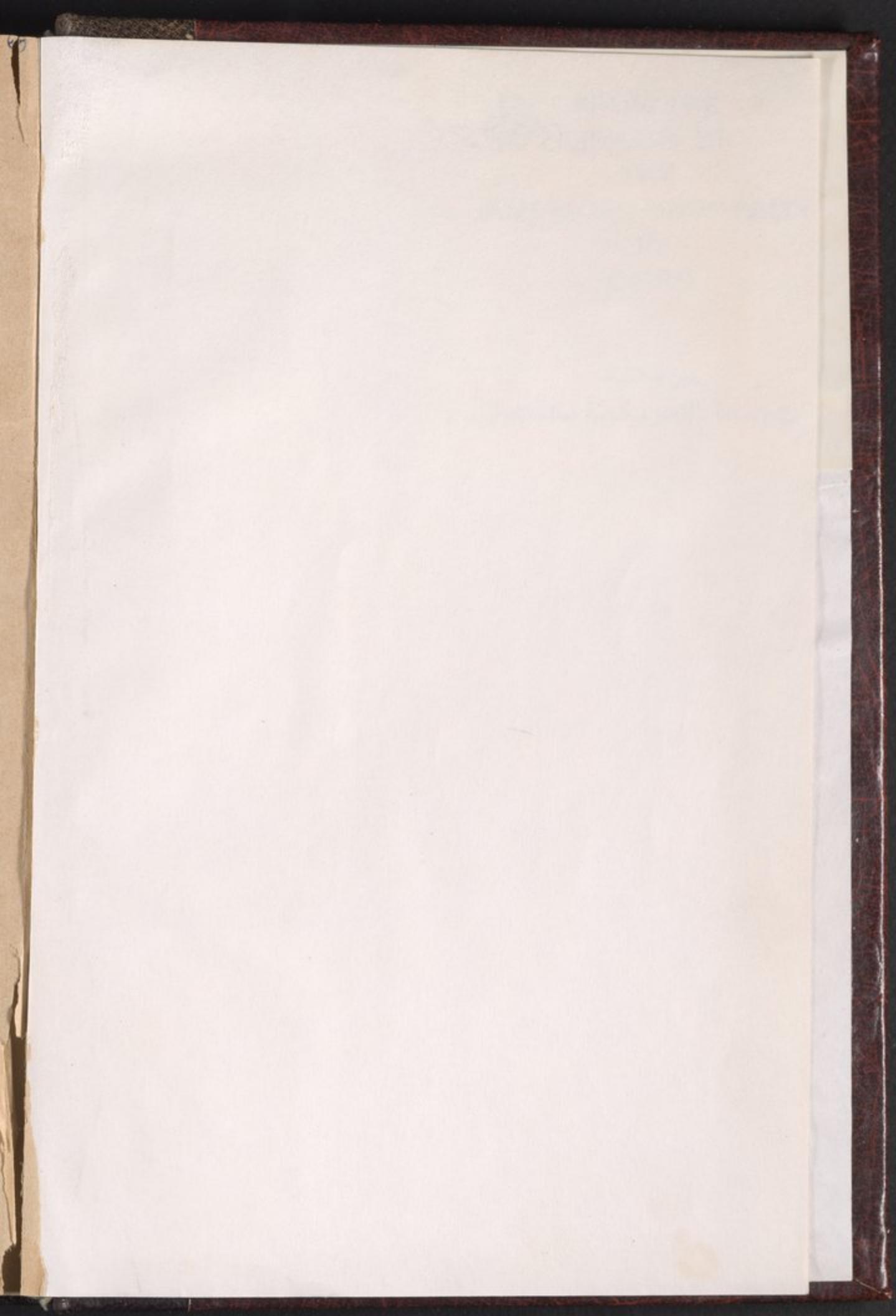
3 8534 00851 1176 .



FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الأمريكية بالقاهرة

01-B 3880



قررت وزارة المعارف العمومية تدريس هذا الكتاب بمدارسها الثانوية

D.T
100
R 56
1950

تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة

مقرر للسنة الرابعة الثانوية

تأليف

محمد رفعت بك

الحاائز لدرجة أستاذ في الآداب ودرجة الشرف من الطبقة الأولى في التاريخ الحديث
وعلى منحة البحث العلمي من جامعة ليفربول



ملتقى الطبع والنشر
دار المعارف بمصر

1950

May 52 Keweenaw P/D

962
R99h
c. 2

97C, A
, L. P.

30181

لِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

مقدمة الكتاب في الطبعة الأولى

هذه طبعة مختصرة منقحة لكتابي «تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة» أعددتها خصيصاً لطلاب المدارس الثانوية بالقسم العام تطبيقاً للمنهج الجديد ، وقد احتفظت في هذه الطبعة بكل مزايا الكتاب القديم من حرية في البحث العلمي وسهولة في الأسلوب وتحقيق للحقائق ، وزدت عليها أنني أعدت كتابة وتنظيم بعض موضوعات الكتاب وبسطتها بدرجة تتفق ومستوى تلاميذ المدارس الثانوية . وإلى لأرجو أن يؤدى هذا الكتاب مهمته بين طلاب المدارس والقراء عامة فيجدون فيه المادى الأمين والسجل الصادق بالهود آبائنا الأقربين . والله أسأل أن ينفع به الطلاب وأن يرشدنا إلى طريق السداد آمين .

محمد رفعت

القاهرة في أغسطس سنة ١٩٣٧

2

X

فهرس الكتاب

صفحة

الفصل الأول	الفصل الثاني
١	- حالة مصر العثمانية قبيل الحملة الفرنسية .
١٨	- مصر والحملة الفرنسية .
٥١	- ظهور محمد على الكبير .
٦٧	- فتوح محمد على في بلاد العرب والسودان .
٨٠	- إصلاحات محمد على الداخلية .
٩٧	- تركيا وحرب المورة وتدخل مصر .
١٠٦	- بين محمد على والسلطان .
١٢٠	- الأزمة المصرية ومعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ .
١٣٠	- خلفاء محمد على : إبراهيم - عباس - سعيد .
١٥٢	- مصر في عهد الخديو إسماعيل .
١٧٥	الحادي عشر - إسماعيل وقناة السويس .
١٨٣	الثاني عشر - امتداد دولة مصر في إفريقية .
١٩٣	الثالث عشر - التقدم النيابي وإصلاح القضاء .
٢٠٠	الرابع عشر - الأزمة المالية والتدخل الأوروبي .
٢١٥	الخامس عشر - بداية عهد الخديو توفيق .
٢٢٥	السادس عشر - الثورة العربية .
٢٤٦	السابع عشر - وزارة الثورة .
٢٥٨	الثامن عشر - الاحتلال البريطاني .
٢٧٦	التاسع عشر - مصر منذ الاحتلال .
٢٧٦	١٥) اقتراحات لورد دوفرين
٢٧٩	(٢) ثورة المهدى في السودان
٢٨٤	(٣) إخلاء السودان
٢٨٨	(٤) إعادة فتح السودان .
٢٩٥	(٥) موجز عن الإصلاحات العامة عقب الثورة العربية .

(د)

صفحة

(٦) التطورات السياسية التي نمت في مصر إلى إعلان

- ٢٩٨ الاستقلال
٣٠٥ الفصل الختامي - عهد الملك « فؤاد الأول »
٣١٩ ملحق (١) - معااهدة لندن سنة ١٨٤٠ .
٣٢٢ (ب) - فرمان حق الوراثة لحمد على .
٣٢٥ (ح) - مقارنة بين عهدين .
٣٢٦ (د) - قروض الخديوي إسماعيل .
٣٢٧ (ه) - فرمان سنة ١٨٧٣ .
٣٣٢ (و) - نبذة عن الحرب العالمية الأولى .

صور الكتاب

صفحة

٥	قاعة استقبال داخل بيت أحد كبراء المالك
١٦	نافورة وسط بيت من بيوت أمراء المالك
٣٠	نابليون بونابرت
٥٥	محمد على الأكبر
٧٤	إبراهيم باشا
٨١	سلیمان باشا الفرنساوي
١٢١	بالمرستون
١٤٧	فردينند دلسبس
١٥٣	الخديو إسماعيل
١٦٤	على مبارك باشا
١٧٨	حفلة افتتاح القناة بالإسماعيلية
١٨٥	غردون.
١٩٧	نوبار باشا
٢١٧	الخديو توفيق
٢٣٣	أحمد عرابي
٢٤١	شريف باشا ورياض باشا
٢٤٧	محمود سامي البارودي
٢٤٨	الأستاذ الإمام محمد عبده
٢٦٣	شارع شريف بعد حريق الإسكندرية
٢٩٨	الخديو عباس حلمى
٣٠٠	مصطفى كامل باشا
٣٠٥	حضررة صاحب الحال الملك «فؤاد الأول»
٣٠٨	سعد زغلول باشا

خرائط الكتاب

صفحة

٧	مصر وأملاكها في عهد علي بك الكبير
١١	طرق التجارة بين الشرق والغرب
٢٩	موقعه أبي قير البحريية
٧٢	اتساع نفوذ محمد علي وبلاد العرب
٧٧	فتح السودان.
١٠٠	شبه جزيرة البلقان والمورة
١٤٦	قناة السويس.
١٨٧	مصر وملحقاتها في عهد الخديو إسماعيل
٢٦٩	منطقة التل الكبير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفصل الأول

حالة مصر العثمانية قبيل الحملة الفرنسية

(١) الحالة السياسية والاجتماعية

ضعف الولاة العثمانيين وقوة الأمراء الماليك :

كان نظام الحكم الذي وضعه السلطان سليم الأول للسير على مقتضاه في حكومة مصر عقب الفتح العثماني يرى إلى غرض واحد هو خمان بقاء تبعية مصر للدولة العثمانية . وقد رأى السلطان أن بعد مصر عن مقر الحكم في الآستانة قد يساعد حكامها على الاستقلال عن الباب العالي فقضى بتوزيع سلطة الحكم بين ثلاث هيئات يكون له من تنازعها ودوام تنافسها ما يضمن استمرار ضعف هذه الهيئات واعتمادها على الباب العالي .

١ - الوالي :

فجعل السلطة الرئيسية في يد « الوالي » أو « الباشا » يعينه السلطان عادة لمدة قصيرة تتراوح بين سنة وثلاث ، ومقره القلعة ووظيفته تمثيل الباب العالي وتبلغ أوامره وتنفيذها وإرسال الجزية وقيادة الجندي في الحرب .

٢ - الديوان :

ويتعاون البشا في الحكم ديوان مكون من ضباط جيش الاحتلال الذي كان يتالف من سبع فرق ، وت تكون هذه الفرق من جنود مختلفة الأجناس أهمها

فرقة « الانكشارية » إذ كان لأغا الانكشارية شأن ومركز ليس لغيره من ضباط الفرق . وللديوان حق الموافقة على قرارات البasha ، وله — عند الاقتضاء — حق عزل البasha والاتصال رأساً بالباب العالى .

٣ — أمراء الماليك :

أما السلطة الإدارية المحلية فرأى السلطان أن يقيها في يد أمراء الماليك أو « البكوات » وكان في مقدوره أن يقضى عليهم بعد انتصاره على « طومان باي » آخر سلاطينهم ، ولكنه تركهم ليحفظوا التوازن بين الوالى والديوان ، فعين منهم مدیرین أو « سناجق » و « کشافا » في الأقاليم .

نقد النظام :

استمر هذا النظام نافذا نحو قرن كانت فيه الدولة العثمانية حافظة لمركزها وسمعتها الحربية بين دول أوربا ، فلما ظهر ضعف تركيا الحربي وانتشر الفساد والاضطراب داخل الدولة لم يعد النظام الذى وضعه السلاطين العظام نافذاً ، بل سقط عليه يد المسخ والتغيير وتدحرجت الحال تدريجياً حتى نمت سلطة الماليك ب رغم أنف ممثلى السلطان ، وقصرت سلطة الباب العالى على الاسم والخطبة والجزية .

ضعف الوالى :

أما الوالى فصار مقامه بمصر تحت رحمة الماليك ، يقضى أيامه شبه سجين في القلعة لا هم له سوى جمع المال بكل الطرق الممكنة قبل أن يستدعيه السلطان من البلاد ، فإذا أساء التصرف أو ساءت علاقته مع الماليك أرسلوا إليه رسولاً يقرأ عليه كلمة « انزل يا بasha » ويطوى البساط أمامه فإذا هو وال معزول لا مندوحة له عن مغادرة البلاد .

ضعف الديوان :

أما ضباط الجيش وفرقه ، وهم أعضاء الديوان ، فقد تدهورت حالتهم الأدبية وانحطت أخلاقهم على أثر ضعف الباب العالي وانهزاماته ، وأفقدتهم عيشة الخمول والكسل صفاتهم الحربية الأولى ، فتقربوا من بقوات الماليك ، وهم إذ ذاك أصحاب الأمر داخل البلاد ، وقبلوا منهم الوظائف وصاروا من أنصار الماليك وأعوانهم ، ولم يمض وقت طويل حتى أصبح الديوان كله من صنائع الماليك وأتباعهم ، وهم الذين يجمعون ويسيرون أعضاءه متى وكيف شاءوا .

الماليك :

أصل «البقوات» الماليك الذين سادوا البلاد وعاثوا فيها فساداً في أثناء العهد العثماني من بقایا الماليك الحراکسة الذين حكموا البلاد قبل العثمانيين ، وموطنهم الأصلي جورجيا والقفقاز وببلاد الحركس ، بخلاف الماليك الأول المعروفين بالماليك البحريه الذين حكموا البلاد بعد الأيوبيين (١٢٥٠ - ١٣٨٢) وكان أكثرهم من الأتراك وسكان شمال آسيا .

الماليك الحراکسة :

وكان الماليك الحراکسة لا يتقيدون بأى نظام في وراثة الحكم والرياسة ، بل كان الأمر للغالب المنتصر من الأمراء ، ولذا كان الماليك في أثناء العهد العثماني كما كانوا في أثناء قيام دولتهم في حروب ومنازعات حربية مستمرة غايتها الوصول إلى الرياسة . ويعرف رئيس الماليك « بشیخ البلد » ومقره القاهرة ومني ظفر بأعدائه استولى على أموالهم وأملاكهم وجواريهم .

نشأة الماليك :

ولما كان الماليك مترفعين عن الاختلاط بأهل البلاد اعتمدوا في زواجهم

وحرر بهم على ما كانوا يشترون من الرقيق الحركسى فتياناً وفتيات ، وكان الغلمان يدربون منذ نعومة أظفارهم على أعمال الفروسية وال Herb والصيد ويعلمون القراءة والكتابة والقرآن الكريم وشيئاً من الدين ، فإذا كبر الغلمان وبلغوا الثامنة عشرة ظهرت لحاظهم حررهم سادتهم ومنحوه مالاً وأرضاً وجواري ورقوه إلى رتبة « البكوية » فيتزوجون ويؤسسون بيوتاً يملأونها بالرقيق كسادتهم .

عيشة الملائكة :

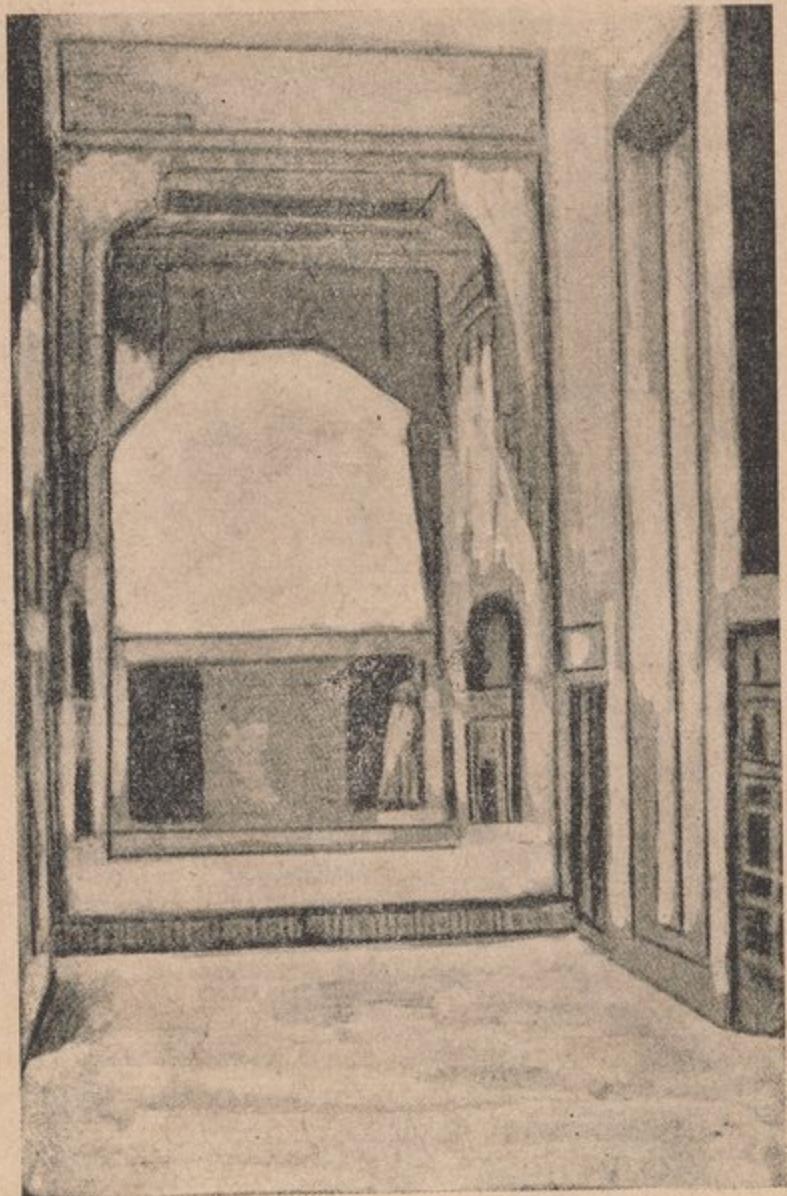
وكان الملائكة يعيشون عيشة البذخ والنعيم فيرتدون المنسوجات الهندية الرفيعة فوقها القفاطين الحريرية ذات الأكمام التي تتدلى إلى أطراف أصابع اليد ، ثم الجبب ذات الفراء الغالية والسرابيل الواسعة من الجوخ الذي كان يرد من فرنسا ، ثم يتمتطقون بأحزمة حريرية مثبتة فيها الأسلحة المختلفة ويضعون على رءوسهم عمamas من النسيج الرفيع (الشاش) وكانوا يتمتطون الخيول العربية الكريمة المطهمة والمزركشة بالفضة والذهب والأحجار الكريمة .

نظامهم الحربي :

ولم يكن للملائكة نظام عسكري ، بل كانوا يعتمدون على شجاعتهم الفردية وشجاعة أتباعهم للدفاع عن البلاد ، وكانوا جميعاً من الفرسان . أما نظام المشاة فلم يعرفه الملائكة وكان محترقاً في نظرهم ، غير أنهم كانوا يأخذون معهم إلى الحرب عدداً كبيراً من الخدم المصريين يقومون ب حاجاتهم و حاجات خيولهم . وإذا خرجوا للحرب لم يتبعوا قوانين خاصة ، بل اعتمدوا على الكر والفر السريع وعلى النزال الفردي ، وكانوا كفرسان أوربا في العصور الوسطى إذا أعزتهم الحروب الحقيقة في الداخل أو في الخارج لجأوا إلى حفلات يقيمونها في الموالد والمواليم للمسابقات الرياضية والنزال الفردي مستعملين العصى الطويلة بدلاً من الأسلحة والمزاريف .

مساكنهم :

وكان المالك يسكنون قصوراً فخمة منسقة تنسيقاً بدليعاً تتجلّى فيه آثار الصناعة العربية الدقيقة ، يراها الناظر من الخارج فلا يأبه لها حتى إذا دخلها



قاعة استقبال داخل بيت أحد كبراء المالك

وجد لها فناء واسعاً تحيط به أشجار الفاكهة ومختلف الأزهار ، أما الآثار والرياش والمأكل والمشرب وموائد الطعام والجواري الحسان ، فكانت مضرب الأمثال من حيث الوفرة وحسن التنسيق والجمال .

حال الفلاح :

مثل هذه العيشة ، عيشة البذخ والترف والنعيم ، جعلت المالك يبالغون في ظلم واضطهاد الفلاحين من أهل البلاد الذين صاروا كرقيق الأرض ليس لهم حقوق أمام سادتهم المالك ، بل جل عملهم أن يدبروا الترفة الالزمه لتهيئة أسباب النعيم والرفاهية لهم .

لذلك ساءت حال الفلاح وتناوبته المخاطعات والأوبئة ، ولولا جو البلاد الصحي وانتظام فيضان النيل الطبيعي وما عرف عن أمراء المالك من الكرم لكان مصاب الفلاحين ونصيبهم من الحياة أدهى وأمر .

ظهور على بك الكبير واستقلاله بمصر :

وليس أدل على عظم قوة البقوات المالك في ذلك العهد من ظهور « على بك الكبير » الذي نشأ كملوك لأحد زعماء المالك ثم صار « بيكاً » وأخذ يتغوق بفضل ذكائه ومهارته حتى استطاع تكوين حزب قوى من المالك الذين اشتراهم ودر بهم ، ومن زملائه الحانقين على شيخ البلد إذ ذاك ، وكان قد صمم في نفسه على أن يكون شيخاً للبلد فما زال بشيخ البلد يهاجمه في موقعة بعد أخرى حتى تم له النصر وصار شيخاً للبلد سنة ١٧٦٢ ثم ما لبث أن أدرك الحقيقة الواقعه . وهي أنه ليس للعثمانيين ما يبرر وجودهم في البلاد ، وأن المالك هم أصحاب السلطة الحقيقية ، وفهم دون غيرهم حق الاستقلال بحكم مصر وأخذ يعمل على إخراج الفكرة إلى عالم الوجود ، فجعل يزيد في أتباعه ويستميل البقوات إليه حتى استطاع في سنة ١٧٦٩ أن يعلن استقلاله .

إعلان الاستقلال :

وببدأ بأن أعاد الوالي إلى القسطنطينية وامتنع عن دفع الجزية لتركيا وسلك النقود باسمه واتخذ لنفسه لقب « سلطان مصر » مجدداً بذلك عهد المالك الأول . ورأى على بك أن يقوى جانبه . وخاصة من الناحية المعرضة لهجوم

تاریخ مصر ؛ وأعماله تعد سابقة لأعمال محمد على العظيم ، فلا غرابة إذن أن عرف اسمه في التاریخ « بالکبیر » ، ولم يختلفه في مواصلة مشروعاته أحد من المالیک .

خلفاء على بك الكبير :

ولما مات على بك صار « أبو الذهب » شيخاً للبلد ، وعادت سلطة الباب العالي إلى ما كانت عليه فعادت الفوضى والأوبئة والمجاعات ، ولم يطل عهد « أبي الذهب » بل مات بعد عامين ، ومن آثاره الجامع المعروف باسمه الذي شيده أمام الأزهر . وتنازع ثلاثة من زعماء المالیک مركز الرياسة بعده وهم البکوات « إسماعيل » و « إبراهيم » و « مراد » فاتحد الأخيران على الأول وأخذوا السلطة بأيديهما وصارا يتناوبان مشيخة البلد وإمارة الحج أى السلطتين الإدارية والحربيّة ، فكان إبراهيم بك عادة شيخ البلد ومراد بك أمير الحج وقائد الجندي ، وجعلاه يتنازعان ويسئلان حکومة البلاد حتى جاء الفرنسيون مصر سنة ١٧٩٨ .

(ب) الحالة الاقتصادية

اصحاح حلال التجارة والصناعة والزراعة

أثر تحول طريق التجارة :

إن أهم حدث أثر في حالة البلاد السياسية والاقتصادية في مبدأ العصور الحديثة هو تحول طريق التجارة بين أوربا والشرق إلى طريق رأس الرجاء الصالح الذي كشفه « فاسکوده جاما Vasco di Gama » البرتغالي سنة ١٤٩٨ بعد أن كشف « كرستوف » كولمب طريق الدنيا الجديدة ، فأحدث هذان الاستكشافان انقلاباً ذا شأن في عالم التجارة ، إذ انتقل المركز التجاري (٢)

العالى من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى الحيط الأطلسى . وكان لهذا الانتقال أسوأ أثر في تجارة الدول التي تمس سواحلها البحر الأبيض المتوسط كالبنديقية ومصر .

وكانت مصر قد وصلت في العصور الوسطى ، وهى التى تنتهى بانهاء القرن الخامس عشر ، إلى درجة عظيمة من الثروة والرقي في جميع شؤونها ، فقد خلف أصحاب الأمر في مصر حينذاك آثاراً بدعة من نماذج الصناعة العربية تدل على ما كان لهم من وفرة المال وعظم ايجاه . وما ذلك إلا لأن موارد ثروتهم لم تكن مقصورة على ما كانت تنتجه أرض مصر من المخصوصات الزراعية ، بل كانت خزائنهم تفيض بأموال الأجانب من تجار « البنديقية » و « جنوة » الذين كانوا ينقلون متاجرهم من الشرق إلى أوربا ويدفعون عنها ضرائب ونفقات مختلفة كانت سبباً في إثراء الحكومة والأهالى معاً .

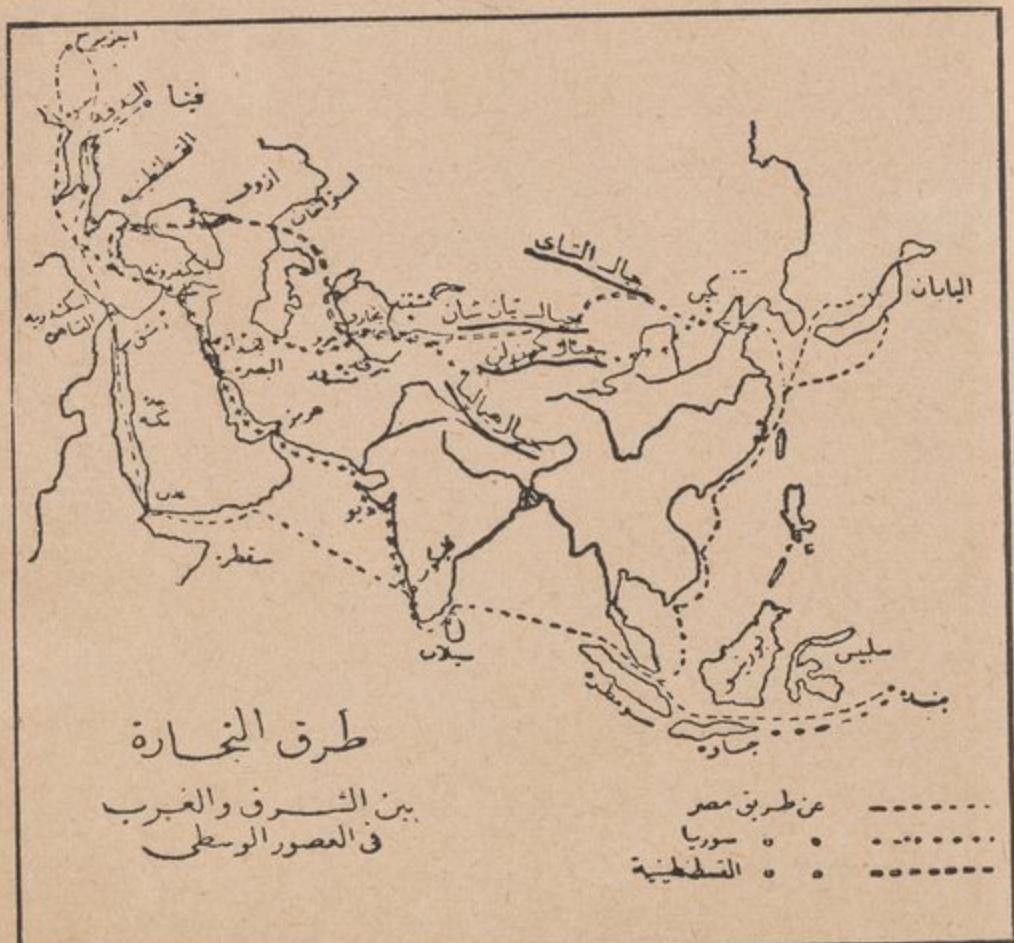
طريق التجارة بين الشرق وأوربا :

وكانت مصر حينذاك قابضة على طريق التجارة بين الشرق وأوربا : طريق الفرات وحلب وإسكندرونة ومنها إلى أوربا ، وطريق البحر الأحمر والسويس ومنها بطريق القوافل إلى القاهرة ، ثم على السفن في فرع رشيد إلى قرب الرحمة على النيل ، ومنها إلى الإسكندرية ، إما بطريق الترعة التي كانت توصل بين النيل والإسكندرية ثم انسدت وبطل عملها ، وإما على ظهور الدواب . ومن الإسكندرية تنقل إلى موانى إيطاليا ، ومنها إلى ممالك أوربا المختلفة .

فلا تحول طريق التجارة من مصر إلى رأس الرجاء الصالح حرمت مصر مرور تجارة الشرق ونضبت منابع الثروة التي كانت تفيض عليها وتملأ خزائنه ذهباً وفضة ، تلك الثروة التي ظهرت آثارها فيما خلفته دولة المماليك في مصر من مختلف الآثار البدعة مما دعا الناس إلى القول بأن مصر يومئذ كانت مهد حكايات ألف ليلة وليلة .

محاولة التغلب على البرتغاليين :

وحاول الغوري سلطان المماليك في مصر في ذلك الوقت ، بالاتفاق مع البنادقة ، القضاء على قوة البرتغال الاستعمارية في الشرق ، فجمعوا أسطولاً حاربوا به في البحر الأحمر فانتصروا في أول الأمر ثم دارت عليهم الدائرة وانهزموا انهزاماً حاسماً في موقعة «ديو» ، وهي جزيرة صغيرة قرب عبابي ، سنة ١٥٠٩ ، وبهذه الموقعة قوى مركز البرتغال في الشرق ، وبدأت الدول الغربية التي تمس سواحلها المحيط الأطلسي تبني نفوذها التجاري والاستعماري في الشرق ، أما مصر فأخذت تضعف تدريجياً حتى أصبحت ولاية عثمانية سنة ١٥١٧ وظلت بعد ذلك نحو ثلاثة قرون في تأخر وعوز اقتصادي عام مما جعل عهد العثمانيين من أنكى عصور التاريخ في مصر .



كساد التجارة والزراعة :

ولما ضعفت صلات مصر بالخارج ولم يعد لمصر ذلك المركز التجارى المهم ، لم تعد البلاد تنتج للأأسواق الخارجية كثيراً بل اقتصرت فى إنتاجها على قدر حاجات أهلها وسادتها المالك ووقف دولاب العمل وقلت موارد البلاد وصارت الحكومة فى حاجة زائدة إلى المال تجبيه أو تصادره من المالك والتجار والوطنيين والأجانب . وكثيراً ما كان يشتد العوز فى البلاد وتهددها المجاعات والأمراض من حين إلى آخر لعدم عناية المالك بشؤون الزراعة — وهى المورد الوحيد لثروة البلاد — وبالمنافع العامة التى تعود بالفائدة على الفلاح كتطهير الترع وإقامة القنطر وتحسين طرق الري وتوزيع مائه وإدخال المحصولات الجديدة .

انحطاط الإسكندرية :

ولما كسرت التجارة انحط شأن الإسكندرية وصار سكانها لا يزیدون على ٨٠٠٠ نفس وقل عدد الأجانب فيها ، ومن بيـها صار مهدداً ببعـدى الحكومة واضطهادها ، وساعد على اضمحلال الإسكندرية انسداد الترعة التى كانت تصلها بفرع رشيد ؛ ووجود قرصان البحر بكثرة في البحر الأبيض المتوسط وعرض السفن في ميناء الإسكندرية للرياح دون وجود أى موئل لها .

علاقات مصر التجارية :

وعلى الرغم من ذلك لم تبق مصر دون تجارة خارجية ، فقد كانت بينها وبين تركيا وفرنسا والحبشة وإيمان وبلاد العرب علاقات تجارية ، وقد قدر بعضهم قيمة تجاراتها الخارجية ، أى قيمة صادراتها ووارداتها ، بمبلغ خمسة عشر مليوناً من الجنيهات وهو مبلغ عظيم لا يخلو من المبالغة ، أما أهم صادرات البلاد فكانت الغلال والأرز والصيغ والبن والشمع مما كان يرد إليها من السودان والحبشة وإنما ، وأهم الواردات المنسوجات الصوفية والحريرية والمعادن .

حالة الصناعة :

أما الصناعة فإنها تأخرت لنفس الأسباب التي أثرت في الحالة الاقتصادية العامة. وأصبحت مقصورة على عدد قليل من الصناعات الرائجة، وأهمها المنسوجات وصناعة السكر والزجاج ودبغ الجلود، وكانت القاهرة أهم مركز صناعي في القطر، وكان لالصناعات نقابات تجمع بين أفراد الطوائف المختلفة، ولكل حرفة شيخ مسئول أمام الحكم عن كل ما يطلب من طائفته، فعليه جمع العوائد والأعطيه التي تفرض على الصناع، وله أن يقضى بين المتنازعين من أفراد الطائفة وأن يراقب حالة السوق.

نظام الأرض :

أما نظام الأرض في مصر فقد قرر السلطان سليم بعد أن مسح أراضي القطر أن الأرض ملك للسلطان: بمعنى أن مالكها له «حق المنفعة» أو الانتفاع بشمرها دون الأرض، أما المالك فأصبحوا كأنهم مستأجرون تعود أملاكهم إلى بيت المال بعد موتهم إلا إذا اشتري ورثتهم حق استغلال الأرض من جديد بدفع مبلغ معين.

الالتزام :

وما كان الأتراك مسيطرين على البلاد كانت الضرائب تصل إلى الديوان من غير صعوبة، فلما لم يصبح لموظفي السلطان أقل نفوذ داخل البلاد وعجزت الحكومة عن تحصيل المال المطلوب بحالت إلى طريقة «الالتزام»، وقد انتشرت هذه الطريقة في منتصف القرن السابع عشر ولو أنها لم تكن مجهرة قبل ذلك. «والالتزام» أن يتکفل من يشاء من أكابر البلاد، سواء أكانوا من المالكين أم من الأتراك أم من التجار، بتحصيل الخراج للحكومة في قرية واحدة أو في عدة قرى بالاتفاق أو بالمزيد، فيدفع الملتم للخزانة مال سنة واحدة

معجلاً ثم ترك له حرية التصرف في دائرة التزامه ، وللملتزم أن يحصل على صك الالتزام من «شيخ البلد» أو كبير أمراء المالك ، وكان الالتزام في بداية الأمر يعطى لمدة محددة ، ولكن آل الأمر إلى إعطائه لآخر العمر ، وللملتزم أن يبيع التزامه إذا شاء بشرط إخباره «الرزنامة» أو بيت المال وشيخ البلد ، وإذا مات الملتزم ورثه في دائرة التزامه أبناؤه أو من يوصي لهم ، فإذا لم يكن له وارث رجعت أراضيه إلى بيت المال ، وعلى كل حال كان على الوارث أو الموصي له أن يطلب ترخيصاً بالالتزام بعد دفع مبلغ معين ، وبذلك صار للالتزام صفة شبه وراثية قانونية لمعظم أراضي القطر التي صار كل جزء منها مربوطاً باسم أحد الملتزمين على الرغم من أن أصحاب الأرض من الفلاحين كان لهم حق الانتفاع بأرضهم وحق التصرف فيها نظرياً .

وبفضل صك الالتزام أو «النفيقة» التي كانت تخول للملتزم حق التصرف في القرى ، والتي بمقتضها صار على الأعيان والمشايخ أن يساعدوا الملتزم في تحصيل الضرائب حل الملتزم محل الحكومة في دائرة التزامه ، وصار مطلق التصرف في معاملته للفلاحين ، وخاصة في القرن الثامن عشر ، حين حلت الفوضى محل الحكومة في إدارة البلاد فكان الملتزم يعين مشايخ القرى والمبashرين من الأقباط لإجراء الحساب اللازم ، وكانت للملتزم فوق التزامه من الأرض أراض خاصه له تعرف بأرض «الوسية» وكانت معفاة من الضرائب مقابل ما يقوم به الملتزم من التكاليف ، وتقوم بفلاحتها القرية بطريق السخرة .

أرض الوقف :

على أن جزءاً عظيماً من الأرض كان موقوفاً على المساجد والأعمال الخيرية ، ويعرف بأراضي الوقف وهي التي لا يجوز فيها التصرف بالبيع ، وكانت معفاة من الضرائب ، وكان معظم هذه الأراضي الواسعة في يد كبار العلماء يستغلونها كما لو كانت أملاكاً لهم الخاصة .

الضرائب :

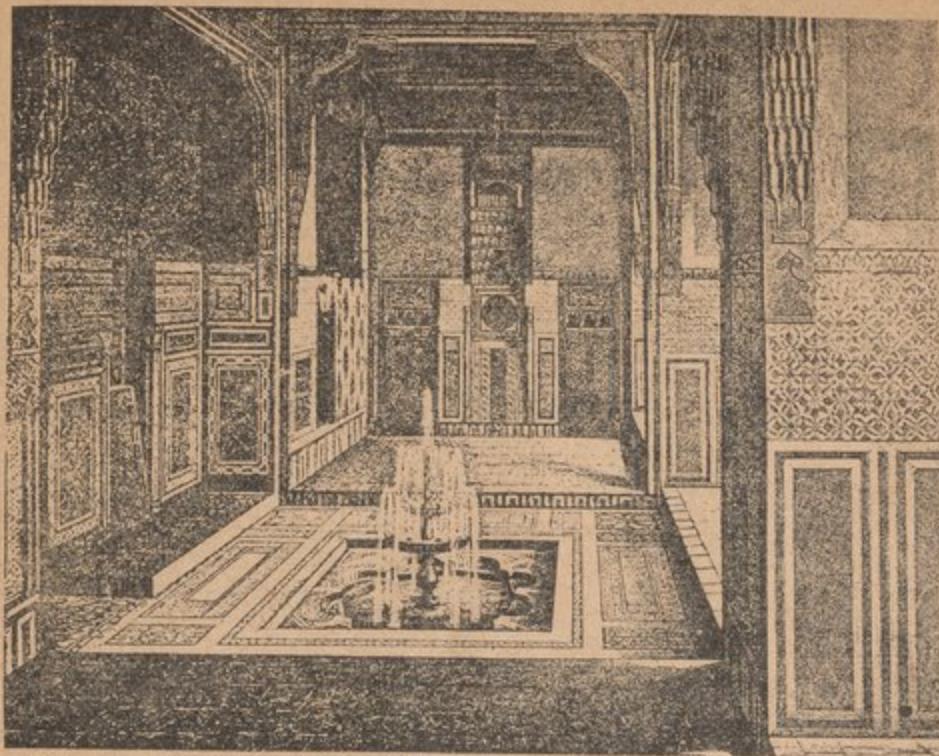
وكان ضريبة الخراج أو «الميرى» التي يجمعها الملتمون إما نقداً وإما من نفس الحصول تقسم ثلاثة أقسام : قسم لبيت المال ويعرف «بالميرى» وقسم للسنجر أو للكاشف ويعرف «بالكسوفية» وقسم يبقى للملتزم ويسمى «الفائض»، وكانت «الجزية» ترسل من مال الميرى وتقدر باثنى عشر ألف كيس في كل كيس خمسة جنيهات مجیدية (أربعة مصرية) .

(ج) الحالة الفنية والعلمية

المباني :

إذا أردنا أن نعرف مبلغ التأثير الذي نشأ عن تحول طريق تجارة الشرق من مصر في الحالة الفنية فما علينا إلا أن نوازن بين الآثار التي خلفها سلاطين المماليك وبين الآثار المختلفة من عهد العثمانيين : فالأولى تم عن ثروة وقوه وذوق ومهارة ، وأما الثانية فتدل على ما لحق البلاد من نقص في الثروة وتأخر في الصناعة ، وأكثر ما نشاهده في القاهرة من الآثار العربية البدوية التي تزدان بها القاهرة هو من آثار دولة المماليك البحرية والشراكسة ، ومن أبدع نماذج ذلك العصر مساجد السلطان حسن والمؤيد برقوم وقلانون ، وكلها تنبئ عن عظمة داخل البناء وخارجه ، ودقة في الصناعة وجمال في الزخرفة والبناء .

أما المباني في العصر العثماني فكان الغالب فيها النسط البيزنطي ، وقد نقله الأتراك عن الإغريق ، وأهم مظاهره القباب التي صارت أهم مميزات المساجد في ذلك العصر بعد أن كانت القباب رمزاً للأضرحة من قبل ، ومن مظاهره أيضاً استعمال «القاشاني» وهو نوع من الفخار مكسو بطلاء أبيض أو ملون ، عليه رسوم هندسية أو نباتية ، ومن مظاهره أيضاً المنائر الأسطوانية و «السبيل»



نافورة بداخل أحد قصور الماليك

التي كانت تبني عادة منفصلة وفوقها المكاتب وأحياناً تابعة للمساجد ، وعلى العموم قلت مساحة المساجد عما كانت عليه ، وذلك مراعاة للاقتصاد بسبب سوء الحالة كما قلت الدقة في الصناعة أيضاً ، على أن هناك آثاراً عثمانية جميلة بنيت في العهد العثماني ك سبيل خسر و باشا بالنجاسين ، والمبانى التي جددتها أو بناها الأمير « عبد الرحمن كتخدا » ، ومنها تجديد بناء الأزهر ، والسبيل والمكاتب الواقعة قرب مسجد السيدة زينب وفي درب الجماميز .

الحالة العلمية :

أما الحالة العلمية والأدبية فقد تأثرت أيضاً كغيرها وصار العلم مقصوراً على ما كان يعلم بالأزهر من الموضوعات . وأهمها القرآن الكريم والعلوم العربية والشرعية والمنطق والحدل وعلم الكلام . وقد ينبع من بين المشايخ أحياناً من يكتب النثر ويقول الشعر ، وأكثره كلام مقتفي لا أثر فيه للمعنى المبتكرة أو

العواطف النفسية والإنسانية ، وإن الإنسان لتتواله الدهشة حين يقرأ شيئاً لمشايخ الأزهر أو علمائه في ذلك الوقت ، إذ يرى فيه نقصاً ظاهراً وغليطاً فاحشاً في التعبير والتفكير .

أما الأبحاث والتجارب العلمية فلم تكن معروفة بالمرة ، بل ساد الاعتقاد بين الناس في التعاوين والخرافات والخزعبلات والبدع مما لا يزال يملأ أذهان العامة للآن .

منزلة العلماء :

لذلك عظمت منزلة العلماء الدينيين فصارت لمشايخ منزلاً تشبه ما كان لرجال الدين في أوربا في العصور الوسطى . أما مصادر تلك القوة فأولها اعتقاد الناس في صلاح العلماء وتقواهم ومعرفتهم ، ثم تظاهر العلماء وادعاءاتهم ، وأخيراً ما كانوا فيه من الثروة الطائلة بسبب أراضي الوقف التي كانوا يقومون بظاراً عليها ويستغلونها كما لو كانت أملاكاً لهم الخاصة ، وهذا هو أهم أسباب قوتهم في ذلك العصر الذي كان فيه العلماء أهم عنصر يمثل البلاد ويتولى الكلام باسمها ويندو عن حقوق أهلها وينخطب وده الحكام سواء أكانوا عثمانيين أم مماليك ، وسرى شأن العلماء وما قاموا به من الأعمال في عهد الحملة الفرنسية وعهد محمد علي .

الفصل الثاني

مصر والحملة الفرنسية

(١) العلاقات بين فرنسا ومصر

١ - حملة القديس لويس :

العلاقات بين فرنسا ومصر قديمة ترجع إلى أيام الحروب الصليبية حين خرج ملك فرنسا المحبوب « القديس لويس St. Louis » أو لويس التاسع في حملته الصليبية على مصر ١٢٤٨ - ١٢٥٢ وهي التي انتهت بهزيمة لويس ومن معه من الفرنسيين عند « المنصورة » و « دمياط » وأخذ لويس أسيراً ولم يفل أسره إلا بعد دفع فدية عظيمة من المال ، وذلك في عهد الملك « الصالح أيوب » وابنه « توران شاه » وعلى الرغم من انهزام الفرنسيين واندحار نحو ثلاثة ألفاً منهم فإن الحملة وارتباطها باسم الملك « القديس لويس » قد تركت أثراً نفسياً دينياً لا يمحى من ذهان الشعب .

٢ - معاهدات الامتيازات :

ثم تقوّت مصالح فرنسا في مصر وغيرها من أملاك الدولة العثمانية عندما تعاقد الملك « فرانسوا François » الأول مع السلطان « سليمان القانوني » في سنة ١٥٣٥ ضد الإمبراطور شارل الخامس ، وكانت هذه أول معاهدة بين تركيا وإحدى الدول الأوروبية ، فنال الفرنسيون منذ ذلك الوقت في أملاك الدولة مركزاً خاصاً ممتازاً دعا غيرهم من الأجانب إلى التشبه بهم ، فعقدوا مع تركيا معاهدات مشابهة لمعاهدة الفرنسية ، وتعتبر التمهيدات والإعفاءات التي نالها الفرنسيون وغيرهم بفضل هذه المعاهدات أساساً للامتيازات

الأجنبية التي كان المقصود منها أولاً حماية الدولة لرعايا الدول صاحبة الامتيازات لا حقوقاً مكتسبة يتمتع بها الأجانب على حساب الدولة صاحبة الحق ، كما صارت الحال عند ما بدا ضعف الباب العالي وحكومته .

وبفضل معاهدة سنة ١٥٣٥ أصبحت لفرنسا في أنحاء الدولة امتيازات أدبية وسياسية ودينية لا يزال أثراها باقياً لآن فقد كانت فرنسا إلى زمن قريب تعتبر حامية للشعوب الكاثوليكية في الشرق الأدنى .

٣ - رحلة فلني :

على أن فكرة الاستيلاء على مصر ظهرت فيما كان يكتبه بعض الرحالة الفرنسيين الذين زاروا مصر في ذلك الوقت ، ومن هؤلاء « فلني Volney » الذي نشر رحلاته سنة ١٧٨٧ فذكر مهولة فتح مصر وضعف مركز الملك فيها وجهلهم بطرق الحرب الحديثة بحيث لا تتطلب الحملة سوى عدد قليل من الرجال . وقال يصف الإسكندرية :

« إنه ليس في المدينة سوى أربعة مدافع في حالة صالحة ، وليس بين الحامية التي يبلغ عددها خمسين من يمكنه إصابة المرمى ، بل جميعهم من العمال العاديين الذين لا يحسنون سوى التدخين ». وما قاله أيضاً : « إن الاستيلاء على مصر يجب أن يكون محور السياسة الفرنسية » .

٤ - مكاتبات مجالون :

وهناك « مجالون Magallon » قنصل فرنسا في الإسكندرية الذي ما فيه يكتب حكومته في هذا الشأن ويكرر الشكوى من مراد بك وإبراهيم بك صاحبي الأمر في مصر ويحذد للحكومة فكرة إرسال حملة إلى مصر ، ويذكر ما يمكن أن يعود منها على فرنسا من وافر الخير وعظيم القوة ، حتى إن مجالون رأى من واجبه أن يعود بنفسه إلى فرنسا سنة ١٧٩٦ ويعرض الحالة أمام حكومتها . وكانت العلاقات التجارية بين فرنسا ومصر لا بأس بها . وقد قدر « فلني »

مجموع الصادرات والواردات بخمسة ملايين من الجنيهات ، وهذا مبلغ لا يسْهَان به بالنسبة إلى قيمة النقود في ذلك الوقت .

٥ - ظهور نابليون بونابرت :

وكان قد ظهر في فرنسا في ذلك الوقت أعظم قائد حربى عرف في الأزمنة الحديثة وهو نابليون بونابرت الذى قاد الفرنسيين إلى النصر في إيطاليا والپنسا (١٧٩٥ - ١٧٩٧) واضطرر جميع الدول المعادية لفرنسا إلى عقد الصالح معها ما عدا إنجلترا ولذا أخذ يفكر بالاشتراك مع حكومته في مشروع ينawiء به نفوذ إنجلترا وتجارتها واتجهت أنظاره نحو الشرق ومصر فأخذ يدرس ويبحث أمر إعداد حملة حربية على مصر .

ويكاد نابليون ألا يكون فرنسي التبعية لأنه طلباني الأصل واللغة ، ولأنه ولد بجزيرة قورشقة في ١٥ أغسطس سنة ١٧٦٩ وهذه الجزيرة لم تتبع فرنسا إلا قبل ذلك التاريخ بسنة واحدة . وقد ذهب إلى فرنسا مع والده وعمره عشر سنوات ، وبعد أن تعلم اللغة الفرنسية أدخله والده المدرسة الحربية في « بريين » ثم في باريس حيث بقى ست سنوات ، حتى أتم دراسته وعيّن ضابطاً سنة ١٧٨٥ ، ولما كان فقيراً غير معروف عند أولى الشأن لم يطمع في رق سريع . لذلك اشتغل بشؤون جزيرة قورشقة السياسية وقضى جزءاً كبيراً من وقته بها طمعاً منه في اغتصاب السلطة . ولكن لم ينجح وأبعدته الحكومة هو وأهله عن قورشقة فاستوطنت الأسرة فرنسا وكسب نابليون لنفسه شكر حكومة الإدارة بسبب خدماته فعيّن قائداً للجيش الراحل على إيطاليا سنة ١٧٩٦ ولم يكن عمره حينئذ إلا سبعاً وعشرين سنة . وكان هذا التعيين فاتحة نصر وعظمة قلماً أني التاريخ بمثابها .

كان نابليون قصير القامة متقد العينين سريع الحركة والكلام واسع الخيال عظيم الآمال ، على أنه كان يعرف ما يمكن عمله ويتقن دقائق كل موضوع تناوله وكانت له مقدرة كبيرة على تحمل المتاعب : إذا عزم على نيل غرض

لم يصده عنه اعتبار مادى أو أدى . وإنما ارتفى إلى تلك المترفة العالية بفضل عبقريته الحربية وما كانت عليه أوربا في عصره من التفكك والضعف .

أسباب الحملة :

تتلخص أهم الأسباب التي أدت إلى قيام الحملة فيما يأتى :

١ - مهاجمة إنجلترا في الشرق وقطع طريق الاتصال بينها وبين مستعمراتها .

٢ - تكوين مستعمرة فرنسية في مصر وفتح ميادين جديدة لتجارة فرنسا ومدنيتها .

أما عن السبب الأول فإن نابليون لما رأى أن مهاجمة إنجلترا أمر غير ميسور

لعدم وجود أسطول قوى يمكن فرنسا من التفوق في بحر المانش والتزول بقواتها على سواحل إنجلترا فكر في قطع أوصالها والخلولة بينها وبين مستعمراتها ،

ورأى أنه إذا استولت فرنسا على مصر وضعت فرنسا يدها على أقصر طريق برى بين الشرق والغرب . قال « تاليرن

Talleyrand » أحد أعضاء حكومة الإدارة بفرنسا في خطاب إلى نابليون في ١٣ سبتمبر سنة ١٧٩٧ .

« إن مصر كطريق تجاري ستعطينا تجارة الهند ، لأن المعول في التجارة

على الوقت . وبالاستيلاء على مصر نستطيع أن نقوم بخمس رحلات مقابل ثلاثة بالطريق المعتمد حول الرأس » .

أما عن السبب الثاني فإن فرنسا قد فقدت معظم مستعمراتها في القرن الثامن عشر لمحاولتها الاحتفاظ بتفوقها في أوربا زيادة على مستعمراتها ، وعلى ذلك

أخفقت في الغرضين ، فلما جاء عام ١٧٩٧ وخرجت فرنسا متصرة من حروبها

في أوربا بفضل نوع نابليون بدأت تتطلع إلى الاستعمار وأخذت تتحين الفرص لتعويض ما فقدته من مستعمراتها . وما يدل على أن فرنسا كانت تريد تأسيس

مستعمرة فرنسية بمصر ما أرسلته مع الحملة من علماء وصناع وعدد آلات وطبع ومتربجين ، ولا تنس أن استيلاء فرنسا على مصر يفتح أسواقاً جديدة للمصنوعات الفرنسية ، فمن مصر تستطيع فرنسا أن تتصل بسوريا وبسواحل

إفريقيا الشمالية وبلاد العرب .

أسباب ثانوية ، مطامع نابليون :

وهناك أسباب نعدها في الدرجة الثانية من الأهمية ، فمن هذه الأسباب أن همة نابليون قد أبْتَأْتَ عليه البقاء في فرنسا من غير عمل ، وخشى أن الشعب لا يلبيث أن ينساه إذا لم يظهر أمامه بعمل عظيم ، لذلك أخذ ينقب عن مشروع تتجلى فيه عبقريته ومواهبه ، فلم ير أمامه سوى الشرق مهدًا لعظماء الرجال وميدانًا لكتار الأبطال من قديم الزمان ، وكان نابليون يطمح أن يقلد الإسكندر فينشيء في الشرق دولة كدولته .

ثم أن نابليون رأى أن الفرصة غير سانحة للوصول إلى إحداث انقلاب في حكومة فرنسا وأخذَه مقاييس الأمور بيده ، ورأى من الحكمة الابتعاد عن البلاد حتى تهيأ له الفرصة ، إذ لا يبعد أن تتألب دول أوروبا ضد فرنسا من جديد منتهزة فرصة غيابه ثم لا تثبت حكومة الإدارة أن تنزرم أمام تلك الدول فيضج الرأي العام الفرنسي وحينئذ يعود نابليون إلى فرنسا فيستقبله الشعب استقبال المنقذ لاوطن ويسلمه زمام الأمور .

أسباب صورية ، تأديب الماليك :

وهناك أسباب صورية من نوع الأسباب التي تتذرع بها الحكومات عادة لتبرير موقفها إزاء القانون العام وأمام غيرها من الدول ، فقد ظهرت فرنسا أنها إنما أرسلت الحملة لتأديب الماليك والاقتصاص منهم بسبب ما وقع على التجار والرعايا الفرنسيين في مصر من الظلم والمصادرة والاضطهاد في عهد إبراهيم بك ومراد بك ، مما دعا قنصلهم « مجالون » إلى إرسال الشكوى تاو الشكوى إلى حكومته .

تأييد سلطان تركيا :

كذلك ادعت الحكومة الفرنسية عقب قيام الحملة ووصولها إلى مصر أن

الماليك قد عصوا الباب العالى واستقلوا بالبلاد وعاثوا فيها فساداً ، غير مراعين في ذلك حقوق السلطان . ولما كانت فرنسا أقدم حليف لتركيا رأت حكومة الجمهورية مساعدة الباب العالى بالقضاء على فئة الماليك وتوطيد نفوذ السلطان بمصر ، وقد سعت حكومة فرنسا في إقناع الباب العالى بهذا الغرض بكل الطرق فلم تفلح ، وسرعان ما أدرك السلطان أغراض فرنسا فاتحد مع أعدائها .

نابليون في مصر

سرية مشروع الحملة :

اعتبرت الحكومة الفرنسية أمر هذه الحملة سراً مكتوماً لم يعلم به أحد غير أعضاء حكومة الإدارة وبونابرت ، حتى أن الرؤساء والمشتغلين بتجهيز معدات الحملة لم يعلموا عن وجهتها شيئاً .

وظل هذا التكتم سائداً جميع الدوائر حتى أقلعت الحملة من فرنسا في ١٩ مايو سنة ١٧٩٨ ولم يكن لأحد من رجالها علم بغرض الحملة إلى أن اقتربت من المياه المصرية ، وماذا كان بهم الضباط أو الجنود من غرض الحملة ما دام نابليون على رأسهم ، وما داموا يعرفون تماماً أن الحملة موجهة ضد إنجلترا ؟

والحقيقة أنه لو لم تراع الحكومة هذا التكتم الشديد لتسرب أمر الحملة إلى البحرية الإنجليزية ، ولتعرضت الحملة في بدء سيرها لضررها القاضية من جانب الأسطول الإنجليزى الذى كان شديد الرقابة في البحر الأبيض . ولم تكتفى الحكومة الفرنسية باحتفاظها بسر الحملة ، بل إنها تظاهرت بعمل استطلاعات ومناورات في سواحل فرنسا الشمالية لتوهم الحكومة الإنجليزية أن غرضها من الحملة هو إنزال جيوشها على سواحل إنجلترا الجنوبية أو على سواحل إيرلندا فيه صرف نظر البحرية الإنجليزية ولو قليلاً عن البحر الأبيض .

خطة الأسطول الإنجليزي :

وفعلاً لما نشطت حركة الموانئ الفرنسية وقف أمير البحر الإنجليزي « نلسون Nelson » ومعه ثلاث سفن لرقة سواحل فرنسا وإيطاليا وجمع المعلومات عن الحملة ، فوصل إلى « طولون » أول يونيو ، وكانت الحملة قد خرجت ولم يعلم الأسطول من أمرها شيئاً ، فأخذ نلسون يبحث عند السواحل الإيطالية حتى علم في ٢٠ يونيو أن الفرنسيين وصلوا إلى جزيرة « مالطة » ٩ يونيو فلما وصل إليها كان بونابرت قد غادرها مع حملته قاصداً الشرق ، متخدّاً كل الطرق للهروب من نلسن ، أما نلسن فإنه وصل إلى الإسكندرية قبل وصول الحملة الفرنسية بثلاثة أيام ، ولما أبى « السيد محمد كريم » حاكم الإسكندرية أن يسمح لنلسون وسفنه بالبقاء في الميناء انتظاراً للفرنسيين سار شمالاً قاصداً جزر الأرخبيل الأغريقي .

سير الحملة :

أما الحملة فقامت بقيادة نابليون بونابرت في ١٩ مايو سنة ١٧٩٨ من ميناء « طولون » و « مرسيليا » ومن « جنوه » و « سفيتا فكيا » و « أجاكسيو » من موانئ إيطاليا وقواربها تحمل أكثر من ثلاثين ألف نفس ويحررها عدد من السفن الحربية بقيادة أمير البحر « ده بروي De Brueys ». ومن أشهر القواد الذين صحبوا نابليون « ديزيه Désaix » و « كليبر Kléber » و « مينو Menou » وأشهر العلماء « منج Monge » و « ليپير Lepère »

احتلال مالطة :

ولم يشهد البحر الأبيض المتوسط مثل هذا العدد من السفن والرجال منذ الحروب الصليبية ، ولقد صادف هذه الحملة عند قيامها نجاح وتوفيق عظيمان ، إذ تمكنت من الإفلات من رقابة نلسون واستولت على جزيرة « مالطة » بدون كبير مشقة .

وفي ١٩ يونيو قامت الحملة من مالطة ، ولما مرت الحملة بجزيرة « كريت » لم يعد غرض الحملة خافياً فأعلن الخبر للجند قبل الوصول إلى الإسكندرية بليلة .

وصول الحملة:

وفي أول يوليه سنة ١٧٩٨ وصلت الحملة إلى الإسكندرية وعلم نابليون لأول مرة أن نلسون ومعه ثلات عشرة سفينة حربية قد زار الإسكندرية في ٢٨ يونيو فأصدر أمره بإزالة الجند والذخيرة بأسرع ما يمكن ، وذلك لاحتمال وجود نلسون بمقرية من الإسكندرية .

وفي ٣ يوليه كان قد تم إزالة جميع المعدات ، وكانت الجند قد استولت على المدينة بعد مقاومة ضئيلة من حاكم الإسكندرية « السيد محمد كريم » وتم الاتفاق بينه وبين الفرنسيين على أن يحتفظوا بمركزه كما اتفقا مع بعض أعراب البحيرة للسير مع الحملة وتوريد الجمال اللازم لحمل الأمتدة وصار الطريق إلى القاهرة مفتوحاً أمام الحملة .

وفي ٩ يوليه قامت الحملة من الإسكندرية بعد أن تركت ثمانية آلاف جندي برئاسة « كليير » وأخذت الحملة طريق الصحراء الغربية فرع رشيد . وسارت بعض السفن حاملة المؤنة والغذاء في فرع رشيد ، وقد قاتل الجند في أثناء اختراقهم الصحراء أهوالاً شديدة بسبب شدة الحرارة وجفاف الأرض وقلة الماء وسط الأعراب بين حين وآخر ، ولما وصل الجند إلى « الرحمانية » على النيل حيث لحقوا بالحملة النيلية ألقوا بأنفسهم في الماء فرحين معتبرين ، ثم سارت الحملة بمحاذاة فرع رشيد .

تدابير الماليك :

ولما علم الماليك بنزل الحملة في الإسكندرية قابلوا الخبر بغير اهتمام أو اكتراث مزدرین شأن الإفرنج عامة ومحترفين كفایتهم الحربية وأقسموا أنهم سيحصدون رؤوسهم حصداً إذا قاتلوك .. ثم اجتمع رؤساء الماليك مراد بك (٣)

وإبراهيم بك . ومعهم الوالي التركى سيد بكر باشا وقر الرأى على أن يرسلوا قوة تبلغ ٦٠٠٠ من فرسان المالىك ومن الجنود التركية بقيادة مراد بك لاستطلاع قوة الفرنسيين ، فالتقى الفريقيان عند « شبراخيت » بعد أن استولت الحملة على الرحانية فى طريقها إلى القاهرة . وقد اشتباك فى هذه الموقعة بعض السفن المسلحة التى أحضرها المالىك مع القوة الفرنسية التى كانت تسير فى النيل وانهزم المالىك لأول مرة أمام نيران المدافع والبنادق الفرنسية وتقهقر جنوباً إلى القاهرة حيث قر الرأى على أن يبقى مراد بك على الضفة اليسرى للنيل ومعه قوة تبلغ ١٠٠٠ من فرسان المالىك و ١٠٠٠ من الجنود التركية ، وبنى المالىك استحکامات عند « إمبابة » ووضعوا بعض المدافع على قواعد ثابتة وأحضروا ٢٤٠٠٠ من الفلاحين للدفاع عن المكان .

أما إبراهيم بك فبقي عند بولاق على الضفة اليمنى للنيل ومعه عدد احتياطي من المالىك والفلاحين ، ومعه فوق ذلك ما أمكن حمله من البردة والتحف والكنوز التى جمعها المالىك وحملوها ظهور الدواب أو السفن ، وقد خرج مع إبراهيم بك ومن معه سكان القاهرة يتظرون الموقعة ويضججون بالأدعية والصلوات والكل متربق أول إشارة بالهزيمة لينجو بنفسه من المهالك .

ويلاحظ هنا أن المالىك قد أخطأوا فى تقسيم قواتهم ووضع الجزء المهم من هذه القوة على الضفة اليسرى ، إذ كان يجب أن يجمعوا قواتهم على الضفة اليمنى ويتركوا للفرنسيين مهمة عبور النيل وهى مهمة لا تخلي من خطر على الجيش المهاجم ، ولكن يظهر أن المالىك كانوا قد أعدوا خطة التقهقر قبل أن ينظموا خطط الدفاع .

موقعه إمبابة : - *موضع الاصدام*

وفي ٢١ يوليه وصل الفرنسيون إلى « إمبابة » وعسكروا بينها وبين الحيزه بمرأى من أهرام الحيزه التى أشار إليها نابليون وقال مخاطباً جنوده قبل الموقعة . « إن أربعين قرناً تنظر إليكم » وقد وقف الفرنسيون في خطوطهم متظرين هجوم

الماليلك حتى يحصروهم بين نيرانهم وقد وضعوا خطتهم بحيث يحولون دون رجوع الماليلك إلى استحكاماتهم في امبابة ثم يدفعونهم نحو النهر ، فإذا ما أن يلقوا بأنفسهم فيه أو يفروا هاربين إلى الصحراء ، وفي هذه الموقعة — موقعة « امبابة » أو « الأهرام » — كما تعرف عند الفرنجية — أظهر مراد بك ومن معه من الماليلك منهى الشهامة والبطولة غير مبالين بالنار ولا مكتثرين للموت ، فكانت هجماتهم على الخطوط الفرنسية لا تثبت أن تتكسر أمام بندق العدو ، وماذا كانت تجدى بطولة الماليلك وفروسيتهم أمام جيوش حديثة منظمة يقودها نابليون ؟ لقد تهشمـت قوة الماليلك في ساعات قليلة ، ولم يبق من الماليلك سوى جماعات غير منتظمة عددها أربعة آلاف فرت إلى الصحراء أو إلى الصعيد مع مراد بك الذي أخذ يحرق السفن التي كانت تحمل الذخيرة حتى لا تقع في أيدي العدو .

أما إبراهيم ومن معه من الماليلك والأهالي فظلوا على ضفة النيل عند بولاق يراقبون حركة الموقعة ، فلما رأوا ما حل بمراد بك استولى عليهم الفزع والرعب وضج الناس بالصرخ والعويل وأحرق إبراهيم بك ما أمكن إحراقه من السفن الحملة حتى غطت النيران سطح الماء ، ثم فر ومن معه من الماليلك قاصدين الشرقية ثم سوريا ، وخرج مع إبراهيم بك سيد بكر الباشا التركي وعدد من زعماء المصريين . أما المدينة فظلـت في حركة مستمرة إذ أخذ الناس يهـرون منها ومعهم أسرـاتهم وما خـف من متاجـرـهم وثروـتهم ، وانـهـز الـلاـصـوصـ الفـرـنـصـيـنـ فـدـخـلـواـ الـبـيـوـتـ وـالـحـوـانـيـتـ وـنـهـبـواـ مـاـ فـيـهـاـ .

تسليم القاهرة :

وأخـيرـاـ قـرـأـ بعضـ التجـارـ الأـجـانـبـ أـنـ يـنـصـحـواـ وـكـيلـ الـباـشاـ بـأنـ يـسـلمـ المـدـيـنـةـ وـذـهـبـواـ لـمـقـابـلـةـ نـابـلـيـوـنـ ، وـذـهـبـ إـلـىـ بـرـ الـحـيـزـةـ جـمـاعـةـ مـنـ الـشـاـيخـ يـعـرـضـونـ الـصـلـحـ عـلـىـ فـرـنـصـيـنـ وـيـسـلـمـونـ الـقـاهـرـةـ ، وـفـيـ ٢٤ـ يـولـيـهـ دـخـلـ نـابـلـيـوـنـ الـقـاهـرـةـ عـلـىـ رـأـسـ جـنـدـهـ وـكـانـ قـدـ عـيـنـ القـائـدـ « دـيـبوـيـ Dupuyـ » حـاكـماـ عـلـىـ الـمـدـيـنـةـ

وأرسل « ديزيه » على رأس قوة إلى الصعيد لمطاردة مراد بك وأتباعه .
وفي ٧ أغسطس خرج « بونابرت » على رأس قوة لمطاردة إبراهيم بك فوصل
« بلبيس » والتي الفريقيان عند « الصالحية » في ١٠ أغسطس وفر إبراهيم بك
إلى سوريا بعد أن ترك كل أحواله في أيدي الفرنسيين .

موقعة أبي قير البحريّة :

معركة أبي قير: وفي أثناء ذلك وصل إلى بونابرت رسول من « كليبر » يعلمه بالكارثة التي
أصابت الحملة بتدمير الأسطول الفرنسي عند « أبي قير » في أول أغسطس ،
وذلك لأن « نلسون » لما علم بنزول الفرنسيين مصر ألقع من جزر الأربعين
وباغت الأسطول الفرنسي ، وعلى الرغم من كثرة السفن الحربية الفرنسية فإن
نلسون استطاع بمهارته وسرعته أن يشق الأسطول الفرنسي شقين ويحصر الجزء
الأكبر منه بين نارين من أسطوله ، وهكذا دمر الجزء الأكبر من الأسطول
الفرنسي وقتل وغرق عدد عظيم من الفرنسيين ، ومن الذين قتلوا « ده بروى »
قائد الأسطول .

نتائج الموقعة :

وبتدمير الأسطول فقد بونابرت أسباب الاتصال بأوروبا عامة وفرنسا خاصة
وضاع كل أمل في إمكان وصول المدد والذخيرة من فرنسا إلى الحملة ، كما
أن ضياع الأسطول حرم الفرنسيين من أكبر ذمام يعتمدون عليه ويلجاؤن
إليه إذا اضطربت الظروف في مصر إلى التقهقر أو العودة ، ولا شك أن الحملة
الفرنسية بمصر بعد هذه الموقعة أصبحت مقضياً عليها لا محالة ، إذ صار الفرنسيون
في مصر كأنهم محصورون في مدينة مضيق عليها ومصيرها إلى التسلیم آجلاً
أو عاجلاً .

لذلك قابل نابليون الخبر باهتمام كبير وتأثير ظاهر ، غير أنه سرعان
ما تجلد وامتلاً قلبه ثقة وأملًا في المستقبل فأبلغ الخبر إلى من حوله من الضباط



ومنهم انتقل إلى الجنود وسرت في نفوسهم روح الثقة والشجاعة التي استمدوها الجميع من بونابرت الذي نصح لضباطه بأن يعتادوا جو مصر وأن يقوموا بأعمال عظيمة كتكوين دولة كبرى في أفريقيا وأسيا يكون مركزها مصر.

سياسة بونابرت في مصر :

لذلك عول نابليون على إدماج ~~الفرنسيين~~ بالمصريين محاولاً بذلك تكوين عنصر قوي واحد يستند إليه في حكمه ، علماً منه بأن قوة الشعب هي خير ما ترثken إليه الحكومة في البلاد ، فاستمال الشعب إليه بكلفة الطرق ، فكان يشترك مع الشعب في حفلاته القومية العامة كفتح الخليج وإحياء المولد النبوى وكان يعلن أنه مائهم مؤمن وموحد بالله . وكان يستعمل اللغة العربية في منشوراته ويظهر الاحترام للدين والقرآن والرسل ، وخاصة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، ويكثر من الاستشهاد بالقرآن وإعلان رغبته أمام العلماء في تحويل الفرنسيين إلى الإسلام وبناء المساجد ، حتى يبرهن بذلك للمصريين ، على

أنه لا يقل عن الأتراك أو الماليك غيرة على خدمة الدين واحترام عادات البلاد وأهل العلم بها .

إنشاء الديوان الوطني :



نابليون بونابرت

بالموافقة على أكثر قرارات الديوان ويترك له الحرية في تعيين من يختارهم من غير المالك لاوظائف الصغرى الخاصة بالمدينة ، وقد عين بونابرت حكامًا عسكريين للقاهرة وللأقاليم وأمر بتكوين ديوان وطني لكل إقليم على نسق ديوان القاهرة يتكون من سبعة أعضاء ويعاون الحكام الفرنسيين في حكومة الأقاليم .

ولم يفرض نابليون ضرائب جديدة ، بل جمع المال المعروف بالميرى بنظام من الجميع ، وحضرت أملاك المالك والشيخ الذين هاجروا إلى الشام وثبتوا كلا في ملكيته واحترموا أملاك الوقف وتركوا المعاملات المدنية والتجارية كما كانت ، ولم يحدثوا تغييرًا ما في إدارة القضاء في البلاد .

وعلى ذلك سرعان ما أنس الناس بالفرنسيين واطمأنوا إليهم فنشطت حركة العمل في المدينة وأنشئت في القاهرة محل تجارية ومقهى ومطاعم ومصانع ، وأذيع التنبية بوجوب الإنارة والنظافة أمام محالهم وبيوتهم في الشوارع والحدائق .

المجمع العلمي :

ثم نظر بونابرت في تنظيم «المجمع العلمي المصري L'Institut d'Egypt » فأصدر أمراً في ٢١ أغسطس بتكوين هيئة المجمع ، وفي ٢٤ منه اجتمع المجمع لأول مرة بمنزل «حسن كاشف^(١)» وعين «منج Monge » أكبر الرياضيين رئيساً ، ووجد نابليون الشرف كله أن يكون وكيل المجمع ، ثم قسم المجمع إلى أربعة أقسام مهمة : قسم للأبحاث الرياضية والطبيعية ، وقسم للأبحاث الاقتصادية ، وقسم للفنون . وقسم للآداب . وأهم الأعمال التي قام بها المجمع في أثناء وجود نابليون درس مشروع وصل البحر الأحمر بالأبيض وكشف القناة القديمة التي كانت توصل النيل بالبحر الأحمر .

ديزيه في الصعيد :

وبينما نابليون يقوم بهذه التنظيمات في القاهرة والدلتا كان «ديزيه» يعمل على إخضاع مراد بك في الصعيد وكان قد انضم إليه عدد كبير من المالكين وعربان الوجه القبلي واتخذ مقره في البهنسا بمديرية المنيا ثم في الفيوم فسار إليه «ديزيه» واشتبكا في موقعة عند مدينة الفيوم انهزم فيها مراد بك وأتباعه وبعدها عول مراد بك على اتباع طريقة الكر والفر التي يحذقها فرسان المالكين فصار الفرنسيون في حركة مستمرة أثناء وجودهم بالصعيد إلى أن استدعاهم نابليون قبيل موقعة أبي قير البرية في يوليه سنة ١٧٩٩ .

وبينما كان الفرنسيون يحاولون تثبيت حكمهم في البلاد اعترضتهم حادثتان قضتا على آمالهم في هذه البلاد نهائياً : الحادثة الأولى داخلية وهي ثورة أكتوبر

(١) في حارة منج خلف المدرسة السننية بالناصرية .

سنة ١٧٩٨ ، والثانية خارجية وهي تعرض الفرنسيين لمجوم الأتراك والخلفاء في مصر وفي أوربا في آن واحد .

ثورة ٢١ أكتوبر سنة ١٧٩٨

١ - السبب الاقتصادي :

إن أهم الأسباب التي أدت إلى ثورة القاهرة ولم يمض على دخول الفرنسيين سوى ثلاثة أشهر هي في الحقيقة اقتصادية وذلك أن الفرنسيين قبل احتلالهم البلاد كانوا يمنون أنفسهم ببروة طائلة يحصلون عليها بطريقة ما ، فلما دخلوا البلاد لم يجدوا شيئاً يذكر ، فالمالك كانوا قد أخفوا كنوز ثروتهم على أثر موقعة إمبابة ثم حملوا ما أمكن حمله منها إلى سوريا .

ولا ننس أن تدمير الأسطول الفرنسي عند « أبي قير » وإعلان الحصار البحري على سواحل البحر الأبيض المصري بسبب تفوق الأسطول الإنجليزي قد أدى إلى وقف دولاب الأعمال التجارية والصناعية فساقت الحال الاقتصادية بدرجة شعر بسوء وقوعها الفرنسيون . لذلك شرع الفرنسيون يفكرون في فتح أبواب جديدة يحصلون منها على المال اللازم ففرضوا عوائد على الأملاك وأنشأوا ديواناً لتسجيل الحجج والعقود الموجودة عند الأهالي والتي ثبتت امتلاكهم لما لهم من الأملاك في مقابل رسم خاص . فاستاء الأهالي وعظم سخطهم وأيقنوا أن الفرنسيين لا يقلون عن غيرهم من حيث تعسفهم في جمع المال ، بل إن الفرنسيين كانوا أشد وأدق في جباية الأموال ، هذا هو السبب المباشر للثورة .

٢ - شدة الفرنسيين :

على أن هناك أسباباً ثانوية أخرى أهمها تشدد الفرنسيين واضطهادهم المالك وسوء معاملة أسرائهم وتتوقيع أشد العقوبات على من يشتهرون في صلاته معهم ، وكانوا يحكمون بالإعدام على من يهم بمراسلة

المالیک أو بقضاء حاجات لهم . وأکبر من أعدم بهذا السبب « السيد محمد کریم » أول من اتفق مع الفرنسيين بالإسكندرية .

٣ - انتشار البدع :

ثم إن الفرنسيين على الرغم من تظاهرهم باحترام الدين الإسلامي كانوا في الحقيقة قليلي الاكتئاث للتعاليم والمبادئ الإسلامية ، إذ أطلقوا العنان لشہواتهم وكثیر التبدل وظهر الفجور وانتشرت المسكرات والبدع وعمت الفاسد وارتفع شأن الأجنبي على حساب أهل البلاد .

٤ - نشر الدعوة :

وهناك سبب خارجي يرجع إلى مجاهودات إبراهيم يك والسيد عمر مكرم ومن معهما من المالیک والمصريين الذين تركوا مصر إلى الشام ، فإنهم ما فتئوا يرسلون الرسل إلى مصر ويوزعون المنشورات سراً بين الناس يخوضونهم على الثورة ضد الفرنسيين ويشجعونهم بالقول والوعد بأن الباب العالى يعد حملة كبيرة بالاتفاق مع الإنجليز لطرد الفرنسيين من مصر . وما على المصريين إلا أن يقووا بالثورة في الداخل تسهيلاً لهمجاً الجيش المهاجم من الخارج ، ومهما أکد لالمصريين صدق هذه الوعود ما علّموه من تدمير الأسطول الفرنسي عند أبي قير وحرج مركز الفرنسيين في مصر على أثر هذه الموقعة .

الثورة :

قال الشيخ عبد الرحمن البحرى المؤرخ المصرى للحملة يصف الثورة في كتابه عجائب الآثار : « كثیر اللبغط وتجمع الكثیر من الغوغاء من غير رئيس يسويهم ولا قائد يقودهم وأصبحوا يوم الأحد متحزبين وعلى الجھاد عازمين وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح وآلات الحرب وحضر « السيد بدر » وصحبته حشرات الحسينية وهم صياح عظيم وهول جسم فذهبوا إلى بيت القاضى

وتجمعوا وتبعهم نحو الألف أو الأكثـر وهدموا مصاـطـب الحـوانـيـت وجـعلـوا أحـجـارـها متـاريـس لـلـكـرـنـكـة لـتـعـوقـ هـجـومـ العـدـوـ فـيـ وقتـ المـعرـكـةـ وـوـقـفـ دونـ كلـ مـتـراسـ جـمـعـ عـظـيمـ منـ النـاسـ » .

وكان الفرنسيون قد أخذـوا على غـرـةـ فـلـمـ يـحـتـاطـواـ لـلـأـمـرـ وـقـتـ مـنـهـ « دـيـبـويـ » حـاكـمـ القـاـهـرـةـ وـرـئـيـسـ أـرـكـانـ حـربـ نـابـلـيـونـ وـاثـنـانـ مـنـ الـعـلـمـاءـ كـانـاـ يـقـومـانـ بـأـبـحـاثـهـماـ عـنـدـ جـبـلـ المـقـطـمـ . وـلـمـ رـأـىـ نـابـلـيـونـ خـطـورـةـ الـحـالـ وـأـنـ مـرـكـزـ الـثـورـةـ فـيـ الـأـزـهـرـ بـعـيدـ عـنـ مـنـالـهـ بـسـبـبـ ضـيقـ الـحـارـاتـ الـمـوـصـلـةـ إـلـيـهـ ، وـضـعـ الـمـدـافـعـ عـلـىـ إـحـدىـ رـبـيـ المـقـطـمـ وـصـوـبـهـاـ عـلـىـ الـأـزـهـرـ « وـلـمـ سـقـطـ عـلـيـهـمـ الـقـنـبـرـ وـرـأـوـهـ وـلـمـ يـكـوـنـواـ فـيـ عـمـرـهـمـ عـاـيـنـوـهـ نـادـواـ يـاـ سـلـامـ مـنـ هـذـهـ الـآـلـامـ يـاخـفـيـ الـأـلـطـافـ نـجـنـاـ مـاـ نـخـافـ ! ! » وـتـتـابـعـ الرـمـىـ مـنـ الـقـلـعـةـ حـتـىـ وـقـعـ الـرـعـبـ فـيـ صـدـورـ الـنـاسـ ، وـفـرـغـتـ جـعـابـ أـهـلـ الـحـسـينـيـةـ الـذـيـنـ ظـلـمـواـ يـقـاتـلـونـ لـلـنـهـاـيـةـ فـقـامـ الـعـلـمـاءـ وـرـكـبـواـ إـلـىـ بـوـنـابـرـتـ يـطـلـبـونـ الـأـمـانـ وـالـعـفـوـ فـلـامـهـمـ بـوـنـابـرـتـ وـأـنـهـمـ بـعـدـهـمـ الـثـوارـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ اـشـتـراـكـهـمـ مـعـهـ فـيـ الـمـسـؤـلـيـةـ وـالـحـكـمـ ، وـأـخـيرـاـ قـبـلـ رـجـاءـهـمـ وـنـادـواـ بـالـأـمـانـ فـيـ جـمـيعـ أـنـحـاءـ الـمـدـيـنـةـ . وـلـكـنـ نـابـلـيـونـ اـسـتـعـمـلـ الشـدـةـ وـالـصـرـامـةـ الـمـتـنـاهـيـةـ وـاـرـتـكـبـ إـثـمـاـ لـاـ يـزـالـ أـثـرـهـ مـقـرـونـاـ بـاسـمـهـ إـلـىـ الـيـوـمـ فـيـ مـصـرـ : ذـلـكـ أـنـ جـنـودـهـ وـخـيـولـهـ دـخـلتـ الـأـزـهـرـ وـأـنـهـكـواـ حـرـمـتـهـ وـأـسـاعـواـ اـسـتعـالـهـ ، وـبـذـلـكـ أـضـافـ وـقـوـدـاـ جـديـداـ إـلـىـ نـارـ الـثـورـةـ الـمـتـأـجـجـةـ فـيـ نـفـوسـ الـشـعـبـ وـقـضـىـ عـلـىـ كـلـ أـمـلـ فـيـ تـقـرـيبـ الـعـنـصـرـيـنـ الـمـصـرـيـ وـالـفـرـنـسـيـ وـتـكـوـينـ قـوـةـ مـنـ الـشـعـبـ يـسـتـنـدـ إـلـيـهـ بـوـنـابـرـتـ فـيـ حـكـمـهـ .

وـمـظـاـهـرـ رـوـحـ الـكـراـهـيـةـ وـعـدـمـ الثـقـةـ الـتـيـ مـلـأـتـ جـوـانـحـ الـفـرـنـسـيـنـ بـعـدـ الـثـورـةـ أـنـ بـوـنـابـرـتـ أـلـغـىـ الـدـيـوـانـ الـوطـنـيـ الـأـوـلـ ثـمـ عـيـنـ دـيـوـانـاـ جـديـداـ لـيـسـ مـقـصـورـاـ عـلـىـ الـمـشـاـيخـ . بلـ كـانـتـ جـمـيعـ الـطـوـائـفـ وـالـحـالـيـاتـ الـقـاطـنـةـ بـمـصـرـ مـمـثـلـةـ فـيـهـ ، فـكـانـ بـجـانـبـ الـمـشـاـيخـ مـمـثـلـوـنـ لـلـأـقـبـاطـ وـالـسـوـرـيـنـ وـالـأـرـوـامـ وـالـإـفـرـنجـ ، وـكـانـ جـمـمـوـعـ هـذـاـ الـمـجـلـسـ سـتـيـنـ عـصـوـاـ اـخـتـيرـ مـنـهـ أـرـبـعـةـ عـشـرـ لـيـكـوـنـواـ الـمـجـلـسـ الـمـخـصـصـ الـذـيـ يـجـتـمـعـ بـاـنـتـضـامـ لـمـعاـونـةـ الـحـكـمـةـ .

ومن الاحتياطات التي اتخذها الفرنسيون بعد الثورة اهتمامهم بتحصين القاهرة وهدم بعض المباني والمساجد التي كانت تعترض طريقهم وخلع أبواب الحارات ، وكان الفرنسيون قد بدأوا بعض هذه الأعمال قبل الثورة فلما قameت الثورة ضاعفوا جهودهم في إتمامها ، ومن أعمال نابليون أيضاً تكوين فرق عسكرية من متطوعي الأروام وبعض العناصر الشرقية المسيحية تنضم للحملة عند الحاجة ، وأخذت المعامل تتبع ما تحتاج إليه الحملة من ذخيرة حربية وعدد وآلات وأدوات .

كل هذه الأعمال ساعدت على توسيع هوة الخلاف بين الفرنسيين والمصريين وجعلت المصريين على الرغم من خصوصيتهم وتظاهرهم بالامتثال يضمرون الانتقام من الفرنسيين ويتحينون الفرصة المناسبة للقيام بالثورة من جديد ما داموا يعلمون أن الأتراك والإنجليز على الأبواب .

نابليون في سوريا :

كان من نتائج واقعة أبي قير البحرية ودمir الأسطول الفرنسي أن سهل على إنجلترا حمل تركيا على إعلان الحرب ضد فرنسا ، وإعداد حملة لطرد الفرنسيين من مصر . ففي سنة ١٧٩٨ أعلنت تركيا الحرب على فرنسا وتحالفت مع إنجلترا والروسيا ضد فرنسا ، وأعد الباب العالى جيشين أحدهما في جزيرة رودس لتحمله السفن الإنجليزية إلى ساحل أبي قير ، والثانى يزحف على مصر من جهة حدودها الشرقية .

فلما علم نابليون باستعداد الأتراك فضل أن يتمسك خطة الهجوم كعادته ، لأنه رأى أنه إذا بقى في مصر أعطى الفرصة للأتراك فأرسوا جيشين في وقت واحد ، وعند ذلك يتعرض الفرنسيون لهجوم جيشين من جهتين مختلفتين فيضطر نابليون إلى تقسيم قواته ويضعف أمله في الانتصار . أضف إلى ذلك أنه إذا بقى بونابرت بمصر ودخل الجيش المهاجم البلاد لا يبعد أن يتشجع الشعب فيقوم بالثورة ويتعرض الفرنسيون حينئذ لخطررين داهمين : العدو من الأمام والثورة من الخلف .

قيام الحملة :

لذلك قامت الحملة بقيادة نابليون وتبلغ ١٢٠٠٠ جندي فاصلة سوريا في فبراير سنة ١٧٩٩ بعد أن قبض على ناصية الأدوار بمصر وترك عدداً قليلاً من الجنود في حاميات القاهرة والإسكندرية ورشيد ودمياط . ودخل الفرنسيون « العريش » ثم « غزة » و « يافا » وهنا سلمت حاميتها وعددها ٤٠٠٠ جندي للضباط الفرنسي فأهملهم على حياتهم ، ولكن نابليون ضاق ذرعاً ، ولما لم يكن لديه جند لحراستهم أو زاد يكفيهم أو سفن تحملهم إلى مصر ، خاف أنه إذا تركهم وشأنهم لا يلبثون أن يحملوا السلاح ضده في « عكا » فلم يجد مناصاً من قتلهم جملاً واحدة . وتحمل أمام التاريخ إثم هذا العمل الفظيع . وعلى أثر ذلك فشا الطاعون بين جنوده .

نابليون أمام عكا :

ثم سار نحو « عكا » فوقف أمامها وواجه صعوبات جديدة لم تصادفه في يافا ، ففضلاً عن أن عكا ميناء حصين فقد كان الرجل الذي يهيمن عليها جندياً حازماً شهماً هو « أحمد باشا الجزار » وكان أمام عكا سفينتان حربيتان من الأسطول الإنجليزي بقيادة « سدني اسميث » Sidney Smith الذي قام بدور هام في تاريخ الحملة الفرنسية بمصر .

أثر القوة البحرية :

وإنك لترى أثر القوة البحرية ظاهراً في حصار عكا ظهوراً تاماً ، فقد ظل الحصن مفتوحاً من جهة البحر تصل إليه المؤونة والذخيرة والرجال بسمهولة ، وهذا ما جعل حصار نابليون للحصن قليل الجدوى .

وكان نابليون قد أرسل قوة المدفعية من مصر عن طريق البحر فلم تصل كاملة وقع جزء منها في أيدي الإنجليز ، واضطر نابليون أن يحاصر الحصن

وقوة مدفعيته ظاهر الضعف . أما الشعب السوري ، وخاصة الدروز والطوائف المسيحية وبعض القبائل العربية ، فأحسنت استقبال بونابرت واتصلت به سرًّا مرجحة إعلان انضمامها إليه حتى تسقط عكا .

هاجمت القوات الفرنسية حصن عكا مرات متتالية ، ولكنها كانت تعود في كل مرة بالفشل رغم جهود بونابرت العظيمة ، ثم أرادت تركيا أن تحصر القوة الفرنسية بين نارين وقضطراهم إلى رفع الحصار عن عكا فأرسلت قوة من دمشق تبلغ ٢٥,٠٠٠ جندي بقيادة والي دمشق ، فأرسل نابليون قوة قليلة العدد بقيادة « كليير » للاقاتها ، ولما أوشك كليير على الانهزام سار إليه نابليون مسرعاً وحاز النصر في موقعة « تل طابور » جنوبي عكا في ١٦ أبريل سنة ١٧٩٩ .

رفع الحصار عن عكا :

هذا الانتصار أحيا الروح الأدبية بين الجنود ، فقام نابليون بآخر هجومه ضد عكا للمرة الرابعة عشرة ، وفعلا اخترقت الجيوش الفرنسية حصن عكا ولكنهم وجدوا بيومها قلاعاً وشوارعها محصنة بالخنادق والمغاريس ، ورأى نابليون أنه إذا استمر في هجومه تعرضت قوته لخسارة جسمية ، فاكتفى بتدمير وتخريب المدينة وقرر رفع الحصار والعودة بعد أن استمر حصارها أكثر من شهرين من مارس إلى ١٤ مايو سنة ١٧٩٩ وخسر من رجاله ما يقرب من ثلاثة آلاف رجل مات منهم كثيرون بالطاعون . وقد لاقت الحملة أثناء رجوعها إلى مصر عن طريق الصحراء مصاعب جمة بسبب تفشي الطاعون وشدة الحرارة ، ومع ذلك دخل نابليون القاهرة في ١٤ يونيو دخول الظافر المنتصر .

ولكن تظاهره بالانتصار لم يخف الحقيقة عن الماليك الذين تشجعوا ووصلوا إلى قرب الحيزه عند الأهرام مهددين القاهرة . وبينما كان نابليون يأخذ العدة لمقابلة الماليك ومراد بك إذ وصل إليه خبر نزول العثمانيين عند أبي قير في ٢٤ يوليه .

موقعة أبي قير البرية وعودة نابليون إلى فرنسا :

فارس دو شهلا ، وكان الأتراك وعددهم ١٨ ألف جندي بقيادة مصطفى باشا قد احتلوا قلعة أبي قير وقتلوا من فيها من الفرنسيين فجاء الفرنسيون بسرعة ونشبت الموقعة واستمرت من ٢٥ يوليه إلى ٢ أغسطس وقد تدخل الأسطول الإنجليزي في المعركة فتقهقر الفرنسيون وتعقبهم العثمانيون تاركين قياعهم واستحکاماً لهم التي احتلها الفرنسيون ، وقطعوا على العثمانيين خط الرجعة فانكسر الجيش العثماني ووقع مصطفى باشا أسريراً وقضى على معظم جيشه في واقعة أبي قير البرية في أغسطس سنة ١٧٩٩ .

وبعد أن حسن نابليون سمعة الفرنسيين ومركزهم في مصر بإحرازه هذا النصر الباهر ، فكر في العودة إلى فرنسا واتفق سرّاً مع بعض أصدقائه المقربين على العودة ؛ وفي ٢٢ أغسطس غادر نابليون مصر بعد أن عين « كليبر Kléber » قائداً عاماً بدلله ووصل إلى فرنسا بعد شهرين .

ويمكن تلخيص الأسباب التي دعت إلى إفلات نابليون بونابرت من مصر في أنه قد تأكد أن مشروع الحملة في الشرق قد أخفق نهائياً وأن الحالة الداخلية في فرنسا صارت تتطلب وجوده .

كليبر وأعماله في مصر :

عرفت الجنود الفرنسية « كليبر » ببسالته في موقعه « تل طابور » أثناء حصار عكا ، وقد كسب عطف الجنود بسبب الجرح الذي أصابه عند نزول الحملة بالإسكندرية ، غير أن أهم الأسباب التي حبست كليبر إلى الجنود والضباط الفرنسيين أنه كان زعيم حزب الكثرة بين الجنود الذين يقولون بضرورة جلاء الفرنسيين عن مصر ، هذا فضلاً عن حسن منظره وطلعته العسكرية الخذابة .

استاء كليبر أياً استثناء لما بلغه خبر مغادرة نابليون سراً للبلاد وكتب

لحكومته تقريراً مطولاً يصف فيه ما وصلت إليه حال الحملة بمصر ويبالغ في صبغ هذه الحالة بالصبغة السوداء ، حتى ملأ التقرير بعبارات كلها يأس وقنوط ، وفي نهاية التقرير طلب من الحكومة أن تسمح له بإجراء المفاوضات مع الأتراك بقصد الخلاء عن مصر .

مفاوضات الصلح :

وفعلاً بدأ كليير بمفاوضة الأتراك على إحدى السفن أولاً عند العريش ، وكان مستشار الأتراك «السير سدنى اسمث» وإليه يرجع الفضل في تمهيد طريق المفاوضات ووضع الاتفاق النهائي ، وكان «ديزريه» يمثل الفرنسيين . واتفق الطرفان على أن تخرج الحملة بعهدهما على حساب تركيا ، وأن الحملة إذا وصلت فرنسا صارت طليقة من كل قيد ، وفي ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ تمت الموافقة على «اتفاق العريش» وأعلنت المدنة لمدة ثلاثة أشهر وببدأ الفرنسيون يسحبون حامياتهم ويخلون الأماكن النائية التي كانوا يحتلونها ، وكانوا كلما أخلوا مركزاً احتله العثمانيون الذين كانوا رابضين على الحدود الشرقية بقيادة الصدر يوسف ضياباشا .

نقض اتفاق العريش :

أثناء ذلك حدث ما وقف حركة الصلح ، فبينما يتأهب الفرنسيون لمعادرة البلاد ويخلون بحامياتهم عن بعض الأماكن كدمياط وبليس والصالحة ، وبينما الأتراك يتقدمون ويتغلبون داخل البلاد التي جلا عنها الفرنسيون إذا بخطاب وصل إلى كليير من القائد العام للقوات البريطانية في البحر الأبيض يقول فيه إن الحكومة البريطانية لا تتوافق على شروط «اتفاق العريش» وأنها لا تسمح للفرنسيين بمعادرة مصر إلا إذا سلموا سلاحهم كأسرى حرب وتركوا جميع معداتهم وذخائرهم للحلفاء .

أما سبب معارضته الحكومة الإنجليزية لاتفاق العريش فهو حصولها على

التقرير الذى كان قد أرسله كليبر إلى حكومته وفيه يصور مركز الحملة في مصر بلون أسود قاتم فلما علمت الحكومة الإنجليزية بخرج الحملة في مصر لم تقر « سدني اسمث » على عمله ، بل لم تعرف بحق تمثيله لها أو لبابا العالى ، وصممت على مواصلة الكفاح في مصر ، وما كان أغناها عن تحمل نفقات هذا الكفاح من مال وقت وأنفس لو أنها أقرت شروط اتفاق العريش

سنة ١٨٠٠ .

أما كليبر فإنه أظهر في هذه الآونة همة وقدرة أعادت إلى الأذهان ذكرى نابليون في مصر فإنه نشر صورة الخطاب على الجنود ، واكتفى بالتعليق عليه عليه بهذه الكلمة : « أيها الجنود لا جواب لنا على هذه الوقاحة إلا النصر فهيا إلى الحرب ! » فكانت هذه الكلمات بمثابة تيار كهربائي سري في نفوس الجندي فما كادت تقع عليها الأنظار حتى نادى الجميع ضباطاً وجندواً بصوت وكلمة واحدة رنت في الآفاق : « الانتقام ! » .

موقع عين شمس :

هذه الحماسة وتلك الروح الجديدة جعلت عشرة آلاف جندي يهزمون أربعة أضعاف عددهم من الأتراك بقيادة يوسف باشا في موقع عين شمس تاركين خزائنهم ومؤتمهم وذخيرتهم .

ثورة القاهرة الثانية :

وبينا كان كليبر يطارد الوزير التركي ويعد النفوذ الفرنسي في الدلتا كانت القاهرة تغلى غليان الرجل بالثورة وخاصة في حي بولاق ، فقد انهز المصريون فرصة خروج كليبر والجزء الأعظم من جيشه لمقاتلة العثمانيين فقاموا وحاصروا ما بقي من الفرنسيين داخل المدينة ثم مالبث أن دخل المدينة عدد من جنود الأتراك والماليك يبلغ ٦٠٠٠ وعلى رأسهم ناصف باشا القائد العثماني ومعه زعماء المصريين الذين فروا إلى الشام عقب واقعة إمبابة : وهم إبراهيم بك

ومحمد بك الألني وعثمان كتخدا وحسن بك الحداوى ، فتحممس الناس من جميع الطوائف وتضاحروا على انتهاز هذه الفرصة للقيام في وجه الفرنسيين وأقيمت المعارض وحضرت الخنادق وغلقت أبواب المدينة وتطوع الناس لحراسة هذه هذه الأبواب ليل نهار ، وظهرت الحركة بأجلٍ مظاهر في مدينة القاهرة وفي بولاق فأنشأوا معملاً للبارود في الخرنفش وكان « السيد المحروق » كبير التجار و « السيد عمر مكرم » نقيب الأشراف وباق الأعيان والتجار « يباشرون الكلف والنفقات والماكل والمشارب ، وكذلك جميع أهل مصر كل إنسان سمح بنفسه وبجميع ما يملكه وأغان بعضهم بعضاً ودفعوا ما في وسعهم وطاقتهم من المعونة » ولم يكن الأقباط أقل وطنيّة من المسلمين وقت الشدة فقد جاء أكابر القبط « جرجس الجوهري » و « فلبيوس » و « ملطي » فطلبوا الأمان وقاموا بتصييم وقدموا المال اللازم ما عدا « يعقوب » الذي كرنك في داره بالدرب الواسع ^(١).

قمع الثورة :

ولما انتهى كلّيير من مطاردة فلول الأتراك وعلى رأسهم الوزير يوسف باشا دخل القاهرة وقطع الصادر والوارد وأحاطت جنوده بها وظل حصارها أكثر من شهر « حتى غلت أسعار المبيعات وعزت المأكولات واستمر ضرب المدافع والنيران ليل نهار والناس لا يهنا لهم نوم ولا راحة ومقامهم دائمًا أبداً بالأزرقة والأسوق ، أما الصبية والنساء فقاموا بأسفل الحواصل والعقودات تحت طباق الأبنية » وعلى الرغم من مجاهدات المصريين وطول مقاومتهم أخمد الفرنسيون الثورة في بولاق فقضوا على رجالها وأحرقوا بيوتها عن آخرها في ١٥ أبريل سنة ١٨٠٠.

وكان مراد بك قد اصطلاح مع الفرنسيين على أثر انهزام الأتراك وأعطاه كلّيير حكومة الصعيد تحت سيادة الفرنسيين فتوسط هو والبرديسي أحد أتباعه

(١) وهو المعروف « بالجزال يعقوب » الذي غادر مصر مع الحملة الفرنسية ومات في طريقه

للصلاح فأرسل الفرنسيون يطلبون المشايخ واتفقوا نهائياً على أن يغادر الأتراك، ومن يشاء من المالك والمصريين ، مصر إلى سوريا على حساب فرنسا وبحراسة الفرنسيين أثناء الطريق ، فاستشاطت العامة غضباً وهما بقتل رؤساء العثمانيين وحاول « المحرق » و « عمر مكرم » أن يقوداً العامة بمفردهما فلم يفلحا ، وانتهى الأمر بخروج العثمانيين وعساكرهم ومعهم من المالك إبراهيم بك والألى وأمراؤهما وأجنادهما ، ومن المصريين السيد عمر مكرم والمحرق وكثير من أهل مصر . أما كليير فلم يستند في الانتقام من المصريين ولم يعاقبهم على ثورتهم كما عاقبهم نابليون ، إذ اكتفى بفرض غرامة حرية عظيمة مقدارها ١٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك كما أنه فرض على الوجه البحري غرامة قدرها ٧,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، وهذا مبلغ عظيم إذا ذكرنا سوء الحالة الاقتصادية في البلاد فلا عجب إذا لاق الناس منها الضيق من جراء فرض هذه الغرامة « حتى اضطروا إلى بيع ممتاعهم ومصاغهم فلم يجدوا من يشتري وضاق خناق الناس وتنفسوا الموت فلم يجدوه ، ثم وقع الترجي في قبول المصاغات والفضييات فأحضر الناس ما عندهم فكانوا يقومونه بأبخس الأنعام » .

السكون بعد العاصفة :

ولما هدأت الحال شعر الناس والجنود باقتراب عهد سعيد جديـد ، إذ انتظمت العلاقات بين مصر وفرنسا وصار البريد يصل إلى مصر في كل شهر ، وشرع كليـير يقوم بإصلاحات جمة ويعيد تنـظيم الحملة من جديد بعد أن كان قد لحقها الفشل ودب فيها ديبـب اليـأس ، وأهـم هذه الإصلاحات إنشـاء المصانع المختلفة لإنتاج ما كان ينقص الحملة من مختلف الحاجـات ، ثم إنه نظم « المـجمع العلمـي » وكون بـحانـاً أرسـلـها في مختلف الجـهـات لـمزـاـولة الـبـحـث وكتـابة التـقارـير الـعلـمـيـة ، ومن أـعـمالـه أـيـضاً أـنـه زـادـ في صـفـوفـ الحـملـة بـإـضـافـة فـرقـ جـديـدةـ منـ الطـوـائفـ الشـرـقـيـةـ الـمـسـيـحـيـةـ وـبـنـىـ الحـصـونـ وـالـقلـاعـ بالـقـاهـرةـ والإـسكنـدرـيـةـ .

قتل كليبر :

وبينا هو مكب على هذه الإصلاحات إذا بشخص سوري اسمه « سليمان الحابي » قد انقض على كليبر وهو يتزه في حديقة منزله فطعنه بخنجره في قلبه فخر صریعاً في ١٤ يونيو سنة ١٨٠٠ وعمره ٤٧ سنة . وبفقدة فقدت الحملة أعظم رجل يستطيع إنقاذه .

« مينو » والحملة الإنجلizية سنة ١٨٠١

مينو :

وخلفه أقدم الضباط في الحملة وهو القائد « مينو Menou » وعمره إذ ذاك ستون سنة ، واشتهر بحسن الإدارة ودماثة أخلاقه وشدة تعلقه ببابليون . غير أن تعينه لم يثر حماسة الجنود بسبب تحوله إلى الإسلام وزواجه من مسلمة . وليس من شك أنه أقل كفاءة من سلفيه ، وأنه لا يصلح لقيادة الحملة لأنه لم يسبق له أن تولى قيادة الجيوش ضد العدو وما سبق أن كسب موقعة قط .

على أن مينو اضططلع بأعباء الحكم وسار في إدارته بكل حزم فنظم المالية ووحد صفوف الجيش وقضى على المنافسات الحزبية وقوى الحصون ، واستمر كذلك إلى مارس سنة ١٨٠١ لم ينفص عليه سوى شيء واحد وهو عدم تبادل الثقة والتفاهم بينه وبين كبار الضباط في الحملة .

موقف الحكومة الإنجلizية :

وكانت الحكومة الإنجلizية قد تأكّد لها ضعف تركيا وعجزها أمام الفرنسيين على أثر موقعة أبي قير البرية وموقعة عين شمس فصممت على الدخول في الحرب بنفسها ، ووقفت ترقب الحالة وتتلمّس الفرصة ، فلما قتل كليبر ، ورأس الحملة مينو اغتنمت الفرصة وعولت على بذل أقصى جهدها

لإخراج الفرنسيين من مصر فأرسلت: أولاً - حملة إنجليزية مكونة من ١٧٠٠٠ جندي برياسة «السير رالف أبراكمي Sir Ralph Abercromby» ، تانياً - قوة برية عثمانية تهاجم مصر من جهة حدودها الشرقية بقيادة الصدر الأعظم يوسف ضيا ويبلغ عددها ٢٥٠٠٠ ، ثالثاً - قوة بحرية عثمانية عددها ٦٠٠، تشارك مع الحملة الإنجليزية وتسير في فرع رشيد برياسة حسين باشا القبطان ، رابعاً - وأخيراً - قوة هندية ترسلها حكومة الهند وتصل إلى مصر عن طريق القصير وقنا وعدها ٦٠٠٠

وصول الحملة الإنجليزية :

وفي أوائل مارس سنة ١٨٠١ نزل الإنجليز عند أبي قير ولم يكن لدى حاكم الإسكندرية الفرنسي سوى ١٥٠٠ جندي لمواجهة العدو فلم يستطع صده ونزل باق الحملة الإنجليزية وسرعان ما صار الطريق إلى القاهرة مهدداً.

سوء تدبير مينو :

أما مينو فإنه أظهر ضعفاً متناهياً وسوء تدبير فإنه أبى أن يستمع للخبرين من الضباط وأصر على تقسيم قوات الحملة بدلاً من جمع ما لديه من القوات لمواجهة الإنجليز ومنعهم من التزول أو التقدم إلى القاهرة .

سير الحملة الإنجليزية إلى القاهرة :

فسار مينو شمالة ومعه قوة تبلغ ١١،٠٠٠ جندي وتقابل الطرفان في موقعة «قانوب Canope» جنوبى أبي قير وانهزم الفرنسيون فارتدوا إلى الإسكندرية وتحصن «مينو» داخلها ، أما الإنجليز فخسروا قائدهم أبراكمي وتولى بدلته «هتشنسون Hutchinson» وساروا ببطء نحو الجنوب قاصدين القاهرة ، وكان الماليك قد انضموا إلى الحملة وزادوا في عدد فرسانها ، ولما وصلت الحملة «الرحمنية» اتصل الإنجليز بالحملة العثمانية السائرة في النيل

وسقطت الراخمانية في أيدي الإنجليز بعد مناوشات مع الفرنسيين وبذلك قطعوا طريق الاتصال بين الحملة الفرنسية في مصر وقائدها مينو في الإسكندرية . وواصلت الحملة السير ببطء نحو الجنوب إلى أن وصلت القاهرة في يونيو وكان الإنجليز ينتظرون قيام معركة حامية مع الفرنسيين قبل دخول القاهرة ولكن لشد ما دهش الإنجليز عند ما علموا أن بليار « Belliard » قائد الحامية بالقاهرة طلب الصلح على حين أن عدد الفرنسيين كان ما يقرب من ١٦٠٠٠ من هؤلاء ٨٠٠٠ يستطيعون حمل السلاح .

تسليم القاهرة :

أما الشروط التي سلم بها الفرنسيون في ٢١ يونيو سنة ١٨٠١ فهى الشروط التي كان قد اتفق عليها بالعريش في يناير سنة ١٨٠٠ وهى خروج الفرنسيين بعدهم وأسلحتهم على سفن العدو وترك الحرية لهم إذا عادوا إلى أوطانهم . وعلى أثر ذلك أخذ الفرنسيون يتاهاون لغادرة البلاد ودخل العثمانيون وأمراء الماليك القاهرة وبقي الإنجليز معسكرين بالحizza .

وأخذ الإنجليز يضيقون على مينو الحصار بالإسكندرية يوماً بعد يوم فاضطر إلى التسليم في أول سبتمبر سنة ١٨٠١ ، وأخذ الفرنسيون يغادرون البلاد حاملين معهم أحاثهم وأوراقهم وأشياءهم ، وكان الإنجليز قد اشترطوا أولاً تسليم الأبحاث والأوراق إلى الإنجليز فأبى العلماء وهددوا بقذفها في البحر إذا أصر الإنجليز على هذا الشرط وعند ذلك عدل الإنجليز عن طالبهم .

نتائج الحملة الفرنسية :

انتهت الحملة الفرنسية بعد أن بقىت بمصر ثلاث سنوات وثلاثة شهور ولم تكن لها نتيجة تذكر من الوجهة الحربية ، ولكن نتائجها السياسية والأدبية والاقتصادية كانت ذات شأن عظيم .

١ - من الوجهة الحربية :

فن الوجهة الحربية لم تتحقق الحملة الأغراض التي قامت من أجلها فلما استطاعت أن تتصل بالمستعمرات الإنجليزية في الشرق فتعمل معها على تقويض دولة الإنجليز الاستعمارية ، ولا هي حاولت قطع الطريق بين إنجلترا والشرق بإنشاء قناة السويس والسيطرة عليها ، ولا تمكنت من تكوين مستعمرة فرنسية في مصر توازن ما لإنجلترا من المستعمرات في الشرق ، وأهم أسباب الفشل من هذه الوجهة تفوق القوة البحرية الإنجليزية تفوقاً ظاهراً بعد تدمير الأسطول الفرنسي في موقعة أبي قير البحرية وقد ظهر أثر هذا هذا التفوق أمام عكا . وفي تضييق الحصار البحري على السواحل المصرية مما أدى إلى كساد التجارة وسوء الحالة الاقتصادية العامة في البلاد .

٢ - من الوجهة السياسية :

أما من الوجهة السياسية الدولية فإنه منذ ١٩ مايو سنة ١٧٩٨ وهو اليوم الذي خرجت فيه الحملة الفرنسية من ميناء طولون قاصدة مصر ولدت « المسألة المصرية » فإن مصر التي كانت إلى ذلك الوقت بعيدة عن أفكار الدول لا يعلمون عنها إلا أنها ولاية عثمانية شرقية ، لم يلبث الفرنسيون أن نجحوا في احتلالها ورأت الدول ما يمكن أن تجنيه فرنسا من الفوائد التجارية والسياسية فنافت نفس كل منها إلى التدخل في مصر وإحراز بعض الغنائم منها .

أما إنجلترا فقطفت في الحال إلى أن مصر مركزاً حيوياً بالإضافة إلى علاقتها مع مستعمراتها في الشرق ، وأنه إذا فاقها في مصر عدو لها أمكنه أن يكيد لها كيداً عظيماً . ولذلك لم تأْل جهداً منذ ذلك الوقت في انتهاز كل فرصة للتدخل في مصر ومحاربة من يتصدى لتنمية مركزه فيها دونها .

أما الفرنسيون فأسسوا جالية كبيرة صناعية وتجارية وأصبحت الصلة التي تربط فرنسا بمصر أشبه بالصلة التي تربط الأستاذ بتلميذه ، وهذا يفسر كثرة

الأموال التي دفعها الفرنسيون في القروض التي أصدرتها الحكومة وفي إنشاء قناة السويس ، وظلت فرنسا مدة قرن تقريباً حافظة نفوذها الأدبي إلى أن جاء الاتفاق الفرنسي الإنجليزي سنة ١٩٠٤ فذهب بهذه الميزة .

٣ - من الوجهة السياسية الداخلية :

أما من حيث السياسة الداخلية فقد كان المصريون قبل دخول الفرنسيين في مصر في سبات عميق ، بمعزل عن العالم المتقدم ، لا يعرفون عن المدينة الأوربية شيئاً فأيقظتهم الهزة العنيفة من سبات كانوا فيه منذ العصور الوسطى وقت أعينهم لعصر جديد ومدنية جديدة تتطوى على معلومات وعدد وأفكار وأنظمة لا عهد لهم بها من قبل ، فآن المصريون من هذا الضوء بريقاً لاماً وتنسموا في الهواء عنصراً منعاً من ناحية أوربا فاندفعوا بالطبيعة نحوها وأصبحت أوربا في ذلك الوقت موضع إعجابهم وإلهابهم في آن واحد .

كذلك قضت الحملة على سطوة الملك في البلاد وفلت شوكتهم وأظهرت ضعفهم وعجزهم أمام المصريين الذين رأوا لأول مرة في تاريخهم الحديث إمكان اعتمادهم على أنفسهم دون الملك ، فقد كان من أول أعمال نابليون في مصر اشتراك المصريين في الحكم وتكوين المجالس الوطنية في القاهرة وفي الأقاليم لمساعدة الحكام العسكريين من الفرنسيين وقد أدخل مبدأ الانتخاب بدلاً من التعيين في الوظائف الحامة فترك للديوان الوطني حق اختيار رئيسه وسكرتيره ولما خلت وظيفة قاضي القضاة التي كان يشغلها أحد العلماء الأتراك دعى المشايخ إلى اختيار شيخ مصرى يقوم بـالوظيفة بدلاً من القاضى العثمانى ، وهكذا تمرن المصريون في أثناء وجود الفرنسيين على أن يقوموا بنصبهم في حكم البلاد فكان لهذا التدريب أثره في الحوادث المستقبلة .

٤ - من الوجهة العلمية :

أما من الوجهة العلمية فإن أهم وأبقى أثر تركته الحملة في مصر هو ما خلفه

العلماء من الأبحاث العلمية والعملية التي أضاءت الطريق أمام الباحثين ووضعت أساس تقدم البلاد العلمي والصناعي والاجتماعي ، ومن حسن طالع البلاد أن جاء مع الحملة نوافع النظريين ونواuges العمليين فكان « منج Monge » أكبر رياضي إلى جنب « ليپير Lepère » أكبر المهندسين و « كونتيه Conté » أذكي المخترعين ، وقد ذكرنا أن نابليون بونابرت هو أول من كون المجمع وقسمه إلى لجان مختلفة ، غير أن المجمع لم ينشط إلا في عهدى كلير ومينو ، ففي ١١ نوفمبر سنة ١٧٩٩ كون كلير لجنة كبيرة لتنظيم عمل المجمع وزعت الأعمال على اللجان الآتية :

- | | |
|--|---|
| (٦) للتجارة والصناعة .
(٧) لزراعة .
(٨) للتاريخ الطبيعي .
(٩) لآثار القديمة .
(١٠) لنيل والفيضان . | (١) للتشريع والديانة والعادات .
(٢) للإدارة .
(٣) لنظام الشرطة .
(٤) للتاريخ والحكومة
(٥) للحالة العسكرية . |
|--|---|

فكان أعضاء اللجان يطوفون في الأقاليم والقرى باحثين منقبين مستعدين من الأهالي والحكام عن كل ماله علاقة بموضوع بحثهم ، ومن أهم هذه الأبحاث درس مشروع وصل البحر الأحمر بالأبيض .

مشروع قناة السويس :

إن أول عمل قام به المجمع هو كشف أثر القناة التي كانت توصل البحر الأحمر بالنيل وفحص بربخ السويس بقصد إنشاء قناة توصل البحرين ، وكانت اللجنة التي ذهبت لدرء المسألة برئاسة المهندس « ليپير Lepère ». وقد زار نابليون هذه الجهات بنفسه مع اللجنة في ديسمبر سنة ١٧٩٨ أما « ليپير » فإنه كتب تقريراً فيه أوضح الموضع أظهر فيه أهمية استخدام هذا الطريق وأفضليته على الطريق الأخرى الموصلة للشرق ، وقد استرشد « دلسبس » بعد ذلك بهذا التقرير عند ما هم بتنفيذ فكرة وصل البحرين وذلك على الرغم

من الخطأ الحسابي الذي وقع فيه « ليبير » وكانت نتيجته أن قال بأن مستوى المياه في البحر الأحمر أعلى منه في البحر الأبيض وأنه يختفي أن يفيض الماء على أرض الدلتا إذا فتحت القناة.

خريطة مصر :

ومن الأعمال المهمة أيضا وضع خريطة جغرافية صحيحة للقطر المصري ، وقد تم وضعها في سنة ١٨٠٠ في عهد مينو ، إذ كون لجنة من المهندسين لمسح أراضي القطر وجمع المعلومات الالزمة لعمل خريطة مصر .

دراسة الآثار القديمة :

ثم يلي ذلك من الأعمال الأبحاث العلمية والطبية والفنية والجوية والجيولوجية والمائية الخاصة بالنيل وفيضانه ، وأهم هذه الأبحاث ما قاموا به في دراسة الآثار القديمة في « طيبة » و « أبيدوس » أو « العرابة المدفونة » و « عين شمس » فقد وصفوا هذه الآثار وصفاً دقيقاً بقدر ما وصل إليه علمهم ونقلوا صورها بأيديهم .

كشف حجر رشيد :

وفي سنة ١٧٩٩ عثر الضابط الفرنسي « بوشار Bouchard » قرب رشيد على الحجر المعروف بذلك الاسم وعليه كتابة باللغات الثلاث الهيروغليفية والديموطيقية والإغريقية ، وظن العلماء حينذاك أنهم عثروا على مفتاح اللغة الهيروغليفية ، غير أن الحجر وقع بأيدي الإنجليز في أثناء حملتهم الأولى سنة ١٨٠١ فعادوا به إلى لندن حيث حفظوه في المتحف البريطاني إلى اليوم . وانبرى لتفسيره وحل طلاسمه العالم الأثري الفرنسي « شمبليون Champollion » سنة ١٨٢٢ .

الصناعات :

أما الصناعات والمعامل التي أقامها الفرنسيون بمصر لغتهم عن مصنوعات أوربا التي فقدوا أسباب الاتصال بها فكثيرة أهمها صناعة المنسوجات والورق والبارود وعمل آلات لسك النقود ولرفع المياه ودبغ الجلود وللاجراحة ، والاحملة يرجع الفضل في إنشاء المستشفيات والمكاتب وطبع الجرائد وإدخال المطبعة العربية التي قامت على أنقاضها مطبعة بولاق التي أوجدها محمد علي ، وله فضل كبير في تأديب عرب الصحراء الذين كانوا يغيرون على القرى ، وفي تحصين القاهرة وساحل مصر الشمالي وغير ذلك من الإصلاحات التي وإن لم تكمل إذ ذاك فإنها كونت النواة التي تجمعت حولها إصلاحات « محمد علي وإسماعيل » .

الفصل الثالث

ظهور محمد على الكبير

١ - حالة مصر بعد الحملة الفرنسية

فرح المصريون وبتهجوا بخروج الفرنسيين ودخول الأتراك وخلفائهم من الملك ، ولكن ما كاد الأتراك يستقرن بالبلاد حتى ساد الاضطراب واستقبلت البلاد في هذه المدة عهداً وصلت فيه الفوضى إلى درجة ليس لها مثيل فقد تعاقب عليها سبعة حكام قتل منهم اثنان وطرد الباقيون بعد أن سجنوا ، وفي هذه الفترة كاتب بعض المالك حكومة فرنسا طالبين حمايتها واتفق آخرون على طلب حماية إنجلترا ، وقد نزل في هذه المدة بمصر كثير من مختلف الجنود العثماني ، أرناؤود وانكشارية ودلة تنازعوا فيما بينهم . وهناك عاملاً ساعد على ارتباك الحال :

أولاً : سوء الحالة الاقتصادية في البلاد وهذا أعظم ما كانت تشكو منه مصر في ذلك الوقت وذلك بسبب استمرار الحروب مدة ثلاثة سنوات متتالية كانت فيها البلاد ميداناً للحرب أمام ثلاث قوات كبيرة الفرنسيين والعمانيين والإنجليز . ولا شك أن استمرار هذه الحروب وما ترتب عليها من قيام الثورات الداخلية واضطرباب الأمن قد دعا الفلاح إلى هجر مزارعه والمصانع أو التاجر إلى ترك عمله فاشتدت ضائقـة البلاد الاقتصادية وعمد الحكام إلى طرق القسر والاعتساف للحصول على المال اللازم .

ثانياً : تعدد السلطات التي خلفتها الحملة الفرنسية في مصر . فكانت القوة الإنجليزية لا تزال باقية والقوة العثمانية ، وهناك قوة المالك التي كانت منتشرة في البلاد ، وكانت كل قوة من هذه القوى الثلاث تعمل ضد الأخرى وتنهـز الفرص للتـفـوق عليها فضلاً عن أن الأتراك والمـالـك كانوا منقسمـين

شيعاً وفرقاً وأصبحوا في نزاع حزبي مستمر جر على البلاد مصائب جمة .
والآن نبحث في مركز القوات المختلفة بعد خروج الحملة .

العثمانيون :

اعتقد الأتراك أن المصريين مدينون لهم بحرفهم وبخلاصهم من « الكفرة » الفرنسيين وأنه يجب على المصريين في مقابل ذلك أن يتحملوا عن طيب خاطر مغارم الأتراك وطالبهم من غير شكوى أو اعتراض . وكان الأتراك مصممين في هذه المرة أن يحكموا البلاد بأنفسهم دون أن يكونوا الماليك من استرجاع سلطانهم الأول ، وذلك لأنهم اعتبروا أنفسهم فاتحين مصر من جديد فلهم أن يحكموا البلاد مباشرة من غير وساطة الماليك . وعلى ذلك عاد الأتراك إلى حكم البلاد بطريقهم الأولى غير مكتثرين بشيء سوى الاستحواذ على المال بكل الطرق . ولما كانت موارد ثروة البلاد في تأخر مستمر بل جنود الأتراك إلى النهب والسلب والسطو على البيوت والأفراد والمحال التجارية . وما زاد الحالة حرجاً انقسام الأتراك إلى طوائف متعددة فكانت المعارك بين الجماعات والأفراد تتشعب في كل وقت وفي كل شارع مما أدى إلى إغلاق الحوانيت ومحال التجارة وتملك الفزع من النفوذ .

الماليك :

أما الماليك فساعدوا الأتراك والإنجليز في حملاتهم ضد الفرنسيين وإليهم يرجع الفضل في مناورة القوات الفرنسية في الصعيد ونشر الدعوة من سوريا في مصر ضد الفرنسيين ، لذلك كانوا هم أيضاً يمنون أنفسهم بعد خروج الفرنسيين بأن ينالوا مركزهم القديم في البلاد لاسينا وأنهم كانوا أعرف الهيئات بالناس وبطرق حكم الفلاحين وأكثراهم دربة على حكومة البلاد ولكن الماليك فشلوا كما فشل الأتراك . وترجع أسباب فشلهم إلى ما يأنى :

١ - قضت الحملة الفرنسية على نفوذ الماليك فقللت من عددهم وأضعفته

من جانبهم ، ولما لم يكن في استطاعتهم شراء الرقيق من الخارج ملء صفوفهم بسبب معارضته الباب العالى الذى كان يسيطر على أسواق الرقيق وبلاده اضطروا إلى استخدام بعض الأعراب ، ومع ذلك فإن عددهم لم يزد كثيراً على ٤٠٠٠ ومثلهم من البدو .

٢ - انقسم الماليلك أحزاباً ظهر بينهم حزب يمالء الإنجليز وزعيم هذا الحزب محمد بك الألفي ، وحزب آخر يعارض الأول في سياساته ويريد أن يتقرب إلى الفرنسيين ، وأنصار هذا الحزب من أتباع مراد بك الذي مات سنة ١٨٠١ وخليفه « الطمبورجي بك » ثم « البرديسي بك » ॥

٣ - كره الأهالى لهم بسبب سطوهم على القرى ورغبتهم في التمعن بخيرات البلاد دون غيرهم من العناصر .

٤ - مناواة الأتراك للماليلك ورغبتهم في التخلص منهم إما بالدسسة وإما بالحرب .

الكافح بين الأتراك والماليلك :

وكان محمد باشا خسرو أول وال عماني عين بعد خروج الحملة قد أرسل جيشاً لمحاربة الماليلك فانهزم الجيش عند بنى سويف وانتشر الماليلك في الوجه البحري وتحصنوا عند دمنهور ، واتصلوا بالإنجليز الذين كانوا بالإسكندرية والذين ما فتوأ يغضدونهم ، فانتصر البرديسي انتصاراً عظيماً على الأتراك عند دمنهور في نوفمبر سنة ١٨٠٢ .

ولكن الإنجليز لم يستمروا طويلاً بالبلاد واضطروا إلى مغادرتها في أوائل سنة ١٨٠٣ بعد ما تم عقد الصلح بين فرنسا وإنجلترا سنة ١٨٠٢ .

وقبل أن يغادر الإنجليز البلاد عولت إنجلترا على استخدام الماليلك في مصر لمصلحتها فكانت حزباً يعمل على تنفيذ السياسة الإنجليزية في مصر وهذا الغرض صحبهم محمد الألفي بك زعيم الحزب إلى إنجلترا حيث أكرمهوه وقدموا إليه الهدايا الفاخرة ومنوه بالسعى لدى الباب العالى حتى يتسلم الماليلك

مقاليد الأمور بمصر ، وإذا ما تم لهم ذلك تركوا حماية السواحل الشمالية للأسطول البريطاني .

موقف فرنسا :

أما فرنسا فظللت مرتبطة بمصر أدبياً ولكنها سياسياً لم تهتم بشأن مصر لاشتغال نابايون بعظامه وحربه في أوروبا ، غير أن الحكومة الفرنسية أدركت من أول وهلة أن هناك عنصراً جديداً يعمل لصالحة المصريين ضد الأتراك والماليك ويطمح إلى تنفيذ وتحقيق الخطة والعمل الصالح الذي بدأه بونابرت في الشرق ، لذلك عملت على معارضته منذ الساعة الأولى ، هذا العنصر الجديد الذي ظهر في أفق مصر هو « محمد على » .

٢ - محمد على

كل هذه القوات والقوى التي ذكرناها فشلت ولم تستطع حكم البلاد لأنها لم تستمد قوتها من أهل البلاد ولم تدرك روح القومية الجديدة التي تجلت بين الشعب المصري على أثر دخول الحملة الفرنسية ، ونجح فرد واحد لم يكن شيئاً مذكوراً بجانب قوات الماليك والأتراك لأنه أدرك بحدقه وثاقب فكره ظهور الوطنية المصرية الناشئة فعمل معها ولها ، وكسب لنفسه ولذريته ملكاً وظيف الأركان ، هذا الفرد هو « محمد على الكبير » .

طفولة محمد على :

ولد محمد على في مدينة « قوله » في بلاد الروملي أو مقدونيا وهي الآن تابعة لليونان ، وذلك في سنة ١١٨٢ هجرية أو سنة ١٧٣٩ ميلادية ، وليس لدينا من المعلومات ما يؤيد صحة هذا التاريخ سوى تأكيد محمد على نفسه ، إذ كان يجد غبطة وفخرًا في أنه ولد في نفس السنة التي ولد فيها « نابليون » .



محمد على الكبير

وقد جرت عادة مؤرخي عظام الرجال أن ينسجوا حول أبطالهم ، وهم لا يزالون بعد أطفالا ، قصصاً وحكايات وخيالات تنبئ بما هو مخبأ لأبطالهم في المستقبل من عظم الجاه ورفعة الشأن ، وقد ذكر الكاتبون والمؤرخون حول طفولة محمد على حكايات مختلفة سنقص بعضها لأننا نعتقد صحتها ولكن لأننا نرى فيها دلالة على صفات محمد على التي ميزته في حياته .

وقد حكى محمد على عن نفسه مراراً أنه ولد لأبوين فقيرين وأنه الابن

الوحيد الذى عاش لأبويه ، وأن أبويه لم يدخلوا جهداً في تربية وحيدهما ولكن زملاءه من الأطفال كانوا يرثون لهذا الابن الفقر ويقولون « ماذا يا ترى يفعل هذا الطفل لو مات أبواه ، إنه لا يملك شيئاً ولا يستطيع الكسب بنفسه ». فكانت هذه الكلمات إذا وصلت إلى آذان محمد على ألهبت غيرته وأثارت همته وحماسه ، فكان لا يترك فرصة تمر من غير أن يظهر فيها تفوقه على أقرانه مهما لاق وعاني في سبيل ذلك .

وحكى أنه خرج مرة مع رفقاء في سياحة في البحر إلى إحدى الجزر القريبة ، وبينما هم يسرون إذ هبت العاصفة فأرغمى البحر وأزبد وتضخممت أماماه وعلت وهبطة فلم يستطع أقرانه المضي في السياحة ونزلوا عند صخر قريب ، وبقي محمد على بمفرده وهو يعمل في القارب بيديه حتى أدماهما ولكنه في النهاية وصل إلى الجزيرة بمفرده ، وقد صارت هذه الجزيرة ملكاً له في المستقبل وهي جزيرة « طاشيوز » .

كان أبوه « إبراهيم أغاخن على » من جنس تركي يقوم بوظيفة رئيس الحرس في « قوله » ، فلما مات كفله عممه طوسون ، ثم لامات طوسون بعد قليل كفله حاكم المدينة أو « الشوربجي » لما أنسه في الطفل من الذكاء والصفات الممتازة ويقول البعض لقرابة بعيدة بين الأسرتين ، فتربي محمد على مع ابن الشوربجي على أعمال الفروسية كركوب الخيل واستعمال السيف . ومن الذين أكرموا مثوى الولد اليتيم وعطفوا عليه أيام صبواته تاجر فرنسي اسمه « الميسو ليون » من مرسيليا كان يتاجر في الدخان في قوله منذ سنة ١٧٧١ ، فكان محمد على يتردد عليه ويتعلم منه أساليب التجارة ، وقد حفظ محمد على جيل الميسو ليون في مستقبل أيامه ولم ينس معروفة عليه على الرغم مما وصل إليه من دولة وصولة ، فأخذ يسأل عنه وعن مقره حتى اهتدى إلى عنوانه سنة ١٨٢٠ وأرسل يدعوه إلى مصر ، وقد تأهب ليون للسفر فعلاً ولكنه مات قبل أن ينفذ عزمه ولما علم محمد على خبر موته كتب يعزى أخيه وأرسل إليها هدية قيمة .

ومن الحكايات التي يذكرها المؤرخون والتي تظهر ما أتيه محمد على من

الدهاء والخزم والجرأة أن أهل قرية «بروستة» امتنعوا عن دفع المال المطلوب فتقدر الشوربجي واستعدهى عليه حل المشكّل لعدم ميله إلى استعمال طرق العنف ، فتقدم محمد على وأخذ على نفسه مهمة إخضاع «بروستة» وجمع المال المطلوب ، فأخذ معه عشرة رجال مسلحين وذهب إلى «بروستة» وقصد توأً إلى مسجدها فصلى وأرسل يطلب أربعة من كبار أعيان القرية لتلبية لهم أمراً يهمهم ، فأسرع الرجال بالحضور وعند دخولهم أشار محمد على إلى رجاله بالقبض عليهم فتجمّهر أهل القرية حول محمد على طالبين إطلاق سراح الأعيان ، فوقف محمد على وسط رجاله وهددتهم بذبح الأعيان إذا هم هموا بخلصهم ، وعلى ذلك قاد الرجال معه إلى قوله ، وفي الصباح جاء أهل القرية يدفعون الأموال المؤخرة ليخلصوا أعيانهم من الأمر .

أسرة محمد على :

لذلك ولما أظهره محمد على من الهمة وصدق النظر والحكم في الأمور كافية الحاكم برتبة «يوزباشى» وزوجه بإحدى قرياته وكانت أرملة ذات ثروة فولد له منها خمسة منهم ثلاثة ذكور وهم : إبراهيم وطاوسون وإسماعيل ، الأول سماه باسم والده ، والثاني باسم عمّه والثالث باسم مربيه الشوربجي . وبسبب الثروة التي كانت لزوجته زاول محمد على مهنة التجارة في الساعة التي اشتهرت البلاد بإنتاجها وهي الدخان ، وقد قضى محمد على سنين طويلاً في عيشة متزلية هادئة مجدداً مثابراً في تجارتة ، عاملًا على تربية أبنائه وبناته ، ولم يخطر بباله قط أنه سيأتي يوم يهجر فيه التجارة والوطن ويقوم في حملة حربية إلى بلد بعيد .

حضور محمد على إلى مصر :

وقد جاء هذا اليوم في سنة ١٨٠١ حينما اتفقت إنجلترا وتركيا على بذل أقصى مجهود ممكن لإخراج الفرنسيين من مصر ، فكان محمد على ضمن القوة (٥)

التي قامت مع القبطان حسين باشا وسارت في رفع رشيد بالاشتراك مع الحملة الإنجليزية . وكان محمد على وابن الشوربجي على رأس القوة التي جاءت من « قوله » فلما عاد ابن الشوربجي لأسباب لا نعلمها صار محمد على رئيساً للقوة برتبة « بمباشى » ، ولما حاصرت الحملة الإنجليزية حصن الرحمانية اشتراك محمد على في الموقعة وشاهد لأول مرة أساليب الحرب الحديثة ، وقد أبدى محمد على من الشجاعة والإقدام ما جعله يرتفع إلى رتبة قائد في الجيش ، وقد كفأه حسين باشا فوق ذلك بأن جعله في معية خسر وباشا حاكم مصر العتيد .

خطة محمد على :

وقد رأى محمد على من أول ساعة تفاهة الأغراض التي يقاتل من أجلها المالك والأتراء . فالوالى كان يريد إخضاع المالك ليجعل مصر تحت سيطرة الباب العالى ويرسل منها كل سنة من المال أكثر ما يستطيع إرساله ليقى في منصبه ، والمالك من جهة أخرى كانوا يريدون أن تكون مصر لاقسمهم ينعمون بخيراتها ويسمون أهلها صنوف العذاب . وفي كلتا الحالتين خراب مصر وأضمحلالها ، لذلك عول « محمد على » على ألا يساعد في تقوية حزب دون آخر وصمم على ألا يعمل إلا لما فيه نفعه الشخصى ، وكان قد دبر في نفسه أن ينتفع بمركز مصر وخصب أرضها وما فطر عليه أهلها من الولاء والسكينة فيبني مصر ولنفسه مركزاً عالياً ومجدًا مؤلاً . فلماذا إذن لا يترك محمد على هذه الفئات تتطاحن حتى تسنج له الفرصة وفي أثناء ذلك يمكنه بدهائه وحزمه وعقله وبعد نظره أن يعد العدة لنفسه ؟ هذا ما عول عليه محمد على وهو الانتفاع بما يسنح من فرص والسعى لتنفيذ أغراضه لمصلحة مصر .

ثورة الجندي على خسر و :

وكان « خسر و » قد أمر الجنود بالمسير إلى الصعيد لمطاردة المالك الذين

رحلوا إلى الصعيد وحاصروا «المنيا» وعاثوا فساداً ونهبوا وخرموا القرى والبلاد ، فأبى الجندي السير حتى يعطوا رواتبهم المتأخرة ، ولما لم يجذبوا إلى طلباتهم تجمهروا فصوب عليهم خسرو المدافع غير أن «أحمد باشا طاهر» رئيس الحركة قاد الأرناؤود وهزم «خسرو» ففر هذا إلى دمياط وعين طاهر باشا والمياً مؤقتاً حتى يصدر أمر الأستانة بتوليه ، ولكن قامت قيادة الانكشارية وكانوا في القاهرة مع قائدتهم «أحمد باشا» وإلى المدينة الذي كان يجتاز مصر وهو في طريقه إلى بلاد العرب ؛ فطلبو رواتبهم أيضاً وقامت الحرب بينهم وبين الأرناؤود فدخل اثنان من الانكشارية وقتلوا «طاهر» وتولى أحمد باشا الحكم وأرسل يستميل محمد على الذي أصبح بعد موت «طاهر» قائداً للأرناؤود وكان عددهم نحو ٤٠٠٠ .

اتفاق محمد على والماليك :

ولكن محمد على لم يجبه إلى طلبه بل دعا زعماء الماليك عثمان بك البرديسي وإبراهيم بك فحضر ، ودخل الماليك القاهرة بعد الاتفاق مع محمد على ، وسلموا مقاليد الأعمال وطردوا الانكشارية وأحمد باشا الذي واصل السير إلى مقر حكمه في بلاد العرب ، وأصبح الأمر بأيدي الماليك في الظاهر ولكن كل شيء كان يعمل بإشارة محمد على ، فتقرب إليه الأعيان والماليك والمشايخ وسار «البرديسي» وقبض على خسرو واعتقله في القلعة ، وببدأ محمد على والبرديسي يتحببان إلى الناس ففتحا مخازن الغلال وزعوا الصدقات على الفقراء ، وفي أثناء ذلك حضر الآلني الكبير من إنجلترا فخشى البرديسي ومحمد على عاقبة اتفاقه مع الحكومة الإنجليزية ، وكانت مصلحة الماليك تقضي عليهم إذ ذاك بالاتحاد ، ولكن البرديسي كان واثقاً وثوقاً تماماً من محمد على فلم يهتم بذلك وعمل على تشتيت قوى الآلني الذي لم يسعه إلا الاختفاء .

التخلص من الماليك :

بعد ذلك قامت ضجة الألبانيين أو الأرناؤود وطلبو رواتبهم فأحالم محمد على

على الماليلك إذ كان تاركاً كل شيء في أيديهم ظاهراً ، ففرض البرديسي ضرائب جديدة وأرسل رسلاه لجمعها فذعر الناس وقاموا صاحبين وسخط العلماء والمشايخ على تصرفات الماليلك وثارت الجنود عليهم . عند ذلك خاف محمد على أن يكيد له الماليلك كما يكيد هو لهم فلم يجد مناصاً من كشف الحجاب وإظهار نياته ، فأرسل في مارس سنة ١٨٠٤ جنوداً لحصار البرديسي في منزله وآخرين لحصار إبراهيم بك ، فما تنفس الصبح حتى فر الماليلك من وجهه محمد على ورحلوا مع زعماهم عن القاهرة وبذلك تخلص محمد على من مشاركة الماليلك له ، ولم يبق بينه وبين غرضه النهائي إلا خطوة واحدة وهي تسلم مقاليد الحكم في يده .

احتراس محمد على :

ولكن ذلك البشا الخذر رأى أن الفرصة غير سانحة ، فأملت عليه سياسته الدقيقة أن يتريث ، فعمد إلى القلعة وفك أسر خسرو باشا وبعمله هذا برهن أمام الشعب المصري أنه لم تكن له أغراض شخصية من فعلته وأنه إنما قام بعمله خدمة للمصلحة المصرية ، وأظهر كذلك ولاءه للسلطان وعدم تأمره مع الماليلك على الباب العالى ، وبذلك حسن محمد على مرకزه في نظر الباب العالى وفي نظر الشعب المصري .

بين محمد على وخورشيد :

ولكن حيلة محمد على لم تنجح لأن أقرباء طاهر باشا ثاروا على خسرو وأنزلوه في قارب إلى رشيد ومنها إلى القسطنطينية . واستعمل محمد على المدهاء والصر مرة ثانية فعين «أحمد خورشيد باشا» حاكماً الإسكندرية والياً . فوصل خورشيد واشتباك محمد على في وقائع ضد الماليلك وأخذ يطاردهم في الصعيد ، وفي أثناء ذلك بلغه أن خورشيد استقدم جنداً من الشام ليحلوا محل الألبانيين ومعهم محمد على ولكن هؤلاء أتوا الرحيل وأخيراً وصل الأمر بتولية محمد على

ولالية « جدة » فأبى محمد على أولاً وامتنع عن الدخول في القلعة فتزل الوالى إلى بيت صديق محمد على وألبسه شارات الحكم ، وعاد محمد على إلى منزله ناثراً الذهب في طريقه بين الناس الذين اجتمعوا لتحيته .

انتخاب محمد على والياً :

وبعد ذلك بثلاثة أيام كانت الجنود التي استقدمها الوالى قد أتت بمغازى استفزت غضب العلماء والأهالى فقام المشايخ والعلماء والصناع في ٥ صفر سنة ١٢٢٠ هـ (مايو سنة ١٨٠٥) برئاسة « السيد عمر مكرم » و « الشيخ عبد الله الشرقاوى » وساروا في موكب عظيم إلى منزل محمد على وطلبوه عزل خورشيد باشا ، فسألهم محمد على عمن يريدون توليه بدله ، فقالوا « لا نرضى إلا بك وتكون والياً علينا بشر وطناً » وتقىد السيد عمر والشيخ الشرقاوى وألبساه « الكرك والقططان » وهما شارات الحكم ثم سار الجميع نحو القلعة فأبى « خورشيد » النزول وقال إنه معين من قبل السلطان بخطه الشريف فلا يتزل عن كرسيه بأمر « الفلاحين » . واستمر في القلعة يحاصره الأر棹ود تارة ، وأخرى المصريون الذين تقدموه لخدمة محمد على ، حتى حضر مرسوم السلطان بتولية محمد على حكم مصر في يوليه سنة ١٨٠٥ ، فأذعن خورشيد للأمر .

مشاكل محمد على :

وصل محمد على إلى غرضه الأساسى ولكنه وجد نفسه في مركز لا يقل خطورة عن مركز سابقه في الحكم ، فكان أمامة المالىك في الصعيد يهددونه ويبدلون كل شيء في سبيل طرد من مصر ، فلم يكتفوا بالكتابة إلى خورشيد باشا يعلمونه باستعدادهم لتعضيده ضد محمد على ، بل سعوا سعياً متواصلاً لدى مثل إنجلترا يطلبون مساعدة الحكومة الإنجليزية وحضور السلطان على استدعاء محمد على وإعادتهم إلى مراكزهم ، كذلك كانت أمامة مشكلة دفع رواتب جنوده المتأخرة ، فكان احتياج محمد على للمال عظيماً لمقاتلة المالىك

ولإعطاء الجنود رواتبهم ولتقديم المدايا للباب العالي ، غير أنه اتبع في ذلك سياسة حكيمة ، وهي أنه أظهر لأصحابه من المشايخ والعلماء ضرورة جمع المال منعاً لتألب الجنود واستعداداً لقتال الماليك أعداء المصريين ، وبفضل هذا الاتفاق في الغرض حصل « محمد على » على الأموال اللازمـة من غير أن يعرض نفسه لكـره الشعب . على أن هذا لم يمنعه أحياناً من الالتجـاء إلى الطريق الـقـدـيرـةـ الـقـدـيرـةـ في جـعـ المـالـ .

محاـولةـ نـقـلـ مـحـمـدـ عـلـىـ :

أما من جهة الماليك فقد استعملت الحكومة الإنجليزية سياسة الضغط على حكومة القـسـطـنـطـنـيـةـ حتى أرسـلتـ عـفـواـ عنـ المـالـيـكـ وأـسـطـوـلاـ عـظـيمـاـ يـحـمـلـ «ـ مـوسـىـ باـشاـ »ـ وـالـيـاـ جـدـيدـاـ عـلـىـ مـصـرـ وـمـرـسـومـاـ بـنـقـلـ مـحـمـدـ عـلـىـ إـلـىـ لـاـلـيـاـ «ـ سـلـانـيـكـ »ـ . فـظـاهـرـ مـحـمـدـ عـلـىـ بـالـقـبـولـ وـلـكـنـهـ اـسـتعـانـ بـنـفـسـ الـقـوـةـ الـتـيـ نـصـبـتـ حـاكـماـ ، فـحـركـ الـمـاشـيـخـ وـالـعـلـمـاءـ وـكـتـبـواـ التـمـاسـ لـلـسـلـطـانـ وـلـقـبـطـانـ الـأـسـطـوـلـ يـطـلـبـونـ فـيـهـ إـبـقاءـ مـحـمـدـ عـلـىـ ، وـيـبـدوـنـ عـجـزـهـمـ عـنـ دـمـانـ المـالـيـكـ إـذـاـ هـمـ عـادـوـاـ إـلـىـ حـكـمـ الـبـلـادـ . وـمـاـ لـبـثـ أـنـ رـأـيـ القـبـطـانـ بـنـفـسـهـ ماـ عـلـيـهـ المـالـيـكـ مـنـ تـفـرـقـ الـكـلـمـةـ وـالـشـفـاقـ فـنـزـلـ القـبـطـانـ عـنـ رـأـيـهـ الـأـوـلـ وـكـتـبـ يـؤـيدـ مـحـمـدـ عـلـىـ ، فـأـرـسـلـ مـحـمـدـ عـلـىـ الـهـدـايـاـ إـلـىـ السـلـطـانـ معـ اـبـنـهـ إـبـراهـيمـ وـكـتـبـ خـطاـبـاـ يـتـعـهـدـ فـيـهـ بـكـلـ مـاـ طـلـبـ الـبـابـ الـعـالـىـ مـنـ المـالـيـكـ فـيـدـفعـ ٤٠٠٠ـ كـيـسـ «ـ فـيـ كـلـ كـيـسـ خـمـسـ جـنـيـهـاتـ مـجـيـدـيـةـ »ـ كـلـ سـنـةـ زـيـادـةـ عـلـىـ قـيـامـهـ بـالـحـجـ وـنـفـقـاتـهـ . وـتـبـثـتـ مـحـمـدـ عـلـىـ فـيـ لـاـلـيـاـ مـصـرـ فـيـ نـوـفـيـنـ سـنـةـ ١٨٠٦ـ ، وـبـتـبـيـتـهـ انـقـضـىـ حـكـمـ تـرـكـياـ لـمـصـرـ مـبـاـشـرـةـ وـأـصـحـ أـمـرـ مـصـرـ بـيـدـ مـحـمـدـ عـلـىـ .

حملة « فريزر Fazer » على مصر سنة ١٨٠٧

استنجاد المالك بإنجلترا :

غير أن الألني لم يقلع عن سياسة المناوأة فأرسل يستنجد بالحكومة الإنجليزية وظل يترقب وصول المدد عند دمنهور ، و محمد على يرسل ضده قوة بعد أخرى فكانت تهزم في كل مرة . وأخيراً مات البرديسي في نوفمبر سنة ١٨٠٦ ففرح محمد على كثيراً ، وما لبث أن تضاعف سروره بموت الألني في يناير سنة ١٨٠٧ ، وأيقن أن مصر قد أصبحت له فأخذ محمد على ينظر في إصلاح الأحوال في مصر ، وجمع من المال ما أمكن جمعه من الأقباط والعلماء والتجار .

ولم يكدر محمد على يشرع في الإصلاح حتى دهمه خطر جديد وهو بلا شك أول صدمة قوية واجهته في أوائل حكمه . وذلك أنه لما أعيت إنجلترا الحيل في تثبيت نفوذها في مصر بواسطة المالك عمدت إلى استعمال القوة . فأرسلت حملة يبلغ عددها ٧٠٠٠ جندى بقيادة « فريزر Fazer » ظهرت أمام الإسكندرية في ١٧ مارس سنة ١٨٠٧ ، وهى الحملة التي كان قد وعد بها الألني من جانب الحكومة الإنجليزية ، ولو كان حيا لكان للحملة شأن غير شأنها ، ويجب أن نذكر هنا أن غرض هذه الحملة مختلف عن غرض الحملة الأولى التي أرسلتها سنة ١٨٠١ فهذه كان غرضها مساعدة الأتراك على طرد الفرنسيين ورد مصر إلى الأتراك ، وأما حملة سنة ١٨٠٧ فكان غرضها معاونة المالك على استرجاع نفوذهما والقضاء على سلطنة محمد على ومنع الفرنسيين من بسط نفوذهم في البلاد .

انهزام الحملة عند رشيد :

وأراد الإنجليز أن يتسللوا بالفرنسيين فرسوا عند الإسكندرية ، وسلمت المدينة من غير مقاومة تذكر ، ثم احتلت الحملة رشيد بسهولة فظن الإنجليز

أئنهم في « نزهة حربية » وكان الوقت صيفاً فانتشروا في شوارع المدينة وحارتها وألقوا أسلحتهم وتفيئوا الطلال نائمين ناعمين ، وإنهم كذلك إذا بحاكم المدينة « على بك السلانكلي » قد أمر جنوده من الأتراك والأعراب فأطلقت عليهم النار من التوافد ومن فوق الجدران فبادت الفرقه جميعها وأرسلت الأسرى ورءوس القتلى للقاهرة تأييداً لخبر الانتصار .

موقف محمد على :

وقد وصل خبر الحملة إلى محمد على وهو « بأسيوط » يحارب الماليك ويطاردهم . فخاف جانب الإنجليز وتلكأً أولاً ، ولكن ما لبث أن اتخذ الأبهة للسفر وترك العلماء يقومون بعقد الصلح ويجيرون الماليك إلى كل مطالبهم على شرط أنهم يحاربون العدو المهاجم ، وأخذ محمد على يعد العدة للمقاومة ويبدي همه المعقود فشرع ينظم قواته بمشورة صديقه « دروثي Drovetti » فنصل فرنسا الذي ما فيه من أول ظهور محمد على يرشده إلى الطريق الحكيم والسياسة الرشيدة التي تمكنته من الظهور على أعدائه ، فدرب الجنود على طرق الحرب الحديثة ، وبني الاستحكامات . وفي أثناء ذلك كان « فريزر » قد أرسل قوة كبيرة إلى رشيد على رأسها القائد « استوارت Stewart » لينتقم لما أصابه من الهزيمة الأولى فنجحت أولاً ولكنها سرعان ما تقهرت عند « الحماد » وعادت إلى الإسكندرية خوفاً من أن يصيغها ما أصاب سابقتها ، ورأى « فريزر » أنه ليس من الحزم أن يعرض جيشه لهزيمة فجائية فقطع سد بحيرة مريوط وأحيطت الإسكندرية بالماء الملحق كما حدث في حملة سنة ١٨٠١ وظل بالإسكندرية يتضطر بدون جدوى ما يمكن أن يقوم به الماليك الألاني الذين انتخبوا « شاهين بك » رئيساً لهم .

الماليك لا يساعدون الإنجليز :

وكان المنتظر أن يفاوض « فريزر » الماليك ويدعوهم إلى الوفاء بعهودهم

القديمة ، وهي القيام بالثورة في الداخل ليقع محمد على بين نارين . ولو كان الألني باقياً لتفاقم الخطب ولتغدر على « محمد على » توجيهه عنایته ضد العدو المهاجم من الخارج ، ولكن الماليك آثروا في هذه المرة المصالحة القومية والملكية على الفائدة الشخصية وأخلدوا إلى السكينة .

عقد الصلح وجلاء الإنجليز :

وبعد أن أمن محمد على جانب الماليك واستأله إلينه زالت هواجسه ومخاوفه وخرج على رأس جيشه لمقابلة الإنجليز ، فعجل هؤلاء بفتح مفاوضات الصلح فتم ذلك بتبادل الأسرى وأقلعت العمارنة الإنجليزية على عجل في سبتمبر سنة ١٨٠٧ ، ورفض محمد على قبول فدية عن أسرى الإنجليز ، فترك بذلك أثراً حسناً في نفوذهم ، لا سيما وأنه كان قد أحسن معاملة الأسرى وعنى بالحرجي منهم فأحضر الأطباء والممرضين لمداواتهم والمسهر على راحتهم فأكسبه كل ذلك رضاء الحكومة الإنجليزية .

نتائج الحملة :

وبذلك تغلب محمد على على أعظم خطر تهدده إلى ذلك الوقت في حياته الجديدة ، وزاد حبه في قلوب المصريين ، فأصبح في نظرهم بطل مصر وحامي ذمارها ، ووصل اسم محمد على لأول مرة إلى مسامع أوروبا . أما الباب العالي فدارى حسده وأنعم على محمد على بحكومة السواحل المصرية . وقد كانت إلى ذلك الوقت تحت حكم السلطان مباشرة .

ولما انتهى محمد على من أمر الإنجليز التفت إلى تنظيم أحواله ، فكان من أول أعماله أنه سلم مقاييس المصالح المصرية لأشخاص أكفاء من ذوى قرباه أو من بلدته « قوله » مثل محمد بك لاظ ، وحسن باشا الأربعيني ، ومحمد بك الدفتردار . ثم أرسل فجاءته أسرته وأولاده ، وعيّنهم في المناصب العالية واعتمد عليهم فنجح نجاحاً عظيماً ، واستمر محمد على للنهاية يثق بأولاده

وأحفاده ويليهم عطفه واهتمامه فحافظ بذلك ملكه بسياج من الأمانة وتبادل
المحبة إلى درجة غير معهودة ، ولم يصب ملكه بشيء من منافسات الأسر
التي هي آفة دول الشرق .

ولما أصلحت الأمور بحسن تدبيره مالت إليه قلوب المصريين ، وقبلوا
دفع الضرائب المنظمة ، لما رأوه من ثمرة الإصلاح ، وخاصة في وسائل الدفاع
عن القطر ، إذ أمر بتحصين السواحل عند دمياط ورشيد وأبي قير والإسكندرية
والسويس ، وأصبحت الأمور في مصر لأول مرة في أيدي حكومة قوية
مصلحة .

الفصل الرابع

فتاح محمد على في بلاد العرب والسودان

١ - حرب الوهابيين

منشأ الوهابيين :

ظهر في أوائل القرن الثامن عشر في بلاد « نجد » رجل اسمه محمد بن عبد الوهاب من علماء الحنابلة ولد سنة ١٦٩٦ م ، وتلقى العلم عن أبيه ثم انتقل إلى « البصرة » لإتمام دروسه وزار مكة والمدينة ثم استقر في بلده في إقليم « العارض » من نجد ، وكان يظهر في كثير من المسائل الدينية مخالفة لأهل عصره ، وخلاصة دعوته التمسك بالقرآن الكريم والتسلل إلى الله رأساً دون وساطة نبي أو مخلوق ، ومن دعوته التفتيش وعدم التردد بالحرير والذهب وهدم المزارات وقباب الأولياء لأنها من مظاهر الوثنية ، ومنع الناس من التدخين والمسكرات ومنع البغاء والميسر . ولما ذاع أمره واضطهدوه أهل بلده دعاه « محمد بن سعود » أمير « الدرعية » إلى المكث في بلاده فدخلها محمد بن عبد الوهاب في سنة ١٧٤٦ وقد وعده ابن سعود بحمايته من يناؤه . فنشر دعوته وأخذ نفوذه السياسي يزداد بانضمام ابن سعود إليه فكاتب مشايخ القبائل ودعاهم إلى التمسك بالكتاب والسنن وإلا قاتلهم ب الرجال « الدرعية » جهاداً في سبيل الحق ، فأذعن له كثير وحضروا إليه في الدرعية حتى زاد أنصاره زيادة يخشى منها ، ثم تزوج ابن سعود بابنة محمد بن عبد الوهاب وخلفه ابنه « عبد العزيز » سنة ١٧٦٥ وجمع بين الدعوة الدينية والسياسية ، وكان عبد العزيز شجاعاً فاستولى على مكة سنة ١٨٠١ ودانت له شبه جزيرة العرب ، وكانت الدولة إذ ذاك مشغولة بمشاكلها الخارجية في أوربا وفي مصر ، فلم تقو

على رده وقتل في سنة ١٨٠٢ ، وخلفه ابنه « سعود الكبير » وكان جندياً شهماً هاماً فهدى الدولة في العراق والشام وفتح « المدينة » سنة ١٨٠٤ واستولى على ما فيها من التحف ، ونشر دعوة الوهابية بهمة وشدة فكتب إلى السلطان سليم يأمره بعدم إرسال المحمل السنوي إلى البقاع المقدسة بالزمر والطبول ، قائلاً ، إن ذلك ليس من الدين في شيء . فأبطل إرسال المحمل منذ سنة ١٨٠٦ .

ضعف الباب العالى :

كانت داخلية بلاد الدولة في حالة من الفوضى شديدة والحكومة عاجزة عن صيانة البلاد من الخراب ، وسبب ذلك رغبة السلطان سليم الثالث في إدخال النظام الحديث في الجندية في سنة ١٨٠٨ ، فقام العلماء وساعدوا الانكشارية على الثورة ، فخرموا ودمروا واستبدوا بالأحكام بعد أن عزلوا السلطان سليم وولوا السلطان مصطفى الرابع ، ثم ما لبث أن انتصر أعداء الانكشارية وعزلوا السلطان مصطفى ثم قتلوا بعد بضعة أشهر وولوا السلطان « محمود الثاني » وكان شاباً حازماً فصالح الانكشارية وترقب الفرص للقضاء عليهم ، ولكن هذه الحوادث تركت الجيش في حالة سيئة من الضعف . فلما رأى السلطان أن قوة الوهابيين أخذت تستفحّل ، وأن جنوده تنزّم في كل مرة لم يشأ أن يترك محمد على بمصر هادئاً يعامل على تقويتها وإصلاحها ، لذلك كتب إلى محمد على ليجهز حملة على الوهابيين (١٨٠٩) وكانوا قد استولوا على الحرمين ودانت لهم أكثر بلاد العرب .

استعداد محمد على :

ولما وصل الأمر بذلك محمد على جهده في تعبئة العسكر وتجهيز المؤن والذخائر ، ولما كان على يقين من أن السفر السفر بطريق البر إلى بلاد العرب صعب للغاية يهلك فيه كثير من الجنود ودواب النقل صمم على أن يتخذ طريق البحر

الأخر إلى «ينبع» «وجدة». ولم يضعف هذا العزم حين لم يجد سفناً له لنقل الجند ، بل أصدر أوامره إلى سائر جهات القطر المصري بجمع الخشب وما يلزم لإنشاء خمس عشرة سفينة كبيرة ، وطلب إلى الآستانة إرسال الخشب كذلك ، ولما تم قطع أشجار النبق والتوت أحضرت إلى ساحل «بلاط» حيث أنشأ هناك «دار صناعة» مكونة من معامل مختلفة ، اجتمع فيها النجارون والنسارون والحدادون وغيرهم ، وبعد إعداد أجزاء السفينة كانت تحمل على الجمال إلى السويس وهناك يضم الصناع أجزاءها ويهبئونها للتزول إلى البحر ، وأنجز عمل خمس عشرة سفينة ، وسافر محمد على بنفسه إلى السويس ليباشر العمل بهمته المعهودة . وكان الجيش المراد نقله يبلغ ٢٠٠٠ من الفرسان يسرون عن طريق القصير و ٦٠٠٠ من المشاة و ٢٠٠٠ من المدفعية يسرون بحراً بطريق السويس .

تحفظ الماليك :

وفي أثناء اشتغال محمد على ورجاله في تجهيز الحملة كان الماليك يمنون أنفسهم بقرب القضاء على سلطان محمد على في مصر ، وكان محمد على صالح الماليك الألفي وأقطع زعيمهم «شاهين بك» الجيزة والفيوم وأسكنه قصراً فخما بالجيزة ، فجاء الماليك من الصعيد وخيموا بالجيزة وانضم شاهين الألفي إلى إبراهيم وحثت في تعهده لمحمد على ، وبلغ محمد على وهو بالسويس خبر استعدادهم للحرب فوصل القاهرة بسرعة خوفاً من ترصن الماليك به في الطريق ، ونزل إليهم هو وابنه طوسون وبعض جنوده ، فأخذ محمد على يستميل إليه بعض أمراء الماليك فانحازا إليه كثiron وما زال محمد على وابنه طوسون يستميلانهم حتى انحازا إليه أكثرهم وانهزم الباقيون وتشتتوا في الصعيد .

الفتك بالماليك :

ولما عاد محمد على إلى القاهرة ومعه أمراء الماليك الذين تغلب عليهم بلينه

ومهارته السياسية ، رأى أن المسألة بينه وبينهم مسألة حياة أو موت وأنه يستحيل عليه أن يأمن جانب الماليك ما داموا يعيشون فوق أرض مصر وتحت سمائها ، فصمم على أن يغدر بهم إراحة لنفسه ولصر من شر هذه الطائفة فدبر لهم مكيدة القلعة الشهيرة في أول مارس سنة ١٨١١ ، وكان قد دعا الأمراء والأعيان بملابسهم الرسمية للاحتفال بتقليد ابنه « طوسون » رياضة الحملة فجاءوا إلى القلعة وقابلهم محمد على بلطف وترحاب ، ثم سار الموكب وخرج بعض الجنود والمشياخ والأعيان ، وبينما أمراء الماليك سايرون في الطريق الجبلي إلى « باب العزب » أقفلت الأبواب وأطلقت النيران من كل صوب على صفوف الماليك المحصورين بين الأسوار في ذلك الطريق الضيق ، فحصدتهم النيران ، واستمر الضرب حتى فنوا جميعهم إلا اثنين عل ما يقال ، ثم سرى الخبر إلى الخارج ، فقتل عدد عظيم في القاهرة وفي الأقاليم بأمر الباشا .

مكيدة الماليك في نظر التاريخ :

وكانت هذه الحادثة في يوم الجمعة واستمر التقتيل إلى يوم السبت فخرج محمد على وابنه طوسون وأوقفا النهب والسلب والقتل وأخذ محمد على أبناء الماليك وأدخلهم في خدمته وأجرى الأرزاق على نسائهم وزوجهن بضباط جيشه وأتباعه ، وقتل من الماليك في هذه المكيدة نحوًا من ألف منهم أربعينات من الأمراء ، والباقيون من الأتباع وبذلك قضى محمد على في يوم وليلة على طائفة طالما أراد الباب العالي القضاء عليها فأعياه الأمر .

ولا شك أن محمد على رأى أن مصر لا يمكنها أن تخطو خطوة واحدة في سبيل الرق والإصلاح إلا إذا أمنت كل خطر من جانب هذه الطائفة التي لم يكن لها أثر في مصر إلا الخراب والدمار والمجاعات ، ورأى أنه عما قريب سيرسل جنده وقاده إلى بلاد العرب ضد الوهابيين وأنه سيصبح من غير جيش قوى يستند عليه ويرهب الماليك به فإذا تألب الماليك ضده ، ربما عجز عن قهرهم وضاعت جهوده سدى ، ورأى أيضًا أن الحكمية السياسية تقضي بأن

تسوى الحكومة مشاكلها الداخلية قبل أن تقوم لمواجهة حرب أجنبية خوفاً من
أن ينال العدو منها في الخارج .

قيام الحملة :

ولما خالص محمد على من شر الماليك أصدر أمره بتسخير الحملة سنة ١٨١٢ ضد الوهابيين بقيادة ابنه طوسون وكان قد فاوض « الشريف غالب » في « ينبع » واتفق معه بشأن محاربة الوهابيين ، فنزلت الحملة في « ينبع » وقابلها السكان بالفرح ، وكان طوسون في ذلك الوقت شاباً ينهز الثامنة عشرة من عمره شجاعاً مقداماً فاعتمد على قوة جنوده وفوقائهم في العدد والأسلحة وسار توً إلى « المدينة » فتقابل مع جموع الوهابيين عند بلدة « بدر » الشهيرة بانتصار النبي صلى الله عليه وسلم فانكسر الوهابيون أولاً ، ولكنهم عادوا وحصنوا أماكنهم وأقاموا المتاريس وأظهروا شجاعة وشدة بأس عظيمتين ، فتقهقر طوسون إلى « ينبع » بعد أن فقد عدداً عظيماً من جنوده ، وقد ساعد على هذه الخسائر أن جنود محمد على كانت تحارب في ميدان وعر المسالك كثير المكامن ، فكان من المعذر معرفة طرق المسير فيه ، وأدى ذلك إلى هلاك الكثيرين . زد على ذلك عدم صدقة بعض العرب للمصريين وترفع طوسون عن اسمائهم مما جعلهم يفتكون بالجنود المصرية أيما رأوه .

انتصار طوسون أولاً ثم انهزامه :

ولما علم محمد على بهزيمة المصريين أسرع فأرسل المدد فخرج طوسون ثانياً قاصداً « المدينة » وكان قد استئصال إليه القبائل القاطنة بينها وبين « ينبع » فلم يلق معارضة ، وحاصر « المدينة » ولم يستعمل المدافع احتراماً للحجرة النبوية ، وأخيراً أحدث ثغرة في السور وأخذ « المدينة » من الوهابيين ثم قصد إلى « جدة » واستولى عليها وتابع السير إلى « مكة » ففترت منها حامية الوهابيين ودخلتها طوسون

وطير خبر هذه الانتصارات إلى القاهرة والقسطنطينية ففرح والده كثيراً ، ثم احتلت الجنود المصرية « الطائف » من غير مقاومة أيضاً فاغتاظ « سعود » من هذا التقدم وخاف عاقبة ذلك ، وكان قد تحصن في الداخل فخرج هو وجميع جيشه بعد أن نظمها ، وبدأ يناوش الجنود المصرية حتى قابليهم في واقعة « تربة » شرق « الطائف » فكسر لهم واستولى على عدة نقاط حصينة ، وكان طوسون في المدينة فكتب لوالده بإرسال المدد .

حضور محمد على إلى الميدان :

حضر محمد علي في سنة ١٨١٣ بنفسه مع المدد عن طريق السويس ومعه عابدين بك أحد ضباطه . وأول ما عمله القبض على الشريف غالب لشكوكه كانت تحوم حوله ، فأرسلوه إلى مصر عن طريق القصير ، ثم أرسل إلى ابنه



طوسون ليستوى على « تربة » وأرسل عابدين بك ليتبع الوهابيين الذين يهاجمون القوافل ، ولكن معرفة العرب بمجاهيل الأرض وسهلها ووعرها ودروبها جعلتهم يفلتون ، وأصبح عابدين في حالة حرجة إذ كان العرب يكمنون له وبحنوده في الطريق فرجع إلى « الطائف » وكذلك لم يقو طوسون على أخذ « تربة » . فتقهقر إلى « الطائف » .

انتصار محمد على وعدته :

وأخيراً خرج محمد على من « المدينة » وقصد « الطائف » ومعه قليل من الجندي ، فلما علم الوهابيون بقدومه فروا من وجهه وأخذ محمد على يدبّر خطة يقضى بها على الوهابيين ، وكان زعيمهم « سعود » قد مات سنة ١٨١٤ وخلفه « عبد الله » وكان قائداً ضعيفاً فهزمه محمد على الوهابيين عند « تربة » وكان لانتصاره هذا أثر عظيم إذ انضم إليه كثيرون ولم يبق أمامه إلا « الدرعية » ولكنه علم في ذلك الوقت بخبر تمرد أحد ضباطه المدعو لطيف باشا فأسرع بالعودة إلى مصر فوصلها عن طريق القصير في ١٨ يونيو سنة ١٨١٥

عودة طوسون :

أما طوسون فإنه احتل « الدرعية » وأرسل عبد الله يطاب الصاح فعقد معه طوسون صلحاً جعله وفقاً على مصادقة محمد على . ولكن عبد الله لم يذعن لكل الشروط التي جاءت فيه فهدده محمد على بأنه إن لم يقبل أرسل إليه جيشاً جراراً يخرب بلاده . ثم وصلت إلى طوسون أخبار مبالغ فيها عن حرج مركز والده بمصر فغادر بلاد العرب لنجدته والده وتترك مسألة الوهابيين معلقة . واستقبل طوسون استقبلاً فخراً ولكنه مات بالطاعون بقصره قرب رشيد وهو في مقتبل عمره سنة ١٨١٦ وكان محبوباً عند الجندي والأهالي على السواء ، وكان يفضل أبوه على باقي إخوته حتى على إبراهيم أكبر أولاده لأنَّه كان يرى طوسون صورة مصغرة من نفسه فحزن عليه حزناً شديداً .

إبراهيم في بلاد العرب:

أما الوهابيون ففرحوا بموت طوسون وظنوا أن مشروع الحملة قد فشل ، ولكن محمد على عين ابنه إبراهيم لقيادة حملة جديدة ، فسافر إبراهيم عن طريق القصیر في سبتمبر سنة ١٨١٦ ووصل ينبع قاصداً المدينة المنورة ، ولما علم عبد الله بن سعود بقدوم إبراهيم جمع أربعين ألف مقاتل . ولكن أساهمت حربه من الطرز القديمة وحل اعتمادهم على السيف والرماح والبنادق ذوات الفتائل فلم يقووا على الوقوف أمام نيران المصريين المتواصلة ، فانهزمت طلائع جيش

عبد الله وتحصن في «عنزة» . أما

إبراهيم فحاصر «الرس» وتغلب

عليها وعلى «عنزة» وأخيراً حاصر

«الدرعية» في إبريل سنة ١٨١٨

حتى سلمت في سبتمبر التالي ثم

عمل على تدميرها ، وأرسل عبد الله

إلى القاهرة في نوفمبر سنة ١٨١٨

ومنها أرسل إلى القدسية فأعدم

فيها ، وعاد إبراهيم عن طريق

القصیر في سنة ١٨١٩ بعد أن

أخضع العرب فازدانت له البلاد سبعة أيام بلياليها .

نتائج حرب الوهابيين :

لا شك في أن هذه الحروب التي قام بها محمد على بناء على أمر السلطان استنفذت كثيراً من ثروة مصر في وقت لم تقو فيه على دفع رواتب الجنود ، فما بالك بالإنفاق على حرب دامت ست سنوات ! فلييس بعجب إذن أن يلتجأ محمد على إلى استعمال الشدة المتناهية في جمع الأموال التي كانت تتطلبها حرب



إبراهيم باشا

كهذه في بلاد بعيدة وعراة غير مأمونة الجانب لا تنبت إلا القتاد والشوك .
في حين لم يلق محمد على من السلطان ولا من وزرائه ولا من أى ناحية أخرى
سوى مصر معونة مالية فقط .

هنا يتسائل الإنسان : لماذا زج محمد على بنفسه في مشروع مثل هذا
غرضه أكثر من غرضه ؟ الجواب على ذلك مهل من يعرف حدة نظر محمد على
السياسي :

أولاً : أنه اتخذ من هذه المسألة مبررا له في تكوين قوة برية وعسكرية
ما كان ليوفق لإنشائها لولا قيامه بحملته على الوهابيين .

ومن حسن طالعه أن كانت الحملة الوهابية برية وحربية فكما تطلبت جيشاً
كذلك تطلبت أسطولاً .

ثانياً : لا ننسى أن الحملة قد قضت على عدد عظيم من الجنود اللبنانيين
الذين وقفوا حجر عثرة أمام محمد على في سبيل إصلاح الجيش على النسق
الفرنسي فقد تمكّن بعد انتهاء الحملة من الشروع في الإصلاح .

ثالثاً : لا شك في أن انتصار محمد على قد جعل العالم الإسلامي يلهج
بذكره وحمدته لأنّه هو الذي أمن حجاج بيت الله ، وخدم الإسلام والملة
خدمة قصرت عن إنجازها هم السلاطين والولاة .

ولم يسع السلطان بالطبع سوى الاعتراف بمحمد على وولده إبراهيم بجميل
الصنع فأرسل لها المدaiا ومنع إبراهيم لقب الوزارة وعيشه حاكماً على بلاد العرب .

حملة السودان

أسباب الحملة :

١ - ماذا يعمل محمد على وقد عاد إليه بقية جنوده اللبنانيون منتصرين من
بلاد العرب ؟ أيسمح لهم بالإقامة في القاهرة فيعيدوا عهد الثورات والنهب والسلب
ويشغلوه عن إصلاحاته ؟ لا شك في أن حسن السياسة كان يملّى عليه أن يرسل

هؤلاء الأرناؤود إلى ميدان جديد فيستريح من مشاغباتهم ويقلل من عددهم ، ففكر في تجهيز خلة السودان ليطارد بقايا المالك الذين استوطنوا إقليم « دنقلا » ونصبوا أنفسهم فيه حكامًا .

٢ - وكان الناس يتحدثون في ذلك الوقت ، ومحمد على يعتقد أيضاً أن في السودان مناجم غنية بالذهب والمعادن النفيسة ، فظن الألبانيون أن هناك غناً عظيماً يجب ألا يفلت من أيديهم فرحبوا بفكرة محمد على .

٣ - أضف إلى ذلك رغبة محمد على في فتح الأصقاع المجاورة لمصر كى يتمكن من إدماج شبان تلك البلاد في جيشه ، كما أنه أراد أن يبسط سلطانه وأسواقه على سواحل البحر الأحمر الغربية بعد أن انتشر نفوذه وتجارته في شبه جزيرة العرب إلى خليج العجم .

٤ - ولا تنس اهتمام محمد على وعناته بأمر النيل وروافده التي يتوقف عليها رى البلاد وحياة أرضها الزراعية وأهلها ، فقد كان من أغراض الحملة حل اللغز الذي حير الناس منذ « هيرودوت » وهو محاولة استكشاف منابع النيل والسير فيه إلى أقصى نقطة ممكنة ، ولذلك أرسل محمد على مع الحملة تسلحاً بنابيليون علماء فرنسيين يهدوا ابنه « إسماعيل » قائد الحملة بالمعلومات الجغرافية والخاصة بالتعدين .

مهمة إسماعيل :

وببدأ محمد على في إعداد الحملة في يونيو سنة ١٨٢٠ فجمع ٣٠٠٠ من المشاة و ٢٥٠ من الفرسان ومدفعية مركبة من ١٢ مدفعاً ، وعين على رأس الحملة إسماعيل ثالث أنجاله ، وكانت هذه أول مهمة حربية ذات شأن عهد فيها إلى إسماعيل ، إلا أن واجبه لم يكن من الصعبوبة كواجب أخيه « طوسون » من قبل لأن قبائل السودان كانت همجية لا تعرف استعمال الأسلحة النارية ، على العكس من العرب الذين كانوا على اتصال ببلاد الهند والفرس فكانت أسلحتهم على ذلك أرق كثيراً من أسلحة السودانيين .

ولما كانت قبائل السودان من المسلمين السنّيين المعتدلين لا شيعة ولا وهابيين أُصْبِحَ محمد على الحمّلة عدداً من العلماء ليبررها وأغراض الحمّلة في نظر المسلمين ، وليراقبوا أعمال الجيش حتى لا يخرج الجنود عن الحدود المشروعة في الدين ، واضطُرَّ محمد على إلى إصدار فتوى تحلُّ له فتح هذه البلاد الإسلامية حتى لا يكون هناك تذمر بين جنود المسلمين .



سير الحملة :

وسرت الحملة عن طريق النيل ، إلا الفرسان فساروا بمحاذاة النيل ووصلت الحملة إلى « دنقلا » فذعر الماليك وفروا إلى أقصى السودان ولم تجتمع لهم قوة بعد ذلك . ثم سارت الحملة جنوباً ولقيت من القبائل المعروفة « بالشيقية » أو « الشائقية » مقاومة عظيمة إذ اجتمع منهم ثلاثون ألفاً على الخيول والمحجن وتأججت في رعويمهم نار الحرب فاسهاتوا في الدفاع عن أوطانهم ، ولكنهم انهزوا انهزاماً حاسماً في « كورني » ثم سقطت « شندى » و « بربور » وبعد ذلك سارت الحملة إلى « سنار » فخضعت بدون كبر مقاومة وكان لملك سنار السيادة على جميع بلاد السودان الشرقي .

وفي سبتمبر سنة ١٨٢١ توجه إبراهيم باشا على رأس حملة كحملة أخيه إسماعيل باشا ، وتوجه أيضاً محمد بك الدفتردار صهر الباشا على رأس حملة لفتح الكردفان ، فسار إبراهيم في النيل الأبيض إلى تلول « دنكا » عند مصب نهر سوباط ، أما إسماعيل فسار شرقاً في النيل الأزرق إلى حدود الحبشة ليفتتش عن مناجم للذهب فلم ينجح إلا قليلاً ، وأخيراً عاد إلى « سنار » وكان إبراهيم قد مرض ورجل بعد أن وصلت جنوده إلى « دنكا » ثم كتب إسماعيل يطلب الرجوع إلى مصر بعد أن بقي ستين في السودان ، ولكنه قبل أن يصل إليه أمر الرجوع أحرقه الملك « نمر » صاحب « شندى » وكان إسماعيل قد أهانه فدبر « نمر » للانتقام ولهم دعا إليها إسماعيل ومن معه من الضباط والجنود ، فلما حضر إسماعيل دقت الطبول وأجريت الألعاب وفي انتهاء الوليمة أمر نمر فجاء أتباعه بقبض وأحطاب كانوا قد أعدوها . ووضعوها حول المنزل ثم أضرموا فيها النار فاحتراق المترجل بمن فيه ومنهم إسماعيل ، فحلف صهره « الدفتردار بك » الذي فتح الكردفان أن لا بد من قتل ٢٠٠٠ فدية لإسماعيل وبالفعل نفذ يمينه وأمعن في القتل وحرق شندى ، ثم ثبت سيادة الحكومة على الأقاليم التي فتحت .

تقدير نتائج الحملة :

ويمكّننا أن نقول إن حملة السودان لم تتحقق مطامع البasha إلا قليلاً لأن الذهب لم يوجد ، ولأن تجارة القوافل كانت قليلة ، و تستلزم عنابة لا تتمر إلا بعد سنين ، ولأن الجنود السود لم تنفعه في أول الأمر ، بل اضطر إلى أن يستبدل بهم المصريين ، ولكن يقابل ذلك أن أصبح البحر الأحمر بحيرة مصرية ، وضمن محمد على مصر مراقبة موارد ماء النيل وفتح مجالاً واسعاً للمصريين للاتجار والاستثمار ، وأسس محمد على مدينة « الخرطوم » في سنة ١٨٢٢ واتخذها « الدفتردار بك » قاعدة للحكم فوسّعها وبنى فيها « داراً للصناعة » وبنى البيوت وأنشأ السفن النيلية بكثرة وأصبحت « الخرطوم » محطة لتجارة السودان .

ومن أشهر الولاة الذين عينهم محمد على في السودان « خورشيد باشا » (سنة ١٨٢٦) الذي قام فيه بإصلاحات جمة ، ومد الفتوحات جنوباً واستولى على « فاشودة ». وخلفه « أحمد باشا » المعروف « بابي ودان » (سنة ١٨٣٧) الذي نظم الإدارة وقسم البلاد إلى مقاطعات ومديريات وعيّن حدودها وأدخل كثيراً من الأشجار والحيوانات المصرية في السودان . وما فتئ محمد على يرسل البعثات العلمية للبحث عن المعادن من آن إلى آخر ، وفي آخر الأمر سافر بنفسه وهو في سن السبعين عام ١٨٣٨ متكتلاً مشاق عظيمة ، فأصلاح الإدارة ووصل إلى حدود الحبشة ، وأعلن إلغاء تجارة الرقيق لا اعتقاداً منه بإمكان تنفيذ ذلك ، بل إرضاء للدول الأوروبية ولكسب مودة إنجلترا خاصة . ولشدة اهتمامه بالاستكشافات الجغرافية أرسل أحد ضباطه « البكباشي البحري سليم أفندي » في ثلاثة رحلات مختلفة بين سنتي ١٨٣٨ - ١٨٤١ ، وغاية ما وصل إليه حدود نهر سوباط عند خط درجة $\frac{4}{3}$ شمالاً ، وكان « سليم قبودان » يكتب التقارير الواقية عن رحلاته ويرفقها بمحادث خاصه بالأرصاد الجوية ، فكانت هذه التقارير أول المستندات التي ظهرت فيما يختص بداخل أفريقيا.

الفصل الخامس

إصلاحات محمد على الداخلية

١ - تكوين الجيش المصري

رأى محمد على منذ أن كان يقاتل الفرنسيين في الرحمانية فضل النظم الحربية الحديثة وعرف قيمتها عند ما كان يستعد لمقابلة حملة فريزير سنة ١٨٠٧ فصمّم محمد على أن يستغنى عن جنوده الأرناؤود ويدخل النظام الحديدي متى ستحت الفرصة لذلك . وقد انتهز محمد على فرصة الحرب الوهابية وحملة السودان للتخلص من عدد كبير منهم .

المحاولة الأولى :

وأول ما فكر جديًّا في ذلك كان في يونيو ١٨١٥ إذ قضى مدة في إقناع قواد جنوده بأفضلية الطرق الأوروبية ، ولما لم يأت ذلك بشارة نفذ مشروعه على غير رغبة الجندي ، وبدأ بتمرير إحدى الفرق وعلى رأسها ولده إسماعيل فتحزب الجندي والقواد واتفقوا على الغدر بمحمد على ، ولكن ذُممَ إليه خبر الدسيسة فاحتاط لنفسه ، ولما طاش سهم المتآمرين انقضوا على المدينة وانتشروا لسلب والنهب كعادتهم ، ولما رأى محمد على هذه المقاومة استمال الجندي إليه فوزع عليهم الرواتب والأقوات وترك مشروع تدريفهم على النظام الأوروبي متظاراً فرصة أخرى .

المحاولة الثانية :

ولما عاد إبراهيم من حرب الوهابيين منتصراً فكرَ محمد على في إنشاء النظام العسكري الحديدي ، وصادف عزمه هذا حضور « الكولونيل سيف Sèves

المعروف « سليمان باشا » إلى القاهرة فعهد إليه محمد على في مهمته تكوين الجيش الجديد وكان « سيف » قد ترقى من جندي صغير في خدمة الجيش الفرنسي في عهد نابليون إلى أن أصبح في سنة ١٨١٥ « ياوراً ». ولما انهزم نابليون في النهاية اشتغل « سيف » بالتجارة ، ثم قدم إلى محمد على بخطاب توصية جميل ، فاختبره محمد على فوجد منه أخلاص وأكفا خادم له في جيشه الجديد وإليه يرجع الفضل الأكبر في رفع ذكر مصر في عهد محمد على .

جهود الكولونيال سيف :

ولما بدأ « سيف » في القاهرة بتدریب بعض أولاد المالیک الذين كانوا في خدمة محمد على ومعهم إبراهيم ليكون مثلاً حسناً للطاعة والاستفادة ، بدأت تظهر علامات التذمر وأخذ العلماء يغرون الشبان بعدم الانصياع لتعاليم الفرنجية ، فرأى محمد على أن خير طريقة لتلقي الفتنة وتنفيذ أغراضه هي أن يرسل « سيف » ومعه أربعاءة أو أكثر من أولاد المالیک إلى « أسوان » في دربه هناك بعيدين عن الدسائس والقال والقيل ، وكان معظم هؤلاء المالیک من الشبان النابهين اختارهم محمد على ليكونوا بعد أن يتخرجو نواة الجيش الجديد ، فاشتغل « سيف » بتعليمهم مدة ثلث سنوات باثنا في نفوذه روح الأخلاق العسكرية الشريفة ، ضارباً لهم الأمثال دائمًا بسير نابليون وسير قواده .

ثم ما لبث « سيف » أن اعتنق الديانة الإسلامية وأسمى نفسه سليمان فزاد الإخلاص والولاء بينه وبين تلاميذه ، ولم تمض ثلث سنوات حتى



سليمان باشا الفرنساوى

ثلاث سنوات باثنا في نفوذه روح

ضارعت جنوده أحسن الجنود الأوربية نظاماً وشجاعة وإقداماً ، كذلك تمكّن «سيف» من الرق السريع حتى وصل إلى أرق مراتب الجيش .

استخدام السودانيين في الجيش :

ولما وجد الضباط الأكفاء فكر محمد على في جمع الجنود ، ولم يشاً أن يكون بينهم أتراك ولا ألبانيون ، لثلا يحرضوهم على الفتنة ، فعمد إلى السودانيين — وكان قد أسل حملته إلى السودان — وجمع منهم ثلاثين ألفاً وأنى بهم إلى «بني عدى» قرب منفلوط ووكل أمرهم إلى الضباط الذين تخرجوا من أسوان فبدعوا في تدريتهم في سنة ١٨٢٣ ، وما انتهت سنة ١٨٢٤ حتى كانوا قد دربوا على التدريبات العسكرية الالزمة ، فاستعان بهم محمد على وأرسل منهم فرقةً إلى بلاد العرب وأخرى إلى السودان وأرسل الباقى إلى حرب «المورة» كما سبق ذكره بعد .

استخدام المصريين :

ولكن النتيجة لم تكن سارة أبداً ، لأن أبناء السودان لم يألفوا المعيشة الشاقة بعيدين عن أوطانهم ولم تقو أجسامهم على احتمال البرودة ، فرض منهم عدد عظيم ومات معظمهم في سنين قلائل ، وأخيراً بدأت فكرة تكوين جيش من جنود مصرية ، وظهر في أول الأمر أن هذه المحاولة مملوءة خطراً ، وأبان له بعض أتباعه والمقربين منه أن الزراعة في البلاد لا بد أن تتأثر من عواقب التجنيد ، وأن التجنيد بين قوم لم يألفوا الجنديه منذ زمن بعيد سيكون أمراً مكرهـاً جد الكراهة لا يمكن أن يأنى بأقل ثمرة .

غير أن محمد على لم يأبه لهذه الاعتراضات ونفذ مشروعه ، فقامت بعض حركات عدائية في الأقاليم ضده . وأخذ الفلاح يوقع الأذى بنظره وجسمه ، ويهاجر إلى بلاد العرب وببلاد الشام تهرباً من نظام الجنديه . ولما زادت أعمال الجيش أدخل محمد على ثي خدمته غير «سيف» من الضباط الفرنسيين

فعاونوه على فتح مدارس حربية على النظام الفرنسي ففتحت مدرسة « المشاة » بدمياط ومدرسة « الموسيقى » بالقلعة ومدرسة « الفرسان » بالحية ومدرسة « المدفعية » في طرة ، فتعلم الطلبة فيها اللغات والرياضيات والرسم والهندسة والحركات العسكرية حتى صاروا أحسن جيوش أوروبا بشهادة أكابر الضباط الأجانب ، وكان إصلاح الجيش سبب الاهتمام بأمر التعليم والصناعة والصحة في البلاد ، وسنعود إلى ذلك في محله .

أثر تكوين الجيش في المصريين :

أما مصر فجنت من وراء الجيش فوائد أدبية ووطنية لا تقدر ، فالجيش كان عنوان وحدتها ، إذ القبطي والمسلم فيه سواء ، وأوجد في البلاد روحًا نظامية قومية كانت مفقودة منذ قرون ، وقد أمن البلاد من مصائب الفئات الظالمة الفوضوية التي تعیث في الأرض فساداً ، ولا ننسى الروح الوطنية التي تولدت على إثر تكوين الجيش ، إذ أخذ المصريون يتناسون في مضمون النبوغ ودبّت في قلوبهم روح الثقة والفاخر : الثقة بقوة أبنائهم وحذفهم والفاخر بانتصارتهم ، ومن ذا الذي يمكنه أن يخلص في الذود عن بلاده ومليكه ويحرص الحرص كله على حريتها واستقلالها أكثر من أبناء البلاد أنفسهم الذين أظهروا من خلائق الصبر واحتمال المشاق ما جعلهم من أحسن الجنود . واستمر محمد على يعني بالجيش عناية خاصة ، إذ أصبح في نظره مسألة حيوية في الدرجة الأولى من الأهمية ، لأنّه علم أن اعتماده على حسن نيات الباب العالى نحوه أمر محفوف بالخطر ، وأنه مهما قدم للباب العالى من الخدمات فلن يرحمه السلطان إذا ضعفت قوته أو قات شوكته يوماً ما .

٢ - الإصلاح الزراعي

إن أول واجب يتحمّل القيام به على أيّة حكومة متّرة نصبت نفسها لحكم مصر هو حفظ الأراضي المزروعة والتي يمكن زراعتها ، من عبث الصحراء

المحيطة بالبلاد ، ولا يتأتى ذلك إلا باستباب الأمن وتنشيط الفلاحة المستديمة ، وبتوافر طرق الري وتوزيع الماء بالطرق التي تكفل سلامة المحصول .

ولقد فطن محمد على منذ استقراره في البلاد إلى أهمية الزراعة في مصر فنحها كل عناته وأحدث انقلاباً هاماً في نظام تملك الأرض والزراعة الذي وصفناه في عهد المماليك . فبدأ بأن نقل إليه حقوق « الملتزمين » ثم ألغى الالتزام النهائيًّا معتمداً على أن الأرض للحاكم . ولكن منح الملتزمين راتباً سنوياً مساوياً تقريباً لقيمة دخلهم السنوي . وكان قد أخذ منهم قبل ذلك بياناً عن إيراداتهم فقللوا قيمتها على قدر الإمكان . أما أراضي « الوسية » التي ظهر أحقيتها تملك أصحابها لها فتركها . أما أراضي الأوقاف فإنه احترمها من حيث المبدأ فقط . وأما عمليًّا فإنه عزل العلماء والمشايخ الذين كانوا نظاراً عليها ، وعين نفسه ناظراً على تلك الأراضي وأخذ على نفسه تنفيذ الشعائر الدينية التي تتطلبها هذه الأوقاف ، وعين للمشايخ رواتب سنوية . أما العقار الموقوف والخلافات فلم يتعرض لها .

ولما حل محمد على مكان الملزتم وزع الأطيان على الفلاحين فأعطي كل فلاح من ثلاثة إلى خمسة أفدنة : وترك لمشايخ القرى قسماً يبلغ ٤٪ من مجموع أراضي القرية ، دون أن يفرض عليه ضريبة ما . وذلك لقيامهم بضيافة عمال الحكومة ، وعرف هذا الجزء بسموح المشايخ . وكان الفلاح يزرع الأرض بصنفته مستأجراً ويسقط حقه في فلاحها إذا عجز عن دفع الخراج . ورتب لهم محمد على أجوراً من جنس الحصول بمقدار السادس عادة ، وأمدتهم بالآلات والمواشي والماء للري . وكان المأمور يحدد المساحات الخاصة بزرع المحاصيل المختلفة ، وإذا نضج المحصول قدرته الحكومة بالثمن الذي تحدده ، ثم تأخذ من المحصول قيمة الضريبة وترك الباقى أو تشتريه عادة لنفسها . وكانت الحكومة تودع ما تجمعه من المحصول في مخازن أو « شون » عمومية أعدتها في جميع أنحاء البلاد ، وتنظر إلى المناسبة للبيع .

فوائد الخطة :

وبهذه الطريقة تمكن الباشا من تحسين طرق الزراعة ومراقبة الفلاح وتزويده بالنصائح الازمة وإمداده بالآلات ، وأمكن إدخال المضولات الجديدة كالبنية والدخان والقطن والحرير والأفيون^(١) ولو ترك الفلاح وحده مع ما هو معروف عنه من المحافظة على القديم والاعتماد على القضاء والقدر خسرت الزراعة شيئاً كثيراً .

عيوب الخطة :

غير أنه يجب ألا ننسى ما جره هذا النظام من المصائب على الفلاح ، فقد كانت الحكومة تقدر المضول تقديرأً قهريأً وتشريه من الفلاح بشمن بخس ثم تبيعه له أحياناً إذا احتاج لشيء منه بشمن مرتفع ، بل ربما تعذر عليه الحصول على قوته ، على حين أن مخازن الحكومة غاصة بأنواع المضولات وقد يكون بعضها فسد من استمرار خزنه وتعرضه للجو ، هذا فضلاً عما في هذه الخطة من تقييد لحرية الفلاح في العمل وتعويذه الاعتماد على الغير وحرمانه من الانتفاع بشمرة جهوده كاملة .

الاحتكار :

هذه السياسة التي اتبعها محمد على في الزراعة جرت معها نظام الاحتياط ، فكما أنه صار المزارع الوحيد أصبح التجار الوحيد ثم الصانع الوحيد أيضاً ، وتشمل الاحتياطات جميع المضولات التي كانت تشريها الحكومة خاصة لنفسها من الفلاح . ولا يشمل هذا كل ما ينتجه الفلاح ، بل هناك مضولات

١ أدخل محمد على ما لا يقل عن ٣٨٠٠٠ آلة لرفع المياه وأقى من تعدى الصحراء ١٠٠٠٠٠ فدان في الوجه القبلي أضافها إلى الأراضي المزروعة . هذا عدا ما أقامه من القناطر وحفره من الترع والمصارف وأدخله من الأشجار وخاصة شجرة التوت لتربية دودة القرز واهتموا به باشة بإنشاء الحدائق ونشر زراعة الأزهار والفاكه .

تركت له الحكومة حرية بيعها . وأهم المخلولات التي احتكرها محمد على القطن والأرز والصمغ والنيلة والأفيون والسكر والحرير .

الضرائب :

وكان المورد الثالث لثروة محمد على غير الأرض والاحتياط هو الضرائب ، وأوتها ضريبة الأرض أو « الخراج » أو « الميرى » .

وكان الملتمون يتسعفون في جمع هذه الضريبة وغيرها من الضرائب الإضافية . أما في عهد محمد على فكانت جميع الأراضي ما عدا « الأبعديات » والأراضي الموقوفة على الخيرات ، تدفع المال للحكومة ، وينتلاف قدره على حسب جودة الأرض من ٦٠ قرشاً إلى ٤٠ قرشاً إلى ٢٤ قرشاً للفدان الواحد . وأضمان مالية الحكومة كانت القرى تتضامن في دفع ضرائبه حتى إذا عجزت قريه عن دفع قسطها دفع الباقي عليها جاراتها وهكذا .

الأبعديات :

وكثيراً ما منح محمد على كبار موظفيه في الجيش والإدارة إقطاعات من الأرض أصبحت لهم ملكاً خاصاً ، وهي التي أطلق عليها « الأبعديات » لبعدها عن الأراضي الزراعية المسكونة ، ولاحتاجها للعناية والإصلاح قبل زراعتها ، وهذه الأرض تركت بدون أن تجبي منها ضريبة .

أما الضريبة المعروفة « بفردة الرعوس » فكانت مفروضة على كل فرد مسلم أو قبطي بلغ الثانية عشرة ، وتحتختلف بحسب ثروة الرجل ، فكانت تتراوح بين ٥٠٠ قرش و ١٥ قرشاً في السنة ، وكانت الحكومة تجبي غير هذه عوائد المكوس وعواائد على النجع وعلى السفن إلخ .

وبلغت إيرادات الحكومة في عهد محمد على ثلاثة ملايين من الجنيهات (سنة ١٨٣٦) ولم تكن تزيد على مليون جنيه سنة ١٨٠٠ وبلغ عدد السكان ثلاثة ملايين ولم يكن يزيد على مليونين ونصف في أول القرن .

٣ - التجارة وتكوين الأسطول

ولما زادت محصولات البلاد عن محمد على بالتجارة ، وقد وجد في مركز مصر الحغرافي الفذ ما شجعه على العمل ، وكانت الحالة التجارية في مصر وفي موانئ البحر الأبيض المتوسط على العموم في كساد وهبوط عظيمين بسبب انتقال الحركة التجارية إلى موانئ ساحل المحيط الأطلنطي التي تتصل بأميريكا وبالشرق الأقصى . وأصبحت الحال كذلك منذ أن ساح « فاسكوده جاما » حول رأس الرجاء الصالح فتحولت التجارة من مصر ومن حوض البحر الأبيض ونضبت منابع الثروة التي كانت تفيض على مصر من الشرق .

طريق التجارة البري للشرق :

فلا تمت محمد على السيادة البحرية في البحر الأحمر فكر جدياً في إعادة طريق التجارة المصري بين الهند والشرق الأقصى وبين أوربا . فظهر البحر من تصوّره وقذف الرعب في قلوب عرب الصحراء الشرقية فأصبحوا لا يجرعون أن يمسوا أحداً أو شيئاً بسوء ، ثم أنشأوا المواصلات بين القاهرة والسويس . على ظهور الحال وشيد المنازل على طول الطريق لراحة السياح .

حفر ترعة محمودية :

ثم رأى ضرورة اتصال الإسكندرية بالنيل فحفر سنة ١٨١٩ أول قناة ذات شأن وهي : « قناة محمودية » التي تصل إسكندرية بفرع رشيد ، واستخدم في حفرها آلاف الفلاحين بطريق السخرة ، وبذلك صار في الإمكان تسخير السفن من القاهرة إلى الإسكندرية مباشرة ، وأمر بأخذ المكون مرة واحدة فقط لا مرات متعددة كما كان يحصل في البلاد التي تحت الإدارة العثمانية .

الاهتمام بالمواصلات :

وسهل حركة المواصلات بإنشاء محطات للبريد بواسطة المجن والخيول السريعة ، وتبادل الرسائل البرقية بواسطة الإشارات من فوق أبراج مرتفعة أقامها على أبعاد معينة بين القاهرة والإسكندرية .

ثم لم يمض إلا قليل حتى اخترعت الباخر فأحدثت انقلاباً في عالم التجارة ، وظهرت رغبة إنجلترا في أن تسهل مواصلاتها بأملاكها الشاسعة في الهند وتتبع في ذلك طريقاً آمناً يقرب المسافة ، فلفت أنظار « الشركة الهندية الإنجليزية » طريق مصر البري فعمدت إليه أولاً لنقل حقائب البريد والمسافرين بفضل مساعي الضابط « توماس واجهورن Thomas Waghorn » الذي أرسالته الشركة لدرس المشروع فوجد من محمد على أعظم مشجع له . وسارت أول باخرة للبريد من « بمباي » إلى « السويس » ومنها نقل للبريد إلى الإسكندرية برّاً ثم من الإسكندرية إلى مرسيليا بحراً ومنها إلى إنجلترا ، ولم يكن قطع هذا الطريق يستغرق أكثر من شهر .

وهذا المشروع بإضافته إلى فتوحات محمد على والمحصولات التي كان يتجر فيها قد فتح أمامه أبواب التجارة فربح أرباحاً وافرة ، وأصبح له في معظم الموانئ الشهيرة وكلاء ينظرون في مصالحه التجارية والسياسية ، وكان مدير التجارة والخارجية لحكومته رجلاً أرمنياً نابغاً يدعى « بوغوص بك يوسف » الذي أخلص في خدمة محمد على إخلاصاً عظيمًا ، فكان يثق فيه الباشا ويعهد إليه بدقائق مشروعاته السياسية والتجارية .

إنشاء الأسطول وظهور القوة البحرية :

إلا أن التجارة لا تقوم إلا على شيئين أساسين ، أسطول لحملها وحمايتها وأسوق لتصريفها فيها . تلك سنة الأمم التجارية من قديم الزمان لا مندوحة عن اتباعها ، لأنها نتيجة طبيعية لمقدّمات ثابتة . سا، محمد على وفق هذا القياس المنطقى وعمل على الوصول إلى هذين الغرضين ، فبدأ ببناء الأسطول أولاً عند (بولاق) كما ذكرنا عند الكلام على حملة الوهابيين .

ثم لما اتسعت دائرة العمل أصلاح النقص الطبيعي في ميناء الإسكندرية ، فأصبحت محطة تجارة مصر ومهد أسطولها العظيم ، ولقد جاء تكوين الأسطول المصرى متأنراً ، وعلى أثر انتهاء حرب «المورة» التي قضت على أسطوله وجده مكون من خليط من السفن التي صنعت في الخارج .

فلما عادت الحملة المصرية من «المورة» سنة ١٨٢٨ فكر محمد على في تكوين أسطول مصرى من جديد فتم له ذلك بفضل جهود مهندس فرنسي كان صاحب معامل لاسفن في «تولون» اسمه «سيريزى Cerisy» فهو الذى عهد إليه الباشا في إنشاء «دار صناعة» بحرية بالإسكندرية تبلغ مساحتها ٦٠ فدانًاً بواجهة على البحر يبلغ طولها نصف ميل ، وبها حوض يسع أكبر السفن .

وكان محمد على شديد الرغبة في أن يكون له أسطول يغنيه عن شراء ما يلزم من السفن من الخارج ، وأن يتم ذلك بسرعة فوضع «سيريزى» مشروعه وشيد دار الصناعة البحرية حتى صارت الإسكندرية «تولون» وأدهشت كل من رآها من السياح .

ثم بدأ «سيريزى» بتمرير البحارة والصناع على الأعمال المختلفة الخاصة بالسفن وإنشائها وتسويتها ووجه في سبيل ذلك جهاد الأبطال متغلباً على الصعب والدسايس التى قامت ضده وأخيراً عاد إلى فرنسا عام ١٨٣٤ ، وقام «بسون Besson» بإنجاز السفن الالزمة للأسطول الحربى .

وفي ٣ يناير سنة ١٨٣١ نزلت بالبحر أول سفينة من الأسطول الحديدي ، وكان كلما تعلم المصريون عملاً من الأعمال استغنى عن العمال الأوروبيين ، حتى لم يبق منهم إلا عدد قليل ، ثم جاء « موجل Mougel » المهندس الفرنسي الشهير فأنجز أعمالاً جديدة ، وأسس مدرسة للملاحة لتخريج الضباط البحريين .

وإن ظهور الأسطول الحديدي ودار الصناعة البحرية في مدة أربع سنوات لدليل جديد على ما يمكن أن تنجذه النفس الطاحنة إلى العلا إذا كان الشعور مصحوباً بالإدارة والعمل .

ولما تم الأسطول (١) تفرغ محمد على لإيجاد الأسواق الازمة ، ولا يتيسر له ذلك إلا بالهجوم والفتح ، فأعد جيشه لهذا الغرض وبلغ عدده في النهاية ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ جندي منهم ٤٠,٠٠٠ من غير النظاميين ، وهذا عدد هائل بالنسبة إلى مجموع سكان مصر وقتئذ الذي كان يبلغ من ٢,٥٠٠,٠٠٠ إلى ٣,٠٠٠,٠٠٠ .

٤— التعليم والنهضة الفكرية

حاجات الجيوش والأساطيل :

غير أن للجيوش والأساطيل مطالب وحاجات لا بد من القيام بها ، وإذ كان الغرض من تأليف الجيش وطنياً واقتصادياً رأى محمد على حاجة الجيش إلى مدارس مختلفة لتخريج الضباط وإلى مستشفىات للمرضى وإلى معامل لتوريد ما يلزم من أسلحة ومؤن وذخيرة ، وإلى مصانع لإمداد الجيش بما يحتاج إليه من أسلحة وملابس وأحذية وأغطية وأدوات مختلفة .

ورأى البasha بثاقب نظره أن الاعتماد على الأجانب لا يمكن أن يؤدي إلى

(١) كان الأسطول يتركب من ٣٠ قطعة حربية ، منها ١١ سفينة كبرى على كل منها ١٠٠ مدفع أو أكثر و ٧ قطع على كل منها ٦٠ مدفعاً ، و ٣ بواخر ، وعدد رجال الأسطول ١٨٠٠٠ منهم ٨٠٠ ضابطاً .

قوة حقيقة ، فاستعان بهم ريثما يتعلم الوطنيون العمل ، ثم استغنى عن الأجانب تدريجياً .

العناية بالتعليم :

وقد أراد أن يكون ل الوطنيين كل مزايا الأجانب ، فأرسل البعثة العلمية والصناعية إلى أوربا لتلقي فروع العلم والعمل المختلفة ، وأرسلت البعثة الأولى في ١٨٢٦ وبلغ عدد أعضائها ٤٤ وصار ١١٤ في سنة ١٨٣٣ .

ولما عادت البعثة أعادت محمد علي كثيراً في تأسيس مشروعاته العظيمة ، وابرىء أفرادها لخدمة محمد علي في مصالحه المختلفة ، واهتم محمد علي بكل درجات التعليم أولى وثانوى وخاص ، وأسس مدارس على النظام الحديث لكل هذه الأنواع لأول مرة في البلاد ، وكان يساق إليها الطلبة كما يساقون إلى الجيش قسراً ، على الرغم من ترغيب البشا لهم بآياته التلاميذ وإطعامهم وما كان يقدمه لهم من الكسى والراتب الشهرية .

غير أن أساس اهتمامه بالتعليم لم يكن الرغبة الخالصة في تعزيزه بين الأهالي ، بل كانت المدارس في نظره جزءاً من نظام الجندية ، وكان الطلبة يعاملون معاملة الجنود ، وإدارة المدارس تتبع الحربية ، فاهتم محمد علي بالمدارس ما بقى حاجته للجيش فلما قل عدد الجيش بمقتضى « فرمان » سنة ١٨٤١ قل اهتمامه بالمدارس كذلك ، وعلى كل حال أوجد اهتمامه بالتعليم حركة علمية جديدة ، ونهضت اللغة العربية بعد أن كادت تقتلها العامية فعربت الكتب في مختلف العلوم ، وألقى الأساتذة المصريون محاضراتهم بالعربية وأخرجت المطبعة الأميرية ببلاط عدداً عظيماً من المؤلفات العربية ، وأصدر البشا صحفة « الواقع المصرية » باللغتين العربية والفرنسية ابتداء من سنة ١٨٢٨ ، وكانت أنجح مدارس البشا المدارس الخاصة بأسلحة الجيش ومدرسة الهندسة بالقلعة ومدرسة الطب ومستشفيها وقد أنشئت أولاً « بأبي زعل » سنة ١٨٢٧ ثم انتقلت إلى محلها الحالي ؛ وصرف « كلوت بك » جهداً عظيماً في الاهتمام بحالة البلاد

الصحية وإدخال الإصلاحات وتعليم علم الطب مما خلد له أحسن الذكر في تاريخ الصحة والطب بمصر . ومن أشهر المهتمين بأمر التعليم بمصر مختار بك وأدهم بك الذي عين رئيساً لمجلس المعارف العالى وممعه نخبة من عظام رجال العلم في ذلك العصر ورفاعة بك رافع^(١) .

ومن المدارس التي أسسها محمد على : المهندسخانة ببولاق سنة ١٨٣٤ ، والألسن بالأزبكية عام ١٨٣٦ ، والصناعات عام ١٨٣٩ ، والتجهيزية بأبى زعبل عام ١٨٣٦ ، والمبتديان بالسيدة زينب عام ١٨٣٩ . وأما مدارس الجيش : المشاة والفرسان والطوبجية فأُسست حول سنة ١٨٣١ .

الإصلاحات الحكومية :

أما إصلاحاته في نظام الحكومة فإنه بعد أن مسح الأراضي في سنة ١٨١٣ قسم مديريات مصر إلى سبعة أقسام على كل قسم منها مدير ، أربعة بالوجه البحري وثلاثة بالوجه القبلي ، وقسم المديريات إلى مراكز وكل مركز إلى أقسام وكل قسم إلى قرى ، وعلى رأس كل مركز مأمور ، ولكل قسم ناظر ، وعلى رأس كل قرية شيخ يساعدته «الصرف» و«الخولي» وكانت وظيفة المأمور

(١) ولد رفاعة الطهطاوى سنة ١٢١٦ هجرية (١٨٠١ م) في طهطا من أسرة شريفة رقيقة الحال وبعد أن حفظ القرآن حضر إلى القاهرة ودرس بالأزهر الشريف على الشيخ الفضال والشيخ حسن العطار فتخرج عليهما في العلوم العربية ودرس في الأزهر حوالي السنتين . ثم اختير إماماً لإحدى فرق الجيش . ولકانته من نفس أستاذة الشيخ العطار رشحه عند ولی الأمر محمد على الكبير ليرافق بعثته الأولى إلى فرنسا إماماً وواعظاً لهم في غربتهم . فلما استقر به المقام في فرنسا أخذ في تعلم اللغة الفرنسية حتى أجادها وعرفه مسيو جومار الذي عينه الوالي مديراً مشرفاً على البعثة فتعهده بالتحصيم والإرشاد حتى نبغ في العلوم الأدبية لاسمها التاريخ والجغرافيا . ولما عاد إلى بلاده عينه البشا مترجماً ناظراً للمدرسة الألسن وأرسل في عهد عباس الأول ناظراً للمدرسة أنشئت بالخرطوم وعاد في عهد سعيد وعين عضواً في مجلس المعارف في عهد الخديو إسماعيل وقد أتعم عليه محمد على الكبير وإبراهيم باشا وسعيد باشا والخديو إسماعيل بأراضي واسعة في طهطا والحقاقيه وغيرها .

وقد ألف وترجم عن الفرنسية كتبًا كثيرة وبخاصة في التاريخ والجغرافيا منها «قلائد المفاخر في غرائب عادات الأوائل والأواخر» مترجم و«أنوار توفيق الجليل» في تاريخ مصر و«خلاصة الإبريز» يصف فيها رحلته إلى باريس . وقد توفي بالقاهرة سنة ١٢٩٠ هجرية .

مراقبة الزراعة وجمع الأموال والمحصولات و «أنفار القرعة» .
أما المديير فعليه تنفيذ أوامر البشا و مراقبة الري وأعماله . وكان يختار
المديرين من الأتراك في مصر .

وأما المأمورون فيعينهم من المصريين ، أما القاهرة والإسكندرية ودمياط
ورشيد والسويس فكان يحكم كل منها حاكم أو محافظ وضابط .
وكان يساعد محمد على في القيام بإدارة البلاد «مجلس خاص» يعرف
بالديوان العالى أو «الخديوى» ومن اختصاصه النظر فيما يقدم من الدعاوى
والعرايض ، وكان المجلس يجتمع بانتظام فتعرض عليه أمور الحكومة كافة
فيفحصها ويعرضها على البشا .

وكون محمد على «مجالس خاصة» لكل إدارة في الحكومة ، فكان هناك
مجالس للبحرية والبحرية والزراعة والتجارة والأمور الإفرنجية والمدارس والصحة .
وفوق كل هذه المجالس «مجلس شورى الدولة» يجتمع فيه كل رؤساء
الإدارات المختلفة والمختصون والأعيان لانظر في شؤون الدولة الهامة .

ولقد عرف محمد على من أول الأمر أن خير طريقة لتحسين الإدارة هي
توزيع الأعمال على إدارات مختلفة فاختار لكل إدارة رحلا كفشاً يعينه المجلس
الخاص ، وعلى الرغم من أن هذا النظام لم يصل في عهده إلى حد الكمال ،
فلا يغيب عننا أنه إلى محمد على يرجع الفضل في توزيع أعمال الحكومة والعمل
بحسن نية وبعزيمة صادقة على التقدم والارتقاء في الإدارة ، وهذا على الرغم من أن
محمد على ظل طول عهده ينظر في جميع أمور الدولة بنفسه ، وظلت كلماته
هي القانون والحكومة ، وبقي الحال كذلك في عهد خلفائه إلى أواخر عهد
الخديو إسماعيل .

٥ - مشروع الاستقلال الاقتصادي والصناعة الجديدة

على أن تلك الأعمال المدهشة والإصلاحات المائلة التي قام بها محمد على
تنضاءل أمام مشروع الاستقلال الاقتصادي . رأى محمد على أن مصر

غنية بمحصولاتها الزراعية ، ولذا يجب أن تنتج معاملاتها كل ما يحتاج إليه بحشه وأسطوله العظيمين وما تحتاج إليه أسواقه وأملاكه من المنتجات ، بدل أن تظل مصر دائماً محتاجة إلى منتجات أوروبا .

وأول ما لفت نظره إلى المنتجات وفرة العمل ورخص أجوره وجود الماء الغفل (الخام) بكثرة ، وأولها القطن وكان قد أدخل زراعته في الحقول بناء على إشارة الميسو « جيميل Jumel » النساج الفرنسي الذي حضر إلى مصر وأجرى عدة تجارب في زراعة القطن من أحسن أنواعه الأمريكية (١٨٢١) وكانت مصر كذلك تتبع التيل من الكتان ، والحرير وصبغة « النيلة » وأصباغاً أخرى تصلح لتجهيز النسيج كما أنه عنى بتربية الأغنام وجاب الأصناف من الخارج لتحسين نوع الصوف الذي تنتجه البلاد . لذلك صمم محمد على على إنشاء المعامل المختلفة غير مكثث بندرة المعادن في البلاد ، وبعدم ملاءمة الجو المحمي بالغبار الكبير الجفاف ، وعدم استعداد الأهالي للقيام بالأعمال الصناعية الحديثة ولا بعزم المبالغ والنفقات التي يتطلبها ، إذ لجأ إلى استيراد ما يلزم من الفحم الحجري والحديد والصناعات الفنية من أوروبا . وعلى ذلك أنشأ المغازل والمعامل والاصناف المختلفة وأصبح جو « بولاق » يدوي بصوت المطارق وأزيز الأنوال (١) .

نقد المشروع :

ولقد أغنت هذه المنتجات محمد على عن منتجات أوروبا مؤقتاً ، ولكن مع الأسف كان مقتضياً عليها بالفشل في النهاية ، وخاصة بعد أن زال سبب تكوينها وهو الجيش ، إذ نقص عدده إلى ١٨٠٠٠ منذ سنة ١٨٤١

(١) كان بعصر ١٤٥١ دولاراً للغزل و٢١٥٠ نولاً و٢٠٠٠ عامل من غزلان ونساجين وخراطين وحدادين وسباكين ونجارين . وأخرجت المعامل البقة والشيش والشاش والأجواخ والبنادق والأسلحة والطراييش المختلفة ، وقطع العدد الصغيرة . وكانت مغازل القطن تخرج ما يقرب من مليون قطعة سنوياً ، وأهم هذه المعامل في بولاق والحرنفتش وقليوب والحلة الكبرى الخ . وكانت هناك معامل البنادق ومسابك الصلب ومعاصر الزيوت . وكانت هذه المنتجات توزع في أسواق مصر والخارج .

ولاتفاق إنجلترا وتركيا في سنة ١٨٣٨ ضد الاحتياط في أنحاء الدولة العثمانية وكان المقصود بذلك محمد على في مصر . وإننا إذا قسنا مقدار ما كانت تتتكلفه مصانعه من النفقات بالفائدة التي كان يجنيها محمد على ، لرأينا أن مغارمهما كانت أكثر من معانعها ، وأن ثمن السلعة في النهاية كان أرخص لو اشتري من الخارج مباشرة ، ولا شك في أن محمد على كان على تمام العلم بهذا العجز في إيرادات مصانعه ، ولكنه استمر للنهاية يستخدمها ويعتني بها رغبة منه في تعويم القوم الصناعة وتسخير الآلات الحديثة والظهور بمظهر المستقل وتشبيهاً بنظام فرنسا وإنجلترا في ذلك الوقت وهو نظام حماية التجارة والصناعة ، ولما كان محمد على هو المالك الوحيد لهذه المشروعات كانت الخسارة واقعة على خزانة الحكومة ، ولو أنها كانت لشركات أهلية لسببت تأثيراً سيئاً عظيماً ويرجع فشل مشروعه إلى ما يأتى :

أولاً : لم يكن المشروع يغنى عن بضائع أوربا فالوقود والآلات الازمة للصناعة نفسها كانت كلها ترد من أوربا .

ثانياً : احتياج الزراعة في مصر لكل الأيدي العاملة فلم يكن عدد سكانها يزيد في ذلك الوقت على ثلاثة ملايين ولعدم استعداد الأهالي من الوجهة الصناعية الحديثة .

ثالثاً : استيراد مهرة الصناع الفنين من أوربا .

ولكن ذلك لا يمنعنا من أن نقول إن قيام بعض الصناعات في مصر كعمل السكر والصابون والزجاج وبعض المنسوجات والصناعات الخاصة بالمنتجات الزراعية لازم وممكن ومفید تمام الفائدة .

٦ - مشروع القنطر الخيرية

بقي علينا عمل نهائى ختم به محمد على إصلاحاته وهو تشيد «القنطر الخيرية» وهى أعظم عمل نافع أنشئ في مصر لضبط مياه النيل بإقامة سد عظيم ذى عيون قرب تفرع الدلتا . ولقد فطن محمد على لما يمكن أن يأتى به

مثل هذا المشروع من جزيل الفائدة ، إذ ترتفع المياه في البر على أثر حجز الماء في أحد الفرعين فتروى الأرض بسهولة ، وكان اهتمام محمد علي بالوجه البحري عظيماً جداً لإمكان زراعة القطن في أراضيه ، وبعد درس المشروع أصدر في سنة ١٨٣٥ أمره إلى الميسو « لينان de Bellesfonds » لتنفيذ هذه الفكرة التي إن نجحت روت آلافاً من الأفدنة في أوقات التحايرق. غير أن مشروعـاً كهذا كان يتطلب وقتاً طويلاً لإنجازه ، لأن مالية الحكومة كانت لا تسمح بالإنفاق على هذا المشروع دفعـة واحدة ، ولأن تثبيـت القواعد في قاع الماء أمر يتطلب وقتاً وعناية ، ولكن استعجال محمد علي ورغبته في إنجاز العمل كـى يتم في عهده لم يمكنـا « لينان » من تثبيـت أساسـات البناء بالمتانة الـازمة فاضطـر إلى إصلاحـه ثانيةً ثم جاء الميسـو « موجـل » وواصل العمل في القناطر ولكنـها لم تـتم في عهـد محمد علي الذي تـوفي سنة ١٨٤٩ وظلت إلى أواخر أيام سعيد .

ومع ذلك فإن ضخامة المشروع وفائـدةـه الكـبرـى لما لا يـقـى مجالـاً لـالـبالغـةـ ، وكـيـ أنـ مشـروعـ القـناـطـرـ هوـ الذـيـ ولـدـ فـكـرةـ خـزانـ أـسـوانـ وـالـخـزانـاتـ الـأـخـرىـ التيـ بـنيـتـ عـلـىـ النـيلـ .

الفصل السادس

تركيا وحرب المورة وتدخل مصر

قامت الدولة العثمانية بالسيف ، ولا تزال الصفة الحربية عنوانها إلى اليوم ، فبالسيف فتحت فتوحاتها وبفضل ما استولت عليه من الأموال أصبحت الدولة في صفوف دول أوربا العظمى . غير أنه من سوء حظ الدولة أن فتوحاتها كانت غريبة عنها في صفات كثيرة فلم يكن يربطها بأملاكها إلا روابط ضئيلة ، فلا دين يجمع بينها ولا لغة ولا جنسية ولا تقاليد . وعلى ذلك أصبحت فتوحاتها حين بدا ضعفها الحربي سريعة الانهيار مهددة في كل وقت بالثورات الداخلية .

ثورة اليونانيين :

وكان اليونانيون أكثر الأجناد الخاضعة للسلطان عدداً وأقربهم إليه منزلة ، وكان الباب العالي ينحصّهم بوظائف ومزايا سامية فنهم كان « كاتب سر » الأسطول و « مترجم » الباب العالي وحكام ولائي الدانوب . ولما كان المذهب المسيحي السائد في تركية أوربا هو الأوثوكي وفق الكنيسة الإغريقية خصم الباب العالي بإدارة الشؤون الدينية للمسيحيين في أنحاء الدولة وبين منهم « بطريقاً » عاماً مقره القدسية ، وكانوا قد بلغوا شاؤوا بعيداً في التجارة فأخذوا يصنعون السفن التجارية ويسلحونها بدعاوى الدفاع ضد غزوات تصوّص البحر ، كذلك ارتفت حال اليونانيين الأدبية فبدعوا يتلذّذون في البلاد الأجنبية ويتعلّمون دروساً جديدة نبهت عقولهم وجعلتهم يضمرون التخلص من نير الأتراك ويفكرن في إعادة مجدهم القديمة وإحياء مؤلفاتهم .

وكان السلطان يعين عليهم ولاة من العثمانيين يدعون لمشاورتهم في شؤون

الإدارة أعيان اليونان والأتراء ، ويتركون أمر توزيع الضرائب وجبائيتها في أيدي سكان كل قرية . وكل ما كان بهم الباب العالى هو وصول المال للخزانة والحصول على العدد اللازم من بحارة الحزر اليونانية لإنفاقهم بالأسطول العثمانى .

من ذلك يتبين أن اليونان لم يكونوا مستعبدين ، بل كانوا في الحقيقة شبه مستقلين وأنهم وصلوا إلى درجة عظيمة من الثروة والرق وخاصة في مراكز نهضتهم بالقسطنطينية وأودسا في روسيا وفي البغدان والأفلاق وهما ولايتا نهر الدانوب المعروفتان الآن بـ رومانيا .

غير أن هذا الرق كان باعثاً على تحريكهم ضد سيادة الأجنبية وخاصة بعد ما علموا من نجاح الثورة الفرنسية وظهور نابليون الذي أصبح مثلاً يقتدى به في الثورات التي قامت مطالبة بالاستقلال ، كذلك شجع اليونانيين على القيام بالثورة ما علموا من قيام على باشا حاكم « يانية » وغيره في أنحاء الدولة .

تكوين شركة الأحياء :

وكان المسؤول مباشرة عن تنظيم حركة ثورة اليونان ضد الأتراء جماعة « إتيريا فليكي » أو شركة الأحياء وهي جمعية سرية أسست في « أودسا » في سنة ١٨١٤ وأخذت دائرة الجمعية تتسع تدريجياً حتى انضم إلى صفوفها في غضون ست سنوات كل يوناني ذي مكانة .

قيام الثورة وأغراضها وفشلها :

وكانت هذه الجمعية تنشر دعايتها باسم قيصر الروسيا ، فلما اجتمع أعضاء الجمعية لتبادل الآراء في أمر إعلان الثورة في ولايات البغدان والأفلاق لقرها من الروسيا ، أعلنوا أنهم يريدون استقلال إمارات البلقان وطرد العثمانيين خارج أوروبا وتجديدهم الدولة البيزنطية . واختاروا لقيادة الحركة « إسكندر إبسيلستنس »

وكان ضابطاً في الجيش الروسى في خدمة القىصر ، فأعلن الثورة في « ياش » في ٦ مارس سنة ١٨٢١ ونادى في الأهالى المسيحيين بالقيام ضد الأتراك وأصدر التحاساً للقىصر بطلب المعاضة ، ولكن آمال « إيسلنديس » كان مقتضياً عليها من المبدأ إذ سرعان ما تخلى عنه أنصاره ، وما لبث أن أرسل السلطان جيشاً لقمع الثورة فعبر نهر الدانوب وهزم الثوار وفر « إيسلنديس » إلى داخل حدود المجر حيث اعتقل ومات .

قيام الثورة في المورة :

هذا ما حصل من اليونانيين في شمال البلقان ، ولكن الثورة لم تقتصر على ذلك ، بل امتدت إلى الجنوب أيضاً في شبه جزيرة « المورة » مهد اليونانيين الأصليين فقاموا في سنة ١٨٢١ وكان القصد من هذه الحركة الخروج من نير العثمانيين وإعلان استقلال اليونان فقط لا إعادة الدولة البيزنطية .

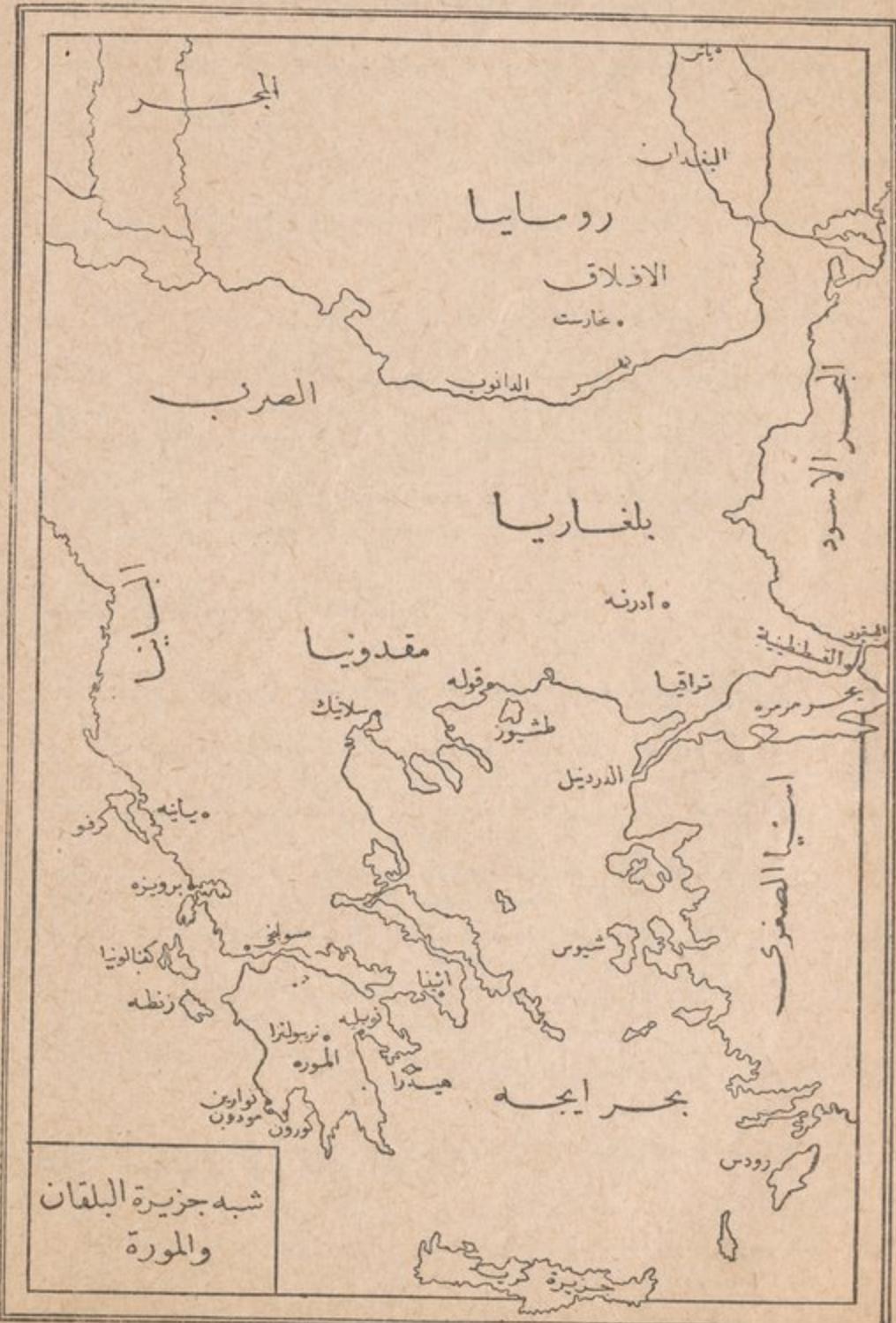
تبادل الفظائع من الجانبين :

ولما شق اليونانيون عصا الطاعة أتوا بفظائع مروعة ضد العثمانيين ، وخاصة من كان منهم في داخلية البلاد . فلما وصل خبر هذه المذابح إلى مسامع الأتراك ثارت نفوسهم وانتقموا لأنفسهم شر انتقام فأعدم السلطان محمود الثاني البطريق اليوناني في صبيحة عيد الفصح وأعدم غيره من الأساقفة اليونانيين ، وظل الجانبان يتبدلان ويتنافسان في صب العذاب على رءوس الأبراء . ثم استولى الثوار على « ترييولتسا » مقر الحكم سنة ١٨٢٢ ومثلوا بالأتراك شر تمثيل فقابلتهم الأتراك بالفتوك بسكان جزيرة « شيووس » .

عجز السلطان عن قمع الثورة :

ثم أعد الباب العالى جيشاً بقيادة « خورشيد باشا » الذى كان حاكماً على مصر في سنة ١٨٠٤ وبعد أن أخضع على باشا والى « يانية » سار جنوباً

ووقف جزء من الجيش أمام ميناء « مسولنجي » وسار ببقية جيشه مخترقاً مضيق « ترموبيل » ولكنـه أهـل تحصينـ المـرفـعـاتـ منـ وـرـائـهـ ، فـلـمـ قـاـبـلـهـ « كـوـلـكـتـرـونـسـ » رئيس « الكلفت » أو عصابـاتـ اليـونـانـ الجـبـلـيـةـ ، وـكـانـتـ قـوـةـ الثـوارـ فيـ هـذـهـ



العصابات لا في جيوش منظمة كالترك اضطر الجيش الزاحف إلى التقهقر فوحد اليونانيين محسنين في المرتفعات ، فدحر الجيش بأكمله وانتحر خورشيد بعد هذه الهزيمة . كذلك ظهر في البحر ملاحو جزر الأرخبيل فهزموا الأتراك وأغرقوهم هم وسفنهم أينما عثروا بهم ، وسرعان ما زالت سلطة الأتراك من الأرخبيل ، فلما جاء يناير سنة ١٨٢٢ أعلنت اليونان استقلالها برياسة « ما فهو كورذاتس » .

تدخل مصر

طلب المساعدة من محمد علي :

ولما لم يكن لدى السلطان جنود لقمع الثورة ول وجهه شطر محمد علي باشا بإشارة سفير النساء التي كانت تزيد القضاء على الأفكار الثورية وعدم إعطاء الروسيا فرصة للتدخل ؛ وأرسل السلطان محمد علي أمراً بذلك في ١٦ يناير سنة ١٨٢٤ وعينه حاكماً على « كريت » ثم على « المورة » فأذعن محمد علي للأمر ورحب بفرصة يظهر فيها للعالم قوته البرية والبحرية فأرسل قوة إلى « كريت » أولاً ثم جهز حملة مكونة من ١٧,٠٠٠ جندي وسافرت على ٩٩ سفينة منها ٦٣ قطعة حربية ونقلية و ٣٦ تجارية استأجرت لنقل العدد والذخائر ، وقد جعل الرياسة الحربية لابنه إبراهيم باشا ورياسة الأسطول لصهره محرم بك

خطة الحملة المصرية :

وذهب الأسطول أولاً إلى جزيرة « رودس » فانضم إلى الأسطول العثماني وشجعه على الخروج والخاطرة ، واقتحم الأرخبيل على الرغم من تعقب سفن اليونانيين له ، وكان الأسطول أقوى أسلحتهم ولكن إبراهيم اضطر — بعد أن رأى ضعف الأسطول العثماني وتخاذله عند كل موقعة — إلى الالتجاء إلى جزيرة « كريت » وبقي بها مدة أصلاح فيها أحواله وانتهز فرصة منازعات اليونانيين

بسبب يأهّم من معاوضة أوربا لهم بعد أن منوا أنفسهم بذلك زمناً طويلاً ، فخرج إبراهيم في فبراير سنة ١٨٢٥ — منهازاً فرصة بعد سفن اليونانيين عن مياه كريت — ونزل بشبه جزيرة المورة .

وكان نزول الجنود المصرية على أرض «المورة» فاتحة عهد جديد ، إذ كان مستحيلاً على اليونانيين مقاومة جيوش إبراهيم المدرية على النظام الحديث فأخذت انتصارات الأتراك والمصريين تتوالى سنة ١٨٢٥ و ١٨٢٦ وأخضع إبراهيم «نوارين» و «تربيوتزا» وحاصر «ناقيلي» مركز قيادة الثورة ، ولكن ارتد عنها ولم يبق من «المورة» غيرها . كذلك كان رشيد باشا يحاصر «مسولنجي» فلما أعياه فتحها طلب إلى إبراهيم باشا المساعدة ، فتقدم إبراهيم ، بعد استئذان أبيه ، وكان اليونانيون مستعدين في الدفاع عن هذه الميناء ولم يتمكن إبراهيم من فتحها إلا بعد حصار دام من أول الأمر خمسة عشر شهراً وسقطت في إبريل سنة ١٨٢٦ بعد أن هلك ثلاثة أربع سكان المدينة وثلث القوة المصرية . وبعد «مسولنجي» سقطت «أثينا» (يونيه سنة ١٨٢٧) وبذلك خضعت اليونان ولم يبق منها إلا بعض جزر الأرخبيل و «ناقيلي» عاصمة الثوار فانحاطت حالهم الأدبية وتنازعوا أمرهم بينهم ولم ينقدهم من الفناء إلا شيشان : تدخل أوربا وضعف تركيا الداخلي ، وكان السلطان قد قضى على جنود الانكشارية عن آخرهم في سنة ١٨٢٦ لما شاهده من تفوق الجنود المصرية ، وبدأ بتنظيم جنود جديدة لا يرجي صلاحها للحرب إلا بعد سنين .

تدخل الدول :

لما ظهرت حركة الثورة في بلاد اليونان كانت الدول العظمى في أوربا قد تحالفت منذ سقوط نابليون سنة ١٨١٥ على صيانة السلم العام في أوربا ومساعدة الملوك أصحاب الحقوق الشرعية ضد الثوار أيًا كانوا ، لذلك لم يكن متوقراً من اتحاد الدول في أوربا وكان صاحب الرأي الأول فيه وزير الفسا «مترنخ Metternich » أن يساعد الثوار اليونان ضد السلطان خوفاً من تسرب روح

الثورة إلى أقاليم المنسا المجاورة لإمارات البلقان وبمساعي متزوج هذا أعلن قيسار الروسيا إسكندر الأول استنكاره لثورة إسلامندس .

أما شعوب أوربا فإنها منذ الساعة الأولى أظهرت عطفها على الثوار اليونانيين فتألفت في معظم المالك الأوربية جمعيات «أصدقاء اليونان» التي أيدت الثوار بالمال والمؤن والرجال المتطوعين . ولا غرابة في ذلك فبلاد الإغريق القديمة في نظر أوربا أم الحكمة ونبع العرفان وهي البلاد التي أنبع منها نور الحرية والديمقراطية الأولى ، فكان حقاً على أوربا أن تسد جزءاً ولو صغيراً من دينها السابق . مع أن اليونانيين الحديثين لم يمتازوا عن سائر الأمم الصقلبية التي تسكن البلقان في شيء .

على أن عطف شعوب أوربا على الثوار اليونانيين لم ينفعهم أمام قوات إبراهيم باشا والعثمانيين فخشيت حكومات أوربا أن تكون عاقبة تغلب المصريين في بلاد اليونان أن تثبت أقدام المصريين في تلك البلاد ويضعف العنصر اليوناني ، ولذا أصبح تدخل الدول في جانب الثوار أمراً لا بد منه ، وخاصة من جانب الروسيا التي كان تحمس الشعب فيها للثوار عظياً .

ولما كان انفراد الروسيا بالتدخل أمراً لا ترغب فيه إنجلترا ، ومعها باقى الدول ، خوفاً من امتداد نفوذ روسيا إلى البلقان والبحر الأبيض المتوسط لذلك تم الاتفاق بين روسيا وإنجلترا وفرنسا في معاهدة لندن سنة ١٨٢٧ بشأن المسألة الإغريقية .

ويمقتضى هذه المعاهدة تقرر أن تمنح اليونان حكماً ذاتياً وأن تبقى السيادة لتركيا على أن تدفع اليونان الجزية ، وأن تعلن المدننة بين المتحاربين وإلا تدخلت الدول المتحالفة بالقوة وأمهل الباب العالى شهرين للإجابة .

موقف الحلفاء وموقعة نوارين :

وقرر الحلفاء سراً أن يرسلوا أسطولهم إلى شواطئ اليونان استعداداً للتدخل لأنهم لم ينتظروا من تركيا سوى المعارضة وعدم الإذعان فجاء

أمير البحر «كدرنجلتون Codrington» على رأس الأسطول الإنجليزي وألقى مراسيه عند «نوارين» ثم جاء الفرنسيون والروسيون وبدأت المفاوضات في الحال مع إبراهيم باشا وكان واقفاً بأسطوله العثماني المصري داخل خليج «نوارين». أما الثوار فحين جاءهم خبر إبرام المعاهدة عدوه انتصاراً باهراً لهم بعد أن كانوا قد وصلوا إلى حالة سيئة للغاية.

أما الباب العالى فإنه توقف وامتنع عن الاعتراف بالمعاهدة فوق الأسطول المتحد أمام ميناء «نوارين» واتفق مبدئياً على أن تبقى الحالة كما هي حتى تصدر أوامر جديدة. ولكن وقع سوء تفاهم بين الأسطولين أثناء غياب إبراهيم داخل المورة، وكانت تعليمات أمير البحر «كدرنجلتون» تقضى باستعمال القوة إذا دعت الحالة فدارت واقعة «نوارين» في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٢٧ وقضى على الجزء الأعظم من الأسطول العثماني المصري في ثلاث ساعات فتشجع الثوار وأخذوا يستردون مکاناتهم.

أثر الموقعة :

أما خبر موقعة «نوارين» في تركيا فقد أدى بعكس المطلوب منه ، فإن الباب العالى استشاط غضباً عند سماعه بالكارثة وطلب تعويضاً كبيراً من الدول الثلاث ودعا السلطان اجتماعاً عاماً من كبار الأمة وقرأ عليهم منشوراً نسب فيه للروسيا خاصية التحريرض والمؤامرة ضد الباب العالى ودعا المسلمين إلى الجهاد ضد الروسيا عدوة تركيا ومسيبة محنها ، فلم يسع القيصر إلا إعلان الحرب سنة ١٩٢٨ ، أما في إنجلترا فقد حدث تغيير في سياستها الخارجية فقصرت مساعدتها في المسألة اليونانية على أن تكون أدبية فقط ، أما فرنسا فأرسلت جيشاً يبلغ عدده ١٥٠٠٠ بقيادة المارشال «ميرون Maison» لمراقبة إخلاء «المورة» من الجيوش المصرية. وكان على محمد على أن يختار بين إخلاء المورة ومخالفة السلطان أو محاربة فرنسا ومعارضة الدول .

خطة محمد على بعد الموقعة :

ولما آنس محمد على من الدول رغبة في مفاوضته ومصادقته رأى أن إصراره على المقاومة وإنها كه قواه وإضعافه لمركز مصر واستهدافه للخطر من أجل السلطان ليس من السياسة في شيء ، لذلك لما دخلت الجنود الفرنسية « المورة » بقيادة « ميزون » في أغسطس سنة ١٨٢٨ لم يقع بين الجانبيين نصال أو كفاح وتصافى الجيشان وتحابا وأرسل محمد على يأمر إبراهيم بالخلاف عن « المورة » من غير انتظار لأمر السلطان فتم ذلك . وفي ٢٩ ديسمبر وصل محرم بك إلى الإسكندرية ومعه باقي الأسطول وهو ٣٨ قطعة و ٢٤٠٠ جندى ، وأصبح محمد على في حالة سلم مع دول أوربا وترك الباب العالى وحده أمام روسيا ، واعتذر محمد على عن تقديم المساعدة للسلطان ببعد المسافة برأً بين مصر وميدان الحرب في البلقان وبعدم وجود أسطول لنقل جنوده ولوقوف أساطيل الحلفاء بالمرصاد . ثم اعتذر بتفسى الوباء في مصر وفي الشام ، واكتفى بإرسال مبلغ كبير من المال . ولم توقع الدول على محمد على قوانين الحصار فظلت موانئه مفتوحة وتجارته سائرة كالمعتاد .

أما القوات الروسية فاخترقت البلقان وسقطت أدرنة ووقف الروس يهددون القسطنطينية فعجل الأتراك بعقد صلح « أدرنة » سنة ١٨٢٩ وبمقتضاه وافق السلطان على معايدة لندن بشأن اليونان وأصبح النفوذ الروسي في البلقان عظيماً . وخشيت الدول أن يزداد نفوذ روسيا في اليونان بعد معايدة أدرنة وانتخاب « كابوذسترياس » وزير روسيا اليوناني رئيساً للحكومة اليونانية المؤقتة فسعت إنجلترا وفرنسا لدى الباب العالى في أن تستقل اليونان استقلالاً تاماً فتم ذلك في سنة ١٨٣٠ باتفاق الدول .



بین محمد علی والسلطان

كان تنصيب محمد على والياً على مصر في سنة ١٨٠٥ إقراراً لما طلبه وأعلنه
شيوخ القاهرة وأعيانها لا بناء على رغبة الباب العالي نفسه ، وإلا فإن خورشيد
باشا الذي عينه السلطان كان لا يزال معتقلًا في القلعة في انتظار أوامر الأستانة .
لذا ظل الباب العالي غير مرتاح إلى هذا التعيين مدة غير قليلة وحاول بمساعي
دولة إنجلترا والماليك نقل محمد على من ولاية القاهرة فحال دون ذلك توسط
المشيخ والأعيان وضعف الماليك واضطر السلطان إلى تثبيت محمد على في
ولاية مصر في نوفمبر سنة ١٨٠٦ .

ومن ذلك الوقت ثبّت قدم محمد على في مصر ووْجَد في حسن علاقته بالسلطان ما يضمن له بقاءه في منصبه وصيانة ملكه من أيدي المعتدين فأخلص في خدمة السلطان وإعلان ولائه له ، ولما ظهر حسن استعداد محمد على للدفاع عن البلاد في أثناء حملة « فريزير » سنة ١٨٠٧ أظهر السلطان تقديره لجهود محمد على فأحال عليه حكومة السواحل المصرية بعد أن كانت في دائرة نفوذ قائد الأسطول أو القبطان باشا . ثم دل محمد على على شديد ولائه وحرصه على إرضاء الباي العالى بقبوله مهمة إعداد حملة ضد الوهابيين .

فليا انتصر محمد على الوهابيين وكثُرت فتوحه في بلاد العرب وفي السودان وذاع اسمه في جميع الأقطار أخذ الحسد يدب في نفس السلطان لنجاح الوالي في مشروعات أخفق فيها السلطان ، ولكنَّه دارى حسده وظللت العلاقات بين الباشا والسلطان على سابق عهدهما من الولاء والود حتى إذا جاءت حرب استقلال اليونان وعجزت قوات السلطان عن قمع الثورة بِلَا السلطان إلى محمد على فقام

محمد على في حرب المورة بالدور الذي شرحته .

ولما انتهت الحرب اليونانية وانسحبت الجنود المصرية من المورة وقامت الحرب بين تركيا والروسيا ساء السلطان من محمد على عدم اشتراكه بقواته مع تركيا واشتد حنقه على محمد على واضطربت في صدره نيران الحسد لما ظهر به محمد على من القوة ، وأخذ يوقع بين محمد على وابنه إبراهيم ، ولم يكفي محمد على على خدماته بشيء مما وعد به إلا حكم جزيرة « كريت ». ومن مظاهر العداء أن عين السلطان خسر وبasha صدرأً أعظم رغم العداء المستحكم بين خسرو ومحمد على ، كل ذلك أوجع صدر محمد على ضد الباب العالي وجعله يفكر في مشروعات كلها طمع وأنانية .

مراجعة محمد على خطته :

وأخذ محمد على يراجع خطته السياسية نحو الباب العالي ، فبینا كان الباب يواصل الحرب ضد الروسيا كان محمد على يعد العدة لأجل ما عسى أن يحصل في المستقبل ، فلما عادت الحملة من « المورة » واستقرت الجنود بمصر شرع إبراهيم باشا يهيئ عقول الضباط لاستقبال السياسة الجديدة ضد الباب العالي . فقد قال في خطبة له أثناء ولية للضباط :

«ماذا استفدنا أنا وأنت من السلطان؟ ألسنا في الحقيقة كلنا أولاد محمد على الذي ربانا وعلمنا؟ ألم نأكل جميعاً من خبزه؟ إن مصر حق محمد على ، حق اكتسبه بالسيف ولا نعرف لنا ملكاً غيره» وفي تلك الأيام زار مصر «الأمير بشير الشهابي» حاكم لبنان ونزل ضيفاً مكرماً عند البasha ، ولا بد أن يكون قد دار بين الاثنين اتفاقات ودية ، استعداداً للمستقبل ..

خلق السلطان محمود الثاني :

وقد ساعد على إذكاء نار الخلاف ما كان في خلق السلطان محمود الثاني من الشذوذ . فقد كان مستبداً سريع الانفعال ، تارة شديد البطش ، وأخرى

شديد الكآبة والحزن وكان يعهد بحکومته إلى أتباعه الذين يشملهم بإحسانه فكان يولي ويعزل ويسجن كما شاعت تقلبات أهوائه . ومع ذلك كان محمود الثاني سلطاناً قوياً يريد لأمته كل خير وصلاح ، ولكن لم يصادف في أكثر إصلاحاته إلا المعارضة الشديدة والإخفاق ، فكان يتآكل قلبه حسداً من محمد على لأن هذا نجح حيث أخفق هو .

الحرب الأولى

بين محمد على ووالى عكا :

قام النزاع بين عبد الله باشا والى عكا ومحمد على بسبب عدم إذعان الأول لرغبات الباشا ، إذ رفض أن يصدر إليه الأخشاب الالزمة لأسطوله وأن يعيد إليه بعض المصريين الفارين من القرعة العسكرية والضرائب ، فاشتكى عبد الله إلى الباب العالى فغضد السلطان الوالى وشجعه على معارضة رغبات الباشا ، فعزم محمد على على أن يتخذ من هذا التحرش سبباً لتنفيذ أغراضه . هذه هي الأسباب المباشرة .

الأسباب الحقيقية :

أما الأسباب الحقيقية التي دفعت محمد على لهاجمة والى عكا فهى أنه كان يرى في بلاد سوريا جزءاً متمماً لمصر وبدونه لا تأمن مصر من غائلة العدو المهاجم من الشرق ، ورأى الباشا أن مصر بلد عديمة الغابات تلزمها الأخشاب من أحراش سوريا للوقود ولبناء أسطولها التجارى والحربي ، كما أنها في حاجة لما تنتجه سوريا من ثروة معدنية وزرنيت وحرائر وجلاود وأحجار مما كانت تحتاج إليه معامل محمد على وكان قد أفهمه مستشاروه من الفرنسيين أن حدود مصر الطبيعية من جهة الشرق يجب أن تكون جبال « طوروس » على أبواب آسيا الصغرى لا صحراء العرب . وإذا تصفحنا التاريخ وجدنا أن الحكومات

القوية التي استولت على مصر لم تعد طريقة لضم الشام إلى أملاكها .
وانهزم البشا فرصة اشتباك السلطان في ثورة قامت في «البوسنة» فقدم
إنذاراً نهائياً للباب العالى يهدى فيه عبد الله والى «عكا» بالعقاب وباستعمال
القوة ضده إذا لم يذعن لطلباته ، وخفاف السلطان مغبة هذا الإنذار بسبب
قيام الثورات الداخلية في بلاده ففتح بابا للاتفاق مع محمد على ، ولكن
ما كاد يرسل الباب العالى رسلاه إليه حتى بلغته أخبار نزول حملة إبراهيم باشا
إلى الشام ، وكانت قد أخذت الثورة في «البوسنة» فلم يجد الباب العالى بأساً
من تحدى محمد على ومنازلته .

قيام الحملة :

وفي ١٤ أكتوبر سنة ١٨٣١ قامت طلائع الحملة من مصر بطريق
«العريش» وفي ٨ نوفمبر احتل الأسطول ، وعلى رأسه القائد إبراهيم باشا ،
ميناء «يافا» وفي ٩ ديسمبر بدئ حصر «عكا» .
وبينما كان إبراهيم يحاصر عكا استولت الجنود المصرية على «بيت المقدس»
و«طرابلس» و«بيروت» .

ثم أخذ الباب العالى يتأهب للعمل فأعلن عزل محمد على من مصر
وإبراهيم من مكة وعين حسين باشا والياً على مصر وقادداً للحملة ضد محمد على .

سقوط عكا وأثره :

وفي ٢٧ مايو سنة ١٨٣٢ سقط حصن عكا في أيدي المصريين بعد
حصار طال ستة أشهر تقريباً . وإذا ذكرنا أن نابليون تقهقر أمام حصن عكا
أدر كنا أهمية هذا الانتصار لإبراهيم باشا ، ولكن يجب أن نذكر أيضاً أنه لم
يكن هناك أسطول معاد يعمل ضد إبراهيم في ميناء «عكا» كما كان يعمل
«سدنى سمث» ضد نابليون .

سير الحملة :

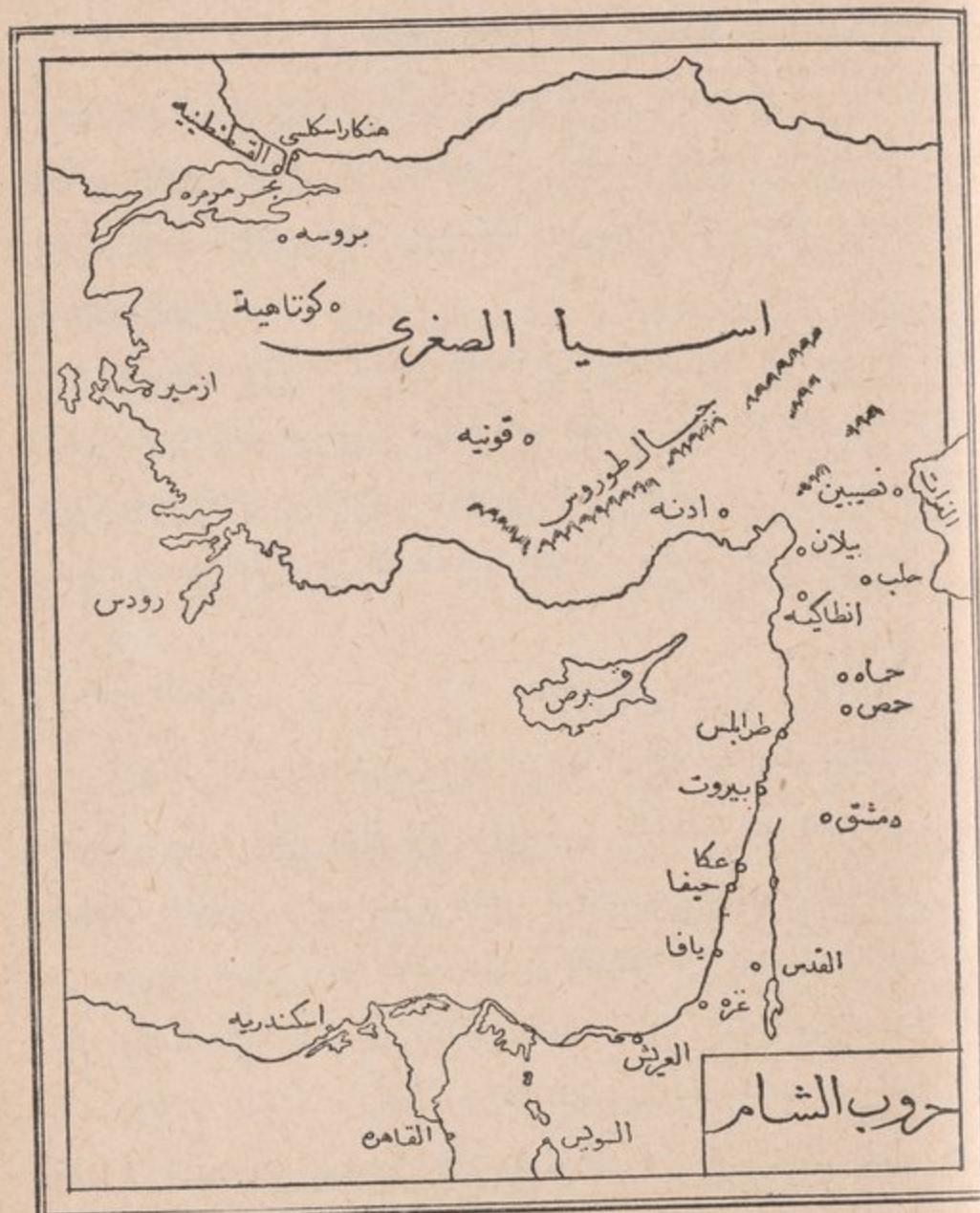
وكان لسقوط عكا وانتصار محمد على دوى نبه العقول من غفوتها فقام الناس ضد العثمانيين مرحباً بالجيوش المصرية أينما حلّت ، وتشجع الأمير « بشير » فأعلن صراحة انضمام أهل الجبل لحمد على ، وأنى الناس من كل فج يعلنون قبولهم للحكم المصري .

وعين محمد على من قبله والياً على « دمشق » فدخلها إبراهيم باشا بلا مقاومة ، ثم اقترب من « حمص » وهزم الأتراك شر هزيمة ، ودخل « حماة » وتقهقرت جيوش السلطان إلى « أنطاكية » ولما اقترب حسين باشا القائد العام من « حلب » أوصدت في وجهه الأبواب ورحل عنها إلى « اسكندرونة » فدخل إبراهيم باشا « حلب » في ١٥ يوليه بدون مقاومة وتقابل هو وجيوش حسين باشا في مضيق « بيلان » بين أنطاكية واسكندرونة فانهزم حسين باشا وترك جيشه ومؤونته وكل شيء وفر إلى « أطنة » أو « أدنه » أما إبراهيم فدخل أنطاكية في أول أغسطس ثم فتح محمد على باب المفاوضة للصلح ولما لم يصله الرد عزم على أن يسير نحو القسطنطينية بعد أن يتمكن إبراهيم من الاستيلاء على مفاتيح جبال طوروس التي تفصل بلاد الشام عن آسيا الصغرى .

ويظهر أنه كان في نية محمد على الأولى أن يقف عند هذا الحد ، ولكن لما تكرر رفض السلطان لشروط محمد على التي كان يقدمها عقب كل انتصار اضطر إبراهيم إلى أن يعبر جبال طوروس وينزل في سهل آسيا الصغرى واحتلت الجنود المصرية إقليم « أطنة » على الساحل بناء على أوامر محمد على .

انحياز الرأي العام إلى إبراهيم :

ولما شعر القوم بوجود قوات محمد على بينهم انبعثت في قلوبهم الحماسة العظيمة وانهالت على إبراهيم رسائل الترحيب وطلبات التخلص من نير الأتراك .



موقعية قونية :

فتتشجع إبراهيم باشا بهذا الشعور الذى ظهر من جانب الأهالى وجاءه المدد من مصر فتقدم إلى الداخل واحتل موقعاً حربياً في غاية من المتعة عند «قونية» وكان قد هجرها الأتراك عند سماعهم بقدوم إبراهيم باشا فقضى إبراهيم فصل الشتاء يمرن جنوده في الجهات المجاورة استعداداً لمقابلة الجيش العثمانى الجديد بقيادة رشيد باشا زميل إبراهيم فى حصار «مسولنجى» في حرب اليونان .

وكان رشيد باشا قد أخضع العصابة فى ألبانيا والبوسنة فكسب بذلك رضا السلطان الذى علق على تعيينه للقيادة أهمية عظمى . وفي ٢١ نوفمبر سنة ١٨٣٢ دارت رحى القتال عند «قونية» وهزم الجيش العثمانى شر هزيمة وأسر القائد العام ، وأصبح الطريق إلى القدس مفتوحاً أمام قوات محمد على .

تدخل الدول :

كان أثر انتصارات إبراهيم باشا السريعة الموالية أن زادت مخاوف السلطان محمود ، ولما لم يكن هناك ولاة ترجى منهم المساعدة ضد محمد على اجتهد السلطان ، بمساعى وزيره خسرو باشا ، أن يكسب دول أوروبا إلى جانبه . غير أن الدول ، مع شدة رغبتها في المحافظة على كيان الدولة العلية ، لم تكن وقئذ متفرغة للنظر في مشاكل الدولة ، إذ كانت الثورات والحركات الدستورية في بلجيكا وبولندا وغيرهما تشغل بال ساسة أوروبا . أضف إلى ذلك أن انتصارات محمد على السريعة لم تكن في الحسبان وأن الدول كانت تميل إلى جعل النزاع بين البالشا والسلطان مسألة داخلية بينهما .

وحاول الباب العالى عقد محالفه مع بريطانيا العظمى يكون الغرض المباشر منها إخضاع محمد على فلم توفق الحكومة الإنجليزية وأبلغت الباب العالى «أنها أرسلت معتمداً سياسياً لدى محمد على ليشدد عليه بعد صلح وتفهيمه

أن العبث بوحدة الدولة العثمانية لا يمكن أن يحدث دون أن تتحرك إنجلترا » ففت في ساند السلطان وزاد يأسه حين علم أن إبراهيم يهدد القدسية وعلى ذلك لم يسعه سوى طلب المساعدة من روسيا .

حضور المندوب الروسي :

أما روسيا فوجدت في المخنة التي وقع فيها السلطان فرصة لزيادة نفوذها ووضع حمايتها على البوغازات . وعلى ذلك أوفدت إلى القدسية في ٢٢ ديسمبر مندو باً خاصاً هو القائد « مورافيف Maravieff » فعرض على الباب العالي المساعدة الفعلية ضد محمد على ، وفي ١١ يناير وصل المندوب إلى الإسكندرية ليهدى محمد على باسم القيصر نيقولا بالويل والثبور وعظام الأمور إذا لم يقبل شروط الصالح المقدمة له من لدن السلطان بوساطة المندوب خليل باشا الذي أوفده السلطان في ٧ يناير لمقاؤضه الباشا ، فوجل محمد على من تدخل روسيا .

وقف إبراهيم عند كوتاهية :

غير أنه كان على علم تام بجري السياسة في أوروبا فلم يتزعزع أمام تهديد روسيا ولما عرض مندوب السلطان شروط الصالح رفضها باحترام وأدب ، ولكن إرضاء لروسيا أرسل إلى إبراهيم يأمره بالوقوف وهو في طريقه إلى « بروسيا » فوقف عند « كوتاهية » .

نزول المدد الروسي بالبسفور :

وكان السلطان قد طلب إلى روسيا إرسال المدد خوفاً على عرشه أن يسقط من جراء الفتن الداخلية التي كان يرجح نارها محمد على فلبت روسيا طلبه ، وفي ٢٠ فبراير رست القوة البحرية الروسية في « البسفور » فاشتد قاق إنجلترا وفرنسا من تدخل روسيا الفعلى وانفرادها بالعمل .

موقف إنجلترا وروسيا :

وكانت سياسة إنجلترا التقليدية ترمي إلى التمسك بالمحافظة على كيان الدولة ومساعدتها بقدر الإمكان حتى تستطيع أن تقف في وجه جارتها النامية روسيا ، أما فرنسا فكانت لها سياسة مزدوجة : في بينما هي تتفق مع إنجلترا في ضرورة صيانة الدولة العثمانية ومنع روسيا من تنفيذ أغراضها في تركيا إذا هي تعطف على محمد على وتعمل على تقويته .

فلا تدخلت روسيا بمفردها في التراع القائم بين البالشا والسلطان انضمت إنجلترا إلى فرنسا نصيرة محمد على حتى تواجه الحكومتان روسيا وترغبها على سحب جيوشها من تركيا . لذلك سارع سفير فرنسا البارون « روسين Roussin » في الاحتجاج لدى الباب العالى ونصح للسلطان بقبول شروط محمد على للصلح وإلا تعرضت تركيا للخطر الذى لا بد أن ينجم من وجود الجنود الروسية بين الأهالى . وأرسل في الوقت نفسه كتاباً شديداً للهجة محمد على يعرض عليه قبول شروط الصلح التى عرضها الباب العالى وبمقتضاهما نزل السلطان محمد على عن أربعة أقسام فى سوريا وهى صيدا وطرابلس ونابلس وبيت المقدس ، ويهدده بأنه إذا رفض هذه الشروط فإن إنجلترا وفرنسا تشتراكاً في ضرب الإسكندرية . أما محمد على فإنه لم يأبه لتهديد السفير وكتب يرفض هذه الشروط لأنه كان قد صمم على أن يمد نفوذه إلى سوريا جميعها وإلى « أطنة » في الأناضول . وكان محمد على يعلم تمام العلم بأن له من القوة ما يمكنه من تنفيذ أغراضه في أقاليم تحتلها جنوده وأن اقتراب جنوده من القدسية لا بد أن يحدث حرباً أوربية عامة .

ولأجل أن يتبع القول بالعمل أرسل محمد على فريقاً من الجنود إلى سوريا وأمر إبراهيم بالزحف على القدسية إذا لم يقبل الباب العالى طلباته بعد مرور خمسة أيام من وصول رسول السلطان خليل باشا الحامل لطالب محمد على .

اتفاق كوتاهية :

فلا وصلت الأخبار إلى القسطنطينية زاد رعب السلطان وطلبت تركيا من الروسيا مددأً روسياً جديداً فوق الخبر على سفير فرنسا وباقى سفراء الدول وقعاً أليماً ونصح الجميع للسلطان بإجابة طلبات محمد عل ، وأخيراً رأى الباب العالى أن لا فائدة البتة من حرب قد تجر معها الانهزام وخسارة كل شيء ، لا سيما وأن الأحوال الداخلية والاقتصادية في البلاد كانت قد اضطررت لوجود إبراهيم باشا بين الأهالى ولو وجود القوة الروسية التى جاءت لمساعدة السلطان وعددها ٣٠,٠٠٠ ولكرابهية الأهالى لعدو الأتراك القديم وهم الروس فقبل السلطان أن يمنع محمد على حكم سوريا بجميع أقسامها ، فقبل إبراهيم باشا هذه الشروط فى أول أبريل سنة ١٨٣٣ وأصدر أوامره بالحلاء عما وراء جبال طوروس . ولكن طلب من الباب العالى أن يضيف إلى منحه إقليم أطنة على ساحل آسيا الصغرى المشهور بأشباهه ، فوافق الباب العالى على ذلك بعد تردد ونشرت الجريدة الرسمية للأقاليم التى عين عليها محمد على واليًّا ومنها إقليم « أطنة » وبذا تم الصلح بين محمد على والسلطان ويعرف هذا الصلح باتفاق « كوتاهية ». باسم المكان الذى دارت فيه المفاوضات بين إبراهيم ومندوب الباب العالى وفي ١٦ مايو سنة ١٨٣٣ دوت مدافع حصون الإسكندرية مائة طلقة إيذاناً بعقد الصلح بين البشا والسلطان .

معاهدة هنكار اسكلىسي :

وفى ١٠ يوليه سنة ١٨٣٣ انسحبت القوات الروسية من الأراضى العثمانية ولكن قبل انسحابها بيومين كان قد تم التوقيع على معاهدة « هنكار اسكلىسي » وهى مخالفة هجومية دفاعية خاصة بين السلطان والقيصر . وأهم ما فى هذه المعاهدة شرط سرى فحواه أنه فى مقابل المساعدة الحربية التى تعهد القيصر بتقديمها للسلطان لا يزيد القيصر أن يطالب السلطان بمساعدة فعلية ويكتفى منه بإغلاق

الدردنيل « عند الحاجة » في وجه السفن الحربية لأية دولة ، وبفضل هذا الشرط تتمكن روسيا من الخروج أو الدخول إلى البحر الأسود متى شاءت ويمكنها إذا ما أعلنت الحرب أن تسيطر على البوغازات فتصبح تركيا تحت أمر الروسيا .

ويعتبر قبول السلطان لهذه المعاهدة برهاناً على ما وصلت إليه الدولة من الضعف والخوف الشديد من محمد على .

الحرب الثانية

لم يكن صلح كوتاهية في الحقيقة إلا هدنة مسلحة ، فالسلطان محمود الثاني أجبر على الإذعان لمطالب محمد على وأصبح يتربّب الفرص للانتقام ، ومحمد على لم يجد في الصلح ما يطمئنه على بقائه ولیاً في البلاد التي فتحها فأخذ يستعد ل الدرء خطر هجوم قوات السلطان .

وسنحت الفرصة للسلطان في سنة ١٨٣٤ حين قام الثورة في سوريا على أثر ما أدخله إبراهيم باشا من النظم الجديدة في حكم سوريا حتى تهضس البلاد حربياً وزراعياً وتجارياً فساوى بين جميع الأديان في الوظائف والمحاكم واحتكر بعض المحسولات وأدهمها الحرير وأجبر الأهالي على الزراعة والعمل ، وأخيراً قرر محمد على وجوب تجنيد السوريين ونزع السلاح منهم فقام الثورة في نواح كثيرة وتمكن إبراهيم من قمع الفتنة بدون مشقة إلا في الجبل وبعض المدن الساحلية مما اضطر محمد على إلى دخول سوريا واتفاقه مع الأمير بشير ورؤساء القبائل على معاونة الحكومة ، وعلى ذلك سرعان ما هدأت الفتنة في سنة ١٨٣٦

محمد على يطلب استقلال مصر :

فلا هدأت الحال في سوريا أخذ محمد على يفكّر جدياً في التخلص من سيادة السلطان بموافقة الدول ، لما رأه من دس الدسائس في سوريا ضد حكومته ولما كان يتکبده من النفقات بسبب الاستعداد للحرب مما أثار سخط

الناس في مصر ووجه جهود البلاد وإتاجها إلى غرض واحد هو منع الأتراك من التعدى على مصر .

لذلك عزم محمد على في سنة ١٨٣٨ على أن يضع حدًّا لمركزه ، وكان قد انتهى في ذلك الوقت من إخضاع نجد ودانت له شبه جزيرة العرب سياسياً وتجارياً ، فأعلن معتمدى الدول رسمياً في اجتماع خاص بعزم الثابت على إعلان استقلاله قائلاً: « لا يمكنني أن أرضى بترك ما شيدته من المنافع والمرافق الحيوية بمصر طول هذه السنين مما كلفني أموالاً طائلة كدور الصناعة البحرية والأسطول والبواخر والمصانع وعدد ها وعماها والمدارس المتعددة والبعثات والمعاهد العلمية التي أنشأتها على المحيط الأوربي والمناجم التي فتحتها في سوريا لاستخراج الفحم والحديد والقنوات والطرق التي رسمتها بمصر وسوريا — لا يمكنني ترك كل هذا للفناء في يد الباب العالى بعد موتي . وإن قلبي لينفطر كلما ذكرت أن ثمرة أتعانى ضائعة ومصيرها الفناء ، وأن أولادى وأسرتى ستترك بعد موتي تحت رحمة الباب العالى » .

جواب الدول :

فجاءه جواب الحكومة الإنجليزية « بأن الحكومة ترى من المستحبلات تنفيذ مشروع محمد على ، وترى من نتائجه الحقيقة الدمار للباشا » ، وأجابات فرنسا « بأنها علمت بمزيد الدهشة والأسف عزم محمد على على إعلان استقلاله ، وأن الحكومة الفرنسية ستضع كل العقبات ضد تنفيذ هذا المشروع » ، أما « مترنخ » وزير المسا فقال « إن صفو السلام في أوربا لا ينبغي أن يعكر » .

ولما لم تجبه الحكومات إلى طلبه ترك مسؤولية ما يقع من الحوادث على عاتق الدول وسافر إلى السودان سنة ١٨٣٨ رغم بلوغه السبعين من عمره ليفتتش على مناجم الذهب التي كان ينفق عليها .

استعداد السلطان للحرب :

وأنهز السلطان فرصة تغيب محمد على بالسودان وأخذ يحشد قواته على حدود سوريا وكان الباب العالى قد نظم جيشه وأسطوله فعين «فن ملتکه Von Moltke» الضابط البروسى لإصلاح الجيش وأحد الضباط البحريين الإنجليز لإصلاح الأسطول ، كذلك عين حافظ باشا حاكماً على إقليم ما بين دجلة والفرات وقاداً للجيش الذى سيحارب المصريين ، وكان السلطان كلما كبر ، نما حبه للانتقام من الباشا الذى امتدت ممتلكاته من جبال طوروس شمالاً إلى النيل الأبيض جنوباً ومن خليج العجم شرقاً إلى جزيرة كريت غرباً .

قيام الحرب :

وأخيراً عبرت الجنود الأتراك نهر الفرات ، وهو الحد الفاصل بين الجانبيين ، ووقف الحيشان وجهاً لوجه وكان الجيش المصرى بقيادة إبراهيم باشا على أرض مصرية عند «عينتاب» والجيش التركى عند قرية «نصبيين أو نزيب» وكانت القوات متكافئة تقريباً ، فال衾ريون ٦٠٠٠٠ والأتراك ٨٠٠٠٠ إلا أن المدفعية التركية كانت تفوق المصرية فوقاناً ظاهراً . وعلى الرغم من تحوش القوات التركية فإن إبراهيم تحمل كثيراً في سبيل تنفيذ أوامر والده القاضية بأن يكون السلطان هو البادئ بالهجوم .

ولما كان السلطان مصمماً على الحرب بدأ حافظ باشا بالعدوان فوزع الأسلحة على قبائل سوريا وأثارها ضد المصريين ، ثم هاجمت القوات التركية بعض الفرق المصرية . فلما كتب إبراهيم لوالده بما حصل أرسل إليه محمد على بأن يرد هجوم الأتراك وأن يعبر الحدود إذا أقتضى الحال ذلك ، واشتبك الحيشان في واقعة «نصبيين» في ٢٤ يونيو سنة ١٨٣٩ فدحر الجيش العثمانى في ساعات قليلة . وقال سفير بروسيا في القدس طينية إن سبب الهزيمة هو

أن حافظ باشا خالف نصائح الضباط البروسيين وفضل حرب العراء على حرب الخنادق . ولم تصل أخبار هزيمة « نصبيين » إلى آذان صاحبها السلطان محمود الثاني الذي قضى نحبه في ٣٠ يونيو . وبمساعي الوزير خسرو كتمت الأخبار حتى نصب السلطان عبد الحميد بن محمود ولم تبلغ سنه إذ ذاك السادسة عشرة .

انحياز الأسطول التركي إلى محمد علي :

غير أن الكوارث ما فتئت تتوالى على الدولة الواحدة تلو الأخرى ، في اليوم الذي وصلت فيه أخبار هزيمة « نصبيين » إلى استنبول قام قائد الأسطول التركي « أحمد فوزي » وسار بأسطوله نحو الإسكندرية دون أن يطلع أحداً على عزمه إلا بعض الضباط المقربين وترك البحارة وسائر الضباط؛ ومنهم الضابط الإنجليزي ، على جهل تام بما ينوى عمله . ولما اقترب الأسطول من الإسكندرية استعد البحارة للحرب ولكن لشد ما كانت دهشتهم حين سمعوا طلقات السلام والترحيب تدوى من طوابق الإسكندرية ومن الأسطول المصري . واتضح أن قائد الأسطول حتى مغبة استئثار خسرو بالحكم في الدولة لصغر سن السلطان الحميد فضمم على وضع قوة الأسطول بين يدي محمد علي ، وهو في نظره السلطة الوحيدة التي يمكنها المحافظة عليه . وبذلك أصبحت الدولة في أسبوعين فاقدة جيشهَا وسلطانها وأسطولها ، ولم يبق لها من أساليب الدفاع إلا رعاية الدول وحكمة محمد علي .

وقد أبدى خسرو باشا حكمة سياسية في أول الأمر فأرسل رسولاً إلى محمد علي مهمته الظاهرة إعلان تولية السلطان الحميد ولكنه يحمل شروط الصالح مع محمد علي وفحواها أن يجعل حكومة مصر وراثية في أسرته ، غير أن محمد علي اعتمد على انتصاراته وطلب أن يضاف إلى مصر حكومة سوريا . وعاد المنذوب العثماني محملاً بالهدايا .

الفصل الثامن

الأزمة المصرية ومعاهدة لندن سنة ١٨٤٠

عداء بالمرستون لحمد على :

ولما وصلت أخبار الكوارث التي أصابت الدولة العثمانية إلى مسامع الحكومات الأوربية استولى عليها القلق وأبدت الاهتمام بالأمر وحثت «لورد بالمرستون Palmer ton» وزير خارجية إنجلترا حنقاً شديداً على محمد على لظفره في الحرب وسأله أن تقع تركيا بين براثن محمد على من جهة وتحت رحمة الروسيا من جهة أخرى ، فأضمر لحمد على منذ ذلك الوقت العداء والمعارضة الشديدة .

وقد كان أكثر ما ساء «بالمرستون» خصوص الأسطول العثماني لحمد على ، ففاتح في الحال الحكومة الفرنسية بشأن الأتراك لزع الأسطول التركي من أيدي محمد على . وفعلاً كتب «بالمرستون» للبحرية الإنجليزية عن الخطة الالزمه لأجل ذلك ، ولكن جاءه جواب الحكومة الفرنسية يذكره «بأن أي عمل عدائي ضد محمد على من شأنه ألا يسهل المشروع الذي تسير فيه إنجلترا وفرنسا معاً» فأمسك بالمرستون عن العمل .

خطة فرنسا :

أما فرنسا فإن سياستها كانت في مصلحة محمد على منذ انتصاره ، وأصبح من واجبها الأدبى تسوية الحالة بحسن الشروط له . غير أن علاقة تركيا بأوربا كانت تتطلب من فرنسا اهتماماً خاصاً ، وكان جل أمانى السياسة الفرنسية أن تجمع دول أوربا وتجعلها ضد سياسة القيصر فى المسألة الشرقية .

خطة الروسيا :

أما الروسيا فلم تتحرك لمساعدة السلطان في حربه مع محمد على لأنها كان المهاجم ، ولأن الروسيا كانت تعلم أن محمد على قوة لا يستهان بها ، وأنه يمكنه الوقوف أمام الروسيا إذا اشتبت بمفرداتها في حرب ضده ، ولا يبعد أن تتحاز إنجلترا وفرنسا حينئذ إلى جانبه . لذلك سارعت الروسيا فأعلنت رغبتها في عدم تطبيق معااهدة « هنكار اسكالسي » وكان من رأي الروسيا أنه ما دامت المفاوضات بشأن الصلح جارية بين البحانيين فإنه يحسن بالدول أن ترافق الحالة بدون تدخل ، اللهم إلا إذا رفض محمد على شروط الصلح مع السلطان رفضاً نهائياً .

إرسال المذكورة المشتركة :

ورأت فرنسا أن الفرصة قد سُنحت لعزلة روسيا فاقتربت أن ترسل الحكومات إلى الباب العالى التبليغ الآتى : « إن الدول الخمس متفقة فيما يختص بالمسألة الشرقية وإنها تشدد في ألا يتم صلح أو يبرم أى اتفاق مع محمد على ما لم توافق عليه الدول » ويعرف هذا التبليغ « بالمذكرة المشتركة » بتاريخ ٢٧ يوليه سنة ١٨٣٩ .



لورد بالمرستون وزير خارجية إنجلترا

فتقبل الباب العالى هذه المذكرة بالشكر وكان أول أثر لهذه المذكرة أن
قربت المسافة بين روسيا وإنجلترا وبدأ «بالمستون» وزير خارجية إنجلترا
يفكر في الاستغناء عن معاضide فرنسا صديقة محمد على والاستعاضة عنها
بروسيا .

الخلاف بين إنجلترا وفرنسا :

وسرعان ما نشأ الخلاف بين الخليفتين بعد تقديم المذكرة المشتركة ، إذ
أبلغت فرنسا إنجلترا أنها تريد منع محمد على حق الوراثة في حكم الولايات
التي يحكمها ما عدا بلاد العرب وأطنة وكريت ، فزالت ثقة بـ «بالمستون» بفرنسا
وخاصة عند ما رفضت أن تتفاوض في استخدام الوسائل القهرية ضد محمد على
وأخذ يهمها بأغراض ومطامع شخصية تعمل لها وتخشى التصريح بها وأنها
لا تعير مصالح السلطان جانباً من الاهتمام .

اتفاق الدول ما عدا فرنسا :

وكانت الدول ، ما عدا فرنسا ، قد أرسلت مندوبيها إلى لندن للاتفاق على
الشروط التي تعرض على محمد على وانهزم «بالمستون» فرصة قيام ثورة جديدة
في الشام وأقنع الوزارة الإنجليزية بضرورة العمل على قمع محمد على دون
اشتراك فرنسا وهدد بالاستقالة إذا لم تتوافق الوزارة على رأيه .

عقد معاهدة لندن ، يوليه سنة ١٨٤٠ :

وعلى ذلك تم الاتفاق بين الدول الأربع من جهة ، وتركيا من جهة
أخرى ، لتهيئة الحالة في الشرق وكان ذلك في ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠ .

وبمقتضى هذا الاتفاق تعهدت الدول مساعدة السلطان فعلاً في إخضاع
محمد على ، وبينوا في لائحة خاصة أن يعرض السلطان على محمد على حكومة
مصر وراثية ولاية عكا طول حياته ، وأن يكون مصر حق الاستقلال الداخلي

بقيود معينة تربطها بالدولة مثل دفع الجزية وعدم تمثيل مصر في الخارج وتحديد الجيش والأسطول وسلطة منح ألقاب الشرف وضرب النقود إلخ ، وأن يمنع محمد على فضلا عن مصر ولاية عكا مدة حياته . فإذا لم يقبل هذه الشروط في عشرة أيام تنقص من حقوقه حكومة عكا ، فإذا تأخر عشرة أيام أخرى ولم يقبل فللسلطان الحق في اتخاذ أي طريق تشير به عليه مصالحه الخاصة ونصائح حلفائه . وفي وثيقة ثالثة وافقت الدول على أن الحالة في سوريا والحالة السياسية الخطيرة في أوربا تحتم عليها الإسراع في اتخاذ الوسائل الفعلية بلا تأخير .

أثر عقد المعاهدة :

أما الفرنسيون فعدوا اتفاق ١٥ يوليه بدون اشتراك فرنسا إهانة لحق الشرف الفرنسي وصمموا على الانتقام ودعا « لويس فيليب » ملك فرنسا كبار رجال الدولة للبحث في الحالة فقر رأيهم على ضرورة مؤازرة محمد على وأن تستعد فرنسا للحرب فزياد الجيش والأسطول وأخذ في تحصين القلاع وانبعثت الحماسة بين الشعب وأخذ الناس يتذمرون بالآشيد الوطنية في مجتمعاتهم .

أما محمد على فحين وصل إلى مسامعه خبر الاتفاق أخذ يستعد للدفاع فكون فرقاً من الحرس الوطني وتعهد القلاع على الشاطئ بين رشيد والإسكندرية وأمر بعودة الجيش من بلاد العرب ووحد الأسطولين المصري والتركي تحت إمرة ضابط مصرى .

وفي ١٣ أكتوبر غادر معتمدو الدول الإسكندرية بعد أن تكرر رفض محمد على المعاهدة ، وكان الباب العالى قد أعلن في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٤٠ أمراً بعزل محمد على حتى يضعف نفوذه لدى القبائل الثائرة في سوريا .

الحرب بين محمد على والخلفاء :

وقامت الحرب بين الحلفاء وقوات إبراهيم في سوريا وتحملت إنجلترا النصيب الأوفر منها ووقف الحلفاء بأسطولهم أمام سواحل سوريا .

ثم نزل إلى البر الضابط الإنجليزي « نابير Napier » ومعه قوة تبلغ ٣٥٠٠ تركي و ١٥٠٠ بحري إنجليزي و ١٠٠ نمسوي وأصدر منشوراً للأهالي يحرضهم فيه على القيام في وجه الحكومة ، واشتبك الطرفان في منتصف شهر سبتمبر ولم يمض قليل حتى كان النصر في جانب الحلفاء بفضل مساعدة أساطيلهم ، وتمكن الحلفاء من احتلال بيروت ثم ما لبث أن سقطت صيدا ، وفي نوفمبر سنة ١٨٤٠ سقط حصن عكا المنبع .

غير أن جيوش محمد على بقيادة إبراهيم باشا كانت لا تزال متفوقة في داخلية البلاد فكانت دمشق وحلب والقدس وغزة لا تزال في أيديهم ، ولو لا مساعي عملاء الإنجليز والأتراء في إثارة رجال القبائل في الجبل لصعب على الحلفاء النزول ببر سوريا ، ولم يكتف الحلفاء بتشجيع الثوار داخل سوريا ، بل ضيقوا الخصر البحري على الموانئ المصرية وقطعوا الصلات بين مصر وسوريا وجعلوا انسحاب القوات المصرية من الشام من أشق الأعمال وكان محمد على قد أمر إبراهيم بالخلاف على أثر سقوط عكا ، وذلك لصعوبة الاتصال بالجيش بحراً بسبب وقوف أساطيل الحلفاء ، وبراً بسبب الثوار . ولم تكن فرنسا ولا أوروبا تنتظر أن تتضعضع قوات محمد على بمثل هذه السرعة واضطر بالمرستون أن ينصح الباب العالى بإعادة محمد على رسمياً إلى حكومة مصر وجعلها وراثية إذا ما أعاد الأسطول وأخلى جميع الأقاليم عدا مصر وملحقاتها في إفريقية .

انسحاب القوات المصرية :

وقد بدأت القوات المصرية من جنود وأهالى وموظفين تنسحب من سوريا في ديسمبر سنة ١٨٤٠ ، وقد لاقت الحملة شدائداً لا حصر لها بسبب مناورات الثوار للجيش فى أثناء سيره ولو عورة الطريق في وسط الصحراء ولقلة المؤونة ، وقد سار جزء من الحملة مخترقاً الصحراء إلى العقبة وسار جزء آخر بقيادة إبراهيم إلى « غزة » ومنها انتقلوا إلى الإسكندرية على سفن أرسلها محمد على لنقلهم ولم يصل إلى مصر سالماً من هذه الحملة سوى الثالث .

الاتفاق مع محمد على رأساً :

ولكن سقوط عكا وسقوط وزارة فرنسا على أثر ذلك جعلاً الباب العالى يقسو في معاملة محمد على وأخيراً تقدم « نابير Napier » وهو من أكبر ضباط الأسطول الإنجليزى ورأى أنه من الصعب إخضاع محمد على بقوة الأسطول وحدها ورأى قوة إبراهيم في الداخل وفساد الحكم التركى الجدى الذى أراد الحلفاء تثبيته في سوريا بدلاً من حكومة مصر واتهز فرصة وقوفه أمام الإسكندرية ومعه خمس قطع حربية ، وفتح باب المفاوضات مع حكومة الباشا رأساً ، وعقد اتفاقاً مع بوجوص يوسف وزير محمد على بمقتضاه وعد محمد على بتسلیم الأسطول العثمانى ، وبإخلاء إبراهيم باشا لسوريا ، وفي مقابل ذلك تعهد « نابير » على مسؤوليته بأن تضم من الدول محمد على حكومة مصر وراثية فرحب محمد على بالاتفاق . وعلى الرغم من استنكار تركيا والسفير الإنجليزى للاتفاق فإن بالمرستون وافق عليه واضطر الباب العالى تحت ضغط السفراء أن يرسل إلى محمد على فرمان فبراير سنة ١٨٤١ بعد أن كتب محمد على خطاباً أكد فيه خضوعه للسلطان .

فرمان تولية محمد على :

غير أن الفرمان اشتمل على كثير من الشروط غير المعقولة كحق السلطان في اختيار والى مصر من أسرة محمد على ، واستيلاء السلطان على ربع دخل مصر بصفة جزية وتضييقات أخرى أثارت غضب محمد على فرفض قبول الفرمان ما لم يعدل على حسب طلباته ، وكتب بهذه الطلبات مذكرة أرسلها للباب العالى وكتبت إنجلترا وباقى الدول تلح في ضرورة تعديل الفرمان بحسب ما طلبها محمد على بأقرب فرصة ، فعدل الفرمان في أهم شروطه وهى أن تكون الوراثة لأكبر أفراد الأسرة سنا بحسب ما كان متبعاً في القانون العثمانى ، وأن تحدد الجزية بمقدار ٨٠,٠٠٠ كيس (٤٠٠,٠٠٠ جنيه ميدى) سنوياً ،

وأن يكون للباشا حق منح الرتب العسكرية لغاية رتبة قائم مقام ، وفي ٢٢ مايو سنة ١٨٤١ وافق السفراء على نص الفرمان الجديد ، وفي ١٠ يونيو قرئ الفرمان الجديد رسمياً في قصر محمد على ، وعلى ذلك يكون محمد على قد نجح في تثبيت عرشه وعرش أسرته في أرض مصر بموافقة الدول ، وهذا كان جل أمانيه .

خاتمة محمد على :

وبوصول فرمان يونيو سنة ١٨٤١ انتهت حياة محمد على السياسية فانصرف إلى تحسين داخلية البلاد بقدر ما سمحت به شيخوخته ، وصارت علاقاته مع دول أوربا على أحسن ما تكون ، فلما سافر ابنه إبراهيم في عام ١٨٤٥ – ١٨٤٦ إلى أوربا للاستشفاء استقبلته فرنسا وإنجلترا استقبلا فجها عظيماً دل على عظم منزلة إبراهيم الحربية ومكانة والده في نظر أوربا . ولકى يبرهن محمد على أمام الدول على حسن نياته نحو الباب العالى سافر في يوليه سنة ١٨٤٦ إلى الاستانة وقدم فروض الإخلاص للسلطان الذى رحب به أياها ترحيب ، ثم عرج على بلدته « قوله » وترك فيها عدة أعمال خيرية ثم عاد إلى الإسكندرية وكانت صحته قد تضعضعت كثيراً فترك مقاليد الأمور لحفيده عباس بن طوسون ، إذ استمر إبراهيم يشكو من مرضه فسافر إلى أوربا ثانية سنة ١٨٤٧ – ١٨٤٨ وفي أثناء هذه الزيارة قام محمد على برحلة بحرية إلى نابلي وهناك سمع بثورة سنة ١٨٤٨ وخلى لويس فيليب فتأثر محمد على كثيراً لاصداقة التى كانت بينهما فعاد إلى مصر وحالته العقلية والجسمانية قد ضعفت ضعفاً ظاهراً . وعاد إبراهيم فتقلد الولاية بدلاً من والده في يوليه سنة ١٨٤٨ ولكن المنية عاجله في نوفمبر سنة ١٨٤٨ فجاء عباس باشا من مكة وسلم زمام الأحكام ، وكان محمد على إذ ذاك في الإسكندرية في قصره المحبوب برأس التين ومن حوله الأطباء والممرضون وهو يعاني أشد الآلام لا سيما بعد وفاة ابنه الأكبر ، وأخيراً في ٣ أغسطس سنة ١٨٤٩ مات الرجل العظيم فنقلت جثته إلى القاهرة ودفن

بمسجده الذى شиде ليشرف على القاهرة من أعلى المقطم .

* * *

ويعتبر محمد على المنشئ الحقيق لنھضة مصر الحديثة ، بل لا يبالغ إذا قلنا نھضة الشرق الأدنى جمیعه فهو أول أمیر شرق أشربـت روحـه مبادـئ التقدم والرـقـ على أصـولـ المـدـنـيـةـ الـحـدـيـثـةـ فـكـانـ حـرـيـصـاـ أـيـمـاـ حلـتـ جـنـوـدـهـ وـحـکـومـتـهـ عـلـىـ إـعـلـانـ سـيـادـةـ القـانـونـ فـيـ الـبـلـادـ وـمـرـاعـةـ الـمـسـاـوـةـ بـيـنـ الـأـدـيـانـ وـالـمـذاـهـبـ وـالـطـبـقـاتـ وـفـتـحـ مـجـالـ الرـقـ وـالـعـمـلـ أـمـامـ الجـمـيعـ عـلـىـ السـوـاءـ نـاهـيـكـ بـاـهـمـاهـ بـزـيـادـةـ الـإـنـتـاجـ وـتـحـسـيـنـهـ سـوـاءـ فـيـ الزـرـاعـةـ أـوـ الصـنـاعـةـ ،ـ وـاعـتـمـادـهـ فـيـ الدـفـاعـ عـلـىـ تـرـبـيـةـ الـأـهـالـىـ تـرـبـيـةـ عـسـكـرـيـةـ يـشـرـكـ فـيـهاـ الجـمـيعـ .

وقد كان لـحمد على هـيبةـ وـاحـتـرـامـ عـظـيمـانـ فـيـ قـلـوبـ شـعـبـهـ ،ـ وـمعـ أـنـهـ كـانـ حـاكـماـ مـسـتـبـداـ كـانـ كـرـيـماـ مـتـسـاحـاـ يـقـبـلـ النـصـائـحـ وـالـاقـتراـحـاتـ الـتـىـ يـيـديـهـاـ لـهـ غـيرـهـ ،ـ وـقـدـ لـقـىـ مـنـ الـفـرنـسـيـينـ فـيـ كـلـ مـشـرـوعـاتـهـ كـلـ مـسـاعـدـةـ وـإـخـلاـصـ وـإـنـ أـسـمـاءـ «ـسـيـفـ»ـ وـ«ـسـرـيـزـ»ـ وـ«ـكـلـوتـ بـلـكـ»ـ وـ«ـلـيـنـانـ»ـ وـ«ـمـوـجـلـ»ـ لـتـبـقـىـ عـلـىـ الدـوـامـ تـذـكارـاـ لـمـنـشـئـ مـصـرـ الـحـدـيـثـةـ وـإـنـكـ لـتـرـىـ عـلـىـ العـمـومـ أـنـ تـسـامـحـ مـحـمـدـ عـلـىـ وـتـرـحـيـهـ بـالـأـجـانـبـ وـشـغـفـهـ الزـائـدـ بـتـعـرـفـ كـلـ مـاـ يـجـدـ أـمامـهـ كـانـ لـهـ أـثـرـ عـظـيمـ فـيـ تـكـوـينـ شـهـرـتـهـ الـتـىـ طـبـقـتـ الـآـفـاقـ لـأـنـهـ مـاـ مـنـ رـجـلـ عـرـفـهـ وـعـاـمـلـهـ إـلـاـ وـاقـتـنـعـ بـعـقـرـيـتـهـ وـنـبـوـغـهـ وـعـطـفـ عـلـىـ أـمـانـيـهـ السـيـاسـيـةـ ،ـ وـوـصـلـ الـحـالـ إـلـىـ أـنـ بـعـضـ مـعـتمـدـيـ الـدـوـلـ وـمـمـثـلـيـهـ كـانـواـ مـعـ حـكـومـةـ مـحـمـدـ عـلـىـ مـرـتـبـيـنـ بـصـلـاتـ وـدـيـةـ مـادـيـةـ جـعـلـهـمـ لـاـ يـجـرـءـونـ عـلـىـ الدـفـاعـ عـنـ مـصـالـحـ حـكـومـاتـهـمـ أـمـامـ مـصـلـحةـ مـحـمـدـ عـلـىـ .

وـكـانـ مـحـمـدـ عـلـىـ عـلـمـ دـقـيقـ بـأـحـوـالـ السـيـاسـةـ فـيـ أـورـباـ عـارـفـاـ تـارـيخـ كـلـ سـيـاسـيـ شـهـيرـ فـيـهاـ ،ـ وـكـانـ المـتـرـجـمـونـ يـطـالـعـونـ لـهـ كـلـ مـاـ يـكـتـبـ عـنـ السـيـاسـةـ وـرـحـاـلـهـ مـنـ أـوـثـقـ الـمـصـادـرـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ أـنـهـ لـمـ يـتـعـلـمـ الـقـرـاءـةـ وـالـكـتـابـةـ إـلـاـ مـتـأـخـراـ .ـ وـمـنـ الـعـوـاـمـ الـتـىـ كـانـ لـهـ أـحـسـنـ وـأـسـعـ أـثـرـ فـيـ حـيـاةـ مـحـمـدـ عـلـىـ إـخـلاـصـ أـبـنـائـهـ وـأـسـرـتـهـ لـهـ وـاحـتـرـامـهـ إـيـاهـ وـتـضـحـيـتـهـ بـكـلـ شـيـءـ فـيـ سـبـيلـ طـاعـةـ رـئـيـسـهـمـ الـأـكـبـرـ

وهنائه . وهناك عامل آخر لولاه ما استطاع محمد على أن يجمع في شخصه كل هذه القوة التي ذاع صيتها والتي مكنته من احتلال أكبر أقاليم السلطان ثروة وأعظمها أهمية له ، ذلك أن الباب العالى كان على درجة عظيمة من الضعف والتفكك الداخلى بالرغم من جهود السلطان محمود الثاني في الإصلاح .

لقد أسلينا في الكلام على أعمال محمد على وما أوجده في مصر من خير وإصلاح ، غير أن هناك أيضاً مجالاً واسعاً للناقد الذى يريد التنقيب عن الجزء المظلم من صفحة محمد على ، فيجد في استبداد المديرين البعيدين عن رقابة البasha ، وفي فقر وإنهاك قوى الأهالى بسبب الاحتكارات والتجنيد ، وفي مقتل المالىك ، وفي تبذيد الأموال من غير فائدة على المصانع الجديدة ، وفي قيام تجارة الرقيق في السودان – يجد في كل ذلك مجالاً للانتقاد لا نهاية له ، ولكن من الظلم أن نحكم على محمد على بحسب مقاييس الغرب ونعتبر أعماله بمخابره ، فنظام الاحتكار ونظام التجنيد كانوا ضروريين على الرغم من ثقل وقعهما على الشعب ولم يكن منها بد لصيانة مصر ومنعها من الوقوع تحت حكم الأتراك مرة أخرى . من أجل ذلك اضطر محمد على للهال والجيش وفضل أن تتحمل مصر آلام هذين النظامين على أن تسود فيها الفوضى .

أما تجارة الرقيق فهذا نظام ألفه الناس في الشرق منذ قرون ولم يكن من السهل إلغاؤه إلا تدريجياً ، ولقد أرسل محمد على خطاباً إلى حاكم السودان في أول ديسمبر سنة ١٨٣٧ قال فيه « ليكن معلوماً لك أن نظام الرقيق يحط من قدرى في نظر العالم المتقدم وخاصة في نظر الحكومة الإنجليزية التي بين حكومتى وبينها علاقات ودية ، وإنى لا أريد أن أكسب من تجارة لا تشرفنى ، وإذا كان إلغاؤها يتطلب بعض تصحيات فأنا مستعد لتحملها » .

وفي الختام نرى أننا إذا رأينا الظروف الخاصة التي ظهر فيها محمد على وعرفنا عظم الواجب الذى أخذ على عاتقه القيام به وسط تلك الفوضى والجهل والظلم والدسائس السائدة بمصر وبتركيا ، وجب علينا أن نعد نجاحه في مصر وما خلده من آثار وإصلاحات ، وأثره في العالم السياسي الأوروبي

دليلًا على نبوغ محمد على ، ولا أدل على عطفه على مصر تلك البلاد التي
تبناها وأصبحت في نظره كل شيء يستحق الوجود من أجله من تلك العبارة
التي فاه بها مخاطبًا أحد المندوبين الانجليز سنة ١٨٣٨ :

« إن بلادكم لم تصل إلى ما وصلت إليه من الرق الحالى إلا بجهود أجيال
كثيرة مضت وإن الطفرة محال في رق الأمم وتقدمها ، ولكن يمكنني أن أقول
إني قد قمت ببعض الشيء لمصر وأصبحت الآن تمتاز على ممالك كثيرة لا في
الشرق فحسب ، بل في الغرب أيضًا ، نعم يعوزنى شيء كثير لا زلت أجهله ،
كذلك يعوز شعبي شيء كثير ولذلك تراني الآن مرسلا إلى بلادكم « أدهم بك »
ومعه خمسة عشر شاباً ليتعلموا ما تعلمهم بلادكم ، فعليهم أن ينظروا إلى الأشياء
بأنفسهم وعليهم أن يمرنوا على العمل بأيديهم وأن يخبروا مصنوعاتكم جيداً
ليعلموا وليكشفوا أسباب سبقكم ورقيقكم وإذا مامضوا زمناً كافياً بين أهل
بلادكم عادوا إلى بلادهم وعلموا الشعب ». .

الفصل التاسع

خلفاء محمد على

ما قاله « بالمرستون » الوزير الإنجليزى أثناء الجدل السياسى الذى قام بين إنجلترا وفرنسا بشأن محمد على فى أزمة سنة ١٨٣٨ - ١٨٤٠ « إنه إذا ستنا نظاماً سياسياً جديداً في الشرق بسبب المركز الاستثنائي الذى وصل إليه رجل بلغ من السن سبعين سنة نكون كمن أسس بناء على الرمل ولا يعلم أحد ماذا يكون الحال بعد موت محمد على » .

في هذا التصريح إشارة خفية تمس سمعة أولاد وأحفاد محمد على الذين ورثوه في الملك . ولو تحقق شيء من المخاوف التي أبدتها بالمرستون لقضى على نهضة مصر الحديثة ولعادت الحالة فيها إلى ما كانت عليه من ظلام العصور الوسطى . غير أن محمد على خلف بعده رجالاً حقيقين بشرف الانتساب إليه ، رجالاً وإن لم تظهر فيهم صفات العبرانية مثله فقد ورثوا منه وطنًاً جديداً ومقدرة إدارية وحباً للنظام والإصلاح يبلغ درجة غير معهودة في الشرق كله . ولم يغرب عن بال محمد على قط أن كثيراً من الإصلاحات التي أدخلها في مصر يتوقف نجاؤها وصيانتها على صفات خلفائه على عرش مصر ، لذلك لم يفتر لحظة واحدة عن تعليم وتدريب أبنائه وأحفاده تدريباً لائقاً يؤهلهم لأعباء الحكم في المستقبل .

إبراهيم باشا

وكان ولـ عهد محمد على إذ ذاك ابنه الأكبر إبراهيم باشا الذي عاجله المنية قبل أبيه فخسرت مصر بفقدـه حاكماً قديراً وحندياً شهماً خـلـد اسمـه في

تاریخ القرن التاسع عشر بجانب «نابليون» و «ونجتون» و «ملتكه». ولد إبراهيم في سنة ١٧٨٩ ودر به أبوه منذ حداثة سنّه على قيادة الجنود وحكم البلاد فقاد جيشاً سنة ١٨٠٦ وهو في السابعة عشرة من عمره ظهرت مواهبه وقدرته العسكرية لأول مرة، ثم عينه والده حاكماً على الصعيد، وفي سنة ١٨١٣ منحه الباب العالي لقب «باشا» واختاره والده قائداً لحملته ضد الوهابيين بعد موت «طوسون» سنة ١٨١٦، ومنذ ذلك التاريخ ذاعت شهرة إبراهيم الحربية وتواتت انتصاراته واستوقف أنظار أوروبا في حرب المورة وبهر العالم بانتصاراته الخامسة أمام «مسولنجي» سنة ١٨٢٦ ضد الثوار الإغريق، وحروب الشام الشهيرة، وفي واقعى «قوينه» في ديسمبر سنة ١٨٣٢ وتنصيب في ٢٤ يونيو سنة ١٨٣٩ ضد الباب العالي.

كفاية إبراهيم :

وبرهن إبراهيم على مقدرة إدارية نادرة أثناء حكمه سوريا من سنة ١٨٣٢ إلى سنة ١٨٤٠ حيث عينه والده حاكماً عاماً فوحد حكم البلاد وأنشأ حكومة مركزية عادلة مستنيرة ساوي فيها بين معتقد الأديان المختلفة، وأوجد روح الأمان والنظام، وكشف موارد البلاد الطبيعية والصناعية، وشغل أهلها في إنمائها وقضى على امتيازات بعض القبائل وحظر حمل الأسلحة التي كانت من أهم أسباب الثورات والإخلال بالنظام، وبالإجمال نجح إبراهيم في إقامة خير حكومة رأتها سوريا في تاريخها الحديث. ولا يزال ذكر إبراهيم والمصريين مقرضاً في تلك البلاد بالإعجاب والاحترام على الرغم من الثورات العنيفة التي قامت ضده بسبب شدته المتناهية في جمع الأسلحة والتجنيد، وبسبب إدخال الأنظمة التي لم يتعدوها سكان الجبل، وبسبب دسائس الباب العالي وحلفائه.

صفاته :

وقد اعتاد المؤرخون لا سيما الأجانب أن يبالغوا في قسوة إبراهيم فيصفونه

بالغلظة والوحشية ، والحقيقة أنه كان بطبيعته جندياً مجبولاً على حب النظام وإطاعة الأوامر ، شديد الوطأة على العابثين والمخالفين . أما الأجانب فكانوا مدفوعين ضده بعوامل قومية دينية لقضائه على ثورة الإغريق قضاء مبرماً ، مع أنه لم يظهر في هجومه شيئاً يخالف التقاليد الحربية في ذلك الوقت بل في وقتنا هذا . ومن أهم صفات إبراهيم غرامه وقت السلم بالزراعة وغرس الحدائق والبساتين وبالشؤون الاقتصادية عامة ، وتلك خلة ورثها عنه أبناؤه فيما بعد فأصبحت من مميزات كثير من أمراء الأسرة العلوية .

ومن صفاته التي حببته إلى الجندي ميله إلى الكفاف ورقيق العيش واشتراكه معهم في السراء والضراء ، فكان يتربّع معهم في أول أمره على النظام الجديد بإرشاد سليمان باشا الفرنساوى ، وكان يعيش معهم أثناء الحرب كجندي صغير .

زيارة لأوربا :

وقد أدى هذا في النهاية إلى مرضه فسافر إلى أوربا مرتين للاستشفاء كان يصحبه فيهما سليمان باشا ، وزار إيطاليا وفرنسا وإنجلترا وكان القوم يستقبلونه أينما مر بالحفاوة والتكرير اللائق بمركزه كولي عهد الحكومة المصرية وكقائد من أكبر قواد القرن التاسع عشر . وكانوا في فرنسا ينصبون له أقواس النصر ويكتبون عليها أسماء وقائعه الشهيرة بحروف بارزة .

قيامه بالحكم :

وتحسنست صحته قليلاً وعاد إلى مصر في سنة ١٨٤٨ ، ولكنه وجد أن والده لم يعد يقوى على مزاولة شؤون الحكومة فجتمع مجلساً خاصاً قرر أن يقوم إبراهيم بالحكم بدل والده ، وأرسل الباب العالي فرماناً بتولية إبراهيم وبدأ يهتم بتحسين السواحل المصرية وتنمية قلاعها وحامياتها بمساعدة « غاليس بك

وفاته :

ولكن المرض عاد فتغلب عليه ومات في نوفمبر سنة ١٨٤٨ بعد أن تولى الحكم سبعة شهور قبل موت والده الذي تدهورت حالته الجثمانية والعقلية وخاصة بعد موت ابنه الأكبر فقضى في أغسطس سنة ١٨٤٩

عباس الأول ١٨٤٨ - ١٨٥٤

تولى الحكم بعد إبراهيم عباس الأول بن طوسون بن محمد على المولود بمحمدية في سنة ١٨١٦ ، وكان محمد على قد اجتهد في إعداد عباس لولاية الحكم على اعتبار أن يتولاه بعد إبراهيم فقلدته مديرية الغربية مدة ، وعيشه حاكماً على القاهرة وأشرفه في حرب الشام . ولما ظهرت قسوة عباس في إدارته نصح له جده ، وبين له عاقبة اشتياطه في معاملة الأهلين . وكثيراً ما أخذ عليه عميه إبراهيم شدته على الرعية وحاول كبح جماحه وزووجه إلى إراهاتهم وكأن هذه النصائح لم تأت بالثمرة المرجوة لأنها كانت ضد طبيعة عباس ، وقد بلغ من تفاقم الخلاف بين إبراهيم وعباس أن اضطر عباس إلى الرحيل إلى الحجاز حيث بقى إلى أن مات إبراهيم وإذ ذاك استدعى إلى مصر وتولى الحكم في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨

وبتولي الحكم ظهر للعيان ما في خلق عباس من غريب الأطوار وميل إلى القسوة وسوء ظن بالناس ، حتى أقربهم إليه . ولم يكفه الاحتياج عن الناس داخل قصوره بالقاهرة حيث سرای الخرنفش وسرای الحلمية ، بل بالغ في مجافاتهم فاختار في صحراء الريدانية مكاناً بعيداً عن العاصمة وبني به قصرأ فخراً . ومن ذلك الوقت عرفت الريدانية باسم العباسية نسبة إليه .

وكأنما جاء هذا القصر القصي دون ما ينتهي من العزلة ، فعمد إلى بقعة موحشة على الطريق بين القاهرة والسويس فشيد قصراً آخر عرف بالدار البيضاء ما تزال بعض آثارها قائمة إلى اليوم . وكذلك فعل في قصره بينما إذ اختار له

موقعًا على شاطئ النهر بعيداً عن المدينة . وربما كان من أثر حبه للعزلة إكثاره من ركوب الخيل والهجن والتغلب بها في جوف الصحراء .

أما سوء ظنه بالناس وتخوفه منهم فبلغ منه أن خيل إليه أن كبار الرجال الذين خدموا محمد على وإبراهيم منضما إليهم كثير من أقاربه يأترون به فعاملهم بالعنف وخشي بعضهم فتكه فبارحوا مصر إلى أوربا وأثر آخرون الهجرة إلى استانبول .

وقد وجد عباس من بين أتباعه من يشجعه على المضي في هذه السبيل ويكتب لهم لسعيد باشا بن محمد على ، ومنها تهمة التآمر عليه فساعت العلاقة بين عباس وعمه سعيد حتى لم يجد سعيد بدا من الانزواء في الإسكندرية . ولا غرابة بعد هذا أن نرى من أسرة محمد على حزباً يتزعمه سعيد وإسماعيل ينادى الوالي ويبحث بالشكوى إثر الشكوى للباب العالي .

وكان من الطبيعي في وسط هذه الشكوك والمؤامرات أن تشيع الحاسوسية بين الشعب حتى لم يعد أحد يأمن من أن يشى به جاره أو صديقه فيغضب عليه البasha وإذا به يصبح منفياً في أقصى السودان .

صلة عباس بالفرنسيين والإنجليز :

لما تولى عباس باشا الحكم استغنى عن الموظفين الأجانب وبخاصة الفرنسيين منهم ، فكان ذلك سبباً في إلغار صدر الحكومة الفرنسية عليه ، وبغض الكتاب والمؤرخين الفرنسيين له وبالمغتهم في ذمه ، وما تزال كتب معاصريه منهم تفيض بالتحامل عليه . وعلى العكس من ذلك كانت صلته بالإنجليز مشوبة باللودة والتشجيع فنال المستر « مرى » قنصل إنجلترا في مصر مكاناً مكيناً عند عباس وأثر في سياسته تأثيراً عميقاً .

تعبيد الطريق بين القاهرة والسويس :

وكان الإنجليز في ذلك الوقت يرون أن ما ترمي إليه فرنسا من حفر ترعة في بربخ السويس تصل البحر الأبيض بالبحر الأحمر يمكن الأسطول الفرنسي

وغيره من الأساطيل المعادية لهم من الوصول في يسر إلى البحر الأحمر وبالتالي يعرض الهند للخطر.

وكانتوا من أجل ذلك يعارضون مشروع حفر القناة أشد المعارضية. ومن وسائلهم للقضاء عليه متابعة الخطأ التي وضعها «توماس وجهورن» وشجعه عليها محمد على وهي تسهيل الاتصال بالهند عن طريق مصر براً. فما كاد عباس يستقر في أريكته حتى أقنعه المستر «مرى» بتمهيد الطريق بين القاهرة والسويس فرصفه بالحجارة حتى تيسر للعربات اجتيازه وزادت سرعة نقل البريد بين إنجلترا والهند.

ولم تقنع إنجلترا، بذلك، بل أوحت إلى عباس أن يمد خطًا حديدياً بين القاهرة والإسكندرية فشرع فيه سنة ١٨٥٢ ولم يكن من قبيل المصادفات أن عهد بعد هذا الخط إلى المهندس الإنجليزي «روبرت ستيفنسون Robert Stephenson» ابن أخي مخترع القاطرة البخارية. أما الإشراف المباشر على هذا العمل بالليل في قيمته، بالحديد من نوعه فقد قام به مهندسون مصريون. واستخدم عباس في إنشاء هذا الخط عدداً من جنود مصر وبخارتها.

وكان الإنجليز يمنون أنفسهم بإتمام هذا الخط وإنشاء خط آخر بين القاهرة والسويس على الطريق الذي رصده عباس، غير أن قتل عباس في سنة ١٨٥٤ حال دون ذلك. وكل ما تم في عهده الجزء الممتد من الإسكندرية إلى كفر الزيات، أما من كفر الزيات إلى القاهرة فأئشى في عهد سعيد. وبذلك كانت مصر من أوائل الملك التي أنشأت الخطوط الحديدية.

ولا مشاحة في أن هذا الخط كان من شأنه إلهاض البلاد التي يمر بها وتدعيم التقدم والعمران في مصر. ولو لم يبدأ عباس الحال الفرنسيون من أصدقاء سعيد دون التفكير فيه، ولشغلوه بالمشروع المحب إليهم وهو شق قناة السويس.

حالة الفلاح :

على الرغم مما كان في عهد عباس من جمود وأنانية لم يكن خلوا من

الحسنات ، فإن القسوة التي شكا منها كبراء البلاد شملت الأشقياء وقطاع الطرق فتوجسوا خيفة وكفوا عن إجرامهم فأمن السكان شرهم واستقر الأمن في المدن والأقاليم ، فسعد الفلاح في عهده بعض السعادة ، وأصبح في حقله آمنا من اللصوص ومن تصرفات رجال الجندي وأعمال السخرة ، وذلك لقلة عدد الجيش ولعدم وجود أشغال عمومية كحفر القنوات وإقامة القناطر . ولما قلت المصنوفات بسبب هذه الخطة تيسر تخفيف الضرائب وإلغاء نظام الاحتكار فعم الرخاء واغتبط الفلاح بشمرة كده وعمله .

المدارس :

لما خفض عدد الجيش المصري في أواخر عهد محمد على اضطر إلى تعطيل بعض المدارس . فلما تولى عباس أغلق أكثرها على اختلاف درجاتها واختار من تلاميذها عدداً أدخلهم سنة ١٨٤٩ مدرسة سماها « المفروزة » كانت بمثابة مدرسة تجهيزية حربية . واستدعي معظم أعضاءبعثات الذين كان محمد على قد أرسلهم لتلقي العلم في فرنسا . على أنه رغم هذا الاستدعاء بعث إلى أوروبا بستة عشر طالباً .

الجيش والأساطول :

كان عباس يعلم أن عمه إبراهيم باشا فكر في تجديد استحكامات البلاد وتعبيد طرق حربية بها فقام بإنجاز ذلك ، ولكنه لم يأبه لحال الجيش ولم يسمح لقائده سليمان باشا الفرنسي باستئناف إصلاحه فلم يكن بد من تسرب الأضمحلال إليه .

أما الأسطول فكان أميره سعيد باشا ، وكان هذا ، في نظر عباس ، سبباً كافياً لإهمال الأسطول وتعطيل دار الصناعة والإعراض عن إصلاح السفن وتركها لعوامل العطب . ولم يخفف من هذا التراخي إلا أن تركيا اشتبكت مع الروسيا في حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) واستعانت بمصر فأجاب عباس

الطلب وشرع يجهز الأسطول فاستدعي العمال الذين كانوا قد تركوا دار الصناعة فعاد إليها شئ من سابق نشاطها . وقام الأسطول بقيادة حسن باشا الإسكندراني أحد خريجي بعثات محمد على ، وحمل من الجندي ٢٠,٠٠٠ يقودهم سليم باشا فتحى من رجال إبراهيم باشا في حرب سوريا . ووصل الجيش المصري إلى سلستريا وشيد قلعة عرفت بطابية العرب صدت هجمات الروس سنة ١٨٥٤ واستمر يقاتل إلى جانب تركيا في عهد سعيد .

أما الأسطول المصري فساهم في الدفاع عن سواحل الأنضول المشرفة على البحر الأسود ، وفي نقل الجنود والذخائر إلى ثغور ذلك البحر . وحط الأسطول الروسي عدداً كبيراً من سفنه . وقتل حسن باشا الإسكندراني في إحدى الواقع البحري .

مقتل عباس :

من الحقائق الثابتة أن عباس قتل في قصره ببنتها ، وأن قتيله كان نتيجة مؤامرة . أما كيف قتل ومن قاتلوه فما يزال مجال شك وخلاف ، فمن قائل إنه أساء إلى عدد من مماليكه بأن جردهم من ملابسهم العسكرية وكلفهم القيام على خدمة الخليل فحقدوا عليه وأضروا الغدر به ، حتى إذا عفا عنهم بشفاعة بعض المقربين إليه وأعادهم إلى حاشيته تأمر بعضهم مع حراسه وقتلوه أثناء نومه . ومهما يكن من أمر قتيله فإن خبر الحادث بني سراً مكتوماً أيامأ ثم نقل الرفات من قصر بنتها إلى قصر العباسية وانتهى الأمر بدفنه بالإمام الشافعى بالقاهرة .

وإذا كان عهد عباس في جملته عهداً رجعاً قليلاً الإصلاحات ، فلا يحق لنا الاندفاع وراء الأجانب ، ولا سيما الفرنسيين منهم ، في الإساءة إلى سمعته . إذ أن هؤلاء الأجانب إنما أغضبوه لأنه عارض نفوذهم وخفض عدد الموظفين منهم ولم يفتح لهم أبواباً لاستثمار مراافق البلاد . وإلى جانب تعبيد الطريق بين القاهرة والسويس والشروع في مد الخط الحديدى بين الإسكندرية (١٠)

والقاهرة وإنعام نحو نصفه ، يمتاز حكم عباس باستقرار ا من وتحفيض
الضرائب عن الفلاح وتحسين حاله بعض الشيء وبالموازنة بين إيرادات البلاد
ومصر وفاتها وعدم إرهاقها بالاستدانة من الأجانب .

سعيد باشا ١٨٥٤ - ١٨٦٣

جاء بعد عباس عمّه سعيد باشا الذي ولد سنة ١٨٢٢ واكتسب من
الصفات ما أعده لأن يكون حاكماً محبوباً لدى رعيته ، فقد رباء والده
تربيبة غربية وعهد به إلى مرب ألماني الأصل قدير ، فحبب إليه الأخلاق
الغربية وطرق المدنية الحديثة .

وكان سعيد يميل إلى خير المصريين ورقيهم ، ويود تحريرهم من الظلم
الذى أصابهم ، ويغرس في نفوسهم حب الوطن ، ويحفزهم لارتفاع المناصب
العليا من عسكرية وإدارية بدلاً من الاحتفاظ بهذه المناصب للترك والشراكسة .
ولا يبعد أن يكون حبه لمصر وأهلها نتيجة لتربيته ، إذ نشأ في البحرية كما
نشأ غيره من التلاميذ سواء بسواء فشب بينهم وعدهم زملاء وأصدقاء حتى
إذا انتهت مدة الدراسة عين قومنداً لبارجة مصرية شأنه في ذلك شأن زملائه
من ضباط الأسطول . وبعد أن حدق الفنون البحرية اختارة والده ملحقاً
لناظر البحرية وقمندان الأسطول ، وكان قصد محمد على تعويذ ابنه حب
النظام واحترامه والمرس بالأعمال . وفي أواخر عهد محمد على ارتقى سعيد إلى
أن صار أمير الأسطول البحري .

وعلى ذلك نشأ سعيد ، على العكس من سلفه ، مصلحاً مستنيراً ، محبًا
للأجانب مشجعاً لهم على العمل في مصر . غير أنه على الرغم من فطنته
وحسن نياته وأمله في مواصلة المشروعات العظيمة التي قام بها محمد على
كان سعيد رجلاً ضعيف الخلق كثير المزاج سهل الانتقاد تعوزه قوة العزمية
والإرادة .

إصلاحاته في الزراعة والرى :

من أعظم مفاسخ سعيد باشا اللائحة السعيدية التي أصدرها في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ (٥ أغسطس سنة ١٨٥٨) لأنها أساس التشريع الخاص بملكية الأطيان في مصر . فقد كان الفلاح ، كما رأينا أيام محمد على ، يزرع الأرض باعتبار أن له « حق المفعة » أو الانتفاع بثمرتها دون أن تكون الأرض ملكاً خالصاً له ، فكان الفلاحون كأنهم مستأجرون يسقط حقهم فيها تحت يدهم من الأرض إذا عجزوا عن دفع الخراج فلما جاءت اللائحة السعيدية أصبح الفلاح ، لأول مرة المالك القانوني للأطيان التي اعتاد أن يفلحها ، يتصرف فيها بالبيع والرهن والإيجار وما إلى ذلك وتنقل من بعده إلى ورثته ملكاً خالصاً .

وألغي سعيد نظام احتكار الحاصلات الزراعية الذي سنه والده ، فصار الفلاح يزرع الأصناف التي يريد لها ويبيعها بالثمن الذي يرتضيه . وبذلك كسب الفلاح حق الملكية العقارية وملكية الحاصلات وحرية التصرف فيها ونملك ثمنها . وبعبارة أخرى أصبح للفلاح وجود اقتصادي مستقل عن الحكومة وبذلك كانت اللائحة السعيدية من أقوى الدعامات التي أنهضت الفلاح من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

وكانت على الفلاحين ضرائب متأخرة قدرها بعض الخبراء من أهل العصر بنحو ٨٠٠,٠٠٠ جنيه وهو مبلغ طائل بالقياس إلى قيمة النقد في ذلك الوقت ، فأغفاهم سعيد من هذه المتأخرات بأجمعها وأراهم من عبيها . ولما تم إلغاء احتكار الحاصلات الزراعية حبب إلى الأهالي دفع الضرائب نقداً لا عيناً من جنس الحصول ولا كانت النقود قليلة بأيديهم أمهلهم حتى يبيعوا محصولاتهم .

وكانت الحكومة تتناقض ضريبة قدرها ١٢٪ من ثمن السلع التي تدخل آية مدينة وكان الملزمون يتعرّضون في جبايتها فألغى سعيد هذه « الدخلية »

وبذلك شجع التجارة الداخلية وحال دون اشتداد الغلاء . وكان من نتائج هذه الإصلاحات أن شعر الفلاح بالاطمئنان والرخاء ولم يعد يرغب في الهجرة من قريته . ومن إصلاحات سعيد اهتمامه بتطهير ترعة المحمودية التي لم يتم أحد بتطهيرها منذ حفرها حتى طمرها الغرين ولم يعد ما يجري بها من الماء يفي بحاجة الري والشرب ، فكان تطهيرها في ذلك الوقت بمثابة حفر جديد . وبتطهير الترعة عاد العمران على شاطئها سيرته الأولى ، واطمأنت الإسكندرية على ما تحتاج إليه من الماء العذب ، ومن اهتمامه بالرى أنه كلف اللجنة الدولية التي تألفت للبحث في مشروع قناة السويس أن تفحص قيمة القنطر الخيرية وتقترح ما يلزم لتحسين حالة الري في البلاد .

المواصلات :

أتم سعيد الحخط الحديدي من كفر الزيات إلى القاهرة سنة ١٨٥٦ وكان القطار يعبر فرع رشيد عند كفر الزيات وفرع دمياط عند بنها بنقاه على مراكب خاصة من أحد الشاطئين إلى الآخر ، وأنشأ كذلك خطًا من القاهرة إلى السويس أتمه سنة ١٨٥٨ فزاد عدد السفن الواردة من الهند والشرق إلى هذا التغير لنقل متاجرها بالخط الحديدي إلى الإسكندرية .

وفي سبيل تسهيل المواصلات سمح سعيد سنة ١٨٥٤ لشركة أجنبية بامتياز نقل المحاصولات والركاب بطريق النيل على سفن بخارية ، وكان القصد الأول من هذه الشركة الإسراع في نقل الغلال من الأقاليم إلى الإسكندرية حتى لا تقل الأقوات بهذه المدينة .

وفي سنة ١٨٥٧ أُسست شركة من أجانب ومصريين سميت « الشركة الحميدية » نسبة إلى السلطان عبد الحميد سلطان تركيا في ذلك الوقت ، وكان لها بوادر في البحر الأبيض المتوسط وأخرى في البحر الأحمر تعمل بين السويس وسوakin ومصوع والمتن وتنقل الحجاج ذهاباً وإياباً ، وقد ضعف شأن هذه الشركة في آخريات عهد سعيد وصنفت في حكم اسماعيل وحلت محلها الشركة العزيزية نسبة إلى السلطان عبد العزيز .

إصلاح ميناء السويس :

تضافرت ظروف كثيرة على إنهاض السويس في تلك الآونة ، منها وصلها بالقاهرة ومن ثم إلى الإسكندرية بالخطوط الحديدية وما اقترب بذلك من زيادة إقبال السفن عليها ، ومنها إنشاء الشركة الخديوية ، فعنى سعيد باشا بتوسيع مينائها وإصلاحها فتعاقد مع شركة فرنسية على إقامة حوض عائم لإصلاح السفن ، وعلى توسيع المرافأ فشرعـت الشركة في عملها وأتمته في عصر إسماعيل .

الجيش :

بذل سعيد باشا جهداً كبيراً في ترقية الجيش ورد إليه صبغته الوطنية بعد أن كان قد أضمحل في عهد عباس . وقد صمم على تحبيب الجنديـة إلى الأهلـين وأنجز لهذه الغـاية إصلاحـين هامـين :

(الأول) تقصير مدة الخـدمة بجعلـها حـوالـي سـنة فـقط ، وبـهـذا اطمـأن الناس على عـودـة أـبـنـائـهم إـلـيـهم بعد اـنـقضـاء المـدـة المـقرـرـة .

(الثـانـي) جـعـلـ الخـدـمـة عـامـة يـدـخـلـها أـبـنـائـ المشـاـيخـ والـعـمـدـ أـسـوـةـ بـبـقـيـةـ الفـلاـحـينـ ، فـارـتفـعـ شـأنـ الجـنـدـ وـلـمـ تـعدـ سـخـرـةـ مـقـصـورـةـ عـلـىـ الطـبـقـاتـ الـفـقـيرـةـ . وـعـنـىـ سـعـيدـ مـأـكـلـ الجـنـدـ وـمـسـكـنـهـ ، وـأـلـبـسـهـمـ الخـزـ وـالـحرـيرـ وـأـفـخـرـ أـنـوـاعـ الـزـيـنةـ وـأـحـسـنـ الـأـسـلـحةـ ، وـبـالـغـ سـعـيدـ فـيـ مـعـامـلـهـ فـشـعـرـ الجـنـدـ بـأـنـهـمـ فـيـ الـجـيـشـ أـحـسـنـ حـالـاـمـنـهـمـ بـيـنـ ذـوـيـهـمـ فـإـذـاـ عـادـواـ إـلـىـ قـرـاهـمـ بـثـواـ فـيـهـاـ شـيـئـاـ مـنـ النـظـاـمـ وـالـنـظـاـفـةـ . وـمـاـ رـغـبـ النـاسـ فـيـ الـجـيـشـ أـنـ سـعـيدـ رـقـ كـثـيرـاـ مـنـ الضـبـاطـ الـمـصـرـيـنـ إـلـىـ رـتـبـ عـالـيـةـ كـانـتـ مـنـ قـبـلـ ذـلـكـ وـقـفـاـ عـلـىـ التـرـكـ وـالـشـرـاكـسـةـ .

وـمـنـ عـنـايـتـهـ بـالـجـيـشـ أـنـهـ كـانـ يـقـنـعـ مـعـظـمـ وـقـتـهـ مـعـهـ يـدـرـبـهـ وـيـقـودـهـ ، وـتـعـرـضـ عـلـيـهـ أـمـورـ الدـوـلـةـ وـهـوـ فـيـ وـسـطـ جـنـدـهـ . وـكـانـ يـعـتـقـدـ أـنـ مـوـقـعـ القـنـاطـرـ الخـيـرـيـةـ أـنـسـبـ مـكـانـ لـصـدـ هـجـجـاتـ المـغـيـرـيـنـ عـلـىـ الـقـاـهـرـةـ إـذـاـ جـاـءـواـ بـطـرـيـقـ النـبـلـ مـنـ الشـمـالـ فـيـ هـنـالـكـ الـقلـعـةـ السـعـيـدـيـةـ وـجـعـلـ ذـاـ حـصـونـاـ وـأـبـرـاجـاـ وـاستـحـكـامـاتـ وـثـكـنـاتـ وـنـقـلـ إـلـيـهـ مـدـرـسـةـ الـمـهـنـدـسـخـانـةـ ، وـبـلـغـ اـهـمـاـهـ بـهـذـاـ الـمـوـقـعـ درـجـةـ تـفـوقـ الـوـصـفـ .

. ولو كان لسعيد من قوة الإرادة والثابرة بعض ما كان لأبيه لارتقت الجندي
في مصر وسمت بالحالة الاجتماعية عامة ، لكنه من الأسف كان يغير رأيه
كثيراً فبينما يزيد الجيش حيناً إلى ٦٠,٠٠٠ يشرف على تدريفهم بنفسه ، إذ به
حينما آخر يخفضه إلى ١٠٠٠ وأهم ما قام به الجيش في عهده تأديب عرب
المنيا والفيوم وإراحة الأهاليين من شرهم . واستمر الجيش يساهم في حرب القرم
وأمدده سعيد بنجدة ، ومع أن الجنود قاسوا ويلات البرد والأمراض فقد امتازوا
بحسن بلائهم في شبه جزيرة القرم وعلى نهر الطاونة حتى شهد معاصر وهم من
الأوربيين « بأن كفاءة الفلاح المصري في فهم النظام الحربي واتباعه إيه ،
وما أشتر به من الثبات والشجاعة في مواجهة الأعداء ، كل هذه المزايا قامت
عاليها القيادات ، لا في بلاد العرب وسوريا فحسب ، بل في حرب القرم كذلك ». .
ولما قتل سليم باشا فتحى قائد الجيش المصري في هذه الحرب عين
سعيد للقيادة أحمد باشا المنكلى والأمير الائى على مبارك بك (باشا) وكان وقتئذ
ناظراً لمدرسة المهندسخانة .

وفي غضون حكم سعيد باشا حدثت بالمكسيك فتنة أراد إمبراطور فرنسا
نابليون الثالث أن يستغلها لمصلحته واستعان بسعيد فأرسل إلى تلك البلاد
السحرية كتيبة من الجنود السودانيين عددها ١٢٠٠ قضت هنالك ما ينفي
على أربع سنوات ، وقد قتل أكثرهم في ذلك النضال ولم يعد منهم أكثر من
٣٠٠ وصلوا إلى مصر سنة ١٨٦٧ فاحتقني بهم إسماعيل باشا وزع الأوسعة على
بعض المميزين منهم .

الأسطول :

نشأ سعيد على ظهر الأسطول فكان من الطبيعي أن يهتم به . وما أن عادت
السفن الحربية من حرب القرم حتى باشر إصلاحها وشرع ينشئ سفناً
أخرى . غير أن هذا العمل أثار مخاوف إنجلترا فخوافت السلطان عاقبة نمو
الأسطول المصري ، فأمر سعيداً بوقف الإصلاح وبأن يستأذنه قبل الشروع

في إنشاء سفن جديدة . وهنا تجلی ضعف سعيد ، فبدلا من الدفاع عن حقه في ترميم السفن التي أصابها العطب أثناء معاونتها للسلطان ، وإنشاء سفن تعوض عليه ما تحطم بسبب تلك المعاونة ، عمد إلى تكسير عدد كبير من السفن العائدة وأحرق بعضها وسرح أغلبية الضباط .

ومن سوء المصادفات أن يضمحل الأسطول المصري في وقت أخذت فيه الدول الأوروبية تبني أساسياتها الحربية وتعرض عن السفن الحربية الشراعية وتحل محلها السفن البخارية المصنوعة من الصلب ، وكان في مقدور سعيد أن يختارها في ذلك .

السودان :

كان السودان في نظر عباس منفى للمغضوب عليهم ، أما في أيام سعيد فقد نال قسطاً من العناية . ومن دلائل ذلك أن الوالي زاره سنة ١٨٥٧ وكان معه جمع كبير من خلصائه منهم « فردينند دلسبس » ولما وصل البشا إلى الخرطوم شكا إليه الأهلون سوء حاكمهم فأغفاهم من الضرائب المتأخرة عليهم ؛ وخفف الضرائب بوجه عام تخفيضاً كبيراً ، ووضع قاعدة ثابتة لتقدير قيمتها وألغى السخرة وعزل الموظفين الأتراك الذين علت الشكوى منهم ، وأمر المديرين بأن يحسنو معاملة الأهلين . ثم تبين لسعيد باشا أن المديرين يميلون إلى الاستبداد فأعاد وظيفة الحكم العام و اختار لها موئي حمدى باشا فأدخل إصلاحات كثيرة ، منها تعيين بعض السودانيين نظار أقسام (مأمورى مراكز) معاونين ، وسن قوانين جديدة لتنظيم الضرائب و تيسير جبايتها .

ومن عناية سعيد باشا بالسودان تنظم البريد في أنحاء المختلفة ، وبينه وبين مصر ، وإنشاء نقطة عسكرية على نهر سوباط لمنع تجارة الرقيق .

التعليم :

تقلب سعيد باشا كدأبه في سياسته نحو التعليم ، فأغلق ديوان المدارس

(وزارة المعارف) وألغى مدرسة المهندسخانة منهنزاً فرصة إرسال ناظرها على مبارك بك إلى حرب القرم كما تقدم ، وأغلق مدرسة الطب . على أنه خطر له بعد ذلك أن يعيد فتح المهندسخانة و يجعل مقرها القناطر الخيرية ويسميها المدرسة الحربية ، وأن يعيد مدرسة الطب وينشئ مدرسة أركان حرب القلعة ويعين رفاعة بك رافع ناظراً لها ، وأن يفتح المدرسة البحرية بإسكندرية بعد إغلاقها . أما بعثاته فلم تتجاوز ١٤ طالباً .

ومع هذا بلغ تأثير الأجانب فيه أنه كان يشجع مدارسهم من فرنسية وإيطالية وأمريكية ولا يدخل عليها بالمنح والإعانات .

ومن يذكر لسعيد من الناحية العلمية أنه جمع الآثار المصرية القديمة في مخازن بيولاق وعين الأثرى الشهير مریت باشا للعناية بها ، وأنه كلف محمود الفلكى باشا رسم خريطة للقطر المصرى فأنجزها على أحسن وجه مستعيناً في ذلك بجماعة من المهندسين المصريين .

تساهله مع الأجانب :

لقد جر تساهل سعيد باشا مع الأجانب عدداً ليس بالقليل من لا مبادىء ولا خلاق لهم ، فتدخلوا مع الباشا واتخذوا من الامتيازات حصناً يلجهون إليه متى أعزتهم الحيلة . فجرروا على البلاد شرًّا مستطيراً وويلات كانت سبباً في الخراب المالى فى المستقبل . وكان اتصال سعيد بعظيم منهم وهو « فردیند دلسپس » سبباً فى إخراج مشروع كبير كانت له نتائج هامة على مصر والعالم بأجمعه ألا وهو مشروع « قناة السويس » .

قناة السويس

تاريخ الفكرة :

لا نريد الآن أن نأتي على تاريخ مفصل لقناة السويس ، غير أنه يكفى

أن نقول إن الفكرة ليست بالمستحدثة ، بل هي قديمة ترجع إلى عهد الفراعنة القدماء والبطالسة والرومانيين والعرب . وأول من فكر في تنفيذ المشروع في الأزمنة الحديثة هو « نابليون بونابرت » فقد أهتم بالمشروع وبحث فيه بحثاً دقيقاً وسار بنفسه مجتازاً البرزخ مع بلخنة علمية على رأسها « لبير Lepère » أحد علماء الحملة الفرنسية وكثير مهندسيها الذي أنجز تقريراً مفصلاً أنار به الطريق لمن فحص المشروع من بعده ، مع أنه ذهب إلى وجود فرق بين سطح البحر الأحمر والأبيض يبلغ بضعة أميال . وقد نشر تقريره ضمن المباحث الهاامة التي قام بها العلماء الفرنسيون أثناء وجودهم بمصر نشرتها حكومة فرنسا بعد ذلك في مجلدات تحت عنوان « وصف مصر » .

محمد على والقناة :

وعرضت الفكرة مرة بعد أخرى أمام محمد على بوساطة جماعة « السان سيمونيين St. Simoniens » الذين لهم فضل تصحيح الخطأ الذي وقع فيه « لبير » والذين مافتقوا يعملون على درس المشروع وإقناع أولى الأمر بالموافقة . ولكن محمد على أبى أن يوافقهم لأسباب منها خوفه من تدخل الدول ، ومنها رغبته في مصالحة إنجلترا التي كانت تقول بضرر المشروع وعدم إمكان تفزيذه . ومن هذه الأسباب أيضاً أنه كان يخشى من تأثير فتح القناة في تجارة الإسكندرية ، وهى أحب البلاد إليه ، ورأى أن الثروة الطائلة التي كانت تمر داخل الدلتا من السويس والقاهرة إلى الإسكندرية لا بد أن تزول بعد فتح القناة فتمر التجارة داخل القناة وسط الصحراء ، ومصر ناظرة إليها مغلولة اليد لا تنتفع منها بشيء . ولذلك فضل محمد على أن يغضب فرنسا ، وسعى سعياً حثيثاً في تحسين طريق البر بين البحر الأحمر والإسكندرية .

وفي عهد عباس باشا الأول كان نفوذ الحكومة الإنجليزية عظيماً ومتفوغاً ،

(١) جماعة « السان سيمونيين » تألفت بفرنسا بزعامة الكونت سان سيمون . ومن أغراضها الاشتراك والتعاون الدولي بين العالم . وقد اتفق دلسبس ، من كتاباتهم وبمحظتهم ، ومع ذلك لم يشرك أحداً منهم فيأخذ امتياز حفر القناة .



قناة السولير

فسعت لدى الباشا حتى أتم السكة الحديدية بين مصر والإسكندرية ، وهذه أول خطوة عملية للقضاء على فكرة إنشاء القناة ، وتلاها الخط بين السويس والقاهرة في عهد سعيد .

سعيد باشا والقناة :

ولكن حين اعتلى سعيد العرش تجدد مشروع القناة ، وازداد الأمل في تنفيذه وذلك لأن المسيو « دلسبس De Lesseps » الفرنسي الشهير وصاحب فكرة تنفيذ المشروع كان صديقاً حمياً لوالى منذ الصغر أيام كان والده قنصلاً بمصر ، فلم يجد صعوبة تذكر في



فردينند دلسبس

تأثير في الباشا لمنحه امتياز فتح القناة ، وكان سعيد سهل الاتقىاد يعوزه الحزم وراسخ العزم ، فتردد كثيراً في القبول ، ولا سيما أنه كان يخشى غضب الحكومة الإنجليزية ، ولكن دلسبس أخذ يدلي أمامه بالبراهين والآراء ، ويكرر عليه القول ويلاح عليه بشأن القناة ويسهل الصعب ويخفف التبع ، وما زال به حتى رضى أخيراً ، معتقداً أنه سيعمل عملاً يذكر معه بالإجلال ، وهو مع ذلك عمل هين لن يكلفه إلا التوقيع على العقد ، لأن الشركة كما أفهمه دلسبس ستكون دولية وستقوم بكل النفقات .

شروط الامتياز :

وأول امتياز أحرزه دلسبس كان في سنة ١٨٥٤ ، وفي سنة ١٨٥٦ نال امتيازاً ثانياً مفصلاً وافق الباشا على قانون الشركة ، وأهم ما فيه تصرير الباشا

عن نفس وعن خلفائه بأن القناة بين السويس « وبلوز » (الفرما) على البحر الأبيض تكون حرة لجميع سفن العالم التجارية بدون تمييز أو تحفظ مهما كانت الجنسية التي تتنسب إليها السفينة بشرط دفع الفرائض المطلوبة واتباع القوانين ، ومن هذه المواد أنه لا يجوز للشركة أن تمنح أي فرد أو أية شركة امتيازات لا يتمتع بها الجميع ، وأن الشركة لها حق التمتع مدة ٩٩ سنة ابتداء من افتتاحها وبعد انتهاء المدة (أي في سنة ١٩٦٨) تصبح القناة ملكاً للحكومة المصرية ، وقد تعهد سعيد باشا بأن يكون أربعة أخماس الفعلة الذين يعملون في حفر القناة من الفلاحين المصريين ؛ وأن يكون للشركة حق حفر ترعة عذبة من النيل إلى القناة وحق امتلاك الأراضي الالزمة على ضفتي القناة ، وحق استيراد جميع الأدواء من الخارج بدون تحصيل مكوس عليها . وحددت رسوم المرور في القناة بمقدار عشرة فرنكات عن كل مسافر وعلى كل طن ، وأن يخص الحكومة المصرية ١٥٪ من صاف الأرباح .

الاستعداد لتأليف الشركة :

وقضى دلسبس زهاء أربع سنوات في درس المشروع وتجهيزه وإقناع الدول وخاصة إنجلترا وتركيا بفائدته . ولأجل ذلك قام « لينان باشا » و « موحل بك » المهندسان الفرنسيان اللذان كانا في خدمة الحكومة المصرية بتقديم تقرير فني أثبتا فيه إمكان تنفيذ ونجاح المشروع . وأراد دلسبس أن يجذب الرأي العام نحو مشروعه ويزيل الشكوك من أذهان البعض ، فدعى أعظم مهندسي العالم لزيارة مصر ودرس المشروع من الوجهة العملية ، وإبداء رأيهما في التقرير المقدم من لينان وموحل فاجتمعت اللجنة الدولية بمصر وأقرت المشروع وأكدت نجاحه وفائدته ، وبذلك تبدلت الشكوك التي حامت حول إمكان تنفيذ المشروع وتشجع دلسبس وأعلن في ٥ نوفمبر سنة ١٨٥٨ تأليف الشركة الدولية لقناة السويس برأس مال قدره مائتا مليون فرنك مقسمة إلى أربعين ألف مليم فأقبل الناس على شراء أسمها واشترت فرنسا أكثرها (٢٠٧١١) وتاتها مصر ، وبدأ حفر القناة فيما بين بحيرة المترفة والبحر الأبيض في ٢٥ أبريل سنة ١٨٥٩ .

نقد عقد الامتياز :

وكان عقد الامتياز الذي منحه سعيد للشركة بمصحف مصر إجحافاً عظيماً بإجماع الآراء في ذلك الوقت . فأول شيء تحمله سعيد هو أنه أرغم على شراء ما تبقى من الأسمهم بعد التوزيع وبلغت ٥٨٥٠٦ أسهم ، وهذا زيادة على ما اشتراه من قبل مساعدة للشركة في أول نشأتها ، وثانياً اتفاقه مع الشركة على أن يورد أربعة أخماس ما يلزم من العمال ، ومعنى ذلك أن مصر تعهد بإمداد الشركة دائماً بعد لا ينقطع من العمال قدره ٢٠,٠٠٠ رجل للعمل في حفر القناة في ظروف عصبية وبيئة غير صحية . ومن الشروط الفادحة حق الشركة في امتلاك جميع الأراضي التي قد تحتاج إليها على ضفتي القناة ، والترعية الخلوة التي تعهدت بحفرها من النيل وإجبار الحكومة على نزع ملكية الأرض التي يملكونها الأفراد والتي تحتاج إليها الشركة ، وحقها دون غيرها في استغلال هذه الأرض ، وإقامة المباني عليها ، وعدم دفع الضرائب أو المكوس لمدة معينة ، كل هذا دعا الباشا إلى التورط وإلى عقد أول قرض مالي أجنبي كان فاتحة الأزمة الاقتصادية .

ولقد كانت خسارة مصر عظيمة بفقدانها آلافاً من رجالها الذين كانوا يعملون في حقوقها ، ثم أرسلتهم الحكومة ليلقوا حتفهم على شواطئ القناة حيث كانت تفتک بهم الحمى ورداة الجو والجوع . فقد كان من المتفق عليه أن يعطى الرجل ٢٥ ستيناً أى قرشاً واحداً في اليوم أجراً وبدل أكل ، ولكن الأجور لم تصل إلى أصحابها وبقيت غنيمة باردة في جيوب المتعهددين ، فكأن القناة قامت على أعمال السخرة البحتة ، وليس بغرير إذن أن تقوم إنجلترا وتسعي لدى السلطان ليمتنع عن إقرار قانون الشركة الذي كان يتحمّل موافقة الباب العالي عليه . ولكن ما دام سعيد باقياً على منصة الحكم لم يكن هناك خطر على الشركة التي بدأت تعمل من غير انتظار . فلما لزم سعيد فراش الموت تغيرت الحال وأظلم المستقبل أمام الشركة ، وسنعود إلى تاريخ القناة في عهد الخديو إسماعيل .

بدء القروض الأجنبية :

قام محمد على بإصلاحاته الخطيرة في مصر بدون أن يلجأ إلى الاقتراض الأجنبي معتمدًا على ما كان يستطيع جمعه من موارد الثروة في البلاد ، كذلك لم يصرف خلفه عباس باشا أكثر من دخل حكومته ، ومن المؤكد أنه خلف بعده في خزانة الحكومة مبلغًا متواافقاً من الذهب على الرغم من مساعدته في جمع المال والأراضي لابنه « إلهامي ». أما سعيد فإنه نبذ سنة سلفيه فلم يحاول أن تكون النفقات في حدود إيراد البلاد ، بل أخذ ينفق بغير حساب على قصوره ، وفي معيشته الخاصة وسرعان ما فطن المراقبون إلى سخائه وعدم تدقيقه في المحسنة فجعلوا يعرضونه ما يطلب ويحرر هو لهم سندات على الخزانة بالقيمة المتفق عليها وعرفت هذه القروض بالديون السائرة . وبهذا الابتكار فتح سعيد باشا باباً للاستدانة من غير رقيب ولا ضابط ، وهذا لا ندھش لاختلاف الآراء في تقدير الديون السائرة ولعلها بلغت في آخر حكم سعيد ٧,٨٦٨,٠٠٠ بوجه التقريب .

ولما ورثه دلسبس في شركة القناة احتاج إلى المال ليقوم بتعهداته للشركة وشراء ما تبقى من أسهمها ، ولذلك اضطر في سنة ١٨٦٢ إلى عقد قرض بمبلغ ٣,٢٩٢,٨٠٠ جنيه عقده مع بنك فروهانج وجوشن بلندن بفائدة ٧٪ يسدد في ثلاثة سنة . ولكن القيمة الحقيقة لهذا القرض لم تتجاوز ٢,٤٠٠,٠٠٠ وهذا أول قرض عام أجنبي عقده الحكومة المصرية ويكون سعيد إذن هو الذي وضع أول حجر في بناء الدين المصري بسبب القناة . ومن ذلك نعلم أن القرض الأجنبي وقناة السويس سارا في مصر جنباً إلى جنب وجلباً عليها وبلاد لاتقع تحت حصر ولا سيما من الناحية السياسية .

وفاة سعيد :

أُصيب سعيد باشا بداء أعيي الأطباء ، فقصد أوربا مستشفياً ، فلما لم يجد فائدة من العلاج عاد إلى الإسكندرية في أواخر سنة ١٨٦٢ فقضى آخر أيامه كثييراً كاسف البال معدباً بالأمراض إلى أن فاضت روحه في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ فدفن بمسجد النبي دانيال بالإسكندرية وترك لابن أخيه تجديد عهد النهضة والإصلاح .

الفصل العاشر

مصر في عهد الخديو إسماعيل

ارتفاع إسماعيل العرش :

سيرة إسماعيل وصفاته :

ولد إسماعيل بالقاهرة في سنة ١٨٣٠ وبدأ تربيته الأولى في مصر ثم في فرنسا حيث أرسله جده مع باق الأمراء وتم علومه بكلية « سنت سير Cyr St. » في فرنسا، ثم عاد إلى مصر سنة ١٨٤٩ بعد أن نال من التربية قسطًا عامًا كافيًا.

وليس أدل على سمو درجته في المعرفة وعلو كعبه في الفنون من محادثاته
وتصرحياته لزائريه من مختلف طبقات الناس ومن مشروعاته الفخمة العظيمة

الى فكر فيها وأخرجها إلى حيز التنفيذ . ولما عاد إسماعيل إلى مصر مالت إليه النفوس وأحبته فما لبث أن نقم عليه عباس باشا فأضمر له الشر وقامت بينهما منازعات استمرت إلى أن قتل عباس سنة ١٨٥٤ وجاء عمه سعيد فاتخذه معينا له وزيراً ، وكان إسماعيل سيداً مقتصداً نشيطاً لا يهم بشيء سوى أراضيه ومحصولاته ، وكان محترساً قليلاً الظهور في الدوائر الاجتماعية خوفاً من إثارة غيرة عممه سعيد منه ، ومع ذلك كانت العلاقات بينهما من المبدأ ودية للغاية فعهد إليه عممه في القيام ببعثة سياسية خاصة في سنة ١٨٥٥ أمام نابليون الثالث قبيل انعقاد مؤتمر

صلح باريس ولزيارة البابا بيوس التاسع ، وقام مقام عممه في الحكومة أثناء سياحة سعيد باشا للتداوی في أوربا وأثناء قيامه بفرضية الحج سنة ١٨٦١ ، وكان إسماعيل يقوم بما يعهد إليه خير قيام ذلك لأنه جمع في نفسه خبرة الرجل الزراعي الحريري وميلاً فطرياً للنظام والإصلاح وظل كذلك يعاون عممه إلى أن مات سعيد في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ وأصبح الحكم بيد إسماعيل .



الخديو إسماعيل

١ - النّهضة الاقتصادية

وضع إسماعيل أمامه منذ أن اعتلى العرش أهدافاً عالية وأملاً كباراً لم تدر في خلد أحد غير جده الأكبر محمد علي . فكان إسماعيل مثله يرمي إلى تكثير مصر وإعلاء شأنها وإسعادها من طريق إسعاد نفسه وأسرته . ولم تكن مصر في نظره إلا ضيّعة عظيمة يجب عليه إنماؤها والانتفاع بشمرها بادخال طرق

الزراعة والإنتاج الحديثة وما زال إسماعيل يعمل على كسب الأرض بياشرها بنفسه حتى أصبح مالكاً لما يقرب من خمس الأراضي المزروعة في مصر.

العناية بزراعة القطن :

ومن حسن حظ إسماعيل أن كانت مصر في بدء عهده تجني أرباحاً طائلة بسبب اختفاء القطن الأمريكي من الأسواق لقيام الحرب الأهلية في أمريكا (١٨٦١ - ١٨٦٥) أولاً وبسبب إلغاء الرقيق ثانياً. فانهزم إسماعيل هذه الفرصة وعمل على اجتذاب رعوس الأموال وإعلاء شأن زراعة القطن في الدلتا وهي أحسن البقاع الصالحة لزراعته لما خصتها به الطبيعة من خصب ولما أدخل فيها من مشروعات الري الحديثة وكانت قد أدخلت زراعة القطن في مصر في عهد محمد علي وانتشر تدريجياً حتى أصبحت مصر في أواخر أيام سعيد تصدر سنوياً إلى الخارج ٥٧,٠٠٠ بالة في كل بالة خمسة قناطير ونصف . غير أنه إلى إسماعيل يرجع الفضل في توسيع زراعة القطن حتى صار أهم محصولات مصر . فهو الذي بدأ بزرعه وعني به عناية عظمى في مزارعه الخاصة (١) ولما رأى الأعيان الأرباح العظيمة التي يمكن أن تعود من زراعته تشبهوا بأميرهم وزرعوا أراضيهم ، ثم تحول صغار الزارعين وال فلاحين فأكباوا على زراعته بعد أن كانوا في شك منه ونبذوا ما اعتادوا زرعه وهجروا طرقهم الأولى ، وكان من نتيجة هذا الانقلاب الزراعي أن فاضت البلاد بالثروة والرخاء إلى درجة لم تعهدها مصر من زمن بعيد فقد كثرت طلبات القطن من الخارج للأسباب التي ذكرناها وزاد الطلب عن المعروض فارتقت الأسعار ارتفاعاً هائلاً ، وبلغ سعر القنطار اثنى عشر جنيهاً بعد أن كان لا يزيد على جنيه واحد فزادت بذلك كمية الذهب الواردة من لنكشیر وأقاليم أوروبا الصناعية وفاض الذهب في داخل البلاد بسبب الأموال التي دخلت مصر من الخارج للاستمار .

(١) في سنة ١٨٧٥ بلغت مساحة الأراضي المزروعة قطنًا ٨٧١,٨٤٧ فدانًا أتاحت ٥٤١,٦١٥ قنطاراً من القطن . وبلغ سعر القنطار من ٣٠٠ قرش إلى ٣٥٠ قرشاً .

زيادة الثروة وأثرها :

فنشأ عن هذه الثروة الفجائية الاستثنائية في بلد زراعي أن عم الإسراف وبسطت الأيدي كل البسط وانتشرت المضاربة ، وكان إسماعيل أول من اغتر بهذه الثروة الطائلة فأخذ ينفق من غير حكمة وظهرت في أخلاقه صفة كانت إلى ذلك الحين مخفية وهي صفة التبذير على الطريقة الشرقية ، فشيد القصور الشاهقة والمباني الضخمة بسرعة ، وتشبه كبار الأغنياء والموظفين بسيدهم فأذاجوا عنهم حجب العصور الوسطى وظهروا رافلين في حلل المدينة الغربية فخلعوا ملابسهم الشرقية واستبدلوا بها البذلة « الاستمبولية » وسكنوا قصوراً صغيرة على الطراز الحديث جلبوا فيها أثاثاً غربياً واشتروا من الرقيق الأبيض شيئاً كثيراً وطافوا بشواع المدينة والمتزهات تحملهم العربات والخياد المطعمه بعد أن كانوا يمتنون حيراً كالغزلان يكسوها الخز والفضة ، ثم إنهم لم يقفوا عند هذا الحد ، بل أخذوا يفترضون الأموال من الأجانب بما شاء أصحابها من الفوائد .

بداية رد الفعل :

ولكن سرعان ما انقضى هذا العصر الذهبي فقد انتهت الحرب الأهلية في أمريكا ١٨٦٥ وعم السلام في البلاد فعاد القطن الأمريكي إلى الظهور في الأسواق وهبطت أسعار القطن المصري هبوطاً سريعاً ، ولم تجن البلاد من عصر الرخاء إلا زيادة الضرائب وكثرة الديون وإنهاك الأراضي الزراعية ، وكان الواجب على الحكومة في تلك الحال أن تتدبر وتنقذ البلاد من ورطة مالية وخيمة العواقب وذلك بأن تخفض الضرائب وتقتتصد في المصرفوفات وتمتنع عن اقتراض المال حتى يعود التوازن المالي ، ولكن الحكومة تغافت عن الحقيقة وخافت أن تظهر أمام العالم بمظهر غير لائق بسمعتها الأولى ، فاستمرت تجيي الضرائب الفادحة من الأهالي الذين زادت مطالبهم وكثرت مصرفوفات معاشهم ، فقصدوا المرابين ليدفعوا ما عليهم من فوائد الديون وضرائب الحكومة .

وكانوا يقترون المال من المرابي بأرباح ثقيلة فاضطروا إلى بيع أراضيهم بشمن بخس ، وكثير منهم هجر أراضيه كلية ليهرب من فداحة الضرائب التي عليها . فاختفت بذلك الوقت طبقة صغار المالك ولم يعد لها أثر يذكر .

إسماعيل وزراعة القصب :

ولكن إذا كان الفلاحون قد أخذوا على غرة بسبب جهلهم ولم يعدوا عذتهم لاستقبال الأزمة الاقتصادية فإن إسماعيل عرف حقيقة الحال وأمكنته أن يخلص نفسه من الورطة من غير أن تظهر عليه علامات الضعف المالي الذي استولى عليه كما استولى على غيره . والفضل في خلاصه يرجع إلى توقد ذهنه وقوه خياله فإنه لما رأى ضياع دولة القطن أقام بجانبها دولة السكر . وكانت قد جربت زراعة قصب السكر ونجحت في مزارع الأمير « مصطفى فاضل » في الوجه القبلي حيث الجو يوافق زراعته ، فعمل إسماعيل على ضم هذه المزارع وانتحل من الأسباب ما أبعد أخاه ووارث الملك بعده إلى القسطنطينية . ولما كانت زراعة القصب كزراعة القطن تتطلب مورداً لارى سهل التناول اقتضى الحال تغيير طرق الري في مصر الوسطى من نظام الأحواض إلى نظام الري بالترع ، فحضر ترعة موازية للنيل من أسيوط إلى ببا طوها ١٨٠ ميلاً وأطلق عليها اسم ترعة الإبراهيمية نسبة إلى أبيه إبراهيم باشا الكبير . وبعد ذلك ضمت معظم الأراضي التي على جانبي الترعة إلى دائرة الخديو وأجل زيادة العمran في هذه الجهات وتسهيل المواصلات بدأ بوضع السكك الحديدية بين أسيوط وبولاق الدكror . وما لبث أن ظهر أكبر مشروع قام به الخديو وهو بناء تسعة عشر مصنعاً لاسكر في^(١) نقط مختلفة ، وأنى بعد هذه المصنع من أوربا وعين لكل مصنع مهندساً فرنسيّاً أو إنجليزياً وناظراً مصرياً ثم تدرج واستخدم كثيراً من المصريين في إدارة وهندسة هذه المصنع . وأصبحت مصر في عهده تصدر كميات وافرة من السكر وتنافس في مصوتها السكر

(١) أئم هذه المصانع في الفنون ومغاغة وموطأ والمنيا وأرمانت والمطاعنة الخ

الأجنبي حتى في أسواق أوربا . وبلغ ما تصدره كل سنة مليون قنطار من السكر قيمتها ٨٠٠,٠٠٠ جنيه ، أما قبل إسماعيل فلم يزد مصروف السكر عن ٥٥,٠٠٠ قنطار في السنة ولم تكن ثمة إلا أربعة مصانع لاسكر . فإلى إسماعيل يرجع الفضل في إحياء صناعة السكر في مصر وهي التي قال عنها أحد المؤلفين الإنجليز « إن نمو هذا المشروع كان عظيماً سريراً يندر أن يكون له نظير في تاريخ التجارة » غير أن نصيب المشروع من النجاح لم يكن أكثر من نصيب مشروع القطن وذلك لأسباب مختلفة منها سوء الإدارة والاختلاس وإتلاف العدد والتبذير وأخطار المضاربة والمنافسة في الأسواق . ولقد شيد إسماعيل عدا مصانع السكر مصانع لعمل الورق والمنسوجات والطرايش والبارود والأسلحة على اختلاف أنواعها مما سد مطالب الجيش وبعض حاجات البلاد وأغناها عن الأسواق الأجنبية ولو إلى حين .

الضرائب المقررة :

ولما رأت الحكومة أن أرباح المشروعات لم تكفل تحسين مركز الخديو المالي شددت في جبائية الضرائب المقررة : ضريبة الأطيان بنوعها الخراجية والعشورية ، وضريبة الخراج كانت تفرض في الأصل على الأراضي التابعة لأهالي البلاد التي فتحت صلحاً ومقدار هذه الضريبة نحو خمس المحصول . وكانت أرض مصر كلها خراجية إلى عهد محمد علي ، ففي أيامه منحت الحكومة كبار الموظفين إقطاعات من الأرض تبقى ملكاً خاصاً لهم ولذرتهم . ولما كانت هذه الإقطاعات عادة منعزلة أطلق عليها « الأبعديات » ولم تفرض عليها ضريبة لأن أراضيها كانت تتطلب إصلاحات ومصر وفاث كثيرة حتى يمكن أن تنتج ربحاً ل أصحابها . غير أنه في زمن سعيد في سنة ١٨٦١ رأت الحكومة أن الأبعديات أنتجت أرباحاً وفيه لأصحابها ففرضت عليها أول ضريبة أطلق عليها « العشور » لأن قيمتها عشر مصروف الأرض (١) .

(١) بلغ عدد الأفدنة المزروعة في ذلك الوقت ٤٨٧,٠٠٠ فدان من الأراضي الخراجية و ١٦٣٤ فدان من الأراضي العشورية أما عدد السكان فكان يبلغ خمسة ملايين ونصف مليون .

وبلغت الضريبة في عهد إسماعيل على الفدان الخارجي من ٤٥ قرشاً إلى ١٥٥ قرشاً تختلف تبعاً للجودة وتبعاً للمديريّة ، وضريبة الفدان العشوري من ١٤ قرشاً إلى ٦٥ قرشاً . وفي سنة ١٨٦٨ زادت الضريبيات بمقدار السادس . وفي سنة ١٨٧٠ زادتا بمقدار ١٠٪ ثم في سنة ١٨٧١ بدأت سلسلة المقابلة اختيارياً . وفي سنة ١٨٧٤ أصبحت سلسلة المقابلة جبرية ويقضى قانون المقابلة بدفع ستة أمثال الضريبة مرة واحدة مقابل تخفيض الضريبة إلى النصف تخفيضاً مستمراً وسنعود إلى قانون المقابلة بعد .

وكان إلى جانب ضريبة الأطيان ضريبة التخييل وضريبة الأموال وضريبة الرأس على كل ذكر بلغ عشر سنوات فأكثر ، ثم ضريبة فردة الرعوس على الشخص وضريبة الخدامين والفعلة والصناعة والتجارة . وغير هذه الضرائب كانت هناك عوائد المكس والوراثة والبيع والتبغة والتسجيل والملح والأسماك والعواائد الداخلية وعواائد الملاحة ورسوم المحاكم والحسور والعربات والنواوفد إلخ .

ومع أن دخل هذه الضرائب بلغ ٢٨٧,٩٦٠ جنيهاً في العام فإنه لم يكف لإدارة الحكومة ولسد المطلوب من الخديو ومن الحكومة للدائنين من الأجانب واضطرت الحكومة أن ترهق الفلاح بكافة طرق التعذيب لتخرج آخر قرش يملكه كي تدفع أقساط الدين الثقيلة للمصارف التي لا تؤخر ولا ترحم .

٢ - المونة والحجارة

قال إسماعيل «إن لكل إنسان غراماً أو غية بشيء خاص وغرامى وغيبى بالمونة والحجارة» ولا مراء في أن إسماعيل قد أنجز في ست عشرة سنة من الأعمال العامة ما لم تصل إليه همة أي ملك آخر في الأزمان الحديثة . سر أينما شئت في القاهرة فلا بد أن يقع نظرك على قصر أو حديقة أو ميدان أو متجر أو مدرسة أو تمثال أو شارع أو حي أو ضاحية بأكملها أنشأها إسماعيل

العظيم . وإن فيها جد على القاهرة من التغييرات لشاهدًا عدلاً على ما كان للخديو من الذوق السليم والهمة الفعالة . فقد شملت عناته وإصلاحاته جميع أحياء القاهرة ما عدا العريقة في القدم .

منشآت إسماعيل :

وكان من رأى إسماعيل أن ينجز كل الإصلاح والتحسين بأسرع ما يمكن فسابق إسماعيل الوقت . كل ذلك ليظهر أمام الملوك والأمراء العظام الذين دعاهم لحضور فتح قناة السويس بمظهر الملك العظيم ، ولتضارع القاهرة باريس في جمالها وتنسيقها فتكون عاصمة البلاد مقرًا مناسباً لعظمة مليكتها . وعلى ذلك بدء العمل بهمة زائدة ، وتعذر السير في الطرق لكثرة معدات البناء كما ذكر بعض السياح في ذلك الوقت ، وفي سنين قليلة تغيرت معالم القاهرة وأصبح القادر إلى محطة مصر لا يكاد يصدق نظره لفطرت دهشه مما يراه من التغيير كأنما هو أمام مبانٍ شيدتها مصباح علاء الدين في حكاية ألف ليلة ، فبدل المروج الخضراء التي كانت تكتنف المحطة من كل جهة يرى القادر الجديد مباني ضخمة وقصوراً ذات حدائق غناء تفصلها طرق موشاة الجوانب بالأشجار ذات الظلل الوارفة . أما الأزبكية المعروفة في عهد محمد على بقهوتها الوطنية ونوافذ بيوها ذات الشرفات الدقيقة الصنع المطلة على البحيرة والتي كانت متزها عاماً لسكان القاهرة فقد أنشئ على آثارها الأن مبانٍ وحانات على النسق الفرنسي ، ولم يبق منها إلا فوارستان وحدائق أنشأها على نظام حدائق أوروبا وحدائق فرساي خاصه . وخلف الفوارزين أنشأ دار الأوبرا الحميلة ، وخلفها أقام إسماعيل تمثلاً لوالده العظيم إبراهيم باشا وهو على جواده^(١) وإذا سار القادر جنوباً رأى قصر عابدين الذي أبدع الخديو في تنسيقه واتخذه مقرًا رسميًّا . وفي الشمال منه والغرب أنشأ إسماعيل حيًّا بجميلاً سمي بعد ذلك بالإسماعيلية ، وقد سهل على الناس شروط الدفع

(١) ونقل المثال بعد ذلك أمام الأوبرا في عهد الخديو توفيق .

والبناء في هذا الحي فسكنه كثير من الأجانب وشيدوا قصوراً جميلة جعلته من أجمل الأحياء في القاهرة.

قصر الجزيرة :

ثم إذا تابع السائح السير غرباً رأى قنطرة^(١) قصر النيل العظيمة التي أتمت بناءها شركة فرنسية في سنة ١٨٧٢ وبلغت نفقاتها ١٠٨,٠٠٠ جنيه ، وإذا عبر القادر القنطرة واتجه إلى الجنوب رأى طريق الحزيرة والأهرام الشهير ، فإذا اتجه يميناً اقترب من قصر الجزيرة الشهير حيث أقام ضيوف الخديو من أصحاب الرعوس المتوجة كالأمبراطورة أوجيني وإمبراطور النمسا وولي عهد إنجلترا أثناء زيارتهم لمصر . والحقيقة أن قصر الجزيرة كان أشبه بمعرض منه بقصر .

ضاحية حلوان الحمامات :

ولم يقف غرام إسماعيل بالحجارة واللونة عند حد القاهرة بل تعداها إلى الصحراء حيث كشف قرية صغيرة بالقرب من القاهرة اسمها « حلوان » كانت فيها ماضى مقاماً صحيحاً لأمراء مصر ، رأى في جفاف جوها ومياهها المعدنية ما يجعلها مقاماً صحيحاً . فادهم الخديو بالأمر وبنى بها الحمامات وشيد نيلاً فخماً عين له مديراً كفناً ، ثم وصلها بالقاهرة بخط حديدي يبدأ من محطة بالقرب من القلعة . ولما رأى القوم أن الخديو نفسه هو صاحب المشروع تهافت الأجانب والوطنيون على « حمامات » حلوان للاستحمام ، وبدأوا يشيدون المسالك والقصور على طول الخط الحديدي إلى حلوان ، وأصبحت بذلك في سنوات قليلة من أصح وأثيرى ضواحي القاهرة .

وإنما هذه المنشآت الجديدة أدخلت الإنارة بغاز الاستصلاح وكان قد أنشأها « لبون وشركاه Lebon » في الإسكندرية سنة ١٨٦٤ وأسس فرعاً بالقاهرة في سنة ١٨٦٨ فأضيئت شوارع القاهرة بهذا الضوء الساطع . وأما

(١) أعيد بناء القنطرة سنة ١٩٣٣ وأطلق عليها « كوبرى الخديو إسماعيل » .

توزيع المياه بالأأنابيب فقد عم أيضاً في سنة ١٨٦٥ حين أنشئت شركة مياه القاهرة.

الأعمال العامة :

هذا ، وإنما لو شئنا أن نذكر بالتفصيل كل ما أقامه الخديو إسماعيل من المنافع والأشغال العامة لاستفادنا كراستنا فحسبنا هنا إذن أن نعددها ليقتضي الذي يخامرها الريب .

وأول ما نذكره أنه أقام ١١٠٠ ميل من السكك الحديدية وأهمها إنشاء السكة الحديدية من القاهرة إلى السويس عن طريق الزقازيق ونفيشة ومن بولاق الذكر رور إلى أسيوط . وفي عهد إسماعيل بنى جسر كفر الزيات على النيل وبلغت نفقاته ٤٠٠,٠٠٠ جنيه وهو تصميم المهندس الإنجليزي استفنس . وفي سنة ١٨٦٥ فكر إسماعيل في مشروع استعمارى يربط مصر والسودان بطريق السكة الحديدية وفعلاً كلف «فوار» المهندس الإنجليزى تنفيذ المشروع . ولكن جاءت الأزمة المالية فقضت عليه . أما من القنوات والترع فحضر ٨٤٠٠ ميل ، وأصلحت القنطرات الخيرية .

الاهتمام بميناء الإسكندرية :

وإن أهم ما أنجز في عهد إسماعيل ، عدا قناة السويس ، هو توسيع ميناء الإسكندرية وبناء الأحواض بها . وكان الخديو قد رأى أنه إذا لم يعتن بأمر ميناء الإسكندرية فإنها لا تثبت أن تضمحل أمام منافسة قناة السويس لها ، فعقد إسماعيل مع شركة إنجلزية عقداً لتوسيع ميناء الإسكندرية وبناء الأرصفة وإقامة سد هائل يبلغ طوله ميلين في عرض مدخل الميناء فتحجز بذلك مساحة هائلة من الماء الساكن كافية لاستقبال أضخم السفن . وفي ربيع سنة ١٨٧١ وضع الخديو نفسه أساس العمل وأنفق على المشروع مال طائل بلغ مليوني جنيه ونصف مليون مع أن العمل لا يستحق أكثر من مليون ونصف .

ونشأ عن ذلك عدة مشاكل مع الشركة لم تنته إلا بعد سنين . أما ميناء السويس فأصلحت في سنة ١٨٦٤ وأصبحت على استعداد تام للقيام بمهامها الجديدة على باب القناة .

المنائر :

وزيادة على ذلك شيد الخديو على السواحل منارات بلغ صيتها شأوا بعيداً حتى قال أحد المؤلفين الإنجليز « إنه قل أن يوجد في العالم نظام للمنارات أحسن مما على سواحل مصر الشمالية والشرقية » وكان على ساحل البحر الأبيض ثمانى منارات قوية ، وعلى ساحل البحر الأحمر سبع ، والفضل في حسن نظام هذه الإدارة يرجع إلى همة رئيسها ومنتجها « ماك كيلوب باشا Mac Killop باشا » . أما الأسلامك البرقية فقد مد الخديو منها ٥٥٠٠ ميل ووصلت إلى أطراف السودان ولم يكن قد مد منها في عهد سعيد إلا ٣٥٠ ميلاً .

إدارة البريد :

وفي سنة ١٨٦٥ اشتريت الحكومة إدارة البريد من « شيني إخوان » الإيطالي وأصبحت مصلحة أميرية يديرها « موتزى بك » مديرها السابق ، وبذلك انقضى عهد مكاتب البريد الأجنبية ما عدا المكتب الفرنسي في الإسكندرية وقد ألغى حديثاً ومن ذلك العهد تقدمت المصلحة تقدماً عظياً فدخلت مصر كدولة مؤسسة في اتحاد البريد العام في مؤتمر برن سنة ١٨٧٤

الملاحة البحرية :

وكانت نتيجة هذه الإصلاحات التي شملت التجارة وطرق النقل أن نشأ أسطول تجاري عظيم الفائدة ، فبدأ الخديو في أول عهده بتكوين شركة بحرية سماها « بالشركة العزيزية » عرض أسهمها للمبيع للجمهور ، وكان لها في أول الأمر سبع بوادر تساور بين السواحل القرية لآسيا وأوروبا وأفريقيا ،

وأخذت إدارة هذه الشركة تتقدم تدريجياً حتى نافست الشركات الأجنبية وبلغ نجاحها درجة جعلت الخديو يشتري أسهمها التي كانت بأيدي الجمهور فأصبحت بذلك ملك الحكومة في سنة ١٨٧٣ وأطلق عليها شركة « البوستة الخديوية » وصار لها في ذلك الوقت ست عشرة باخرة للسفر بين مواني البحر الأبيض المتوسط وتشعب للبحر الأحمر ، وبذلك عظمت أهمية الأسطول الذي عاون الجيش وقام بخدمات جليلة في كريت والسودان والحبشة .

تقدّم التعليم

خطة إسماعيل :

جاء إسماعيل فأوجده نهضة علمية حقيقة في البلاد لأنه كمحمد على كان يعتبر التعليم الأساس الصحيح لارق الوطنى الحقيقى . غير أن محمد على بسبب أغراضه السياسية المتغلبة اهتم بالتعليم من حيث إنه أداة لازمة لتحسين الجيش أولاً . أما إسماعيل فعنى بأمر التعليم لذاته ، ولم يكن له دافع على التهوض به سوى حب الرق العام في البلاد . وقد ساعد الخديو على تحقيق أمانيه علماء نظاميون فنيون ذوو مقدرة وإرادة أمثال « دور بك Dor » و « روجرس بك Rogers » وشريف باشا وعلى باشا مبارك ، وكان « دور بك » رجلاً سويسرياً له خبرة طويلة بشؤون التعليم ومن أقدر الموظفين في الحكومة المصرية أما « روجرس » فكان إنجليزياً اختاره الخديو وكيلًا عنه في لندن ثم عينه مفتشاً للتعليم .

وأول ما عمله إسماعيل أن أعاد تنظيم مجلس المعارف الأعلى برئاسة أدhem باشا وأمره بتنظيم المدارس الجديدة وأكثراها يرجع إنشاؤه إلى محمد على . واختار « أدhem » جهة العباسية مقرًا لأكثر مدارسه وخصص جزءاً من الدخل لإنشاء المدارس في الأقاليم . وفي سنة ١٨٦٧ أضاف الخديو لميزانية المعارف منحة خديوية قيمتها ٥٠٠٠ جنية كل سنة وهي مقدار ريع أراضي « الوادى » بمديرية الشرقية التي استردتها الخديو من شركة قناة السويس ووقفها على

التعليم . ولقد بلغت ميزانية التعليم في عهده ١٥٠٠٠ جنية وهو مقدار عظيم في ذلك الوقت يدل على شدة عناء الخديو بأمر التعليم . على أنه يجب ألا يفوتنا أن جزءاً كبيراً من ميزانية المدارس كان يصرف على الطلبة إذ كان المبدأ السائد في التعليم هو المجانى الداخلى .

وأكثر المدارس العليا نجاحاً في عهد إسماعيل مدرسة الهندسة ومدرسة الطب ومدرسة الإدارة والحقوق . أما المدارس الحربية فقد أهم بها إسماعيل اهتماماً خاصاً وعين لها مدیرين من الفرنسيين . وفتح من المدارس الخصوصية مدرسة الصنائع ومدرسة المحاسبة والتجارة ومدرسة الزراعة ومدرسة اللسان المصري القديم والتصوير والطب البيطري والموسيقى ، وأنشئت مدرسة ثانوية بالإسكندرية ، وفي سنة ١٨٦٨ نقلت أكثر مدارس القاهرة من العباسية إلى وسط المدينة حيث أخذت مقرها في قصر الأمير مصطفى فاضل بذرب الجاميز ، ذلك البناء الواسع الذي آتى إليه معاهد التعليم في مصر زمناً ليس باليسير .

على باشا مبارك والقانون الأساسي للتعليم :

وفي هذه السنة أيضاً رأى على مبارك باشا ناظر المعارف إذ ذاك أنه يستحيل استمرار التعليم العالى والخصوصى من غير أن يوجد تعليم ابتدائى منظم ، فعين الخديو لجنة وضع القانون الأساسي للتعليم العام سنة ١٨٦٨ والغرض منه توحيد نظام التعليم في أنحاء القطر فقسمت المدارس إلى ابتدائية وثانوية وعالية . وأنشئت المدارس الابتدائية في البنادر الهمامة في أسيوط وطنطا ورشيد وبني سويف والمنيا وعدة مدارس في القاهرة وبلغ عدد المدارس الراقية التي



على باشا مبارك

فتحت في عهد إسماعيل ٤٣ مدرسة . وفي هذا العهد أيضاً أعيد إرسال
البعثات إلى أوروبا وبلغ عدد أعضائها ١٧٢ طالباً وزاداهتمام الأهالي بتربية
أبنائهم فقبلوا دفع المصاريفات بعد أن كانوا يساقون إلى التعليم قسراً في عهد
محمد على .

ومما ساعد على نشر هذه الحركة العلمية اشتراك ديوان الأوقاف بهمة
على مبارك باشا في تأسيس المدارس والإتفاق عليها من دخل الوقف .

على باشا مبارك ١٨٢٤ - ١٨٩٣

ولد على مبارك في قرية برنبال الجديدة بمركز دكرنس بمديرية الدقهلية
سنة ١٨٢٤ م (١٢٣٩ هـ) في أسرة متوسطة الحال معروفة بالتقوى والصلاح
والاشغال بالعلم ولذا كانوا يعرفون بعائلة المشايخ وكان جده الأكبر إمام القرية
وخطيبها وقاضيها وقد أضطر الشیخ مبارك أن يغادر برنبال الجديدة فراراً من
قسوة جباه الضرائب واستقر به المقام بعد مدة في عرب السماعنة بالشرقية وما لبث
أن صار فيهم إماماً ومرجعاً لأحكام الدين . وهنا حفظ على القرآن في سنتين
إلا أن قسوة الفقيه نفرته فأبى الاستمرار في القراءة ورغب في تعلم الكتابة ولكنه
لم يجد الكاتب أقل غلظة من الفقيه وبعد تجارب مؤلمة عينه أحد مأمورى
الزراعة كاتباً بأجر قليل ورأى من المأمور شفقة وحسن معاملة فطاب له
المقام عنده ولكنه خشى تقلب الظروف فعزم على أن يكون « بحالة لا ذل
فيها ولا تخشى غواطلها » وهذا يدلنا على أن علياً كان له نصيب من عزة
النفس وإباء الضيم .

ولم يمض وقت طويل حتى عرف أن مأمور الزراعة إنما وصل إلى هذا
المنصب بفضل تعلمه في إحدى المدارس التي أنشأها محمد على باشا فقر عزمه
على أن يسلك الطريق الذي سلكه رئيسه وسار من تلقاء نفسه قاصداً القاهرة
للدخول مدرسة قصر العيني . وبينما هو سائر على قدميه التقى بصبية فهم أنهم

تلاميذ في مكتب أنشاء محمد على بميت العز فدخله وحاول أهله أن يصرفوه عن عزمه ولكن حبه للتعلم حتى في هذه السن المبكرة حال دون بلوغهم أمنيتهم . وبعد قضاء مدة في ميت العز كان من التلاميذ الذين وقع عليهم الاختيار لدخول مدرسة قصر العيني فدخلها سنة ١٨٣٦ وهو لا يتجاوز الثانية عشرة وذلك بفضل طموحه إلى الرق وقوة عزيمته . ولم تمض سنة حتى انتقلت هذه المدرسة إلى أبي زعلب وهناك بدأ على مبارك يتذوق لذة تفهّم العلم بفضل ما أتته ناظر المدرسة من المقدرة على شرح الهندسة بطريقة تسليغها عقول التلاميذ . وفي سنة ١٨٣٩ كان على أحد أذكياء التلاميذ الذين انتخبوا لإلتحاقهم بمدرسة المهندسخانة ببلاط حيث قضى خمس سنين كان فيها دائمًا أول فرقته وكان من أساتذته محمود باشا الفلكي الذي تقدم ذكره .

ولما أتم دراسة الهندسة أرسل في «بعثة الأنجلو» إلى أوربا وكان ضمن أعضائها بعض أنجال محمد على وأحفاده ومنهم الخديو إسماعيل وقصدت البعثة باريس سنة ١٨٤٤ لتعلم الفنون الحربية وبعد سنتين في باريس نقل على مبارك إلى مدرسة المدفعية والهندسة الحربية في متز Metz وأصبح ملازمًا ثانياً في الجيش الفرنسي . وبعد سنتين في هذه المدرسة نجح في الامتحان النهائي والتحق بإحدى فرق المهندسين الحربيين بالجيش الفرنسي وقضى بها ما يقرب من سنة فأصبح من أبرز المهندسين المصريين . ولو طال حكم إبراهيم باشا لنال على مبارك وأمثاله فرصاً أخرى لزيادة خبرتهم العملية . أما عباس فاستدعاهم وعيّن على مبارك مدرساً بمدرسة طره الحربية ثم دخل معية عباس وأنعم عليه برتبة الصاغ واشترك مع «موحيل بك Mougel » كبير مهندسي القناطر الخيرية في وضع نظام لمرور السفن من القناطر . وما لبث أن حاز إعجاب عباس فرقاه أميرالاى وعينه ناظراً لمدرسة المهندسخانة وما يلحق بها من المدارس وكلفة وضع نظام للتعليم في مدرسة المفروزة واختيار مدرسيها وما يدرس فيها من الكتب .

وقد أظهر على بك مبارك مقدرة عجيبة في رفع مستوى المدارس التي وكلت

إليه إدارتها فكان يقوم بتدريس الطبيعة والمعارف ويرشد المدرسين ويزور فصول الدراسة ويؤلف الكتب المدرسية . وبلغ به حرصه على فائدة الطلاب أن أنشأ مطبعة طبع فيها كثيراً مما يلزم للمدارس الحربية وفرق الجيش . ولم تفتته العناية بأكل التلاميذ ومشربهم وملابسهم وحث المعلمين على حسن معاملتهم حتى كاد يختفي الضرب والسجن من المدارس . ولا غرو فإن على مبارك كان يأنف الضرب والسجن منذ نعومة أظفاره .

ولما تولى سعيد باشا ، أمر على مبارك بالمساهمة في حرب القرم سنة ١٨٥٤ وقد انهز مبارك هذه الفرصة لتعلم اللغة التركية .

ولما عاد من حرب القرم قضى مدة بعيداً عن الوظائف واشتغل بالتجارة وربح منها ربحاً وفيراً دعاه إلى التفكير في تأليف شركة هندسية حرة الغرض منها بناء البيوت للبيع والتجارة . وبينما هو يجил الفكر في هذا المشروع إذا بالخديو إسماعيل يتولى الحكم فيدخل على مبارك في طور جديد من حياته وذلك أن إسماعيل عزم من أول توليه على الانتفاع بقدرة زميله القديم في البعثة فعينه ناظراً على القناطر الخيرية فأظهر براعة في توزيع الماء بين فرعى رشيد ودمياط بحسب الحاجة وكان من سبقه من المهندسين قد أجمعوا على أن محاولة هذا التوزيع تؤدى حتماً إلى خلل في بناء القناطر . ومن أعماله إنشاء قناطر رياح المنوفية ومبانيه .

وإلى جانب عمله في القناطر عين سنة ١٨٦٧ وكيلاً لوزارة المعارف العمومية (ديوان المدارس) فتجلت مقدراته على إتقان كل عمل يتناوله وإنجازه على أكمل وجه . وبعد سنة أخرى أنعم عليه برتبة البашوية ووكل إليه إدارة مصلحة السكك الحديدية ووزارة المعارف والأشغال ثم ديوان الأوقاف إلى جانب نظارة القناطر فقام بأعبائها جميعاً بما أوتيه من كفاية وجلد وقوة وإرادة وزاهة .

ومن جلال أعماله في هذه الفترة نقل المدارس من العباسية إلى درب الحماميز تيسيراً على التلاميذ وذويهم فخصصت لها سرائِي الأمير فاضل (وتشغلها

الآن المدرسة الخديوية) وجعل فيها كذلك وزارة المعارف ووزارة الأشغال وديوان الأوقاف . وهو صاحب الفضل في لائحة ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ التي نظمت المدارس والتي أصدرها الخديو سنة ١٨٦٨ والغرض منها توحيد نظام التعليم في أنحاء القطر فقسمت المدارس إلى ابتدائية وثانوية وعالية .

ولما كان على مبارك باشا ناظراً للمعارف وديوان الأوقاف في وقت واحد استطاع إصلاح عدد من الأماكن الموقوفة وجعلها مدارس بدلاً من بقائها خرائب معدومة الفائدة وعمد كذلك إلى معاهد التعليم الموقوفة فحوظاً مدارس نظامية ، وأحسن القيام على الأوقاف الخيرية وأنفق جزءاً من إيرادها على التعليم . وهنا نلمح في على مبارك غيرته على نشر التعليم بالطرق الحديثة والتيسير كل فرصة لاستنبط موارد جديدة له كأنه رأى ببعد نظره أن الحكومة قد تضطرها ظروفها في بعض الأحيان أن تغل يدها عن إمداد المدارس بكل ما يلزم لها من مال .

وبانشار التعليم رضى ذوو اليسار من الناس بدفع مصروفات قليلة يؤدونها عن أبنائهم في المدارس مختارين بحسب مقدرتهم المالية مع استمرار غير القادرين على التعليم بالمجان .

المعلم :

ما يزال إعداد المعلم الصالح يشغل بالنا حكومة وشعباً ، ولعل على مبارك باشا كان أسبق المصريين إلى مواجهة هذه المعضلة في صراحة ، وتدبير أفضل الحلول . التي كان يسمح بها عصره وتنفيذها في عزم وإقدام . فكان يختار لتدريس اللغات الأجنبية والعلوم الحديثة نوابع التخرجين من المدارس العالية كالمهندسخانة والمحاسبة والإدارة والحقوق فيجعلهم معيدين لدروس المعلمين مدة من الزمن حتى إذا مهروا في التعليم وتمكنوا من مادتهم صاروا مدرسين مستقلين .

ولما عين ناظراً للأوقاف والمعارف اتخذ على مبارك « دور بك » Dor Bak

السويسري مفتشاً عاماً للمدارس لإدخال الاصلاحات الالازمة في مدارس الحكومة حتى تضارع مدارس الحاليات الأجنبية التي كثرت في ذلك الوقت ففصلت المدارس عن إشراف وزارة التربية واحتضنت هذه بمدارسها ، وأصبح لل المعارف ديوان خاص مستقل بشؤون التعليم .

دار العلوم :

ورأى مبارك باشا ودور بك أن الحاجة ماسة إلى مدرسة توفق بين وجهي النظر المختلفتين في التعليم ، الحديثة والعتيقة ، فتحجّب التعليم الحديث إلى الشيوخ المحافظين من جهة وتخرج مدرسین أكفاء من جهة أخرى . فقر الرأى في سنة ١٨٧٢ على تحويل غرفة الحاضرات المعروفة « بدار العلوم » في قصر درب الجاميز إلى مدرسة منظمة يقبل فيها طلبة الأزهر النابغون ، وفيها يلقنون اللغة العربية والعلوم الدينية وشيئاً كثيراً من مبادئ العلوم الطبيعية الحديثة ، فنجحت التجربة نجاحاً عظيماً وأخرجت مدرسة دار العلوم أساتذة جهابذة وأوبحدت في قلوب المحافظين رغبة حقيقة في الرق العلمي . وهي اليوم إحدى كليات جامعة فؤاد الأول بالقاهرة .

المدرسة السنية :

وفي سنة ١٨٧٢ أيضاً خطأ التعليم خطوة جديدة بفتح مدرسة للبنات في حى السيفوية بإشراف ومعاضدة زوجة الخديو الثالثة . وهذه أول مدرسة من نوعها للبنات في الشرق وهي نواة المدرسة التي صارت تعرف الآن « بالمدرسة السنية » .

دار الكتب المصرية :

وكانت نتيجة هذا التقدم العلمي أن انتشرت الكتب بين أيدي الناس ونشط التأليف والتعریف وظهرت الصحف والجلالات واهتمت الحكومة بطبع ثلاث صحف ، إحداها الصحفة الرسمية والثانية حرية والثالثة علمية وعيّنت لها (١٢)

أمهر الكتاب. ووضع الخديو أساس دار الكتب المصرية الحاضرة بأن جمع في سنة ١٨٧١ الكتب المبعثرة في المساجد والمكاتب القديمة ووضعها جميعاً في إحدى غرف قصر مصطفى فاضل باشا بدر بـ الجاميز وأضاف إليها مجموعة أوربية . ولأجل توسيع مجال العمل اهتم الخديو بالطبعه الأميرية ببلاط فأصلحها وأدخل فيها الآلات الحديثة وأسس معملاً للورق بالقرب منها ، وبالإجمال لم تر مصر في جميع أطوارها الحديثة نصيراً للعلم والتعليم والعلماء كان الخديو إسماعيل .
وتوفى على باشا مبارك سنة ١٣١١ هجرية الموافقة سنة ١٨٩٣ وكان رحمه الله مثل الخد في كل عمل تولاه . ومع كثرة أعماله الرسمية كان إنتاجه في التأليف عظيماً ومن أهم كتبه «الخطotp التوفيقية» وهي دائرة معارف لخطط مصر وآثارها في عصورها المختلفة وتقع في عشرين مجلداً .

المتحف المصري :

وفي عهد إسماعيل واصل «ماريت Mariette» البحاثة الفرنسى أعمال التنقيب والبحث عن الآثار المصرية القديمة . وكان ماريت قد حضر إلى مصر في عهد عباس الأول في سنة ١٨٥٠ من قبل الحكومة الفرنسية وأخذ يدرس ويبحث حتى كشف «السرابيوم» بين آثار سقاره سنة ١٨٥١ ، وظل يواصل البحث والسعى حتى أواه سعيد باشا عطفه وتشجيعه فعيّنه في الحكومة لجمع الآثار وحفظها . ثم لما جاء إسماعيل عهد إليه في مهمة تنظيم المتحف المصرى في بولاق أولاً ، ثم عينه الخديو لإقامة المعرض المصرى في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ فافتت «ماريت» وأبدع ولفت أنظار العالم إلى الآثار المصرية الرائعة فعاد اهتمام الأوربيين بدرس الآثار المصرية بعد أن أخذ يقل منذ موت «شمبليون» في سنة ١٨٣٢ ، وأصبحت دراسة الآثار المصرية القديمة وتاريخها فرعاً خاصاً من العلوم يدرس في الجامعات ويطلق عليه اسم «الإجبلوجى Egyptology» بمعنى المصريات وبقي ماريت مديرًا للآثار المصرية محافظاً عليها إلى أن مات سنة ١٨٨١ ، ولا يزال ناووسه في مدخل المتحف المصرى الجديد بقصر النيل .

ونبغ وظهر في عهد إسماعيل كثير من أبطال النهضة العلمية الحديثة في مصر مثل الفلكي باشا المهندس والفلكي الشهير ومحمد باشا على الطيب الجراح ورفاقه بك الأديب وكثيرون من أمثالهم . وبلغ من حبه الشخصي للتعليم أنه كان يرأس الاحتفالات المدرسية ويقدم الجوائز بيده للناجحين . وبلغ عدد المدارس جميعها ٤٨١٧ مدرسة وعدد التلاميذ ١٠٠,٠٠٠ تلميذ من ٢,٥٠٠,٠٠٠ من الذكور أي بنسبة ٤٪ وهي نسبة أرق مما كانت عليه في بعض ممالك أوروبا في ذلك الوقت .

وقد شملت رعايته مدارس الحاليات الأجنبية فأفضض عليهم هباته من منح وأراضي وامتيازات ، وأدت هذه المدارس خدمات جليلة للجانب والمصريين على السواء .

٤ — التقدم السياسي

كانت غاية إسماعيل من هذه الإصلاحات الشاملة كغاية جده الأكبر أن يرقى بمصر سياسياً حتى يستكمل استقلال البلاد ، غير أنه لم يكن في مركز يمكنه من محاولة الوصول إلى غرضه بحد السيف ، لا لعجزه عن مقابلة جيوش السلطان بمثلها ، بل لأنّه كان يعلم حق العلم دروس الماضي . فلم يغب عن ذهنه كيف أن تدخل الدول سنة ١٨٤٠ حرم جده محمد على ثمرة انتصاراته الخامسة .

خطة إسماعيل السياسية :

لذلك أعد إسماعيل السياسي أسلحة جديدة ليس من شأنها إثارة الشكوك ولا العداون ، وعمل على نيل مأربه بالسلم لا بالسيف ، فبدلاً من التهديد والوعيد الذي كان يكرره محمد على ضد الباب العالي كان إسماعيل يكيل المدح والثناء ويملاً العالم اعترافاً بولائه وخضوعه للسلطان ، ولم يكتف بزيارة الآستانة مرة ، بل كرر الزيارة عدة مرات ، واشترى قصراً فخماً على البسفور . وبدلًا من

إرسال الجندي والخديد إلى ساحة القتال ، كان إسماعيل يرسل الذهب والفضة للباب العالي ووزرائه ، فلا تلبث المشكلات أن تحل بسهولة عجيبة . وليس من شك أنه نجح ناحياً عظيماً في كسب امتيازات هامة زيادة على الاستقلال الذي قررته الدول في سنة ١٨٤٠ ، ولو لا الجهود التي بذلها إسماعيل في هذه السبيل لتعذر على من أتى بعده الاحتفاظ باستقلال مصر كما هو ولاستردت تركيا شيئاً من نفوذها القديم في البلاد .

زيارة السلطان مصر :

وأول حادث سياسي رفع شأن مصر وأميرها هو زيارة السلطان عبد العزيز لمصر في أبريل سنة ١٨٦٣ وهو العام الأول من حكم الخديو إسماعيل ، فكانت هذه الزيارة فاتحة عهد جديد بين السلطان والخديو أكدت بينهما الصداقة والود والاحترام . فلما وصل السلطان إلى الإسكندرية سار الخديو وأتباعه مشياً على الأقدام حذاء المركبة المقلدة للسلطان ، ثم أقيمت تشريفة خاصة وخطاب السلطان ممثلي الدول قائلاً :

«إنى قدمت إلى مصر لأقدم للوالى برهاناً جديداً على ما في نفسي من كرم وحسن إرادة نحوه ، ولأشاهد بعينى ما عليه هذا الجزء العظيم من دولتى من الرق ، إذ كل جهودى موقوفة على سعادة جميع الطبقات فى أطراف الدولة^(١) » ثم زار السلطان القاهرة والقلعة وضرىح محمد على وغادر الإسكندرية في ١٦ أبريل على سفينة «فيض جهاد» وهى سفينة حربية مصرية قدمها الخديو هدية للسلطان تذكاراً لزيارته مصر .

(١) انظر كتاب «تاريخ الكاف» لشاروبيم الجزء الرابع ص ١٣٩ ، قال المؤلف «إن العامة كانوا إذا رأوا السلطان صاحوا (الفاتحة لمولانا السلطان) فينظر إليهم كأنه يحييهم فيكثر صياغتهم وتشتد حلبتهم ، وهي حالة لم يرها السلطان في بلاده فإنه إذا مر بالناس يوم خروجه للصلاة مثلاً أطرقوا بأبصارهم إلى الأرض وتخشعوا ولم يرتفع لأحد منهم صوت »

تغيير قاعدة الوراثة :

بعد ذلك عمل إسماعيل على تغيير قاعدة الوراثة في حكم مصر ، وكانت تقضي بأن تكون الوراثة على حسب القانون العثماني لارشد الأسرة ، وكان إسماعيل يكره أخاه ووريثه في الملك الأمير مصطفى فاضل ، وكذلك كان يخشى بأس الأمير عبد الحليم وهو الثاني في الوراثة ، فعمل على جعل الوراثة لأكبر الأنجال كما هو الحال في الحكومات الأوروبية . وكان الخديو ي يريد إحداث التغيير مهما كلفه ذلك من ثمن ، ولم يظهر السلطان معارضة في الطلب رغبة منه في إحداث نفس هذا التغيير في قانون الوراثة للعرش العثماني إذا أمكن ، وعلى ذلك كلف إسماعيل وزير خارجيته نوبار باشا زيارة الدول وكسب رضاها ومعاsistها أو على الأقل كسب حيادها . فكانت الحكومة الإنجليزية إلى سفيرها بالقدسية أنه ليست لها أىمصلحة خاصة في هذا الموضوع وأنه يسرها أن يتافق السلطان والباشا على شيء يرضي الجانبيين .

فلم يسع الباب العالي إلا موافقة الخديو على طلبه ثم ما لبث الخديو أن كسب امتيازاً جديداً أثناء المفاوضات التي دارت بشأن ما يدفعه من التقدود ، فوافق السلطان على تسليم الخديو حكومي «مصور» و«سوakan» في مقابل ١٠,٠٠٠ كيس (٥٠,٠٠٠ جنيه مجيدي) وكان لهذا الامتياز أثر كبير في تحريك همة الخديو نحو مشروعات التعمير في إفريقيا . وفي مقابل ذلك كله زيدت الجزية من ٨٠,٠٠٠ كيس إلى ١٥٠,٠٠٠ كيس . ولا شك في أن قانون تغيير نظام الوراثة قد قضى على المنازعات والحروب التي تنشأ عادة عن المطالبة بالعرش ، وعلى الأعمال والمنافع الشخصية المخصصة التي يقوم بها الوالي مدة ولاليته ، وأوجد التغيير اهتماماً أسررياً بمصلحة البلاد ، وهذا الاهتمام هو ضمان حسن الحكومة في المستقبل ، وكان هذا التغيير أول نجاح صادفه الخديو فتواردت عليه التهاني من جميع الحكومات وكانت إنجلترا أول المهنئين وبما قاله إسماعيل عقب هذا النجاح «الآن قد أتممت وشيدت عمل جدى» .

كسب حقوق أخرى :

غير أن إسماعيل لم يقنع بإحراز نجاح واحد لأن ذلك لم يكن في نظره إلا مقدمة لحقوق أخرى يريد كسبها من الباب العالى .

وفي يونيو سنة ١٨٦٧ تمكن نوبار ، بقوة منطقه وبلاغة أسلوبه وبفضل ما كان يرسله إسماعيل من الهدايا ، من التأثير في الباب العالى ففتح إسماعيل لقب « الخديو » ومنحه حق عقد المعاهدات الإدارية والتجارية ، وحق وضع القوانين والأنظمة الداخلية في البلاد من غير قيد فكان هذا نجاحاً كبيراً صادفه إسماعيل وكان إذ ذاك يتزاور هو وملوك أوروبا في باريس حيث كان المعرض العام ، وكانوا يقابلونه مقابلة الملوك أينما حل حتى بذلت سمعته سمعة السلطان .

فرمان سنة ١٨٧٣ الشامل :

وفي سنة ١٨٧٣ صدر فرمان جديد شامل لكل حقوق الخديوية المصرية وهو بمثابة اللائحة العظمى لاستقلال مصر الذاتي ، إذ منح الباب العالى الخديو استقلالاً تاماً في الشؤون الداخلية فأصبح له حق عقد المعاهدات التجارية والقروض المالية رأساً بدون استشارة السلطان . وصار له حق سن القوانين التي توافق حالة البلاد ؛ وأن يزيد عدد الجيش والأسطول على حسب الحاجة . وزادت الجزية في مقابل هذه الحقوق إلى ٦٦٥,٠٠٠ جنيه .

وقد أنفق الخديو في الحصول على هذا الفرمان ما يقرب من مليون جنيه . وعلى ذلك يكون الخديو إسماعيل قد كسب مصر حقوقها وحررتها بطريق الحكم والسياسة والممارسة ، أما الثمن الذى اشتري به إسماعيل هذه الحقوق فإنه ، وإن كان قليلاً بالنسبة لما أحرزته مصر من الحمـية ، فقد كان في الحقيقة فوق طاقة حكومة مصر مثقلة بالديون ، ولكن لا مشاحة في أن استقلال مصر الذى كسبه محمد على في ميدان الحرب قد ثبته إسماعيل وزاد عليه وأقامه على قواعد ثابتة .

الفصل الحادى عشر

إسماعيل وقناة السويس

كانت شركة القناة لا تبالي كثيراً بما عسى أن يكون رأى الباب العالى فى شأنها ما دام سعيد باشا حياً ولذلك لم تنتظر ورود موافقة السلطان على قانونها مع علمها بأن هذا أمر لا بد منه . وفعلاً بدأت تعمل قبل تسلم هذه الموافقة . فلما مات سعيد وتولى بعده إسماعيل ساورتها الخاوف .

وقد تحققت مخاوف الشركة فإنه ما اعتلى إسماعيل العرش حتى وصل إليه خطاب سلطانى بإمضاء فؤاد باشا الصدر الأعظم وفيه ثلاثة طلبات بشأن القناة يحتم عليه تنفيذها ويتهدم بالعزل إن أهملها :

الطلب الأول يقضى يجعل القناة للأغراض التجارية المخصصة . والطلب الثانى يقضى بمنع الشركة من الاستيلاء على الأراضى التى على جانبي القناة ، والطلب الثالث يقضى بمنع استعمال السخرة فى القناة .

وما يجدر ذكره أن الخديو إسماعيل وإن لم يكن معادياً لأغراض الشركة فإنه كان يكره شروط الامتياز كرهاً شديداً . ومن الذى يستطيع تبرير هلاك آلاف المصريين فى كل سنة من أجل مشروع دلسبيس ، وكيف يصبر إسماعيل وهو المتقد همة وذكاء وغيره على بقاء شركة لها السلطان التام على حسب العقد المنوح لها على جزء من أراضى بلاده ، ويقاد رئيسها يتمتع بحق حكومة داخل حكومة مصر ! فليس بعجب إذن أن يتافق إسماعيل مع حكومة الباب العالى على الإنذار السابق ذكره الذى قدمه إسماعيل إلى الشركة بسرعة ، وكانت أولى نتائجه المفيدة أن قل عدد العمال المصريين المسخررين من ٢٠,٠٠٠ إلى ٦,٠٠٠ فقط مع زيادة فى الأجور المخصصة لهم .

وكانت جل أغراض إسماعيل تنحصر في تعديل الاتفاق المبرم مع الشركة فيحذف بعض الشروط التي لا تتفق مع استقلال بلاده ويأخذ امتياز حفر الترعة الحلوة ، ويوضع يده على جميع الأراضي التي اختلتها الشركة بمقتضى العقد الأول . ولكن يرهن للشركة من أول الأمر على حسن نيتها نحوها وافق على قبول جميع التكاليف التي احتملها سعيد بما في ذلك نصبيه من الأسهم التي لم توزعها الشركة وكانت الشركة في ذلك الوقت في حال يرثى لها وأوشكت أن تتحل لولا مهارة دلسبيس في هذه الآونة الخرجة ، فقد ول وجهه نحو حكومته فقال في خطابه لمجلس الشركة بباريس « إنه إذا ظهرت صعاب جديدة فإن إمبراطور فرنسا (نابليون الثالث) يعرف كيف يعارض مشروعات فرنسا بقوة القانون وبقوته شخصياً وبقوة الرأي العام » .

تحكيم نابليون الثالث :

ولما لم تحل المشاكل بين إسماعيل والشركة والباب العالى ، رفع إسماعيل الأمر بخلافه ووضوح إلى الإمبراطور نابليون الثالث للتحكيم فيه ، ولم يمض طویل من الزمن حتى فوجئ العالم بحكم بلغ أقصى الحد في التحييز والقصوة بالنسبة لمصر ، وليس له مبرر قط سوى شهرة مصر في أوربا وقتئذ بغض ثروتها . فبمقتضى هذا الحكم أجبرت طلبات الخديو ضد الشركة ، ولكن قضى على مصر بأن تدفع تعويضاً لعدم توريد الفلاحين يعملون مسخرین ، وتعويضاً للأراضي الصحراوية التي ستنزل عنها الشركة وهي التي كانت أخذتها بغير مقابل ، وتعويضاً لأن الحكومة ستقوم بحفر الترعة الحلوة بدل الشركة ، وآخر إزاء كمية المياه التي ستجري في الترعة بعد حفرها ، وتعويضاً آخر في مقابل الأسماك التي ستنزل عنها في الترعة التي ستحفرها الحكومة المصرية ! فهل يتصور أن تنزل الشركة عن حق لم يوجد وتأخذ على ذلك تعويضاً !

بناء عليه بلغت التعويضات ٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه أو ٨٤,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، وصم إسماعيل على تخليص مصر من كل الطلبات التي يمكن أن تتمسك بها

الشركة ، وعقد اتفاقاً مع الشركة احتفظ فيه للحكومة بحق بناء الاستحكامات والثكنات لحماية البلاد في أراضي القناة ، وأن يكون ساكنو هذه الأراضي خاضعين لقوانين البلاد وإدارتها . وقد أضيفت ممتلكات الشركة على ضفتى القناة نهائياً سنة ١٨٦٩ وأخذتها الحكومة في مقابل نزولها عن أرباح أسمها إلى سنة ١٨٩٥ لتسهيل دفع ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك المقدار المطلوب للشركة !

استمرار العمل في القناة :

ولقد تحسنت مالية الشركة على أثر دفع الغرامات وعادت إليها الحياة ، فبدأت العمل ثانياً بنشاط وانضم إلى دلسبيس عدد من شبان فرنسا الذين تخرجوا في الهندسة فساعدوه مساعدة كبرى ، وسعت فرنسا لدى الباب العالى فأخر إصدار القرار القاضى بتحريم استعمال السخرة ريثما يتيسر لها استخدام الآلات والروافع لتنظيف القناة فتستغنى عن الفعلة استغناء تاماً . ومنذ ذلك الوقت أصبح الخديو الذى قال في أول عهده «أريد القناة لمصر لا مصر للقناة» من أكبر أنصار مشروع إتمام قناة السويس .

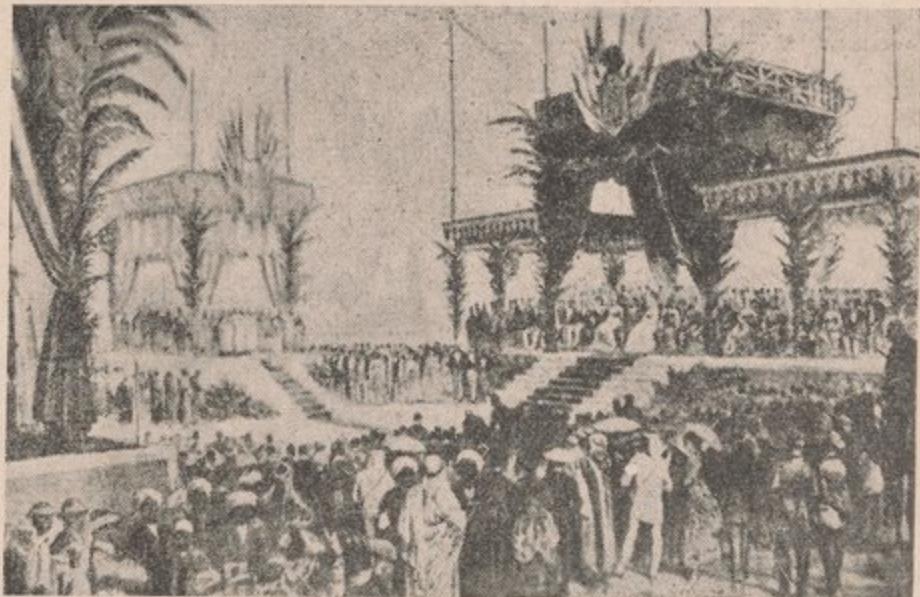
وقد أصدر الباب العالى فرماناً بالموافقة على قانون الشركة في ١٣ مارس سنة ١٨٦٦ بفضل وساطة إمبراطور فرنسا أيضاً فثبتت قدم الشركة في مصر في نظر الدول ، وتفرغت الشركة لإنجاز العمل في جو هادئ خال من العواصف التي واجهتها منذ تكوينها فتقدم العمل بسرعة في حفر القناة وخاصة بعد استخدام الآلات التي اخترع她ت حديثاً .

افتتاح القناة :

ولم يأت عام ١٨٦٨ حتى اختلطت مياه البحرين وصم صاحب المشروع والخديو على الاحتفال بهذه الحادثة احتفالاً يناسب أهمية المشروع . أما دلسبيس فأراد أن يلفت نظر العالم إلى المنافع الاقتصادية المرجوة من مشروعه ، وأما الخديو فقد عول على استخدام هذه الفرصة ليعلن عن عظمته وثروته التي

لا حد لها فيه ب بذلك عيون ممثلي أوربا ويرفع من شأن مصر في أعين الجميع .
لذلك سافر الخديو بنفسه لدعوة الملوك والأمراء والمعظاء لحضور حفلة الافتتاح
التاريخية ، وكان الخديو في ذلك الوقت في أوج عزه ممتعًا بالاستقلال الداخلي
وتکيل له أوربا المدح جزاً وتنى عليه الثناء المستطاب بغير حساب .

ولقد كان يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٨٦٩ يوماً مشهوداً خلق له قلب مصر
وقلب إسماعيل وقلب « دلسبيس » بل وقلب العالم بأجمعه ، كان يومئذ موعد
افتتاح قناة السويس التي وصلت بين البحرين وربطت الشرق بالغرب ، وقد



حفلة افتتاح القناة بالإسماعيلية

حضر للاشتراك في الاحتفال « الإمبراطورة أوجيني » زوجة نابليون الثالث
« والإمبراطور فنس يوفس » إمبراطور النمسا ، وولي عهد بروسيا وكثيرون
من أولياء العهد والأمراء والمعظاء .

وما وافت الساعة الثامنة صباحاً حتى رست السفينة المقلة للإمبراطورة عند
بور سعيد فحياتها الأسطول وردت التحية ورست بجانب « يخت المروسة »
الذى يقل الخديو ، وعلى الجانب الآخر رست سفينة إمبراطور النمسا « فنس
يوفس » ثم صعد الخديو والسيء دلسبيس لتحية الإمبراطورة ، وبعد الظهر
افتتحت حفلة صلاة عامة تلا فيها العلماء والقساوسة الأقباط والكاثوليك الدعوات

الصالحات المباركات ، وفي المساء بدأ موكب ملكى فخم بلغ طوله ربع ميل وسار حتى وصل إلى السرادقات التي أعدت لذلك الغرض وكانت الإمبراطورة إلى جانب الإمبراطور متابعاً ذراعها وبجانبها الخديو وبالجانب الآخر للإمبراطور وللعهد بروسيا ، وتبعهم في الموكب جماعة الأمراء والأميرة والضباط بملابس التشريفة.

وفي صباح ١٧ نوفمبر فتحت القناة رسميّاً فسارت فيها ٦٨ سفينة تمثل جميع ممالك العالم المتقدمين برئاسة سفينة الإمبراطورة . ونزل المدعون عند الإسماعيلية واجتمعوا في السرادر الذي أقيم لهذا الغرض . وبدأت الوليمة بسخاء وكرم منقطع النظير ، فكان فيها من صنوف المأكولات والمشروبات ما اقتضى إحضاره من بلاده في الخارج نفقات كبيرة . وفي المساء أقيم مرقص يأخذ بالألباب وظهرت فيه الرعوس المتوجة فكان أبهى وأجمل احتفال رقص أقيم في العالم ، وصار يضرب به المثل عدة سنوات . ثم استأنف المدعون السير في القناة حتى وصلوا إلى السويس ، وطير الملوك والمندووبون الخبر السار على لسان البرق إلى حكوماتهم .

وعاد القوم من السويس إلى القاهرة وترك لهم الخديو اختيار الطريقة التي يقضون بها أوقات فراغهم ، وأفهمهم أنهم أحرار في الانتفاع بالطرق الحديدية والفنادق وزيارة العadiات في أنحاء القطر وأنه متبرع بكل شيء . ويقدر الخبيرون نفقات الاحتفال بفتح القناة بأكثر من مليون جنيه . ويحق إذن أن تقول الإمبراطورة أوجيني : « لم أر في حياتي شيئاً أجمل مما رأيت » .

افتتاح دار الأوبرا :

أما دار الأوبرا التي أسرع الخديو في إنشائها لتسليمة ضيوفه في القاهرة فقد خصها الخديو بالتفاته السامي ، وأحضر لها شركات أوربية تعد من الدرجة الأولى بين الشركات التمثيلية وذلك لتقوم بالتمثيل فيها مدة فصل الشتاء إزاء مبلغ تمنحه لها الحكومة كل سنة ، وكانت أول رواية أخرجت على مسرح الأوبرا رواية « عائدة » من عمل الموسيقى الإيطالي الشهير « فردي Verdi » واشتراك

في وضع الرواية وتصوير مناظرها «ماريت» نفسه^(١)
 بذلك حق الخديو أحلامه وظهرت مصر أمام رعوس أوربا المتوجة مظهراً
 مشرفاً للخديو ، واعترف الجميع لدلسبس بالمهارة والفضل حتى أن إنجلترا التي
 كانت تعارض المشروع في أول أمره اضطرت إلى الاعتراف بفوائده فأرسلت
 الحكومة تهنئ دلسبس وتدعوه لزيارتها .

شراء أسهم الخديو :

ومن ذلك الوقت أخذت إنجلترا تفكر في السيطرة على القناة حتى لا تتعرض مستعمراتها للخطر ، وقد سُنحت الفرصة للحكومة الإنجليزية في سنة ١٨٧٥ عند ما احتاج الخديو للمال ووصل إلى علم الحكومة خبر عزم الخديو على بيع أسممه فقال اللورد « دربى Derby » وزير خارجية إنجلترا مخاطباً السفير الفرنسي في لندن :

« إنك تعلم ولا شك أن مصالحتنا في القناة عظيمة فإن عدد السفن البريطانية التي تخترق القناة كل سنة أكثر من سفن باقي الدول مجتمعة ، وعلى ذلك أصبح المرور في القناة مسألة حيوية بالنسبة لنا ، وأرى أن الفرصة قد ستحت لأن تمثل المصالح الإنجليزية في الشركة تمثيلاً صحيحاً ، وعلى كل حال سنعمل ما في وسعنا لنتحول دون احتكار الأيدي الأجنبية لمسألة توقف عليها مصالحتنا الحيوية » ثم قال : « إن إنجلترا لا تريد أن تصبح يوماً من الأيام تحت رحمة الميسو دلسبس مع عظيم تقديرنا لفضله ، وإن الفرنسيين يمتلكون الآن في الشركة أكثر من نصف رأس مالها الأصلي وفي ذلك كفاية لهم » .

ما خسرته مصر:

وفي هذه الأثناء رأى رئيس الوزارة الإنجليزية «ذرائيلي» الفرصة سانحة فانتهزها ونحاطب معتمده في مصر برقياً بشراء الأسمم وأرسل إلى مصرف «روتشيلد»

(١) مثلت الرواية مساء ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧١ بحضور الخديو والأمراء . وقد اشترك بعض جنود الحرمس في الظهور على المسرح .

طلب تسوية الدفع نقداً للخديو ، ولم ينتظر في ذلك الوقت موافقة البرلمان الذي كان معطلاً ، فعجل الخديو وقبل أربعة ملايين من الجنيهات ثم من الأسماء .

ولما كانت أرباح هذه الأسماء مبيعة لغاية سنة ١٨٩٥ تعهدت الحكومة بدفع مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه كل سنة للحكومة الإنجليزية حتى تنتهي المدة . ولم يبق للحكومة بعد ذلك إلا حق الاستيلاء على ١٥٪ من صافي أرباح الشركة وهذا الحق رهنته الحكومة المصرية أيضاً إزاء دين اقترضته ثم ابتعاته شركة فرنسية عند التصفية سنة ١٨٨١ بمبلغ زهيد لتسديد الدين . ولم يبق للحكومة من المزايا في مشروع القناة سوى تحديد عقد الشركة إلى سنة ١٩٦٨ حين تصبح القناة ملكاً للحكومة المصرية .

ما استفادته إنجلترا :

أما إنجلترا فكسبت مغناً مالياً ومركزاً ممتازاً في شركة القناة . وزاد اهتمامها وتدخلها على ما كان من قبل في شؤون مصر والسودان ، وزاد عدد الإنجليز في مجلس إدارة القناة حتى بلغ الثلث ، وباستحواذ إنجلترا على أسماء الخديو ضعف نفوذ فرنسا السياسي في مصر . وقد كان آخرها في التدهور منذ انتزاع فرنسا أمام بروسيا (١٨٧٠) ، وأصبح نفوذ إنجلترا هو الأول في مصر ، وصارت القناة منذ ذلك الوقت جزءاً من المسألة المصرية ووصلت أهميتها إلى درجة جعلتها في نظر أوروبا أهم من مصر نفسها .

مصر والقناة :

وأما بالنسبة لمصر فكان فتح القناة خسارة عظيمة من الوجهتين المالية والسياسية : أما من الوجهة السياسية فقد أصبحت مصر أكثر من ذي قبل مطمح أنظار الدول وخاصة إنجلترا التي أرادت ألا يزاحها مزاحم في طريقها إلى الشرق فعملت على تثبيت نفوذها في البلاد من طريق السياسة أولاً ، ثم

بدعوى المحافظة على مصالحها المالية ، وأخيراً من طريق التدخل العسكري عند سُنوح الفرص .

وأما من الوجهة المالية فقد حرمت مصر بفتحها ما كانت تكسبه من تجارة المرور التي ملأت مكوسها بالمال ، وكانت سبباً في استخدام آلاف المصريين .

ولقد كان يخشى من فتحها على تجارة الإسكندرية وأهميتها ولكنه بفضل تدابير الخديو تبدلت هذه المخاوف .

وقصارى القول ، إنه كان لمصر ولإسماعيل خاصة الفضل الأعظم إنجاز هذا المشروع ، فلولا المساعدة التي قدمتها مصر ما تم فتح القناة . ويقدر الخبرون أن مصر دفعت أكثر من نصف تكاليف هذه القناة وقد بلغت نحو ١٨ مليون جنيه تقريباً .

وفي مقابل هذه الخسارة المالية العظيمة كسبت مصر من الوجهة الدولية ، بفتح القناة اهتمت جميع الدول (لا فرنسا وإنجلترا فقط) بشأن مصر ومستقبلها أكثر مما كان من قبل ، وبسبب حيدة القناة ارتاحت مصر من مخاوف الهجوم ، وأصبحت أشبه بمملكة محايدة ذات صفة دولية^(١) .

(١) تكفلت مصر في سبيل فتح القناة عدا الأرواح التي هلكت أثناء الحفر :

(١) ٩٤٠,٥٥٢ ج قيمة ٦٤٢ سهماً عن السهم ٢٠ ج .

(٢) ٣٦٠,٠٠٠ ج مقدار الفرامة التي فرضها نابليون الثالث .

ويتألف منها :

١٩٥٢٠,٠٠٠ ج تعويض عن عدم استخدام الفعلة المصريين .

٦٤٠,٠٠٠ ج « أخذ امتياز حفر الترعة الملوءة .

١٩٢٠٠,٠٠٠ ج « الأرض التي أخذتها الحكومة .

(٣) ١٩٢٤٠,٠٠٠ ج تكاليف حفر الترعة التي قامت بها الحكومة .

(٤) ٤٠٠,٠٠٠ ج من أراضي وادي الطميلاط وكانت الشركة قد اشتراها بـ ٧٤٠,٠٠٠ ج في عهد سعيد باشا .

(٥) ١٩٠١١,٠٠٠ ج تكاليف حفلة الافتتاح ونفقات العثاث إلخ .

(٦) ١٩٢٠٠,٠٠٠ ج من مبانٍ ومعامل وأدوات مختلفة اشتراها الحكومة من الشركة سنة ١٨٦٨

الفصل الثاني عشر

امتداد دولة مصر في إفريقيا

لما تعذر على مصر التقدم نحو الشمال في عهد محمد على بسبب معارضة الدول كان من الطبيعي أن يتجه الخديو إسماعيل نحو الجنوب . وليس من شك في أن موقع مصر على مصب النيل ، وهو أهم عوامل التقدن بالقاربة واعتبارها على ما يورد لها من الماء في حالتي الزيادة والنقصان ، كان يحتم عليها السعي لضمان مصالحها الحيوية في قلب إفريقيا إما بطريق الكشف والضم والتعمير ، وإما بطريق الفتح . وما من حكومة قوية حكمت مصر إلا ووصل نفوذها قليلا أو كثيراً إلى أعلى النيل . ففي عهد محمد على امتد سلطانه جنوباً حتى شمل دنقلة وسناج وكردفان ووصلت حملاته جنوباً قرب غندکرو عند خط عرض ۴۱° شمالاً . وبعد أن ضاعت أهمية السودان في عهدي عباس وسعيد حتى لم يبق منه لمصر سوى الاسم والخسارة جاء إسماعيل في سنة ۱۸۶۳ ففتح عهداً جديداً لمصر وعمل على تكوين دولة مصرية متراصة الأطراف في قلب إفريقيا واستعan على تنفيذ أغراضه بكسب الدول وخاصة إنجلترا إلى جانبها ، وذلك بأن جعل سياسته تقوم في السودان على غرضين إنسانيين هما « الكشف بالغراف وتحرير الرقيق » .

حملة السير صمويل بيكر :

وكان الخديو في سنة ۱۸۶۷ قد قدم ميناء زيلع لأنجلترا لتكون لها قاعدة حربية في أثناء حملتها ضد الحبشة فكافأته إنجلترا بأن مهدت له طريق العمل في السودان وذلك على إثر زيارة ولـى عهد إنجلترا لمصر في سنة ۱۸۶۹ ، إذ أشار

على الخديو باستخدام «السير صمويل بيكر Samuel Baker» المستكشف الشهير الذى كشف بحيرة ألبرت نيانزا فعينه الخديو فى أبريل سنة ١٨٦٩ على رأس حملة مصرية لإخضاع الأرض الواقعه فى جنوب غندکرو ، غير أن الحملة لم تصادف نجاحاً يبرر التفقات العظيمة التي صرفت . وإنما تمكّن السير صمويل من تأسيس محطات حربية تجارية لمنع الرقيق على طول مجرى النيل الأعلى ، ووصل إلى بحيرة ألبرت ادوارد ولكنّه عجز عن إخضاع القبائل المجاورة . ولما غادر السير صمويل السودان سنة ١٨٧٤ كان النفوذ المصرى قد امتد إلى إلى جنوبى غندکرو حقيقة ولكنّه كان نفوذاً اسمياً فقط فإن المحطات التي تحصنت بها الحاميات المصرية لم تكن كافية لردع القبائل ، بل ظلت الحاميات في حقيقة الأمر مضيقاً عليها من الأهالى .

تكوين هيئة أركان حرب الجيش :

وكان الخديو قد رأى أن مصر يعوزها الأكفاء من الضباط الخبرين والمهندسين ورأى أنه إذا استخدم ضباطاً من الإنجليز أو من الفرنسيين عرض نفسه لمنازعات ومشاكل لا حد لها وعلى ذلك عين ضباطاً محايدين من الأمريكيين الذين كانوا على أتم استعداد للعمل في الخارج بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية سنة ١٨٦١ - ١٨٦٥ فعين منهم أولاً الجنرال «استون Stone» في وظيفة رئيس أركان حرب وكلفه الخديو مهمة تأليف أركان حرب لاجيش يكون لضباطه من المقدرة والكفاية ما يمكنهم من القيام بمشروعات الخديو على أكمل وجه . فأخذ استون باشا يستعين بالضباط الأمريكيين حتى عين منهم نحو أربعين ، ظهر منهم «لورنج Loring» و «داي Day» و «شاييه لونج Chaillé Long» وفي قليل من الزمن تخرج من المصريين ضباط لهم من المهارة والدرية ما ملأ صدر الخديو والأمة فخرًا وإعجابًا . ومن هؤلاء الضباط مختار وواصف وفوزى من أضاءوا صحفة تاريخ مصر الحديث في السودان .

غردون في السودان :

وفي سنة ١٨٧٤ حين انتهت حملة « صمويل بيكر » دخل « شارلس غردون Gordon » في خدمة الخديو بناء على اقتراح ولی عهد انجلترا أيضاً . وكان قد ذاع صيته بسبب بلائه في حرب القرم وفي الصين ، فعينه الخديو حاكماً على الأقاليم الاستوائية جنوبى فاسوده ، وبدخول غردون دخلت في حكومة السودان الحمة والنشاط والاستقامة من جهة ودخلت السياسة والتضاغن من جهة أخرى . في أقل من ثلاثة سنوات خفق العلم المصرى جنوبى خط الاستواء ، وأصبح اسم حكومة الخديو إسماعيل عنوان العدل والنظام والمدنية في البلاد فقد قوى غردون الحاميات وعيّن لها قواداً أكفاء وضرب على أيدي تجار الرقيق وكانوا أصل البلاء والخراب في البلاد .

وتدخلت الجنود المصرية « أوغنده » و « زنبار » ، وأعلنوا مالوك هذه البلاد ولاءهم للخديو مصر . وكان في المقدور ضم هذه الأقاليم لدولة مصر لو لا تدخل السياسة الإنجليزية . ولا يخفى أن غردون كان رجلاً طيب القلب تقىياً يميل إلى معاصرة حركة المبشريين . وفي سنة ١٨٧٦ غادر غردون السودان وما عاد في سنة ١٨٧٧ عين حاكماً على جميع الأقاليم السودانية المصرية .

معاهدة إلغاء الرقيق :

وفي ذلك الوقت تم الاتفاق بين حكومة الخديو وحكومة بريطانيا على إلغاء الرقيق ومنع التجارة فيه ، فعقدت معاهدة أغسطس سنة ١٨٧٧ وعقدت معاهدة (١٣)



غردون

آخرى في السنة التالية وتکبد الخديو نفقات جمة في سبيل تنفيذ شروط هاتين المعاهديتين مما رفع ذكر الخديو وسجل اسمه بين العظام الذين کافحوا في القرن التاسع عشر لتحرير الإنسان من الرق . قال اللورد « ابردين » الوزير الإنجليزى في ذلك الوقت : « إن حاكم مصر قد بذل من الجهد في سبيل منع تجارة الرقيق وتحسين حال شعبه أكثر مما بذله أي أمير آخر في الشرق ، بل وفي الغرب » .

فتح دارفور :

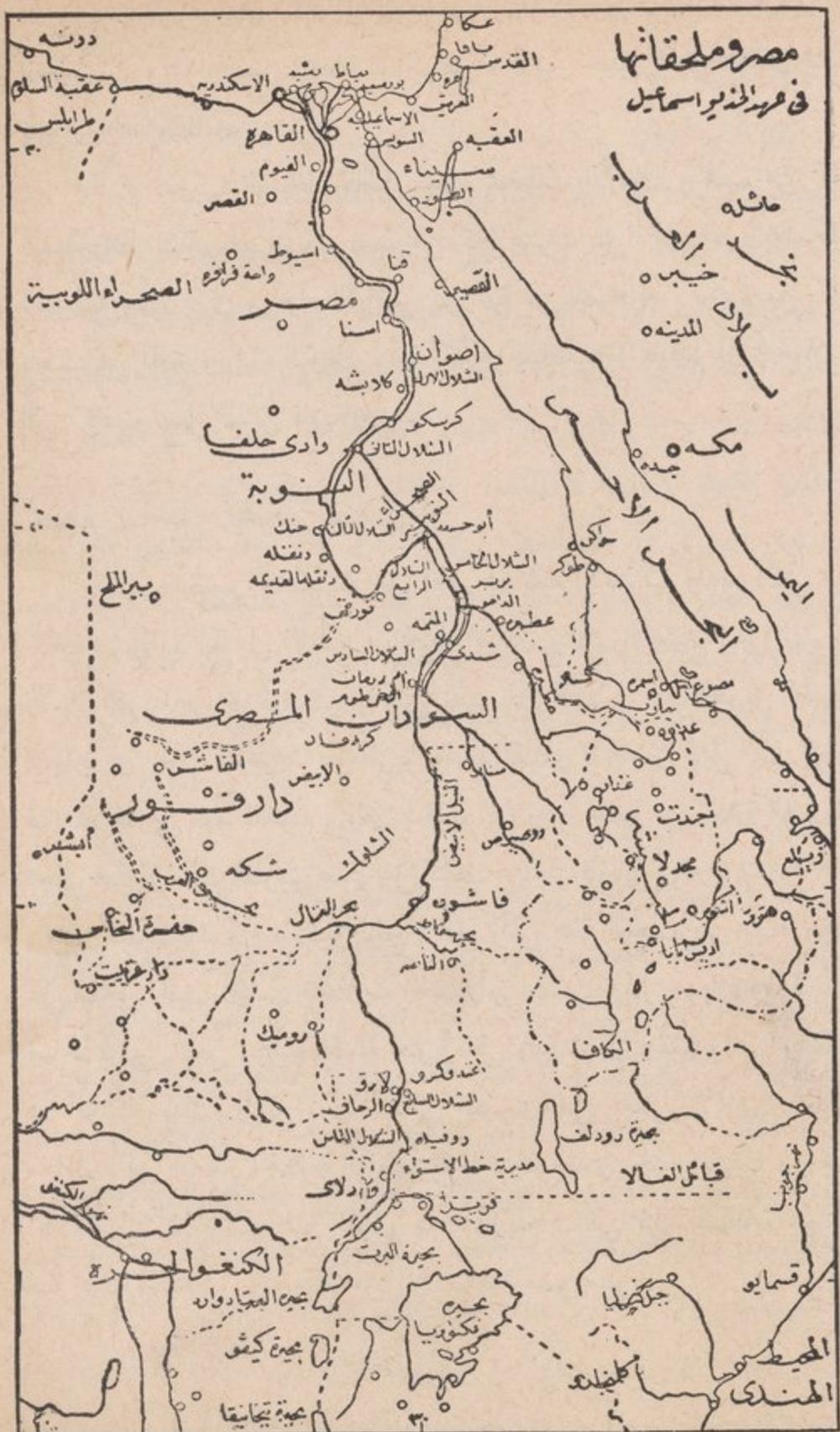
ولم يقتصر تقدم الجيوش المصرية في السودان على الجهات الجنوبية ، بل كانت الحملات تسير في السودان شرقاً وغرباً . في سنة ١٨٧٣ كان قد انحاز « الزبير » أحد كبار أقوياء تجار الرقيق في إقليم بحر الغزال إلى جانب الحكومة المصرية ، فعينه الخديو مديرًا على إقليم دارفور ، وكان ملكها مستقلًا فسيطرت الحكومة حملة لفتح دارفور وتم ذلك على يد الزبير سنة ١٨٧٤ فنحه الخديو لقب باشا ، وجاء الزبير إلى مصر للمثول بين يدي الخديو ولم يؤذن له بالعودة خوفاً من تمرده على الحكومة ، وكان قد خلفه ولده سليمان بن الزبير مديرًا على بحر الغزال . فاتفق سليمان مع غردون أولاً ، ولكن قام النزاع بينهما وشبّت نار الثورة في بحر الغزال فأرسل غردون حملة بقيادة « جسى Gessi » الطلياني لإخضاع سليمان وانتهى الأمر بقتله سنة ١٨٧٩

وفي هذه السنة عاد غردون إلى أوربا بعد أن أعيته الدسائس التي حوله وينس من التوفيق بين سياسة أوربا وقتئذ ومصالح الخديو .

أعمال أركان حرب الجيش :

وفي أثناء هذه الجهود التي قام بها غردون وزملاؤه كان ستون باشا يهيء أركان حرب الجيش المصري للمهمة التي خلق من أجلها . وكان الخديو عالماً بما يستدعيه هذا العمل من العناية والأموال فلم يتأخر عن البذل بسخاء لا سيما

مصرف ملحقاتها في فرنسا ببراسمين



أن وزير الحرب وقى نزد كان رجلاً مشهوراً يتقى همة وذكاء فساعد كثيراً في إنجاح مشروع الخديو، وهذا الوزير هو «الأمير حسين كامل» الذي تسبّب بأفكار والده ومطامعه.

ولما تم تدريب الضباط جعلوا يقومون ب مختلف الأعمال، فنهم من كان يعد الخرائط لتنظيم الضرائب، ومنهم من كان يشرف على أعمال الطرق والسكك الحديدية وطرق الري وإحياء الأراضي الزراعية من الصحراء، ومنهم من كان ينقب عن الملح وزيت البترول. أما أكثرهم نشاطاً وهما فانضم إلى الحملات التي كانت ترسل لمدن قلب إفريقيا.

حملة ساحل المحيط الهندي :

ثم ظهر للخديو أن سيادته على أقاليم إفريقيا الاستوائية ومنابع النيل غير كافية، وأنه لا بد من الاتصال بالمحيط الهندي وذلك بالاستيلاء على نهر من الأنهر القريبة من بحيرة فيكتوريا والتي تصب في المحيط، لأن الطريق الطبيعي للتجارة في إقليم البحيرات هو طريق المحيط الهندي لا طريق النيل الذي تتعدد فيه الملاحة من بعد فاسوده. ولعلم الخديو أن جزءاً عظيماً من تجارة العاج قد تحول فعلاً إلى ذلك الطريق صمم على كشف جديد، فأرسل في فبراير سنة ١٨٧٥ «مالك كيلوب باشا» و«شاييه لونج» على رأس حملة للبحث عن ميناء متوافق على ساحل المحيط الهندي فاختارت الحملة أولاً مصب «نهر جوبا» ولم ي يكن صالحًا لمرسى السفن سارت الحملة جنوباً حتى وصلت إلى «قىمايو»، ودخلت في أملاك سلطان زنبار ورفع العلم المصري على بعض الأقاليم. ولكن ما لبث الخبر أن بلغ الحكومة الإنجليزية فاحتاجت لدى الخديو بقوة، ورجعت الحملة بعد أن أخلت جميع الموانئ عدا «زيلع» التي نزل السلطان عنها في سنة ١٨٧٥ للخديو إزاء مبلغ من المال تدفعه مصر سنويًا.

ضم بربرة وهرر :

وقد أدى دخول الجنود المصرية في زيلع إلى احتلال الأقاليم المجاورة فضمت « بربرة » ثم أخذ المصريون يعدون العدة لفتح « هرر » فسارت حملة تحت قيادة رءوف باشا في سبتمبر سنة ١٨٧٥ وأخضعت جميع القبائل ، وما لبث العلم المصري أن خفق فوق « هرر » وبديء بتنظيم هذا الإقليم الجديد بتوطيد الأمن وتأمين حرية الأفراد وإدخال الزراعة وبناء دار الحكومة والمستشفى وثكنات للعساكر ، وكان رءوف محبوباً لدى الأهالي وقد نزل من قلوبهم منزلة جعلتهم يلقبونه « بالوالد » وكتب الدكتور « شوينفورت » الألماني يصف الاستعمار المصري في هذه الجهات يقول : « إن القوة والنفوذ اللذين كانا لمصر من سنة ١٨٧٠ إلى ١٨٨٠ على أراضي النيل الأعلى الشاسعة لم تتمتع بهمَا أعظم الأمم استعماراً في التاريخ وهو الإنجليز والبرتغال . وقد كان الأمن في تلك الربوع السحرية مستتبّاً بدرجة لم تعرف من قبل ولا من بعد » .

حرب الحبشة :

غير أن امتداد دولة مصر على سواحل البحر الأحمر كان من شأنه أن يجر المشاكل مع بلاد الحبشة ، وكان لمصر من المowاني على هذا الساحل « زيلع » و « مصوع » و « سواكن » وكلها كانت بيد تركيا ثم نقلتها تركيا إلى الخديو وبدخول هذه الموانئ في حوزة مصر قطعت على الحبشة طريق البحر وحرمتها تجارة العالم ، ثم أن الخديو شجع الاتجار بين أملاكه والأقاليم التي تحت سيادة ملك الحبشة فخشى الأخير اقتراب المصريين وتدخلهم في بلاده وتواترت العلاقات توترة شديداً عند ما عين الخديو « متزنجر Mutzinger » السويسري حاكماً لصوع وكان متزنجر لهذا قنصلاً لفرنسا وإنجلترا في الحبشة فأخذ يفاوض بعض رؤساء الحبشة ويحضرهم على الثورة فخشى ملك الحبشة أن يكون تعينه مقدمة هجوم المصريين وإعدادهم العدة للزحف فأرسل الرسل إلى إنجلترا

يستجد بها ضد هجوم المسلمين ، غير أن إنجلترا التي حاربت الحبشة منذ سنوات قليلة لم تتحرك ضد إسماعيل . أما فرنسا وكانت حانقة على إنجلترا والخديو معاً بسبب بيع أسلحته لقناة السويس فساعدت الحبشة جهاراً وأرسلت لهم المؤن الحربية والأسلحة .

الحملة الأولى :

وكان الخديو يتوق إلى تحسين سمعته في نظر أوروبا فأسرع بإرسال الحملة الأولى وعلى رأسها ضابط أصله دنمركي اسمه « أرندرب بك » Arondrup بك ومعه « رشدى » « واراكيل » أخوه نوبار باشا و ٢٥٠٠ جندي . وقد تحركت الحملة في أكتوبر سنة ١٨٧٥ وانضم إليها « متزنجرو » الذي ما فتئ يحرض الخديو على إرسال الحملة و يؤكّد له الفوز .

انهزم المصريين :

ولما وصل « أرندرب » إلى « أسمرة » نفخ الملك يوحنا في البوق فتجمعت ٣٠,٠٠٠ رجل وقامت معركة على الشاطئ الأيسر من نهر « مارب » عند « جوندت » انهزم فيها المصريون بسبب كثرة عدد العدو وأعمل فيهم الأحباش الأسلحة والحراب حتى تكادست أجسام المصريين بعضها فوق بعض ، والأحباش في حالة جنون من شدة الفرح فذهبت الحملة على بكرة أبيها ، ولم ينج إلا الضابط رشدى و معه فرقة صغيرة قادها إلى مصوع .

إرسال حملة ثانية :

فلا وصلت إلى الخديو أخبار هذه الكارثة كتم أمرها حتى يتمكن من الانتقام ، ولو نشر الخبر لأضر بسمعته حربياً وسياسياً ، لذلك صمم على إرسال حملة تأديبية أكبر من الأولى يبلغ عددها ١٦٠٠ ، وقام الجنرال ستون باشا والوزير الأمير حسين يعملون على تجهيز الحملة وترتيبها بكل دقة وهمة ،

فعين راتب باشا قائداً للحملة لإرضاء للرأي المصري بالجيش وعين الجنرال «لورنچ» الأمريكي رئيساً لأركان حرب فسارت الحملة من السويس والتحق بها عند مصوّع الأمير حسن الذي كان ضابطاً في الجيش البروسي واشتربكت الحملة مع العدو عند «قرع» ١٨٧٦ حيث نشبّت معركة دامت ثلاثة أيام بلغت فيها خسائر المصريين ٤٠٠٠، غير أن خسائر العدو كانت أكبر من ذلك فاضطرّ الجيش الحبسى إلى التقهقر وعجزت الحملة عن مواصلة الحرب حتى يتم لها النصر.

أسباب فشل الحملة :

ويرجع سبب فشلها إلى عدم توحيد القيادة ، إذ كان هناك خلاف بين راتب باشا ولورنچ والأمير حسن بن الخديو . ولم يكن لورنچ ذا خبرة سابقة بحركات الجيوش والواقع الحربي . أما راتب باشا فلم يتم بشيء سوى صحة الأمير حسن وسلامته . وكانت تعوزه الحرارة الالزامية للقائد المهاجم وعلى ذلك أرسل الخديو يأمر راتب بعقد صلح على أحسن شروط ممكنة . وبذلك انتهت حروب الحبشة وهي أول ضربة صادفها الخديو في إفريقيا وأول نذير بالخسارة وضياع ذلك الملك الواسع في إفريقيا .

جهود الجيش الأخرى :

لم يكن هذا كل أعمال الجيش في عهد إسماعيل فقد اشتربكت الجنود المصرية في قمع ثورة كريت سنة ١٨٦٨ ، وفي الحرب التركية الروسية في سنة ١٨٧٧ ، إذ أرسل الخديو حملة مؤلفة من ٣٠,٠٠٠ بقيادة الأمير حسن باشا فأبلى بلاء حسناً .

وقد بلغت قوة الجيش في عهد إسماعيل ٢٦٦٨ ضابطاً و ٨٤٥٣٠ جندياً و ١٨٩٠ تلميذاً حربياً .

أما الأسطول الحربي فبلغ عدد سفنـه ١٨ سفينة بخارية منها ثلاثة بواخر

خصوصية أهمها « المروسة » وحملتها ٣٥١٧ طنًا وقوة آلاتها ٨٠٠ حصان وسرعتها ١٦ ميلاً في الساعة والباقي بوارج حربية وطرادات وسفن للنقل . وقد عارضت حكومة الباب العالى فى إنشاء المدرعات الحربية الضخمة . ومع ذلك كان اهتمام الخديو بدأر صناعة الإسكندرية وبالمدرسة البحرية بالإسكندرية وبكل ما له علاقة بالبحرية عظيماً جداً .

الفصل الثالث عشر
التقدّم النيابي وإصلاح القضاء

سلطة الخديو وال المجالس الشورية :

كان إسماعيل حاكماً مستأثراً بالحكم له من القوة والسيطرة على الأمة وأفرادها ما لم يكن لقيصر الروسيا في ذلك الوقت ، ولقد ساعده على استبداده مقدرته النادرة على تفهم أعمال الحكومة والإسلام بكل تفاصيل الإدارة ودقائقها ، غير أنه لم يكن في مقدوره أن ينفرد بالحكم في مملكة واسعة غنية كمصر ، فاحتاج بطبيعة الحال إلى مساعدة الوزراء والهيئات الشورية . ولم تكن مشاركة هؤلاء له في عرفه من ضروريات دستور البلاد ، بل مما تتطلبه المصلحة العامة والمظاهر الرسمية فقط . لذلك لم يتزد حين اعتلاءه العرش في تجديد المجالسين اللذين كان يستأنس محمد على برأيهما وهما مجلس الدولة الأعلى المكون من كبار العلماء والأعيان والخبراء ، والمجلس الخديوي الخاص الذي يعتبر نواة مجلس الوزراء في مصر ، إذ كان يضم رؤساء المصالح والمديرين .

وفي نوفمبر سنة ١٨٦٤ أصدر إسماعيل قراراً بتكوين مجلس شوريٍّ للنواب ، افتتحه الخديو في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٦ وكان عدد أعضائه ٧٥ اختارهم حكام الأقاليم والمحافظات من بين العمد وأعيان البلاد وسراتها ، ويعد اجتماع مجلس شوريٍّ للنواب رغم قصور قانون الانتخاب وصفته الاستشارية البحتة أول خطوة دستورية في سبيل إشراك المصريين في إدارة شؤون حكومة البلاد .

ومع ذلك فإنه بسبب تدخل الخديو الذي كانت سلطته فوق كل شيء يمكن القول إنه لم يكن لأية هيئة في مصر حق معارضة أو نقض أعمال الخديو الذي بقى مستأثراً بكل سلطة حتى أنشئت المحاكم المختلطة فوضعت حداً لسلطته التشريعية . وإلى نوبار باشا يرجع الفضل في إنشاء هذه المحاكم .

نوبار باشا :

و « نوبار » أرمني الأصل مثل قريبيه « بوغوص وأربين » وزراء محمد على دعاه حاله بوغوص يوسف إلى مصر وخصصه في الترجمة فكان يقرأ تاريخ الثورة الفرنسية لحمد على الكبير ، وكان كاتب أسرار إبراهيم باشا ثم عباس باشا ومديراً للسكة الحديدية في عهد سعيد ، وكان نوبار من الحذق والدهاء ما أهله لممارسة السياسة الدولية على أحسن وجه ، والحقيقة أنه يصعب نزع الصفة الدولية عن نوبار ، إذ كانت شهرته دولية ووجهة نظره دولية وأعماله ترمي إلى معاضدة المسائل الدولية ، وبالإجمال كان نوبار عنوان مصر من الوجهة الدولية بكل ما في هذه الصفة من حسنات وسيئات . غير أنه يجدر بنا ألا ننسى أنه بفضل نوبار نالت مصر مكانها بين دول العالم المتmodern ، وأن نوبار هو الوزير الذي تغلغل في نفسية الخديو إسماعيل فعرف مآربه ومطامعه وعمل على تحقيق آماله في الاستقلال وإقامة العدل في البلاد .

ونوبار هو الذي كان يمثل مصر في المؤتمرات في الخارج ، وهو الذي كان يقوم بالتفاوضات الدولية الهامة في عهد إسماعيل . وقد كان نوبار كاتباً محيداً باللغة الفرنسية ومتكلماً جzel المنطق ناصع البيان يجتذب القلوب بخديشه ، وكان ضليعاً في كثير من اللغات الأجنبية وخاصة في الفرنسية والتركية ، وقد أكسبته تجاربه المختلفة في الإدارة المصرية خبرة واسعة في مختلف الشؤون . ومع جهل نوبار عادة بتفاصيل المسائل الفنية لم يكن له ند في وضع القواعد العامة وإيضاح ما يريد بلغة سهلة مرنة .

لذلك وثق به إسماعيل في أول الأمر كل الثقة وعهد إليه في النظر في المسائل السياسية والمالية الهامة فعيشه وزيرًا في سنة ١٨٦٧ ، وبمحذقه ومهارته نجحت المفاوضات التي انتهت بمنح إسماعيل حق الوراثة في أكبر أنجاله ولقب خديو وباق امتيازات الاستقلال الداخلي .

مساوئ الامتيازات :

أصل الامتيازات منح قصد بها تشجيع الأجانب على الإقامة بالبلاد ، غير أن القناصل وبعض الحكومات الأجنبية أساءوا تفسير هذه المعاهدات فأخذوا يحمون رعاياهم في كل الحالات ، حتى في حالة تلبسهم بالجريمة ، وصاروا إذا وصلت إليهم الشكاوى من مواطنיהם يطالبون الحكومة بالتعويض ويفرضون عليها الغرامات ؛ وبلغت الحال أن بعضهم كان يرحب بأى شخص يريد الحياة حتى بين رعايا السلطان أو الخديو ، وهذا عمل مخالف صراحة لمعاهدات الامتيازات .

وأصبحت حماية الرعايا المحليين من الأعمال التي عادت بالربح الوفير على قناصل الحكومات الأوروبية الصغيرة وقد قدر بعضهم مقدار ما أخذته محاكم القناصل من غرامات وتعويضات في زمن سعيد باشا والخديو إسماعيل بمبلغ ٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه وحكي عن سعيد باشا أنه دخل عليه مرة قنصل دولة صغيرة معروفة بالمشاكلة فما خلع القنصل قبعته حتى أخذ يعطس عطاساً خشى معه البشا أن يصاب القنصل بالبرد فقال البشا بلهجة تنطوى على الذعر والخوف « اعمل معروفاً أيها السيد ضع قبعتك على رأسك وإلا أصابك البرد وطلبت مني حكومتك تعويضاً ثقيلاً ! ». .

سوء استعمال الامتيازات بمصر :

وإنا لنعجز عن تعداد المصائب التي جلت بالبلاد من جراء ظلم هذه المحاكم المتمتعة باستقلال خارج استقلال البلاد . وإنما يكفي أن نقول إن هذه المحاكم القنصلية كانت أغرب الغرائب وأعظم الرذایا ، وخاصة في مصر حيث انتهز القناصل فرصة ضعف الولاة المصريين بعد موت محمد علي ولم يتركوا للحكومة المصرية ذرة من التفوذ على الأجانب في البلاد ، وبدلا من معاهدات الامتيازات نشأ نوع من الامتيازات والعادات تمسك به القناصل ،

وحالوا دون تدخل الحكومة من جهة ودون وصول العدالة إلى أهل البلاد من جهة أخرى . وأسوأ مظاهر هذا النظام القنصلي هو القضاء الجنائي ، فإنه قد جرت العادة في مصر ألا يحاكم المجرمون الأجانب أمام محاكم وطنية ، بل تقضى عليهم الحكومة وتسلمهم إلى قناصلهم ، في حين أن حكومة تركيا الأصيلة في عقد الامتيازات قد اشترطت محاكمة المجرمين الأجانب أمام محاكمها . وباليت الأمر وقف عند ذلك ، بل ازدادت الحالة تعقداً بسبب تعدد هذه المحاكم القنصلية بنسبية عدد الحكومات المختلفة الممثلة في مصر ، وبلغ عددها سبع عشرة قنصلية مختلفة فكانت ترى القنصل كل يطبق قانون بلاده على المتخاصمين أمامه . وكانت القاعدة أن يلجأ المدعى إلى المحكمة التابع لها المدعى عليه ، وفي الغالب لم يكن لهذه المحاكم هم سوى تبرئة مواطنها . وإذا اقتضى الحال استئناف القضية لم تكن ثمة مندوحة عن تقديمها خارج القطر إلى أقرب محكمة من بلاد المدعى عليه . ولا حاجة إلى بيان الصعوبات التي كانت تعتري إجراء العدل بهذه الطرق وخاصة في الأحوال الجنائية . وإذا ذكرنا أن كثيراً من الأجانب في مصر كانوا قوماً عاطلين ، من طبقات معدمة وضيعة سهل علينا أن نتصور مبلغ الفساد والإجرام الذي كان يقع ويفلت من أيدي الحكومة .

إنشاء المحاكم المختلطة :

وإذا كان ثمة فضل لأحد فالفضل للخديو أولاً ثم لنوبار فهما اللذان قلما أظافر القنصل وأخذدا يناضلان سبع سنوات بكل ما أوتياه من قوة وسياسة في إنشاء المحاكم الدولية . وكان نوبار قطب المفاوضات بين الخديو والدول رأساً والمعبر عن أمنى الخديو في رفع نير الامتيازات عن البلاد .

مشروع نوبار :

وأول أعماله أنه قدم تقريراً ضافياً عن الحالة في سنة ١٨٦٨ ثم قدم مشروععاً

لإصلاح الحاله وفيه قرر أن تكون الحكومة هي الواضعة للقوانين بشرط أن يكون القانون مستقلًا عن الحكومة وعن القنصل أيضًا ، واقتراح لإصلاح الحاله توحيد

القانون في البلاد بإنشاء محاكم مختلطة يمثل فيها العنصر الأجنبي تمثيلاً ممتازاً حتى يضمن الأجانب سير العدالة بإنصاف ، وبذلك تسقط الحاجة إلى محاكم القنصل من جهة وتنقييد سلطة الخديو المطلقة من جهة أخرى .

ثم عرض نوبار مشروعه على الحكومة الفرنسية التي كانت صاحبة النفوذ السياسي الأول في البلاد ، فكانت فرنسا لجنة لدرس المشروع من وجهة النظر الفرنسية البحتة ، أما إنجلترا

فرحبت بالمشروع وكتب اللورد « داربي » وزير الخارجية الإنجليزية يعترف بالمساوئ التي كانت تشكو منها الحكومة المصرية ويحذد الإصلاح .



نوبار باشا

تكوين لجنة دولية بالقاهرة :

وعلى أثر ذلك تكونت لجنة دولية في القاهرة في سنة ١٨٦٩ برئاسة نوبار نفسه ويمثل الدول القنصل والمندوبون القضائيون . ووالت اللجنة الانعقاد حتى وضعت تقريراً ابتدائياً لمشروع المحاكم المختلطة . وعرض نوبار قانونها على الدول وجده مستمد من القانون الفرنسي معدلاً بعض الأحكام الإسلامية التي تتفق وروح القانون الفرنسي . وكانت فرنسا منذ الساعة الأولى تعمل بوساطة ممثلها في مصر على تثبيط المشروع ، وكذلك كانت تركياب ترى في المشروع افتياً على حقوقها من حيث إن مصر تابعة لها . لذلك سافر نوبار إلى القسطنطينية ويسعى سياسة نوبار ومهارته تمكن من كسب موافقة حكومة الباب العالى ، ثم سافر بعد ذلك إلى أوربا ليقنع فرنسا بالموافقة على مشروعه . ولكن قامت الحرب الفرنسية البروسية فجأة فوقت المفاوضات .

انعقاد اللجنة بالاستانة :

وفي سنة ١٨٧٢ عادت المفاوضات ثانيةً وعقدت لجنة دولية في القسطنطينية للبحث في المشروع نهائياً وسعى نوبار سعياً جدياً في إقناع المندوبين بضرورة منح المحاكم سلطة القضاء الجنائي ، غير أن الدول لم تعاصره في ذلك ولم يجد إصرار الخديو وتشدیده على نوبار في هذه النقطة . وأخيراً اكتفى الخديو بالموافقة على قصر حق القضاء الجنائي أمام هذه المحاكم على الجنسيات التي ترتكب ضد قضائها وموظفيها أثناء تأدية أعمالهم . أما القضايا المدنية بين الأجانب المختلفين في التبعية أو بين الأجانب والوطنيين فكان للمحاكم الجديدة حق النظر فيها من غير تمييز طبقات المحاكمين كما كان لها أيضاً حق نظر قضايا العقار بين المتقاضين المتعددين في التبعية . ولم يكن للحكومة حق التدخل في أحكام هذه المحاكم ولو أنه كان من واجبها مساعدتها في توقيع الأحكام إذا طلب إليها ذلك .

موافقة الدول :

وقد وافق أكثر الدول على مشروع المحاكم في سنة ١٨٧٣ ، وفي نفس هذه السنة منحت تركيا الفرمان المشهور الذي أعطى الخديو حق وضع القوانين الداخلية وعقد المعاهدات التجارية بدون استئذان الباب العالي ، فكان ذلك بمثابة موافقة الدولة على مشروع الإصلاح . ثم وافقت باقى الدول ما عدا فرنسا التي ترددت طويلاً وأخيراً اضطرت إلى الموافقة في ديسمبر سنة ١٨٧٥

افتتاح المحاكم :

وعلى ذلك افتتحت محكمة الإسكندرية في رأس سنة ١٨٧٦ افتتحها رياض باشا لأن نوبار كان قد سافر إلى أوروبا مغضوباً عليه من الخديو في سنة ١٨٧٥ ، وتقرر فتح ثلاث محاكم ابتدائية في الإسكندرية وفي القاهرة وفي المنصورة عين لها سبعة عشر قاضياً أجنبياً وأثنا عشر قاضياً وطنياً . وأنشئت أيضاً محكمة عليا للاستئناف بالإسكندرية مكونة من أحد عشر قاضياً سبعة

منهم من الأجانب وأربعة من المصريين ، وهذه المحكمة حق الإشراف والإدارة العامة . وي منتخب القضاة حكوماتهم ، ويعينهم الخديو بمرسوم منه ويصدرون أحكامهم باسمه .

الخديو والمحاكم المختلطة :

وما لا شك فيه أن الخديو رحب بإنشاء هذه المحاكم لأنها قبضت لدرجة عظيمة على نفوذ القناصل ، وتتدخلهم الضار بسير العدالة والأمن العام ، وأنه رأى إنشاء المحاكم دليلا يقدمه للدائنين على أنه ينوى الاحتفاظ بتعهداته المالية للأجانب ، إذ لا يخفى أن المحاكم الجديدة كانت فوق الحكومة ، ولو أنه من الوجهة العملية كان يتعدى أن تنفذ حكماً على صاحب البلاد .

ونتص إحدى مواد هذه المحاكم صراحة على أن لها حق محاكمة الحكومة والمصالح ودوائر الخديو وأمراء الأسرة المالكة في الأحوال التي تمس فيها مصالح الأجانب ، وعلى أن لها أيضاً حق النظر في حقوق أي أجنبي تعتمد عليه الحكومة بالتشريع أو غيره ، وعلى أن لها حق تسجيل القوانين الجديدة ، وقد فسروا هذا الحق بأنه لا يجوز للحكومة إصدار قانون يغير الحالة المالية في البلد من غير موافقة الدول التي وافقت على إنشاء هذه المحاكم . ولذلك اشترط ألا يتغير النظام المعمول به في مدة التجربة وهي خمس سنوات .

الفصل الرابع عشر

الأزمة المالية والتدخل الأوروبي

أول حجر في بناء الدين :

لما جاء الخديو إسماعيل صنف ديون سعيد باشا وعقد قرضاً جديداً سنة ١٨٦٤ بمبلغ ٥,٧٠٤,٢٠٠ جنيه لتسديدها ويكون سعيد إذن هو الذي وضع الحجر الأول في بناء الدين المصري . ولقد زادت ثروة البلاد في مبدأ عهد الخديو إسماعيل بسبب الحرب الأمريكية الأهلية وإلغاء الرقيق في أمريكا ، ولكن منيت مصر مدة ستين (١٨٦٤ - ١٨٦٦) بطاعون الماشي الذي هدد الزراعة بالعططل فاهتمت الحكومة وأمدت الفلاح بالمساعدة فاشترى له الغلال والماشى والعدد من الخارج ، وقد كلفها ذلك خمسة ملايين من الجنيهات .

قروض إسماعيل :

ثم احتاج إسماعيل للمال ليدفع الغرامات التي فرضها عليه إمبراطور فرنسا لشركة القناة وقدرها ٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه ، وليقوم بنفقات الأشغال العامة التي كان يسير فيها بهمة فعقد قرضاً في سنة ١٨٦٨ قيمته ١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيه ، وكان في الإمكان أن يقف الخديو عند هذا الحد لولا زيادة نفقات الحكومة بسبب المنافع العامة التي أنشأها وبسبب نفقات الاحتفال بالقناة ، وتضاعف الجزية لتركيا والهيابات التي كان يرسلها لرجال الباب العالى ليستميهم إلى إجابة طلباته . أضف إلى ذلك أن الخديو كان في شؤونه الخاصة يصرف إسرافاً غير محدود ، ويريد أن يقلد أعظم ملوك العالم فجعل عاصمة مملكته بالمباني والقصور وكون جيشاً عملاً استخدمه في إنشاء دولة متراحمية الأطراف في إفريقية .

ولما لم تكن ثروة مصر وحدها مع زيادة دخلها كافية لإبلاغه هذه الدرجة من الكمال ، عمد إلى القروض الصغيرة السائرة ذات الأرباح الباهظة ، ثم جاءت الحرب الفرنسية البروسية فسدت الأسواق المالية في أوربا أمام الخديو ولحا وزيره « إسماعيل صديق المفتش » إلى إصدار أذون مالية تستحق الدفع في مدد وجيزة ، ثم فكر في عقد قروض داخلية .

القروض الداخلية :

وعلى ذلك طلب الخديو في سنة ١٨٧١ الاقتراض من أرباب الأطيان ، وتسهيلاً لذلك أصدر قانون « المقابلة » الذي يقضى بدفع ستة أمثال ضريبة الأراضي مرة واحدة أو على ستة أقساط وفي مقابل ذلك تخفيض الضريبة إلى النصف باستمرار ، مع العلم بأن هذا القانون لم يمنع دفع الضريبة الأصلية حتى ينتهي المالك من دفع الأقساط . وظاهر أن هذا يؤدي لا محالة إلى خراب مالية الحكومة ، إذ معناه أن الحكومة كانت تفضل أخذ ٢١ مليون جنيه تقريراً موزعة على بضعة أقساط إزاء تضحيتها بنصف ضريبة الأراضي وقدره قرب مليوني جنيه كل سنة تصحيحية مستمرة .

ولما كانت طلبات الخديو آخذة في الازدياد لم يفده قانون المقابلة كثيراً ، وخاصة لأنه كان اختيارياً في أول الأمر ، كما أن مشروع القرض الأهلي الذي أقرضه المفتش بربع ٪٩ المعروف بقرض « الروزنامة » لم يصادف نجاحاً كبيراً ، ولم يدخل الخزانة منه سوى سوى ١,٨٧٨,٠٠٠ جنيه .

قرض فاحش :

وفي سنة ١٨٧٣ زاد الدين السائر حتى وصل إلى ٢٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، فلجاً الخديو إلى أحد المصارف الأوربية ووحد هذه الديون كلها في قرض قيمته الأساسية ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بفائدة ٪٧ فكان هذا القرض وبالاً على الحكومة ، إذ لم يصلها منه فعلاً إلا ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ، وضاع الباقى (١٤)

بسبب تكاليف القرض ونزول أسعار الأوراق المالية التي دفعت ضمن القرض .

بيع أسهم القناة :

وفي نوفمبر سنة ١٨٧٥ وصلت الحالة المالية إلى أسوأ درجة وخاصة بسبب اشتباك الحكومة في حرب الحبشة ، وبعد أخذ ورد التجأ إسماعيل إلى بيع أسهم الحكومة المصرية في شركة قناة السويس فسارت الحكومة البريطانية للحصول على هذه الصفقة وفي أقل من أسبوع تمكن « دزرايلي Disraeli » رئيس الوزراء وزعيم المخاطبين من شراء الأسهم . أما المبلغ الذي تسلمه الخديو وهو ٣,٩٦٧,٥٨٣ جنيهًا بالضبط فحسن الحالة بعض التحسين وأخر حلول الأزمة .

محاولة الإصلاح :

ثم إن الخديو فطن لسوء الحالة وصمم على إدخال الإصلاحات الالزمة فطلب من الحكومة الإنجليزية مساعدته بإرسال أحد موظفي المالية الإنجليزية فأجابت الحكومة بإرسال المستر « كيف Cave » عضو البرلمان والعضو في مجلس الملك الخاص لإجراء تحقيق دقيق وتقديم تقرير واف عن حالة المالية في البلاد ، وهذه سياسة غريبة جديدة من الحكومة الإنجليزية لأن الخديو إنما طلب موظفًا يكون تحت أمره لا محققًا يعلن أسرار الحكومة .

تقرير مستر كيف :

وصل « كيف » في ديسمبر سنة ١٨٧٥ وبعد البحث والتنقيب مدة شهرين قضاهما في « قصر النزهة » بشبرا كتب تقريراً هاماً عن حقيقة الحالة في مصر قال فيه « تشكو مصر من الجهل والاختلاس والإهمال والتبذير وهي الأمراض المنتشرة في الشرق . وتشكو كذلك من كثرة النفقات التي سببها إدخال مدينة الغرب في البلاد ، فقد أنفقت أموال طائلة في مشروعات لا تجدى نفعاً وفي مشروعات منتجة ولكنها أنجزت خطأ أو بسرعة » واقتراح المستر « كيف »

في آخر التقرير إنشاء إدارة للمراقبة المالية يرأسها موظف إنجليزي واقتراح أيضاً لا يعقد قرض ما لم تتوافق عليه إدارة الرقابة . وقال إن ثروة مصر ومواردها كافية لدفع جميع ما عليها من الديون إذا حسنت إدارة البلاد .

غير أنه مع اعتدال هذا التقرير واستعداد الخديو لتنفيذ ما اشتمل عليه من اقتراحات . فقد نجم عنه أذى عظيم لعدم نشر التقرير بسرعة ولرفض الحكومة الإنجليزية إعارة موظف مالي للقيام بالإصلاحات المطلوبة ولم يسع الخديو إلا بإصدار أمر عال في ١٨ أبريل سنة ١٨٧٦ بوقف الدفع مؤقتاً . ومنذ ذلك اليوم بدأت المشكلة المالية المصرية ، وببدأ معها التدخل الأوربي في شؤون الحكومة الداخلية .

توحيد الدين :

ولما ذعر الرأي العام الأوروبي سعي الخديو في تهدئة الخواطر فأصدر مرسومين في مايو سنة ١٨٧٦ الأول يقضى بتوحيد الدين العام الذي على الحكومة وعلى الدائرة السنوية وجعل مجموعه مبلغ ٩١,٠٠٠,٠٠٠ بفائدة قدرها ٧٪ يسدد في ٦٥ عاماً .

إنشاء صندوق الدين :

وبمقتضى المرسوم الثاني قرر إنشاء إدارة خاصة للدين يعين فيها موظفون من الأجانب لإدارة شؤون الدين ، وهذه الإدارة هي التي أطلق عليها « صندوق الدين المصري العام » وعيّنت كل من إيطاليا وفرنسا والنمسا مندوباً عنها ، أما الحكومة الإنجليزية فأبانت تعين مندوب رسمي عنها واختير فيما بعد الكابتن « بارنج Baring »^(١) مندوباً عن الدائنين الإنجليز كما عين بعد ذلك مندوب عن روسيا وألمانيا ؛ وخصص دخل أكبر مدبريات القطر ضمانة لتسديد الأقساط . ويعتبر تكوين صندوق الدين أول تحديد فعلى لسلطة الخديو إذ أصبحت لجنة الصندوق بمثابة حكومة مستقلة داخل الحكومة في مصر . وقد كان من رأى

(١) هو الذي صار « لورد كروم » فيما بعد .

الخديو أولاً أنه ليس ثمة خطر من اجتماع مندوبي الدائنين ، ولكن ما لبست الحال أن تغيرت لما تدخلت الحكومات نفسها لصيانة مصالح الدائنين فأوجدت في مصر حالة سياسية ليس لها أمثل في تاريخ الحكومات المستقلة .

لجنة جوشن وجوبير :

اتفق أصحاب الديون من الإنجلiz على إرسال المستر « جوشن Goschen » المالي الكبير وعضو البرلمان وأحد الوزراء السابقين وانتخب الفرنسيون الميسو « جوبير Joubert » واتفقت الحكومتان على أن يقوم الاثنان بإجراء تحقيق دقيق في الحالة المالية . وما لبثا أن قدما تقريرهما في نوفمبر سنة ١٨٧٦ وفيه يقرحان فصل ديون الدائرة السنوية البالغ قدرها ٨,٨١٥,٠٠٠ جنيه وفصل بعض القروض الأولى عن الدين الموحد حتى أصبح بذلك ٥٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بفائدة قدرها ٦٪ وقدرت الدين الممتاز بمبلغ ١٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بفائدة قدرها ٥٪

ولضمان حسن السير اقترحت اللجنة تعيين مراقبين أحدهما إنجليزى ويكون على رأس إدارة الإيرادات والثانى فرنسي ويكون على رأس مراجعة الحسابات وتعيين أجانب آخرين كرؤساء للمصالح . ووافقت أيضاً على تكوين « صندوق الدين العمومي » للنظر فيما يختص بالدين أولاً فأولاً .

وإجابة لطلبات أصحاب الديون أقر الخديو تعيين إنجليزى وفرنسي كمراقبين ماليين الأول للدخل والثانى للمراجعة والدين ، وفي هذه الآونة عزل « إسماعيل صديق »^(١) المفتش الذى لقى حتفه ، وطرد كثير من الوطنيين

(١) كان إسماعيل صديق أخا في الرضاة ثم صديقاً للخديو منذ صغره ولما اعتلى إسماعيل العرش عينه مفتشاً عاماً وفي سنة ١٨٦٩ عينه وزيراً للمالية وصار المفتش في حقيقة الأمرحاكم بأمر الخديو وقد عرف المفتش كيف يعامل الفلاحين فشدد أياً تشديد في معاملتهم ومحاسبتهم . وظل المفتش في المالية يسيء إلى الفلاحين حتى بدأت الكارثة المالية في سنة ١٨٧٦ وجاءت بعثة الدائنين فكان ذلك بثابته محكمة للمفتش وما بدأ التحقيق حتى ظهرت أغاليط واحتلالات ومتناقضات وسرقات في الدخل لا يمكن إنكارها . فلما علم المفتش بما ظهر كتب إلى الخديو ينصحه بعدم الأخذ بأراء المحققين الأجانب تخفي الخديو استفحال أمره وافتضاح الحقائق التي

وعين بدلًا منهم أجانب برواتب ضخمة.

سوء الحال في البلاد :

وفي يوليه سنة ١٨٧٧ كتب معتمد إنجلترا إلى حكومته يقول : «إن الحكومة المصرية مواظبة على دفع أقساط الدين ودفع الجزية على الرغم من نفقات الحرب الروسية التركية ولكنه أبدى تخوفاً من سوء العاقبة لأن الفلاحين كما ذكر كانوا يثنون من تحمل عبء ثقيل من الضرائب».

وعلى ذلك سرعان ما ظهرت الأزمة ثانية فرفعت القضايا على الحكومة وعلى الدائرة السنية أمام المحاكم المختلفة ، وقامت الحالات الأجنبية وخاصة في الإسكندرية بضجة عظيمة لظنهم أن الخديو يريد خداعهم وأن مصر والخديو كنوزاً من المال كافية لدفع أقساط الدين المطلوب ، وحكمت المحاكم المختلفة في أحوال كثيرة في مصلحة الأجانب الدائنين ضد الحكومة والأمراء ولكن لم تستطع المحاكم تنفيذ الأحكام فاحتاجت رسميًّا لدى القنصل وأظهر الأجانب في سلوكهم ترداً وعيوباً أخذها عليهم الناس .

لجنة التحقيق سنة ١٨٧٨ :

وزاد اضطراب الخديو وقلقه بسبب حدة الرأي العام في مصر وفي الخارج ولعدم إمكان الحكومة القيام بمسؤولياتها المالية وعند ذلك اقتربوا عليه إنشاء لجنة دولية عامة للتحقيق في جميع شؤون الحكومة المالية والإدارية ، فألحوا على الخديو حتى تألفت اللجنة بذكر يتو خديوي بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٨٧٨ وهذا السلطة التامة الواسعة في التحقيق .

والغريب في أمر هذه اللجنة أنها شملت مندوبي الدول في صندوق الدين أى أن الدائنين هم الذين تولوا التحقيق مع غريمهم الخديو وأصبحت لهم سلطة

يعرفها إسماعيل صديق فعل على التخلص منه ولا يعلم للأآن تفسير موثوق به للطريقة التي قضى بها الخديو عليه ، غير أنه ذكر في الجريدة الرسمية أن المفتش قد أتهم بالخيانة والتآمر على الخديو وبقبض عليه وحوم أمام المجلس الخاص ونفي إلى دقلة وبعد أشهر أعلن خبر موته هناك (١٨٧٦).

الحكم عليه . وكان يمثل إنجلترا في اللجنة السير « رفرس ولسون Rivers Wilson » كوكيل للجنة والكتاب « بارنج Barings » مندوب إنجلترا في صندوق الدين ويمثل فرنسا « ده بلنير De Blignières » وكان الأمر في يد وكيل اللجنة السير « رفرس ولسون » وزميله الكتاب « بارنج » وكانت أفكار هذين العضوين متشبعة ضد الخديو فسار التحقيق وبوادر الشقاق ظاهرة بين الخديو واللجنة .

استقالة شريف :

وأول إهانة لحقت الخديو جاءت بإصرار اللجنة على دعوة شريف باشا وزير الحقانية للظهور أمامها ولم تكرر اللجنة لرغبة الخديو في أن شريف باشا يكتفى بتقديم معلوماته كتابة . وكانت نتيجة هذا التشكيت أن استقال شريف ، ويظهر أن اللجنة أرادت في هذه المسألة أن ترعب الموظفين وتعلن للملأ سلطتها على الخديو ووزرائه .

تأليف أول وزارة مسئولة :

وأول ما استقر عليه رأى الحُقْقِين مبدئيًّا هو أنه لا إصلاح إلا إذا حدَّدت سلطة الخديو وتألفت وزارة مسئولة ونزل الخديو والأمراء عن أراضيهم لاحكومة مقابل مخصصات تصرف لهم ، فقبل الخديو العمل بهذه الاقتراحات ونزل عن جزء عظيم من أملاكه ، ودعا نوبار باشا من أوربا بالبرق ليفتح العهد الجديد وفي تلك الآونة فاه الخديو بكلمته المشهورة مخاطبًا السير « رفرس ولسون » قائلاً : « إن بلادي لم تعد في إفريقيا ، بل إنها أصبحت بالفعل جزءاً من أوربا وصار من الطبيعي ترك طرق الحكم القديمة وقيام نظام حكومي يتفق مع حالة البلاد الاجتماعية » وكتب أيضاً خطابه الخطير ذا الأهمية الدستورية في حكومة البلاد إلى نوبار باشا في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وفيه يقول : « ... وأريد عوضاً عن الإنفراد بالأمر الذي هو قاعدة الحكم في بلادنا سلطة يكون لها حق الإدارة العامة وتعادلها قوة موازنة من مجلس النظار ، بمعنى أنني

أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باشتراك ومساعدة مجلس النظار وعلى هذا يجب أن يكون النظار متضامنين وأن يسرى العمل على حسب رأى الأغلبية ويكون لكم رئاسة مجلس النظار وجعلت مسؤوليته عليكم . وإلى أرى أن تشكيل هيئة نظار حائزة لهذه المزايا ليس مخالفًا لعوائدهنا ولا لآرائنا وأفكارنا ، بل موافقاً لأحكام الشريعة الغراء » .

تعيين وزيرين أجنبيين :

وقد احتفظ نوبار في هذه الوزارة بالخارجية والحقانية وأخذ رياض الداخلية وشريف الحرية وأسندت المعارف والأوقاف إلى مبارك . وقبل الخديو تعين السير « رفرس ولسون » للمالية والسيرو « ده بلنير » للأشغال .

١٩٥١ / درم لانثيم

الوزارة الجديدة والخديو :

وعلى أثر ذلك ظن الناس أن الأزمة قد انفرجت غير أن هذا النظام الدستوري لم يأت بالفائدة المرجوة لأن نوبار نفسه كان متبعاً للخديو ولم يتمكن الاثنان من العمل معاً بخلاص . زد على ذلك أن نوبار لم يعرف اللغة العربية وعلى ذلك كان اتصاله بالشعب ضعيفاً وكان جل اعتماده في وزراته على زميليه الأجنبيين وحكومتيهما ، وبلغ من جرأته أن حرم الخديو كل سلطة ونفوذ وأصبح الخديو في وزارة نوبار صفرأً على اليسار . والحقيقة أن وجود الأجانب في الوزارة قد ساعد على إثارة الرأي العام إذ رأى الناس أن الأجانب قد حلوا محل الوطنيين وأن البلاد تسأم وتمتص دمائها في سبيل إرضاء الأجانب ودفع رواتبهم وفوائدهم المستحقة ، وعمل وسطاء الخديو على تنشيط هذه الأفكار ولم تكن بلحة التحقيق قد انتهت بعد من وضع تقريرها النهائي عن الحالة المالية .

ثم ما لبث أن ظهرت في البلد بوادر حركة وطنية أخذت تزداد شيئاً فشيئاً ضد تدخل الأجانب فكان العلماء والأعيان يجتمعون في منزل السيد البكرى

نقيب الأئمّة ويرفعون انشكاوى للخديو ويتهمون الوزارة بالخيانة وبهماله
الأعداء .

مظاهره الضباط ؛ فبراير سنة ١٨٧٩ :

وفي ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ قامت في القاهرة مظاهرة خطيرة جديدة في بابها بسبب إحالة ٢,٥٠٠ ضابط من الجيش على الاستيداع بنصف راتب وكان لهم على الحكومة مبالغ متأخرة متراكمة فتجمهر ٤٠٠ ضابط بزعامة أحد مدرسي المدرسة الحربية البكباشى لطيف سليم واجتمع معهم عدد عظيم من الناس بالقرب من وزارة المالية ، ولما حضر نوبار والسير « رفين ولسون » إلى ديوان الوزارة في مرکبة انقض عليهم الثوار وأهانوهم وقادت الحالة تفضي إلى ما لا تحمد عقباه لولا أن حضر الخديو بنفسه في الحال ووعد بصرف ما لهم على الحكومة وأمر الجميع بالانصراف . فلما تأخروا قليلاً أمر الجنود بإطلاق الرصاص على المتظاهرين إرهاباً وانتهت الحالة بسلام .

وتعتبر هذه الحادثة أول نذير بالثورة الغرافية ويتهم بعضهم الخديو بأنه المحرض على الفتنة ، على أنه مهما بلغ عطف الخديو على التأثيرين فإنه يصعب عليه أن يجحد قيام فتنته مسلحة . وقد أثني الجميع على الخطوة التي سلكها الخديو وجاء إليه القناصل يشكر ونه على حسن تصرفه . فانهز الخديو الفرصة وأخبر القناصل بأنه لا يمكن أن يكون مسؤولاً عن شيء في البلد ما لم تكن في يده السلطة الكافية فأبلغ القناصل هذا الأمر لحكوماتهم ، ولما سأل القناصل نوبار عمما إذا كان يمكنه ضمان الأمن والنظام في البلاد أجاب بالسلب واستقال .

وزارة الأمير توفيق :

وعرض الخديو تأليف وزارة جديدة يحتفظ فيها الوزراء الأجانب بمراكيزهم ويكون للوزيرين الأجنبيين حق «الفيتو Veto» أو حق منع تنفيذ قرارات مجلس الوزراء إذا لم يوافق عليها الوزيران . وعارضت الحكومة الفرنسية هذا

الاقتراح فتألفت الوزارة نهائياً ببرиاسة الأمير توفيق باشا حتى يرأس مجلس الوزراء بدل أبيه وبقي رياض وزيراً للداخلية على الرغم من محاولة الخديو نقله إلى وزارة أخرى وبقي الوزراء الأجانب كل في وزراته . وعلى ذلك تحسنت الحالة على وجه العموم ولم يبق إلا السير « رفوس ولسون » يعمل على الإضرار بمصلحة الخديو . وقد كان مستأثراً بكل سلطة في الوزارة ولم يترك لتوفيق باشا ظلا من القوة وأخذ يعد مشروعًا ماليًا فحواه إعلان إفلاس الحكومة المصرية .

إسماعيل يتحدى الدول :

ووصل خبر الإفلاس إلى الخديو فأفهمه خاصته والمقربون منه أن هذا عار على حكومة مصر . وعند ذلك ثارت ثائرة الناس من جديد وتواترت الاجتماعات بمنزل البكري ثانية مطالبين بتكوين وزارة وطنية مسئولة وإعادة انعقاد مجلس النواب بحيث يعطى السلطة الكافية كامثاله في أوربا وتكون الوزارة مسئولة أمامه ، فما كان من الخديو إلا أن دعا مجلس شورى النواب إلى الانعقاد في يناير سنة ١٨٧٩ وشجعه على بحث شؤون الدولة العامة فأخذ المجلس يطالب بمسؤولية الوزارة أمامه ، وظهر في المجلس عدد من الأعضاء المستنيرين أمثال عبد السلام الموilyحي الذي أمكنه قيادة المجلس بمهارة ، وأعد النواب مشروعًا حل المشكلة المالية وخالفوا فيه مشروع السير « رفوس ولسون » وقدموه للخديو .

وزارة شريف :

ولم يمض شهر على تأليف وزارة توفيق حتى دعا الخديو قناصل الدول وأفهمهم أن هناك سخطا عاماً في البلاد وأنه إزاء هذه الحالة سيتخذ تدابير جديدة . وقال الخديو إن مصر ليست في حالة إفلاس وإنها قادرة على دفع جميع ما يطلب منها وإن الأمير توفيق قد قدم استقالته إيجابة للرأي العام وأن الوزارة الجديدة يجب أن تكون من عناصر وطنية بختة وتكون مسؤولة أمام مجلس النواب ، ثم إنه من غير استشارة ولا تردد كلف شريف باشا في ٧ أبريل سنة ١٨٧٩

تأليف وزارة وطنية فتقىلد شريف باشا الداخلية والخارجية وأشرك معه رجالاً جلهم معروفون بولائهم للخديو وحسن بلائهم في جمع الضرائب في الأيام العصبية وقد جاء في خطاب الخديو إلى شريف باشا ما يأني . . . «إنى بصفة كوني رئيساً للدولة ومصرياً أرى من الواجب على أن أتبع رأى الأمة وأقوم بأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية ، ولكنى لما رأيت ما كانت عليه النظارة السالفة استولى على الأسف الشديد لأن ذلك السير كان على غير رضا الملة والأهالى حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى في جميع القلوب وحركها وكانت قبل ذلك في غاية المدود والسكون وطالما أخبرت النظار ووكلاه الدول وأنذرتهم فلم يتيقظوا ولم يتلقوا . وزيادة على ذلك أن النتيجة التي وصل إليها ناظر المالية وأظهرتها أن البلاد في حالة العدم والإفلاس كانت سبباً لغير قلوب الأمة ونفورها من هيئة النظارة كل النفور . لذلك قد وكلت إليكم تشكيل هيئة النظارة بناء على الإرادة الصادرة في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وأن تكون هيئة هذه النظارة مشكلة من أعضاء وطنيين مصريين ومكلفة المسئولية لدى مجلس الأمة » .

تقرير لجنة التحقيق :

وما كان هذا الخطاب بمثابة إنذار للوزراء الأجانب بالطرد استقالاً واستقال معهما عدد من كبار الأجانب المعينين في الوظائف الكبرى ثم استقالت لجنة التحقيق ورفعت قضية أمام المحاكم المختلفة على الحكومة وأسرعت بنشر تقريرها وفيه تقول : «إن البلد واقعة في حالة إفلاس منذ سنة ١٨٧٦ وأن أرباح الديون يجب أن تخفض لأن البلد لا يمكنها تحمل أكثر مما هي رازحة تحته » ، غير أنها اقترحت ألا ينزل أصحاب الديون عن شيء ما لم يصبح المدينون بأقصى ما يمكنهم من التضحيات المعقولة . والمدينون في نظر اللجنة هم الفلاحون الذين يدفعون الضرائب . وهذا خطأ لأن الفلاحين لم تؤخذ آراؤهم عند عقد هذه القروض . وإذا كانت الحكومة مستدينة وليس قادرة على الدفع

إلا إذا سامت رعاياها كل صنوف العذاب فإن ذلك يكون منهي الظلم . وكان الواجب في مثل هذه الأحوال أن يتحمل الدائنون بعض التضحيات ولكن اللجنة لم تر ذلك مع أن الدائنين هم وحدهم مسؤولون عن نتيجة أعمالهم وهم الذين خاطروا بأموالهم في الخارج حيث في الكسب الكبير . وكانت القاعدة المعروفة بها في الحكومة الإنجليزية على الأقل في ذلك الوقت « أن الحكومة ترفض التدخل رسميًا لحماية الأشخاص الذين اختاروا أن يضعوا رءوس أموالهم في مشروعات أجنبية إذ عليهم أن يقبلوا ما تأتي به مخاطراتهم من مغامن ومغارات » . ولكن يظهر أن مسألة مصر في نظر الحكومة الإنجليزية كانت مسألة استثنائية فنقضت تلك القاعدة الحكيمية بتدخلها . وقررت اللجنة أيضًا أن يكتفى الخديو بأخذ راتب من الحكومة مقداره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه وأن تزاد ضريبة الأراضي العشورية وكان أكثرها ملكاً لكتار الأعيان والموظفين وذلك إلى أن يتاح مسح جميع الأراضي وتوزيع الضرائب عليها ، وقررت أيضًا تصفية قرض المقابلة وفرض « الروزنامة » وعدم حسابهما ضمن ديون الحكومة وقررت أن يكون ربح الدين الموحد ٥٪

موقف الحكومة :

وحانت وزارة شريف البحديد إرضاء أصحاب الديون الأجانب مع صيانة شرف وحقوق الحكومة المصرية فعين الخديو في مجلسه الخاص أعضاء من كبار الأجانب في مصر . وعرض شريف باشا أن تعود المراقبة المالية ثانية ، ولكن الحكومتين الأنجلالية والفرنسية عارضتا في ذلك واستعملتا لهجة الشدة ضد الخديو فكتبتا تقولان « إذا أصر الخديو على إهمال التعهدات الواجبة عليه على الرغم من تأكيدهاته السابقة ورفض مساعدة الوزراء الأوروبيين له فإننا نستخلص من ذلك أنه لا يريد صداقتنا ولا يسع الحكومتين إزاء ذلك إلا حرية العمل لأنفسهما في الدفاع عن مصالحهما في مصر » ، غير أن إسماعيل أصر على تحديه لإنجلترا وفرنسا وأغار بنجاحه في طرد الوزراء الأجانب وإسقاط وزارة

نوبار وعدم الاكترات لاقرارات لجنة التحقيق التي تمثل دائني الحكومة اعتقاداً بعدم إمكان اتفاق أوربا على رأي ضده.

تدخل بسمارك :

غير أن بسمارك كان للخديو بالمرصاد. ففي ١١ مايو سنة ١٨٧٩ أعلن السفير الألماني في لندن «أن حكومة ألمانيا إزاء تصرفات الحكومة المصرية المتهورة ونقضها للاتفاقات الدولية ترى من واجبها اتخاذ التدابير الفعالة بدون تأخير لحماية مصالحها المهددة وحماية المحاكم المختلطة وحماية رعاياها وذلك بأن تتشدد إزاء تصرفات الخديو الاستبدادية». ويظن البعض أن «نوبار» هو الذي حرك بسمارك انتقاماً من فرنسا التي تكرهه ومن الخديو الذي أهانه ومن إنجلترا التي نسيته. ومن المؤكد أن يكون أصحاب الأموال قد استنجدوا بسمارك فتحرك هذا وهدد الحكومتين الإنجليزية والفرنسية بالتدخل فعلاً إذا لم يهمما بجسم المسألة فلم يسعهما إلا تقرير عزل الخديو.

خاتمة إسماعيل

نصح الخديو بالتنزول عن العرش :

وفي ١٨ يونيو نصح للخديو رسميًّا بالتنزول عن العرش لابنه توفيق وإلا آل العرش للأمير عبد الحليم بن محمد على فاطل الخديو معتمداً على مساعدة الباب العالي كما وعد ولكن الدول أخلفت.

وقد جاء في الكتاب الذي أرسله «الاورد سالسبوري» وفيه ينصح الأمير بالتنزول عن العرش ما ياتي : «لو كانت مصر مملكة ليس للدول نصيب في تاريخها الماضي ولا يهم الدول منها ما يصيغها في المستقبل لكانـ الطريقة المثلثـ هي أن ترك مصر بدون اهتمام أو تدخل بين الخديو ورعاياه ، غير أن هذه سياسة يستحيل على إنجلترا اتباعها فصالح إنجلترا واجبها يحتمان عليها أن

تبذل ما في وسعها لتضع حدًّا لهذه المسائل ويظهر أن العقبة الوحيدة في طريق الإصلاح هي شخص الخديو وليس هناك شك في أن تغيير الخطة يتطلب «غير الحاكم».

رد الخديو:

فأنصت الخديو لهذه الرسالة بكل اهتمام ثم أجاب القنصلين بأنه سيحيل المسألة على الباب العالي. قال القنصل الفرنسي «ولكنكم تحدينكم السلطان عشرين مرة وعملتم من غير مشورته» فأجاب الخديو قائلاً: «إني اتحدلك أن تذكر حادثة واحدة» فلم يحر القنصل جواباً وخانته ذاكرته. عند ذلك أراد زميله أن ينقذ الموقف فقال: «ولكن يا صاحب السمو ألا يحسن بك أن تظهر شيئاً من الاستقلال لأنهم ربما خدعوك في القدسية؟» فأجاب الخديو: «حيث إنك ياعزيزى تتصحنى أن أظهر استقلالى بالنزول عن كل سلطة فلست أرى فائدة تعود على من ذلك».

الباب العالى يعزل الخديو:

وفي اليوم التالي ٢٦ يونيو لم يجد الباب العالى مخرجاً من مأزقه ورأى أن الفرصة سانحة ليؤكّد فيها سيادته على مصر فأرسل إلى مصر رسالتين برقيتين إحداهما بتولية توفيق باشا والأخرى بعزل الخديو إسماعيل. فجاء شريف باشا وأعلم الخديو بالرسالتين فأمر الخديو بإحضار توفيق باشا فتقابلاً والدموع ملء العيون ونهض الوالد لأول مرة يحيي ابنه الأكبر.

وفي ٣٠ يونيو سنة ١٨٧٩ غادر الخديو إسماعيل القاهرة إلى الإسكندرية ومعه أولاده وحرايمه وجواهره وكل ما استطاع نقله في الفترة الصغيرة التي حددت له على حسب أمر الدول. وكان منظر الفراق بينه وبين أحبابه وأهل عشيرته عند محطة القاهرة مؤلماً للغاية، إذ كان الخديو يعانيق ابنه توفيق ويودع أرض مصر للمرة الأخيرة. وفي الإسكندرية ركب الخديو بآخرته «المحرّسة» وودع الناس الوداع الأخير.

سفره إلى إيطاليا :

ولما خرج رئيس اليخت من الميناء قرأ الأوامر المختومة التي سلمها إليه محافظ التغر فكان فحواها ألا ينزل أى أرض عثمانية بعد أن كان قاصداً القسطنطينية أمره الخديو فيم ميناء نابلي حيث أعد له الملك «أومبرتو الأول» ملك إيطاليا قصر «لافاقوريتا» مقاماً.

وقد عاش الخديو في مقامه الجديد عيشة راضية ساكنة حرم فيها على عشيرته التلفظ باسم مصر ولو أنه كان كثير الأمل في الرجوع إليها . وكان الخديو كثيراً ما يسافر إلى باريس وبروكسل ولندن للرياضة وترويح النفس . وأخيراً سمح له بالمقام في القسطنطينية فغادر إيطاليا وعاش في قصر «ميركون» من سنة ١٨٨٧ إلى سنة ١٨٩٥ فكانت هذه المرحلة من حياته أنكد أوقاته فقد أحاطه السلطان عبد الحميد الثاني بالعيون والحواسيس وحظر عليه الخروج من قصره وتواتت عليه الأسمام فتأثرت حالته الصحية وفاحت روحه في ٣ مارس سنة ١٨٩٥ وعمره إذ ذاك خمس وستون سنة ، ونقلت رفاته إلى القاهرة حيث دفن في ١٣ مارس في مسجد الرفاعي باحتفال كان بالغا النهاية في المهابة والحلال . ولئن كانت هفوات إسماعيل الفانى كثيرة — فإن حسنات إسماعيل الحالد أكثر وأبقى — فصر لا تنسى دولة إسماعيل وإصلاحاته ، والعالم سيدرك على الدوام خدمات إسماعيل للمدنية والعلم وسوف يتحدث الناس جيلاً بعد جيل بشخصية الخديو إسماعيل وتاريخه .

الفصل الخامس عشر

بداية عهد الخديو توفيق

نشأته :

ولد توفيق أكبر أئجـال الخـديـو إسـماعـيلـ في سـنة ١٨٥٢ وتعلـم بمـصر وـلم يـرسـله والـدـهـ إـلـىـ الـخـارـجـ لـإـكـمالـ تـعـلـيمـهـ ، بل أـبـقـاهـ بـجـوارـهـ ليـتـمـرـسـ بـالـأـعـمـالـ ، فـنـشـأـ مـحـدـودـ النـظـرـ ضـيـقـ الـاطـلـاعـ خـجـولاـ يـهـبـ الأـجـانـبـ ، يـتـكـلـمـ الفـرـنـسـيـهـ وـلـكـنـهـ لاـ يـجـيدـهاـ . غـيرـ أـنـهـ اـسـفـادـ كـثـيرـاـ مـنـ بـقـائـهـ بـجـانـبـ والـدـهـ العـظـيمـ ، إـذـ أـخـذـ يـتـقلـبـ مـنـذـ أـنـ بـلـغـ عـمـرـهـ التـاسـعـ عـشـرـ فـيـ وـظـائـفـ عـدـةـ أـهـمـهـاـ رـيـاسـةـ المـجـلسـ المـخـصـوصـ وـنـظـارـةـ الدـاخـلـيـةـ وـالـأـشـغالـ وـأـخـيرـاـ رـيـاسـةـ مـجـلسـ النـظـارـ ، وـاسـطـاعـ تـوـفـيقـ أـنـ يـعـرـفـ دـقـائـقـ الإـدـارـةـ الـمـصـرـيـةـ وـأـنـ يـدـرـسـ أـخـلـاقـ وـحـاجـاتـ مـوـاطـنـيـهـ عنـ كـثـبـ مـاـ كـانـ لـهـ أـحـسـنـ الـأـثـرـ فـيـ أـوـلـ عـهـدـ الإـصـلـاحـاتـ . وـكـانـ تـوـفـيقـ فـيـ السـابـعـةـ وـالـعـشـرـيـنـ مـنـ عـمـرـهـ حـينـ وـافـاهـ تـلـغـرـافـ الصـدرـ الـأـعـظـمـ بـتـولـيـتـهـ عـرـشـ مـصـرـ .

أثر عزل الخديو إسماعيل :

اعتلـىـ تـوـفـيقـ أـرـيـكـةـ الـمـلـكـ عـلـىـ أـثـرـ حـادـثـ فـذـ لـمـ يـسـبـقـ لـهـ مـثـيلـ فـيـ تـارـيخـ الـحـكـمـ بـالـبـلـادـ مـنـذـ أـنـ أـقـامـ دـعـائـهـ مـحـمـدـ عـلـىـ الـكـبـيرـ فـيـ أـوـاـلـ الـقـرـنـ التـاسـعـ عـشـرـ . فـقـدـ كـانـ «ـأـفـنـيـنـاـ»ـ كـماـ عـرـفـ حـكـامـ الـبـلـادـ مـنـ أـسـرـةـ مـحـمـدـ عـلـىـ مـصـدـرـ جـمـيعـ السـلـطـاتـ ؛ـ مـنـهـ تـصـدـرـ الـأـوـامـرـ وـإـلـيـهـ تـرـجـعـ جـمـيعـ الـأـمـورـ ،ـ لـاـ رـادـ لـكـلـمـتـهـ ؛ـ وـمـشـيـتـهـ هـىـ الـقـانـونـ ،ـ فـاـ هـىـ إـلـاـ سـنـوـاتـ مـعـدـودـةـ حـتـىـ رـأـيـ الـمـصـرـيـوـنـ لـفـرـطـ دـهـشـتـهـ مـنـاظـرـ غـرـيـةـ لـاـ عـهـدـ لـهـ بـهـ ،ـ فـنـ مـوـظـفـيـنـ أـجـانـبـ تـضـاعـفـ عـدـدـهـمـ وـتـكـاثـرـواـ فـيـ الـمـصالـحـ الـخـلـفـةـ ؛ـ إـلـىـ مـحاـكـمـ مـخـتـلـطـةـ وـسـعـ سـلـطـانـهـ كـلـ شـيـءـ حـتـىـ

حق مقاضاة الخديو والحكم عليه ، إلى اشتراك فعلى من جانب إنجلترا وفرنسا في إدارة شؤون البلاد ، وأخيراً إلى مس السيادة الشرعية العليا وعزل أفندينا نفسه ونفيه عن البلاد .

هذا هو الحادث التاريخي الذي ضرب الحكومة الخديوية في الصميم فأظهر ضعفها وأذلاها وقلل من شأنها في نظر الأجانب وأهل البلاد ، وهذا هو السر في ضعف توفيق ومن تلاه إذ علموا أنهم يجوز عليهم ما جاز على إسماعيل العظيم . وبعد أن أيقنوا أن العرش الذي يجلسون عليه لا يكفي أن تستند قوامه إلى الحق الشرعي الوراثي أو إلى قوة الشعب ومشيئته ، بل وجدوا أن لا بد لهم من تكأة أجنبية تحول دون تزعزع قوائم العرش إذا ما هزتها أعاصر السياسة أو المال . لذلك لم يكن غريباً أن يسير توفيق من أول الأمر وفق رغبة الدول بعد أن رأى بعينيه قساوة الدرس الذي ألقى على والده ، وكان طبيعياً أيضاً أن يتضعضع أثر الطاعة والمهابة والنظام في نفوس المصريين عامة وأن تنزع ميول الوطنيين إلى حب الكفاح وتخلص الوطن من مظاهر الذلة والانصياع إلى الأجنبي ، وسرى فيما يأنى كيف تطور التدخل الأجنبي من تدخل مالي إلى تدخل سياسي إلى إحتلال للبلاد . وكيف نمت فكرة الكفاح بين الوطنيين حتى تلتفها الجيوش الذي استبد وأسرف فحاق به الخذلان .

١ - الحالة السياسية في بدء عهد توفيق

توفيق والحكومة الدستورية :

أراد الخديو توفيق في أول عهده أن يساير الرأي العام الوطني الذي ظهر في أواخر عهد الخديو إسماعيل فلما قدم شريف باشا رئيس الوزارة استقالته بناء على الخطط الدستورية قبلها الخديو . ولكن كلفه بإعادة تشكيلها وأصدر إليه خطابه الشهير في ٣ يوليه سنة ١٨٧٩ الذي فيه يقول :

«..... ولعلمي أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شورية ونظرارها

مسئولين فإنى اتخذت هذه القاعدة
مسلكا لا أتحول عنه فعانيا تأييد
شورى النواب وتوسيع قوانينها
إ يكون لها الاقتدار على تنفيذ
القوانين وتصحيح الموازين ... ». ٢٨
وبذلك أيد توفيق دكريتو
أغسطس سنة ١٨٧٨ القاضى بمسؤولية
الوزارة كما أيد الرأى القائل بتوسيع
سلطة مجلس النواب . وكون شريف
باشا الوزارة واحتفظ فيها بالداخلية
والخارجية وعهد بناظرة الأشغال
لمصطفى فهمى باشا والمالية
لإسماعيل أىوب باشا .



الخديو توفيق

شريف باشا :

وكان شريف من أفراد البعثة التي أرسلها محمد على الكبير مع الأمراء
إلى فرنسا وقد نبغ في الهندسة الحربية . ولما عاد في سنة ١٨٤٩ في أول عهده
عباس عين ياوراً لسلامان باشا الفرنساوي ثم عين وزيراً للداخلية في عهد
الخديو إسماعيل ثم رئيساً لوزارة .

وكان شريف محبوباً لدى الجميع لنزاهته وصرحته وصدق إخلاصه فكان
الفرنسيون يحبونه لأنه كان يعيش كرجل فرنسي ولأن زوجته كانت ابنة
سلامان باشا ، وأحبه الإنجليز لكرم أخلاقه ومهارته في الصيد . وأحبه المصريون
لإخلاصه في خدمة مصر وسعيه في تحقيق الآمال الوطنية .

مسألة الفرمان :

وأهم المسائل التي شغلت الباب في ذلك الوقت مسألة الفرمان أو التقليد الخاص بتولية توفيق . فإن الباب العالى أراد أن ينهز الفرصة على أثر عزل الخديع إسماعيل فألغى فرمان سنة ١٨٧٣ الشامل لأهم الامتيازات التي كانت تتمتع بها مصر فى عهد الخديع السابق ، وظل الناس يتربون صدور الفرمان الجديد بفارغ الصبر ليروا فيه مدى ما ترك للخديوية من الحقوق . وكان أهم ما كسبته مصر من الحقوق فى عهد إسماعيل ما يأتى :

- (١) تنظيم وراثة العرش للابن الأكبر ، (٢) حق مصر فى عقد المعاهدات والاتفاقات التجارية مع الدول ، (٣) حق عقد القروض المالية ، (٤) حق زيادة الجيش .

أما من حيث الحق الأول فإن إنجلترا وفرنسا اتفقا على ضرورة التمسك به ، والدليل على ذلك تأييدهما لتولية توفيق دون الأمير عبد الحليم أكبر أفراد الأسرة الخديوية والذى كان يسعى لتولي العرش بعد إسماعيل ، أما الحق الثانى فكان من مصلحة الدول التمسك به ضماناً لحرية التجارة فى مصر ، وبفضل إلحاح حكومة فرنسا جاء الفرمان الجديد مؤيداً لهذا الحق بشرط تقديم صور الاتفاقيات التى تعقدتها مصر مع ممثلى الدول قبل إعلانها وبشرط عدم معارضتها للمعاهدات السياسية التى عقدتها الدولة مع الدول ، ويلاحظ هنا أن تقديم صور المعاهدات للباب العالى لم يكن للموافقة ، بل كان مجرد العلم بها . أما الحق الثالث فقد كان الرأى السائد عدم تجديده نظراً لما جره على مصر من المتاعب المالية ، غير أن مصلحة أصحاب الديون كانت تقتضى بقاء حق إمكان عقد القروض المالية لا للاستهلاك ، بل لتسوية الديون ، فبقي هذا الحق بهذه الشروط وبالاتفاق مع الدائنين أو وكلائهم قبل عقد القروض .

أما بخصوص عدد الجيش فقد أعاد الفرمان تحديد العدد كما كان أولاً فى فرمان سنة ١٨٤١ وهو ١٨٠٠٠ مع حفظ الحق فى زيادته إذا كانت ترکيا فى حالة حرب .

ومن النصوص التي ورد ذكرها في الفرمان عدم جواز ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك جزء من الأراضي المصرية إلى الغير بأى حال ، وهو تحفظ جديد يشعر بما كان يساور الباب العالى من القلق بخصوص أرض مصر والسودان . وقد أرسل الباب العالى الفرمان الجديد بعد أن اتفق مع الحكومتين على مواده وبعد أن هددته الحكومتان بأنه إذا لم يذعن لآرائهم فإن مصر قد تخلص نهائياً من السيادة العثمانية . وقد قرئ الفرمان رسميأً بالقلعة في ١٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

الأجانب والمراقبة الثانية :

أما المسألة الثانية التي شغلت بالحكومة فهى مدى تدخل الأجانب في حكومة البلاد ، إذ كتب شريف باشا يطلب إعادة تعيين المراقبين إشارة إلى عودة المياه إلى مغاربها فعينت فرنسا مسيو « دى بلنيير de Blignières » وعيّنت إنجلترا السير « أفلن بارنج Ev lyn Baring » أو لاثم السير « أوكلند كلفن Colvin »^(١)

حقوق المراقبين :

عند ما دارت المناقشات في مدى الحقوق التي تكون للمراقبين رئى أن تكون مهمتها مقصورة على البحث والمحاسبة والمراجعة والتفتيش دون إسناد أى عمل إدارى أو تنفيذى لها ، ورئى أن يسمح لها بحضور مجلس الوزراء وأن يكون لها حق عرض الاقتراحات بشرط أن يكون رأيهما استشارياً فقط . وأهم ما جد بشأن المراقبين أن اشترط عدم جواز فصلهما بدونأخذ رأى حكومتهم . وبذا تغيرت المراقبة بعد أن كانت إدارة مصرية تابعة للحكومة المصرية صارت إدارة سياسية تابعة للدولتين صاحبى الامتياز في الشؤون المصرية .

(١) في يوليه سنة ١٨٨٠ عين السير أفلن بارنج مستشاراً مالياً في مجلس حاكم الهند العام .

استقالة وزارة شريف :

ثم نظر شريف إلى المسألة الأساسية الكبرى وهي تحديد سلطة الخديو ، وقد عانت البلاد من جراء الاستبداد في الماضي شيئاً كثيراً . وكان من رأيه ألا يقتصر الأمر على وجود وزارة مسؤولة عن أعمالها ، بل لا بد من توسيع اختصاص مجلس النواب أو الشورى كما جاء في خطاب الخديو للوزارة والذي يعتبر بمثابة منهاج لها ، فقدم شريف مشروعه للدستور لم يوافق عليه الخديو لأنه كان يرى أن البلاد لم تتهيأ بعد لقبول الأساليب الدستورية على النط الأوربي ، وقد شجعه على هذا الرفض مساعي رجال بلاطه من جهة وبعض ممثلي الدول من جهة أخرى فاستقالت وزارة شريف في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٩ .

وزارة رياض باشا :

وقرر الخديو في أول الأمر أن يحكم البلاد بلا وزارة ، غير أنه عدل بسرعة عن هذه الطريقة المحفوفة بالخطر ودعا رياض باشا من أوربا وكلفه في ٢٢ سبتمبر تأليف وزارة جديدة فشكل وزارة احتفظ فيها بالداخلية وعين مصطفى فهمي للخارجية وعمان رفقى للحرية وعلى مبارك للأشغال وحسين فخرى للحقانية ومحمود سامي البارودى للأوقاف .

أما رياض فدخل خدمة الحكومة صغيراً وتدرج فيها بمحظه ومقدراته إلى أن اختير في معاية عباس وسعيد وإسماعيل ، وقد مرره نوبار على العامل فاختاره في وزارته الأولى سنة ١٨٧٨ وعهد إليه بوزارة الداخلية وعين وكيلًا وطنياً لاجنة التحقيق الكبرى التي تألفت في تلك السنة وأظهر في هذا المركز من الصفات القوية ما حبه إلى الأجانب وأغضب الخديو منه وعلى ذلك غادر مصر إلى أوربا إلى أن دعاه توفيق لتولي الحكم .

أخلاقه :

وكان رياض معروفاً بآرائه الحرة ضد الاستبداد في آخر عهد إسماعيل ، وكان مع ذلك إدارياً نزيهاً مقتضاً يحبه المصريون لاستقامته وشدة تماسكه بالدين . ويهابه الجميع لشدة وزناهته . أما المصريون المتعلمون فكانوا لا يميلون لرياض لأنّه كان جامداً متكبراً يمثل الآراء التركية القديمة ويشتغل على الوطنيين ويتعقب حركاتهم ، وكان رياض أقل من شريف إقداماً وصراحة دون نobar في معالجة الشؤون السياسية العامة . ولكن رياض كان يفوقهما في حسن الإدارة وإتقان التفاصيل رغم قلة حيلته أحياناً . وهناك ميزة أخرى لم تكن لزميليه وهي ميله لحركة الجامعة الإسلامية .

سياسته :

وأستطيع رياض أن يتفق مع الخديو فأرضاه بأن جعل له حق رئاسة المجلس متى أراد واحتفظ في الوقت نفسه بمغزى ذكريتو ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ فاستقرت الأمور نوعاً في البلاد وزال القلق الذي ساور الناس في آخر عهد إسماعيل وأخذ المراقبان يقدمان النصح للحكومة في غير إملاء أو تشدد ، فساد الوفاق بين الجميع ، وانتعشت البلاد وتنفذت إصلاحات جمة في جميع مرافق البلاد .

٢ - الحالة الاقتصادية والمالية

وطبيعي أن توجه جهود الحكومة مع المراقبين إلى تحسين الحالة الاقتصادية بعد أن ارتبت شؤون البلاد المالية أياً ارتباك ، فبديء أولاً بتنظيم دفع الأموال الأميرية وتحديد مواعيد الأقساط وعدها . ثم تكونت لجنة لتعديل البرامج وتوسيع نطاق التربية والتعليم وزيادة ميزانية وزارة المعارف والأشغال ، وألغيت

الضرائب الدينية التي كانت فرضت في أواخر سنى إسماعيل وأثقلت كاهل الأهالى مثل ضريبة الملح والعوائد الداخلية ورسوم بيع الماشي ورسم الجلود ورسم السفن . أما قانون المقابلة فقررت الحكومة إلغاءه في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ أيضاً رغم ما كان في ذلك من الغبن على أعيان البلاد الذين بلغ مقدار ما سددوه من مال المقابلة ١٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه تقريباً واكتفت الحكومة بأن زادت في ضريبة الأراضي العشورية وقدرت هذه الزيادة بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه سنوياً خصصتها لتعويض دائن المقابلة مدة ٥٠ سنة .

تصفيية الدين :

ثم نظرت الحكومة في وضع علاقات الحكومة المصرية مع دائنها على أساس مستقر صحيح فصدر دكتريتو في ١٢ أبريل سنة ١٨٨٠ بتكوين لجنة لتصفيية الديون برئاسة « السير رفرس ولسون » وعضوية مندوبى الدول الأربع فى صندوق الدين وكان مندوب الحكومة المصرية بطرس غالى ، وانضم إليهم مندوب فرنسي آخر ليوازن العضوين الإنجليزيين ومندوب لألمانيا . وكان أساس عمل اللجنة التقرير الذى أصدرته لجنة التحقيق الكبرى سنة ١٨٧٨ إذ كانت هيئة الاجتنب واحدة تقريباً . أما المراقبان فبقيا بعيدين عن اللجنة يحضران ذا العمل ويعاونان الحكومة المصرية إذا ما حاولت اللجنة أن تشدد . وفعلاً كان أول ما تقدما به من الاقتراحات أن ذكر أن سبب فشل المحاولات السابقة لتنظيم الديون وتسديده أرباحها هو عدم مواجهة اللجان لحقيقة الحال في البلاد فثلا في سنة ١٨٧٦ حددت فائدة الدين الموحد ٦٪ وفي تقرير لجنة التحقيق الكبرى اقتراح تخفيضها إلى ٥٪ والآن تقدم المراقبان باقتراح جعلها ٤٪ فقط فدلوا بذلك على صحة تقديرهما لحالة البلاد الاقتصادية وبذا تهأء الدائنون لقبول التخفيض الجديد .

قرارات لجنة التصفية :

وبعد أن أتمت اللجنة اقتراحاتها أخذت ضماناً من دولها بقبول قراراتها نهائياً

وإن هذه القرارات تأخذ صورة قانون توافق عليه المحكمة المختلطة بمصر ، وفي ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ أعلنت قرارات اللجنة ، وتعتبر هذه القرارات الأساس القانوني لدى مصر وللميزانية المصرية ، وأهم هذه القرارات :

بلغ مجموع الديون ٩٣٠,٧٤٨,٩٨ جنيهاً منها الدين الموحد ٣٢٦,٤٠,٥٨٠ وتضمنه مصلحة الحمارك وضربية الدخان وضرائب مديرية الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط بعد خصم ٧٪ للمصروفات ، وفائدة ٤٪ الدين الممتاز ٨٠,٧٩٦,٢٢ جنيه وتضمنه إيرادات السكة الحديد والتغرفات وميناء الإسكندرية وسعر فائدته ٥٪ الدائرة السنوية والخاصة ٤٠,٨٨١,٥٩ جنيهات .

قرض رتشيلد ٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

ويقوم صندوق الدين بخدمة الدينين الأولين وجمع المال اللازم لها .

لا يجوز القيام بأى قرض بدون موافقة لجنة صندوق الدين .

إلغاء دين المقابلة وتعويض الدين دفعوه بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه سنوياً لمدة خمسين سنة .

تكوين مجلس إدارة دولي يتولى شؤون الدائرة السنوية وتحديد فائدة قرضها ٤٪ واحتياطيًا ٥٪ إذا أمكن .

قدرت الإيرادات لسنة ١٨٨٠ - ١٨٨١ بمبلغ ٨,٣٦٢,٠٠٠ و ٨,٤١٢,٠٠٠ ج.م . لما بعدها . وقدر المصروفات الإدارية ٥٥٢٠,٠٠٠ ج.م .

أثر صدور القابون :

وقد كان لإصدار هذه القرارات بصفة قانون باسم الخديو توفيق أحسن الأثر إذا أمن الدائتون على أرباحهم بعد قلق واضطراب دام خمس سنوات ، وشعر الخديو بتحسن مركزه لأن أعقد مشكلة في البلاد وهي المشكلة التي كانت سبباً في سوء خاتمة إسماعيل قد سوت تسوية قانونية دائمة مضمونة بوجود المراقبين ، وفرح المصريون عامة بهذه التسوية لأنها خفضت عبء الفوائد الباهظة

الى كان مطلوباً دفعها للدائنين أولاً ، ولأن القانون قد خصص جزءاً طيباً من الإيراد لحسن إدارة شؤون البلاد والإصلاح التعليم والرى فيها . أما كبار المالك الذين دفعوا دين المقابلة فقد أهملت اللجنة شأنهم ولم تعاملهم معاملة الأجانب . وقد نسب المالك هذا الغبن في معاملتهم إلى ضعف الخديو وحكومته وتفوق نفوذ الأجانب في المصالح . لذلك سبى أنه رغم صفاء الجو السياسي وتسوية المشاكل السياسية والمالية ، ورغم استقرار النظام الخديوي والوزارة في الظاهر فقد كانت بوطن الأمور تخفي مفاجآت لم تكن في الحسبان .

الفصل السادس عشر

الثورة العرابية

تمهيد - تطور الحالة الاجتماعية والفكرية

من ألزم مقومات النهضة الفكرية في أي بلد ضمان الحرريات واستقلال القضاء واستباب العدل فيه ، وهذه جميعها لم تتوافر في مصر في العهود السابقة ، فالحرريات كانت بيد الوالي والسلطات القضائية والتنفيذية تقوم بها في الحقيقة هيئة واحدة إدارية هي الإدارة التي تستمد وحيها من الوالي .

أما في آخر عهد إسماعيل فإن شيئاً من هذه الشرائط قد بدأ يوجد ، فوُجِدَتُ المحاكم على أساس قضائي مستقل صحيح . وبمجرد وجود هذه المحاكم في البلاد في ذلك الوقت كان كافياً لرفع كلمة القانون وتحسين حال التقاضي الأهلي عاجلاً أو آجلاً .

وما لبست أن ظهرت الحياة العامة بمظاهر جديد نشأ عن مواصلة الاحتكاك بمدنية الغرب بوساطة الأجانب الذين عينتهم الحكومة المصرية في وظائفها أو الذين شجعوهم على المكث بالبلاد ونشر الثقافة الغربية والاجتماعية فيها أو بواسطة بعوث الشبان العائدين من أوربا الذين أشربت نفوسهم جديد التزعات وحديث الآراء وجماعات خريجي المدارس المصرية الحديثة وقد سرت إليهم عدوى الفكر العصري بما لقناها من الدروس ومن الصحف التي أنشأها جماعة من نابغى السوريين واللبنانيين الذين لجئوا إلى مصر وخدموا الأدب العربي على النط العربي ، ومن الحركة الأزهرية المستنيرة التي نفت فيها جمال الدين الأفغاني وقد وفد إلى مصر سنة ١٨٧١ - روح حماسته وفلسفته فأنجبت أمثال

محمد عبده وباق زملائه الذين أضاءوا صفحة مصر الحديثة بنور قدسي من الوطنية والعلم الصحيح .

ظهور جمال الدين الأفغاني :

وكان جمال الدين الأفغاني عالماً قد اتخد العالم الإسلامي موطنًا له فأخلص في خدمته أيماناً إخلاصاً ، وخصص حياته وجهوده لنشر تعاليم الإسلام الصحيحة وتفسيرها تفسيراً عصرياً مستنيراً يتفق مع روح النقد والبحث العلمي الحديث ، وكان من مميزاته أن جمع بين الفلسفة الدينية والعلوم السياسية الحديثة فكان إذا حل بيبلد إسلامى لم يقتصر على دروس الدين والفلسفة ، بل كان يمزج دروسه بالدعوة إلى المبادئ الدستورية لحاربة الجهل والاستبداد والتدخل الأجنبي .

نزل جمال الدين مصر سنة ١٨٧١ وعمره إذ ذاك ٣٢ سنة فوجد أرضاً صالحة لبنيه بذوره ، إذ استقال إليه الخديو ووزيره رياض باشا فقررت له الحكومة إعانة شهرية قدرها عشرة جنيهات ، وأخذ يلقى دروسه بالأزهر في أول الأمر ، فلما رأى ما عليه بعض شيوخ الأزهر من الجمود جعل يلقى دروسه بمنزله على من التف حوله من المستنيرين من طلبة الأزهر والموظفين وغيرهم . وقد ظهرت آثار تعاليمه بسرعة فبدأ تلاميذه يعالجون الموضوعات العمرانية والسياسية والاجتماعية وينشرون رسائلهم في الجرائد التي أخذت تظهر في ذلك الوقت ، فنبهت مشاعر الناس واستفاقوا من جمود وغفلة استولت عليهم سنتين طويلة .

ظهور الجرائد وأثرها :

وكانت « الواقع المصرية » أقدم الجرائد التي تصدرها الحكومة المصرية منذ عهد محمد علي ، وفي عهد إسماعيل ساعدت الحكومة على إصدار مجلتي « يعقوب الطب » و « روضة المدارس » الأولى علمية والثانية أدبية .

ثم جاء عام ١٨٧٧ وفيه وقعت الحرب الروسية التركية بما فيها من حوادث

ووقائع ومفاجآت مثيرة ، فاهم الرأى العام في مصر بتنوع سير الحرب لا بسبب اشتراك حملة مصرية مع الأتراك فحسب . ولكن لاتصال المصريين الوثيق بمركز الخلافة ولشدة تعلقهم بالجامعة الإسلامية وبحركة التعاون على صدى تيار الاستعمار الأوروبي . وقد أثارت هذه الحرب سياسة الدول وخاصة إنجلترا إزاءها أخذًا ورداً ونقاشًا بين الناس فظهرت الجرائد محققة لرغبات قرائهم ، وأخذت تنشر كل ما يهم الناس عن الحرب وتفتح صفحاتها لتبادل الآراء ، ثم أخذت تشجع وتكتب بحذر في السياسة المصرية العامة محبذة في أول الأمر ، ثم لما استدعاها نوعًا أخذت تنقد هذه السياسة . وكان إسماعيل في ذلك الوقت قد أخذ يشعر الألم من ازدياد نفوذ الأجانب ويعده العدة للتخلص من « المراقبة الثانية » فكان في صالحه أن يشجع حركة ظهور الجرائد والكتابة فيها ظنًا منه أنها ستكون في يده سلاحاً يقاتل به النفوذ الأجنبي وفاته أن سلاح الصحافة بحدين فكما أنه يصلح لقتال النفوذ الأجنبي فإنه قد ينقلب ضده في أي وقت بإيعاز من الجانب الآخر .

ومن الجرائد التي ظهرت إذ ذاك « أبو نظاره » وصاحبها إسرائيلي مصرى وجريدة « مصر » لأديب إسحق أحد أدباء السوريين الذين وفدوا إلى مصر بكثرة في تلك الآونة و « الأهرام » لسليم تكلا وأخيه بشارة (سنة ١٨٧٥) وجريدة « مرآة الشرق » لإبراهيم اللقاني أحد الكتاب المصريين و « الوطن » لميخائيل عبد السيد (١٨٧٧) وكان جمال الدين وتلاميذه يكتبون في هذه الجرائد ويتصلون بالجمهور اتصالاً فكريًاً مباشرًا ، وكان لكتابتهم أكبر الأثر في توجيه الأفكار ضد الحكومة الاستبدادية والنفوذ الأجنبي .

تهيج النفوس :

وقد جاء فشل إسماعيل في النهاية وعزله بوساطة الدول وإرغام المصريين صغارين على قبول أوامر الأجنبي من الأسباب التي زادت في ثورة النفوس ضد التدخل الأجنبي ، فلما رفض توفيق مشروع الدستور الذى قدمته وزارة

شريف وخالف بذلك سابق وعده واضطر شريف إلى الاستقالة ليحل محله رياض الذي قبل وجهة نظر الخديو ومثلي الدولتين فلم يقدم دستوراً ولا دعا المجلس القديم إلى الانعقاد ، بدأ القلق يساور النفوس وجعل الناس يجتمعون ويتشاورون في مصير بلادهم وقد ظهرت بوادر السياسة الجديدة ففي جمال الدين الأفغاني إلى جدة سنة ١٨٧٧ ، وظهر قانون التصفيه وفيه من العبن لكتاب الملائكة بإلغاء دين المقابلة ما فيه فتألفت جمعية سياسية بحلوان تعتبر نواة للحزب الوطني الذي كان يقول بعبداً « مصر للمصريين » ، وكان من مؤسسيه شريف باشا وشاهين باشا وراغب باشا ، وكانت حلوان إذ ذاك سكناً للطبقات الراقية التي آثرت أن تكون قريبة من ولـي الأمر . وكما تألفت الجمعيات السياسية العلنية كذلك تألفت الجمعيات السرية من بين الضباط المصريين وبذلك تولدت العناصر التي أدت إلى الثورة العربية .

الثورة

لم تكن الثورة العربية فتنـة دموية أريد بها إقصاء شخص الحاكم أو حزبه وإجلـاس آخرين مكانـهم كما كان يحدث عادة في بلاد الشرق ، كذلك لم تـكن انقلاباً شعبيـاً منظماً ساهمـت فيه الأمة بكل قواها لنـصرة مبادئ معينة كما يـحدث أحيـاناً في الغـرب ، بل كانت الثورة العربية من طـابع خـاص بها ، إذ جـمعـت بين الـبدـاوـة الـشـرقـية والمـدنـيـة الـغـربـية . فـهيـ في ذاتـها ثـورـة طـبـيعـية ذات صـفـة دـينـية قـامـت ضد تـدـخل الأـجـنبـي وافتـئـاته على حقوقـ الـبـلـاد وجـلـ أـهـلـهـا مـسـلـمـون ، وهـيـ أـيـضاً ثـورـة قـامـت لنـصرـة مـبـادـيـ وـآراءـ معـيـنة يـرادـ بهاـ تـثـيـتـ الحكمـ الدـسـتوـرـيـ فيـ الـبـلـادـ وـضـمانـ مـبـادـيـ الحرـيـةـ وـالـعـدـلـ وـالـمـساـواـةـ لـلـجـمـيعـ . وهذا الغـرضـ الـأخـيرـ وـحـدهـ كـافـ لأنـ يـسمـوـ بالـثـورـةـ الـعـراـبـيـةـ فيـ نـظـارـ التـارـيـخـ إلىـ مـصـافـ الثـورـاتـ الدـسـتوـرـيـةـ الـتـيـ قـامـتـ فـيـ أـورـباـ وـأـمـتـازـ بـهـ تـارـيـخـ الـقـرنـ التـاسـعـ عـشـرـ . ولوـ نـجـحـتـ الثـورـةـ الـعـراـبـيـةـ كـماـ نـجـحـتـ مـثـيلـهـ لـأـحـدـثـ فـيـ تـارـيـخـ الـبـلـادـ انـقلـابـاًـ وـتـطـوـرـاًـ بـعـدـ الـمـدىـ . وـلـكـنـهاـ فـشـلتـ فـشـلاًـ مـخـزاًـ فـاضـحاًـ فـصـبـحتـ

Foot Note

الثورة « هوجة » هوجاء ونقطة سوداء في تاريخ البلاد . ويرجع فشلها إلى الأسباب الآتية :

١ - الزعامة العسكرية :

أولاً : لأن زعامة الحركة كانت بيد العسكرية ، والعسكرية فئة تمتاز حقاً بنظامها واستقامتها وقوتها ولكنها تزدري السياسة وأساليبها ولا يهمها من العلم والمعرفة إلا ما كان خاصاً بالحروب . والعسكرية في كل البلاد شديدة الاعتداد بنفسها ، عظيمة الازدراء لغيرها من المهن . وهذا طبيعى لمن نصبو أنفسهم لخدمة غيرهم وكان من أقدس واجباتهم أن يقدموا أرواحهم في أى وقت في سبيل هذه الخدمة . فالعسكرية إذا ما تفوقت في بلد إما أن تضم الجمehor لصفوفها وإما أن تخضع لها قوة واقتداراً وهذا وجه الخطر من الزعامة العسكرية .

٢ - الثورة لم تكن شعبية :

ثانياً : لم تكن الثورة شعبية منظمة بالمعنى الصحيح ، أي أن الشعب اكتفى بإمداد الثوار بالرجال والمؤونة والإعانات المادية والمالية ولكن لم يشترك فعلاً كما اشترك مثلاً في حركة سنة ١٩١٩ ، ويكون في انتقاد الثورة أن تكون الثورة العربية في مبدئها ضد بعض العناصر المكونة للأمة مثل الحركس والأتراك ، وأن الأقباط من المصريين كانوا متغوفين من الحركة ، بل منهم من أوذى فعلاً ، ويظهر من كتابات المعاصرين أن كثيراً من العناصر الوطنية التي انضمت إلى الثوار كانوا مكرهين أو مدفوعين بحكم الظروف ، فلما أفلتوا من يد العسكرية انضموا إلى المعسكر الآخر حتى أن بعضهم باع الثوار وخطط لهم بشمن بخس . وهذا يؤيد أن الإيمان بالثورة سنة ١٨٨٢ لم يكن عقيدة متغلغلة في نفوس القوم بجميع طبقاتهم .

٣ - المجاهرة بالعدوان ضد الخديو :

ثالثاً : من أهم أسباب الفشل أن الثوار جاهروا في آخر الأمر بعدوانهم للخديو . ومركز الخديوية في مصر يستمد قوته السياسية من معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ التي اشتركت فيها دول أوربا العظمى ، فأى مساس بمركز الخديوية حتى ولو من سلطان تركيا كان مقتضياً عليه بالفشل ما لم تكن الدول هي المحرضة على ذلك . لذلك كان إعلان العصيان ضد الخديو نوعاً من الإسراف الذي شوه أغراض الثورة وأدى بها إلى أسوأ نهاية .

هذه أهم عناصر الضعف في الثورة العرابية وهناك أسباب أخرى ستفصلها في سياق الكلام . والآن وقد وصفنا الثورة وعرفنا قدرها نعود فنذكر أوائلها ونتبع حوادثها .

سوء حال العسكرية :

قلنا إن الثورة كانت عسكرية قبل كل شيء والعسكرية كانت إحدى النواحي التي أصابها العطب في آخر أيام الخديو إسماعيل ، فزيادة على هبوط الروح المعنوية بين الضباط بسبب الهزائم المتكررة أمام الحبشة وبسبب تقليل عدد الجيش رغبة في الاقتصاد ، فإن روح الترد والتذمر كانت سائدة بين الجميع . أما الترد فقد عرفنا كيف تظاهر الضباط في سنة ١٨٧٩ ضد وزارة نوبار وبذا تعلم الضباط الدرس الأول في الثورة واستطاعوا إسقاط وزارة مكره دون أن ينالهم عقاب ما .

أما التذمر فيرجع إلى تفوق العنصر البحري والتركي في الجيش ، وسوء معاملة الضباط المصريين عامة ، وقصر الترقى والألقاب على الضباط غير المصريين ، وليس هذه الظاهرة في الجيش بالشيء الجديد أو المستغرب إذا علمنا أن الجيش المصرى كان منذ ولادته في عهد محمد على يترأسه ضباط يختارون من بين الطبقات الممتازة وهي طبقة الأتراك والماليك ، أما المصريون

فنشاؤا في صفوف الجيش يهابون الأتراك وينخسون بأسمهم ولا يجرؤون على الشكوى منهم ، وكان الممتازون منهم يترقون إلى الرتب الأولى وندر من كان يصل منهم إلى الرتب العليا وأقصى ما كانوا يصلون إليه رتبة « بكماشي » .

ثم زاد عدد الجيش في عهد إسماعيل وانفتح المجال أمام الضباط الوطنيين فتدرّبوا على مختلف الأعمال وتفتحت أذانهم وتنبهوا إلى حقوقهم في الترق وقطنوا إلى خطر السياسة القديمة التي حبدت تمييز الطبقات في الجيش ، واستندت حماستهم في آخر عهد الخديو إسماعيل حين ظهرت بوادر النهضة الوطنية التي رعاها جمال الدين الأفغاني وتلاميذه بأقوالهم وكتاباتهم ، وشجعها إسماعيل نفسه كما بينا .

وزير الحرب وقوانينه الجديدة :

وكان وزير الحرب في وزارة رياض ضابطاً شركسي الأصل اسمه « عثمان رفقى » عرف بتعصبه لأبناء جنسه من الضباط وكان سبباً في إصدار قرارات وقوانين جديدة أملتها سياسة الاقتصاد في ذلك الوقت ، ومن ذلك أنهم قرروا إنفاص عدد آلات الجيش ، وأخذوا يستغنون عن كثير من الضباط المصريين ، وأصدروا قانون القرعة سنة ١٨٨٠ وبمقتضاه جعلت مدة الخدمة العسكرية أربع سنوات بدلاً من خمس .

سخط الضباط الوطنيين :

وكان الضباط المصريون الذين ترقوا « من تحت السلاح » يرون في هذا الاقتصاد ضرراً بصالح الجنود المصريين الذين يرغبون في الترق في الجيش إذ لم يكن يكفي لتدريبهم وتعليمهم مدة الأربع السنوات ، ورأى الوطنيون في كل ذلك اضطهاداً لهم ونكأة بهم فزادت البغضاء بين الضباط الوطنيين وناظر الحربية ، واستند العداء بين الفريقيين لدرجة خطيرة جعلت الضباط الوطنيين يلتجأون إلى أخطر الأسلحة يستعملونها في الذود عن حقوقهم وذلك أنهم أخذوا

يستميلون العساكر إليهم ويغرون صدورهم ضد الآخرين ثم جعلوا يعقدون
الجمعيات السرية لتدبير الخطط في الخفاء للوصول إلى مرغوبهم

زعماء الضباط :

« كان زعماء هذه الحركة من الضباط « على فهمي الديب » قائد الحرس
وكان بحكم وظيفته مقرباً من الخديو يتحدث إليه عن أعمال ناظر الحرية وعن
شكاوى الوطنيين وألامهم وألمهم ، وكان الخديو اضعفه يتظاهر بميله للحركة
 ولو أنه في الحقيقة كان يمقتها ويخشاها . « عبد العال حلمي » أميرالاي السادس
السوداني « وأحمد عبد الغفار » قائد الفرسان « وعلى الروبي » أحد الضباط وهو
الرأس المفكر « وأحمد عرابي » أميرالاي الرابع وهو أقوى الضباط شخصية
وأفضلهم لساناً وأثبتم جناناً وهو الزعيم الذي اختاره الجيش وتمسك به الشعب
في أثناء الحركة التي عرفت باسمه .

نشأة أحمد عرابي :

ولد أحمد عرابي من أبوين صالحين سنة ١٢٥٧ هجرية في قرية صغيرة
قرية من الزقازيق اسمها « هرية رزنة » وأدخله والده وكان شيخاً للناحية
مكتب القرية فتعلم فيه مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن ثم تعلم الحساب
والخط على صراف القرية ، وسافر إلى مصر حيث التحق بالجامعة الأزهر وتعلم
 شيئاً من الفقه والحديث والنحو وعاد إلى بلدته إلى أن كان عهد سعيد وقد أمر
المشيخ بإرسال أولادهم إلى الجيش فالتحق بالألايات السعيدية بالقناطر الخيرية ،
ولمعرفة بالقراءة والكتابة والحساب أخذ يترقى بسرعة من وكيل « بلوك أمين » إلى
« جاويش » ثم أخذ يدرس قوانين التعليم في الجيش مختلف الدرجات ففاز
في الاختبارات ورقى إلى رتبة « ملازم » وأخذ يترقى حتى وصل إلى رتبة « قائمقام »
وظل كذلك في عهد إسماعيل واشتراك في حرب الجبهة بوظيفة مأمور مهمات
بمخصوص ، وفي أوائل عهد توفيق رقي مع عدد من الضباط الوطنيين إلى رتبة

«أميرالاى» وكان عراى قد تزوج من ابنة مرضعة إلهامى باشا صهر الخديو توفيق وبذا أمكنه أن يتصل برجال السראי .

ولكنه رغم وصوله إلى هذه المرتبة فإن أخلاقه الأولى لم تتغير فقد ظل إلى النهاية رجلا بدويًا شديد التمسك بدينه يباهى بما حفظه في الأزهر من آيات وأحاديث ، ويردد ما قرأه من سير الأولين ومن تاريخ نابليون بونابرت ، وكان سعيد باشا قد أهدى إليه ترجمة عربية لتاريخ ذلك الرجل العظيم . وقد أثرت فيه تربيته الدينية الأولى فكان يكثر من إقامة حلقات الذكر ويعتقد في بركة أولياء الله وفي الخاتم والرق وفي كثير من المزعلات التي ليست من الدين في شيء ، وقد غالى في ذلك كثيراً حتى إنه أقام في ليلة موقعة التل الكبير حلقة كبرى للذكر دعا إليها من المنيا بالتلغراف زعيم إحدى الطرق الصوفية وأتباعه . كل هذا يدل دلالة واضحة على أن عراى لم يكن يفضل الفلاح المصرى الساذج إلا بقدر حلقات الذكر ويعتقد في بركة أولياء

أحمد عراى

الله وفي الخاتم والرق وفي كثير من المزعلات التي ليست من الدين في شيء ، وقد غالى في ذلك كثيراً حتى إنه أقام في ليلة موقعة التل الكبير حلقة كبرى للذكر دعا إليها من المنيا بالتلغراف زعيم إحدى الطرق الصوفية وأتباعه . كل هذا يدل دلالة واضحة على أن عراى لم يكن يفضل الفلاح المصرى الساذج إلا بقدر من العلم والدين .



حركة الضباط :

فلا أخذ عثمان رفيق ناظر الجهادية ينفذ قراراته ويستغنى عن الضباط المصريين ويولى بدهم من الحركس وغيرهم ذهب كثير من الضباط المصريين ، ومنهم من ذكرنا أسماءهم ، إلى منزل عراى وتباحثوا في ضرورة منع تنفيذ قانون القرعة الجديد ووضع نظم جديدة لضمان المساواة في الترقى ، وتحالفوا على أن يكونوا يداً واحدة في تنفيذ طلباتهم وأن يكون عراى رئيسهم المتتكلم باسمهم وأقسموا على ذلك ، ثم أخذ الرعماء في نشر الدعوة بين سائر الضباط في باقى

(١٦)

الآليات وأخذ المواثيق عليهم بضرورة مناولة الحراكسة والتضامن في العمل حتى يفزوا برغباتهم .

عريضة الضباط لمجلس الوزراء :

ولما تم ذلك وتقدمت التقارير من الضباط حرر الزعماء شكوى رفعوها إلى مجلس الوزراء بالنيابة عن جميع الضباط وفيها يطلبون عزل « عثمان رفقى » ناظر الجهادية ، وكانت اللهجـة التي كتبـت بها الشكوى شديدة ومثيرة لغضب أولياء الأمور فحاول رياض باشا أن يقنـعـهم بـسـبـبـها وـوـعدـهـ أنهـ يـعـمـلـ علىـ إـنـصـافـهـمـ فـلـمـ يـفـلـحـ . ولـماـ عـرـضـتـ المسـأـلـةـ أـمـامـ الخـدـيـوـ غـضـبـ غـصـباـ شـدـيدـاـ لـتـدـخـلـ الـجـيـشـ فـيـ شـؤـونـ الـحـكـومـةـ التـنـفـيـذـيـةـ وـشـقـ عـلـيـهـ أـنـ يـمـلـيـ الضـبـاطـ إـرـادـتـهـ ،ـ وـصـمـمـ عـلـىـ تـأـدـيـبـ الزـعـمـاءـ الثـلـاثـةـ أـمـدـ عـرـابـيـ وـعـلـىـ فـهـمـيـ وـعـبـدـ العـالـ حـلـمـيـ فـانـعـقـدـ مـجـلـسـ النـظـارـ بـرـيـاسـةـ الخـدـيـوـ وـلـمـ يـدـعـ إـلـيـهـ المـراـقبـانـ وـتـقـرـرـ تـكـوـينـ مـجـلـسـ عـسـكـرـىـ لـحـاكـمـةـ الضـبـاطـ الثـلـاثـةـ بـرـيـاسـةـ الـخـرـالـ «ـ اـسـتوـنـ باـشـاـ »ـ رـئـيـسـ أـرـكـانـ حـربـ .

محاكمـةـ الضـبـاطـ الثـلـاثـةـ :

وبـنـاءـ عـلـىـ ذـلـكـ دـعـىـ الضـبـاطـ الثـلـاثـةـ إـلـىـ وزـارـةـ الـجـهـادـيـةـ الـىـ كـانـ مـقـرـهاـ ثـكـنـةـ قـصـرـ النـيلـ دـوـنـ أـنـ يـذـكـرـ سـبـبـ الدـعـوـةـ ،ـ غـيـرـ أـنـ فـحـوىـ قـرـارـ مـجـلـسـ الـوزـراءـ كـانـ قـدـ وـصـلـ إـلـىـ عـلـمـ الضـبـاطـ .ـ وـلـذـاـ أـمـكـنـهـمـ عـمـلـ التـرـتـيـبـاتـ الـلـازـمـةـ لـإـحـبـاطـ مـشـرـوعـ نـاظـرـ الـجـهـادـيـةـ إـذـاـ مـاـ أـرـادـ بـهـمـ سـوـءـاـ .ـ فـاتـقـفـواـ عـلـىـ أـنـهـ إـذـاـ تـأـخـرـ وـجـودـ الضـبـاطـ دـاـخـلـ قـصـرـ النـيلـ حـضـرـتـ الـعـسـكـرـ وـالـضـبـاطـ لـإـخـرـاجـهـمـ بـالـقـوـةـ .ـ وـفـعـلاـ حـالـمـاـ وـصـلـ الضـبـاطـ إـلـىـ مـكـانـ الـوـزـارـةـ جـرـدـوـهـمـ مـنـ سـيـوـفـهـمـ وـاعـتـقـلـوـهـمـ بـحـرـاسـةـ بـعـضـ الضـبـاطـ الـحـراـكـسـةـ الصـبـغـارـ ،ـ وـأـصـدـرـ نـاظـرـ الـحـرـبـ قـرـارـاـ بـتـعـيـنـ سـواـهـمـ عـلـىـ الـآـلـيـاتـ .ـ

هجوم العساكر على ثكنة قصر النيل :

فلا وصلت الأخبار إلى الضباط والعساكر تحرك ألاي محمود فهمى برئاسة الضباط محمد عبيد وهجم على المكان بمظاهرة كبيرة تهشمت فيها المقاعد والمكاتب والثريات ، وتمكن عثمان رفقى ناظر الجهادية من مغادرة المكان دون أن يلحقه أذى . أما الضباط الثلاثة ففك أسرهم . وعلى الرغم من أنهم كانوا معزولين من وظائفهم فإنهم ساروا على رأس الجنود والضباط وقصدوا إلى سراى عابدين وطلبو عزل ناظر الجهادية وأصروا على البقاء حتى يحاب طلتهم .

إجابة مطالبهم :

فلم يسع الخديو سوى القبول ، وطلب الضباط الصفح والعفو من الخديو فعفا عنهم وأعادهم إلى ألياتهم وفي ٦ فبراير سنة ١٨٨١ صدر الأمر بعزل عثمان رفقى وتعيين محمود سامي البارودى ناظراً للجهاد .

نقد صرف الحكومة :

ويعتبر هذا التقهقر السريع من جانب الحكومة بعد ما قررته من استعمال الشدة دليلاً ظاهراً على ضعف الحكومة وترددتها وسوء تقديرها للمسائل والظروف المحيطة بها ، فلو أن المجلس قرر النظر في إنصاف الضباط وبدأ يتحقق المسائل المنسوبة لناظر الحرية لانتهى حادث الشكوى بسلام ، أو لو كانت الحكومة جادة حقيقة في القضاء على الفتنة في مهدها لاستعملت القوة علينا وإلى النهاية مع اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بالمحافظة على النظام العام ، ولكنها عجزت عن اتباع أحد الطريقين المعقولين وكان فشلها أمام قادة الجيش مقدمة لحوادث أشد خطورة وأسوأ عاقبة .

وفي هذه الأثناء كانت سمعة أمراء الجيش وعلى رؤسهم عربى قد ملأت أرجاء البلاد وتسربت محبة عربى من الجيش إلى الكثرة من العمد والمشايخ والأهالى

فبد أى تصل بهؤلاء ويدفع فيهم المطاعن ضد وزارة رياض وضد تدخل الأجانب في شؤون الحكومة وينشر الدعوة لعزها وإقامة وزارة جديدة على قواعد دستورية .

استقالة محمود سامي وأثرها :

ثم ما لبث أن استفحلا الخلاف بين محمود سامي والخديو فقدم محمود سامي استقالته في ٢ أغسطس سنة ١٨٨١ وتعيين بدله داود يكن باشا صهر الخديو فأخذ هذا يشدد في تنفيذ الأوامر ومنع اجتماعات الضباط في المنازل وجعل يتجول بنفسه ليرى مبلغ تنفيذ أوامره وليعاقب المسيء ، فحقق الضباط لقبول استقالة محمود سامي أولاً ولتضييق الرقابة عليهم وعلى منازلهم ولعدم تنفيذ الإصلاحات المقترحة للجهادية . وما أن صدرت الأوامر بنقل الآلات الثالث من المشاة من القلعة إلى الإسكندرية حتى أعلن الآلات مخالفة الأمر ، إذ أشيع بين الجنود أن القصد تشتيت القوى وإلقاء الجنود في النيل عند كوبري كفر الزيات .

الاستعدادات لمظاهرة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ :

وانهز عرابي الفرصة فاجتمع بكتاب رؤساء الحزب الوطني أمثال محمود سامي وسلطان وشريف وكان قد تجمع لديهم عرائض من الأهالي يطالبون بعزل الوزارة وتشكيل مجلس النواب واتفقوا على أن يقوم الجيش بمظاهرة سلمية تأييداً لمطالب الأمة ، وكتب عرابي إلى الخديو والحكومة يعلمهم أنه سيحضر على رأس الجيش إلى سراي عابدين في اليوم التالي ليعرض مطالب الأمة على الخديو ، وأنظر عرابي القنصل بالأمر ليؤكد لهم إخلاد الناس إلى السكون وعدم المساس بمصالح الأجانب . فلما كان يوم ٩ سبتمبر اجتمع الخديو والوزراء والسير « أوكلن드 كولفن Colvin » المراقب الإنجليزي وذلك لتعيّب القنصل العام وسار عرابي نحو عابدين على رأس قوة مكونة من ٢٥٠٠ جندي

و ١٨ مدفأً وقد أخذ الجند أماكنهم في ميدان عابدين وخلفهم عدد لا يحصى من الخلق فقصد الخديو إلى السرای ودخل من أحد الأبواب الجانبيّة ومعه « كولشن » .

مظاهرة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ :

وكان « كولشن » من موظفي حكومة الهند خبيراً بحوادث الفتن والاضطرابات فلم يضعف ولم يتعدد في نصح الخديو بالظهور بمنتهى الثبات والشجاعة وألا ينسى أنه أمير البلاد وأن عراي لا يجوز أن يعهدى له أمراً ، فلما وصل الخديو ومعه إلى السرای خرج إلى الساحة ومعه كولشن ويحيط به على مسافة قصيرة بعض كبار الضباط ، وسار الخديو إلى الساحة بقدم ثابتة ورباطة جأش . وكان ذلك عصر الجمعة ١٥ شوال سنة ١٢٩٨ - ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وهو يوم فذ في تاريخ هبة البلاد الوطنية إذ فيه لم يكتفى الجيش بعرض مطالب الجهادية بل كان على رأس المطالب دعوة مجلس النواب للانعقاد .

موقف الخديو :

وكان عراي وحوله كبار الضباط في وسط الميدان فتقديم نحو الخديو وما أن رأه الخديو يتقدم ممتداً جواده وشاهراً سيفه حتى صاح به أن انزل فنزل عراي وسار نحو الخديو وحوله حراسه شاكى السلاح وأدى التحية ، فنادى به الخديو أن اغمد سيفك فلبي الأمر ، وسأله الخديو عن معنى كل هذا فأجاب عراي أن للأمة ثلاثة مطالب :

أولاً : عزل جميع الوزراء وتعيين وزارة جديدة .

ثانياً : دعوة مجلس النواب للانعقاد .

ثالثاً : زيادة الجيش إلى ١٨٠٠٠ .

وقال عراي إن الجيش قد أتى للحصول على هذه المطالب بالنيابة عن الأمة ولن يبرح ذلك المكان حتى يحظى بها . فقال الخديو إن هذه الطلبات ليست

من خصائص الجهادية واتجه إلى « كولفن » كأنه يريد منه إبداء رأيه فأشار إليه بعدم بحث هذه المطالب مع الضباط وأن يدخل السرای ويتركه لفاظتهم . فدخل الخديو السرای وكان بها الوزراء وقناصل الدول .

إصرار عراقي على طلباته :

واستأنف « كولفن » الكلام مع عراقي وظل معه إلى أن حضر نائب القنصل العام وهو « شارلس كوكسن Cookson » قنصل الإسكندرية . قال القنصل مخاطباً عراقي : إن الطلب الأول من خصائص مولاك ، وطلب تشكيل مجلس النواب من خصائص الأمة ، وزيادة الجيش لا لزوم لها لأن البلاد في حالة سلم وسياسة الاقتصاد تتطلب ذلك . فقال عراقي إنه نائب عن الأهلين في في تنفيذ هذه الطلبات بواسطة العساكر وهم أولادهم وإخوتهم فهم القوة التي ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالمنفعة والصلاح ، فأعلمهم القنصل بخطورة استعمال القوة . وبعدأخذ ورد صمم عراقي على ضرورة إسقاط الوزارة قبل انتصار الجندي فقبل الخديو ووعد بإجابة الطلبين الآخرين في الوقت المناسب واتفق على دعوة شريف باشا لتكوين الوزارة الجديدة وكان شريف في ذلك الوقت يعد أكبر رأس للحزب الوطني فابتهج الضباط والجنود وهتفوا بحياة الخديو وتركوا الميدان إلى معسكراهم بمنتهى الهدوء والنظام ، وطلب الضباط مقابلة الخديو فأذن لهم وتصافى الجميع .

أهمية هذه المظايرة :

وإنما لنسجل هنا هذا النصر بمزيد الإعجاب والفخر لا لأهمية المطلب السياسي الذي وعد الخديو بإجراه فحسب ، بل للروح الوطنية العالية التي سادت الجميع في ظروف دقيقة وفي جو محمل بالكهرباء تردد فيه أنفاس الجميع سراعاً تلهفاً لما عساه أن يحصل ، فلو أن كلمة بسيطة من أحد الجنود نبت عن الصواب ، أو لو أن إيماءة جاءت في غير موضعها لسببت كارثة للبلاد . ولكن الجنود احتفظوا بحدود الواجب وتمسّكاً بفضيلة الكرم وضبط النفس فانتهى اليوم بفوز وطني عظيم .

بداية عهد جديد

أما شريف باشا فبعد مفاوضات بينه وبين كبار الأعيان ونواب البلاد من جهة وبين ضباط الجيش من جهة أخرى قبل تأليف الوزارة في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ومن أعضاء الوزارة مصطفى فهمي للخارجية ومحمد سامي البارودي للحربية وإسماعيل أيوب للأشغال وقدری للحقانية ومحمد زكي للمعارف واحتفظ شريف بالداخلية وعين بطرس غالى كبيراً لكتاب المجلس ، ومع أن شريف كان قد اشترط عند قبوله الوزارة أن يخلد الجيش إلى السكون ، وأن يتمثل عراى وزملاوه لأوامر الحكومة بالانتقال بجنودهم من القاهرة فإن انتصار الجيش في يوم ٩ سبتمبر ونجاحه في إملاء مطالبه أمام الخديو على أطراف الأسنة قد أدى بسلطنة الخديو وجعل للجيش نفوذاً سلطاناً فوق نفوذ وسلطان الحكومة .

خطة شريف باشا :

على أن شريف باشا لم يكن بالوزير الذى يقبل أن يكون آلة في يد الجيش ، فقد وضع لوزارته خطة صريحة منذ البداية وهى أن يعمل أولاً على تنفيذ القوانين العسكرية التى اقترحها اللجنة التى شكلت لإصلاح حال الجاهادية فى عهد محمود سامي البارودى وكان عراى أحد أعضائها ثم يأمر بنقل الوحدات التى يترأس عليها عراى عبد العال خارج القاهرة ، وفى صفا الجو من الروح العسكرية أشار على الخديو بدعوة مجلس النواب وعرض مشروع الدستور الجديد ، وكان من رأيه أنه إذا اجتمع مجلس النواب انتقلت الزعامة الوطنية من الجيش إلى النواب وأمكن الوزارة أن تعتمد على مؤازرة النواب فى مشروعاتها التى كانت تقضى بإصلاح النظام الحكومى مع مراعاة مركز البلاد من حيث علاقاته مع الأجانب فيما يختص بشؤون الدين ، هذه هي الخطة

الحكمة التي سارت عليها وزارة شريف والتي كان من شأنها أن تصل بالبلاد إلى الغاية المطلوبة لولا تدخل الدول وإسراف الجيش كما سترى .

دعوة مجلس الشورى للانعقاد :

وأول ما قامت به الوزارة الجديدة أنها أصدرت في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨١ القوانين العسكرية الخاصة بالترقيات والاستيداع والمعاشات والإجازات فارتاح الحزب العسكري لصدور هذه القوانين وأعلنوا إخلاصهم لوزارة ، وكان في ذلك الوقت عدد كبير من أعيان البلاد ونوابها أمثال عبد السلام المويلحى والشريعى ومحمد سلطان وأمين الشمرى والشيخ على الليثى قد قدموا لشريف باشا عريضة يلتمسون فيها انتخاب المجلس النيابى ودعوهه للانعقاد بحيث يكون له مجلس الأمة الأولية المتمددة من الحقوق — وأخذ شريف يعد قانوناً أساسياً مجلس النواب الجديد وأصدر الخديو في ٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ أمراً بانتخاب الأعضاء بحسب قانون سنة ١٨٦٦ القديم ودعوتهم للاجتماع في ٢٣ ديسمبر ١٨٨١ .

انتقال عرابى إلى رأس الوادى :

وعلى أثر ذلك تقرر إرسال عرابى وألائه إلى رأس الوادى بمديرية الشرقية ، والآلى السودانى برئاسة عبد العال حلمى إلى دمياط فامتنلا للأوامر ، ولكن عرابى لم يغادر القاهرة كضابط عادى ، بل كزعيم وطني كبير ، إذ طاف فى شوارع القاهرة وهو فى طريقه إلى المحطة واستقبل بمحاسنة شديدة أدت إلى مظاهرة كبرى فى المحطة خطب فيها عبد الله النديم خطيب الثورة وآخرون من الوطنيين ، ونثرت على الجند الزهور والرياحين وزوّدت عليهم الحلوى وتكررت هذه المظاهرة على الخطط الأخرى إلى الزقازيق حيث بقى عرابى وجنوده موضع الاحترام والاحتفاء من الجميع .

افتتاح مجلس النواب ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ :

ولما هدأ الجو بانتقال الجنود ورؤسائهم إلى داخل البلاد أصدر الخديو أمراً بتعيين محمد سلطان باشا رئيساً لمجلس النواب ، ولما تم الانتخاب بحسب الطريقة القديمة وهي أن يتولى العمد والمشايخ اختيار واحد أو اثنين عن كل مديرية وثلاثة عن القاهرة واثنين عن الإسكندرية وواحد عن دمياط اجتمع



مصطفى رياض باشا



محمد شريف باشا

مجلس النواب في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ وكان مؤلفاً من ٨٢ عضواً وقد افتتحه الخديو بخطاب جاء فيه :

«أبدى حضرات النواب مهنيتي من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الأهالى في الأمور العائدة عليهم بالنفع . وفي علم الجميع أنى من وقت ما استلمت الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ولكن تأخر افتتاحه للاآن بسبب المشكلات التي كانت محيطة بالحكومة . فأما الآن فنحمد الله تعالى على ما يسر لنا من رفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة ... فلهم يبق مانع من المبادرة إلى ما أنا متшوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاتحه في هذا اليوم باجتئاعكم . فعلى المجلس أن يكون ممساعداً للحكومة مخلصاً في خدمة

الوطن منحصرة أفكاره ومذكراته في المنافع العمومية مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول سالكًا المسار المعتمد والمنهج القويم.. فالواجب علينا الاعتدال والتأني وحسن التبصر وأن نكون يداً واحدة في إتمام الأعمال النافعة متسلين بعنابة الله تعالى وإمداد رسوله الكريم ».

وقد رد المجلس على خطاب الخديو ، وسر الخديو من روح الاعتدال والحكمة التي بدت في خطب التواب .

مسائل الخلاف بين المجلس والحكومة :

وأخذ المجلس يباشر تنظيم شؤونه وأخذت الوزارة تعد القانون الأساسي للمجلس لعرضه عليه بأقرب فرصة . وكان أمام الحكومة مسألة لا بد من أخذ رأى الحكومتين الإنجليزية والفرنسية فيها قبل عرض القانون لعلاقتها بالمسألة المالية . وذلك أن الوزارة رأت أن قانون سنة ١٨٦٦ أصبح لا يلائم حالة البلاد وما وصلت إليه من الرق فزادت في حقوق المجلس وتوسيع اختصاصه وقررت أن يكون للنواب حق النظر في القوانين والنفقات العمومية وألا ينفذ قانون ما لم يوافق عليه المجلس ، وقررت مبدأ مسؤولية الوزارة لدرجة ما .

حق مناقشة الميزانية :

أما حق مناقشة الميزانية والموافقة عليها فرأى شريف أن هذا من شأنه أن يعرض مسألة الديون وقانون التصفية والمراقبة الثنائية لتدخل النواب وهو أمر لا تستطيع الحكومتان قبوله وقد اتفق مع ممثل الحكومتين على ذلك ، وكان من رأى شريف أن أى احتكاك مع الأجانب بخصوص الدين أو المراقبة قد يؤدي إلى سوء تفاهم وإلى وقف تنفيذ سائر الإصلاحات التي يراها المجلس ، لذلك جاء القانون الأساسي خلوًّا من حق مناقشة الميزانية .

وفي ٢ يناير سنة ١٨٨٢ حمل شريف اللائحة الجديدة وعرضها على المجلس وتكوينت لجنة من ١٦ عضواً لبحثها فاقتصرت اللجنة رد اللائحة مجلس النظار

لتعديلها فيما يختص بالموافقة على الميزانية ، وقالت اللجنة إن مجلس شورى النواب بما له من حق الرقابة العامة على الإدارة العامة في البلاد له أن يناقش الميزانية ويعرض عليها إذا رأى وجهاً لذلك ، هذا مع احترام المجلس لتعهدات الحكومة المصرية بشأن الدين والجزية وقانون التصفية ، وكان المراقبان من أشد المعارضين لمنح المجلس هذا الحق لأنهما يفقدان بذلك سلطانهما وتفوق رأيهما في المسائل المالية والإدارية ويصبحان مسؤولين أمام مجلس النواب بعد أن كان اتصالهما بالخديو وحكومته مباشرة ، وقالا إن مناقشة المجلس للميزانية معناه المساس بالتعهدات الدولية التي أخذت مصر على عاتقها تنفيذها بمقتضى قانون التصفية سنة ١٨٨٠ .

تدخل الدول وتقديم المذكورة المشتركة في ٨ يناير سنة ١٨٨٢

وبينما كانت المفاوضات جارية بين المجلس والوزارة وبين الوزارة والقناصل بشأن هذا الخلاف وصل إلى الحكومة في ٨ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة مشتركة من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية كانت سبباً في تهيج الخواطر وتطور الحوادث تطوراً خطيراً سريعاً ، وفي هذه المذكرة توجه كل من الحكومتين الخطاب إلى قنصلها فتقول :

« كلفناكم أكثر من مرة أن تبلغوا الجناب الخديوي وحكومته رغبة حكومتي فرنسا وإنجلترا في مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب على ما يعترضهم من مصاعب متنوعة من شأنها أن تعوق سير الأعمال العامة في مصر ، إن الحكومتين متتفقتان تماماً في الخطة التي تتبعانها في شأن مصر ، وقد تبادلت الحكومتان المذكورة بهذا الشأن لمناسبة اجتماع مجلس شورى النواب ، فبناء على ذلك أرجوكم أن تصرحوا للخديو أن حكومتي فرنسا وإنجلترا تريان في بقائهما على أريكة الملك بحسب الشروط التي نصت عليها الفرمانات واعترفت بها الدولتان خير ضمان في الحاضر والمستقبل لحسن النظام واطراد التقدم والسعادة في البلاد .

« إن الحكومتين متتفقたن كل الاتفاق على ضرورة منع أسباب الارتباك

سواء كانت هذه الأسباب داخلية أم خارجية ويكون من شأنها تهديد النظام القائم في مصر وذلك بتوحيد جهودهما ، ولا يخالجهما شك في أن إعلان هذا التصريح الرسمي سيمنع حدوث ما عسى أن يطرأ من الأخطار التي تتعرض لها حكومة الخديو ... والحكومة متفقان بأن الخديو سيجد من هذا التصريح الثقة والقوة اللتين يحتاج إليهما في إدارة شؤون مصر وأهلها » .

نقد المذكورة :

هذه هي المذكورة المشتركة المشهورة التي قبضت على آمال شريف في إمكان الاعتماد على المجلس النيابي في اتباع سياسة الاعتدال والتعاون مع الأجانب التي كان يشير بها ، فإن المذكورة جاءت دليلاً كافياً على سوء ^{الية} الدولتين نحو مصر والحركة الوطنية ، وأنهما تريدان التدخل في شؤون البلاد الداخلية بطرق غير مشروعة عابثتين بحقوق السلطان وبرغبة الأهلين وعلى ذلك سرعان ما توقيت العرى بين المجلس والجيش وأصبح الجيش ، وعلى رأسه عربي ، النصير الذي يرکن إليه النواب والشعب في الدفاع عن حقوقهم ضد الاستبداد وتدخل الأجانب ، أما عن مركز الخديو فإن المذكورة وقبوها وتبيّغ الشكر من أجل إرسالها كل ذلك قد أضعف من مركزه في نظر النواب والجندي ، إذ اعتبره الجميع ألعوبة في يد الحكومتين .

الخلاف بين الوزارة والمجلس :

وازدادت الحالة حرجاً لتفاقم الخلاف بين الحكومتين ولحننة الستة عشر وعلى رأسها سلطان باشا ، ويظهر أن وسطاء السوء قد استغلوا هذا الخلاف فصاروا يحرضون كل جانب بالإصرار على موقفه وعلى ذلك فشلت جميع المحاولات التي اقترحت للوصول إلى اتفاق بشأن الميزانية ، فمن جانب الحكومة اقترح شريف أن يجعل للمجلس حق إبداء الرغبات بشأن الميزانية ، وكان قد اجتمع زعماء

الجيش والحزب الوطني وقرروا إسقاط وزارة شريف ، ويحسن هنا أن نشير إلى وجهة نظر كل من الحانبيين :

رأى شريف :

كان شريف يرى ضرورة السير في الإصلاحات بحذر حتى لا تتدخل الدولتان وتقضيان على كل شيء ، وكان شريف يعلم مبلغ قوة المراقبة الثانية وقوة الدولتين في حماية مصالح الدائنين الأجانب فلم ير بدأً من اتباع سياسة الاعتدال المقرونة بالحزم والرغبة في الإصلاح .

وجهة نظر النواب :

أما النواب فكأنوا يعتقدون أن لهم حق الرقابة العامة على مصالح البلاد ومواردها وأنهم يأتون أن تصبح بلادهم مرهونة لمصلحة الدين فلا يسمح لهم حتى بمناقشة جزء الميزانية غير المخصص لدفع الدين . ويظهر أن النواب والحزب العسكري قد أسعوا تقدير الظروف الخارجية فظوا اعتدال شريف جينا واستسلاماً لرغبات الدولتين وقرروا أن الوقت قد حان لأن يتسلم رجاهم زمام الحكم ليقودوا البلاد إلى الغرض الأسنى غير عابئين بما يعترضهم من صعاب .
أليس الجيش منهم ومعهم فإذا يهم ؟

الفصل السابع عشر

وزارة الثورة

استقالة وزارة شريف :

وفي آخر يناير سنة ١٨٨٢ ذهبت بلجنة مكونة من خمسة عشر عضواً من النواب لمقابلة الخديو وعرض ما قرر الرأى عليه بشأن إسقاط وزارة شريف واختيار الوزارة الجديدة فاجتمع شريف وقنصلان الدولتين عند الخديو ورفض شريف البقاء في الحكم وقدم استقالته ، فاستدعي الخديو اللجنة وسألهم عن يختارون . للوزارة فأبوا الإفصاح عن غرضهم بحجة أنه ليس من حقهم واكتفوا بأن طلبوا تعيين من يتافق معهم في وجهة نظرهم .

تعيين محمود سامي البارودى :

ثم أشار بعض الأعيان على الخديو بتعيين محمود سامي البارودى وفي ٥ فبراير سنة ١٨٨٢ عين محمود سامي باشا البارودى رئيساً للوزارة وعرابي بك وزيراً للحربيه ومحمد باشا فهمي للأشغال ومصطفى باشا فهمي للخارجية والحقانية وعبد الله باشا فكري للمعارف وحسن الشريعي باشا للأوقاف وعلى صادق باشا للمالية .

وجميع هؤلاء الوزراء ما عدا مصطفى فهمي كانوا من أنصار الحزب الوطني أو العسكري . أما مصطفى فهمي فكان قد اختص بوزارة الخارجية في الوزارات الأخيرة وذلك لمرонته واعتدال أخلاقه .

نشأة محمود سامي البارودي :

أما رئيس النظار الجديد «محمود سامي البارودي» فكان أذكي العربين وأكثراهم خبرة وتمرساً بالأعمال الحكومية وكان طموحاً للمعالى يسعى إلى المناصب ويقترب من أصحاب السلطة ويستميلهم إليه بكل الطرق . فقد عمل محمود سامي مع رياض فنوبار وشريف ، وكان متضامناً مع شريف في وزارته الأخيرة . ومع ذلك لم يجد أقل غضاضة في الانتقاض عليه في النهاية . ويرجع أول عهده بالوظائف إلى عهد الخديو إسماعيل ، إذ تزوج محمود سامي من ابنة مرضعة الخديو فاستطاع بفضل زواجه أن يشغل إحدى الوظائف بالسرای ، ثم تزوج من أسرة منصور يكن باشا صهر الخديو ، ومن ذلك الوقت أخذ نجم محمود في الصعود فكان من قواد الفرسان في الحملة التي أرسلها إسماعيل بقيادة ابنه

الأمير حسن للاشتراك مع الأتراك في الحرب الروسية التركية عام ١٨٧٧ وما عاد عين حكمداراً على القاهرة .

ولما ألف شريف باشا وزارته في تلك السنة عينه وزيرًا للأوقاف ، ولما سقطت وزارة شريف بسبب اللائحة الأساسية دخل سامي في وزارة رياض كوزير للأوقاف أيضاً ولما قامت حركة الضباط ضد عثمان رفيق وزير الحرية كان



محمود سامي البارودي

محمود سامي هو الوزير المختار للحربيّة ثم استقال ووقعت حادثة ٩ سبتمبر وتآلفت وزارة شريف ، وكان سامي البارودي وزيرًا للحربيّة على كره من شريف .

فلا وقعت الأزمة بين الحكومة ومجلس النواب اقتئص سامي الفرصة وأخذ
يعمل مع العرابيين حتى رشحوه لرياسة الوزارة ، فلم يسع سلطان باشا رئيس
المجلس إلا أن يشير على الخديو بتعيين محمود سامي البارودي رئيساً للوزارة إجابة
لرغبة الجيش . وبذا جاء تعين محمود سامي بناء على اقتراح الجهادية والنواب
ولم يكن بناء على دعوة من الخديو . والحقيقة أن محمود سامي لم يكن له من
الرياسة إلا اسمها ، إذ كان عرابي مسيطرًا على الوزارة وعلى كل شيء في الحكومة .
وما كاد يعلن خبر تأليف الوزارة الجديدة وتغلب المجلس على الحكومة حتى
قامت الأفراح والولائم في كل مكان ابتهاجاً بذلك النصر ، وأصبح بيت عرابي
كعبة يحج إليها الأعيان وطلاب الحاجات من كل صقع حتى امتلاء بيته
بالزائرين وهداياهم ..

الشيخ محمد عبده :

وكان يساعد العرابيين في ذلك الوقت بالفكر والقلم واللسان الأستاذ الإمام
الشيخ محمد عبده الذي يعد بحق في طليعة المصلحين المفكرين في مصر ، بل
وفي الشرق الإسلامي . وقد نشأ محمد

عبده ببلدة محلة نصر بمديرية البحيرة

وبعد أن حفظ القرآن الكريم طلب

العلم بالجامع الأحمدى بطنطا ثم انتقل

إلى القاهرة ودرس بالأزهر ونال درجة

العالمية سنة ١٢٩٤ هـ وأنختير مدرساً

للأدب والتاريخ بدار العلوم . ولما

هبط مصر جمال الدين الأفغاني كان

محمد عبده من أئبغي تلاميذه ، فكان

يعمل مع أستاذه في تحرير المقالات

الاجتماعية والسياسية في الجرائد الوطنية



الأستاذ الإمام محمد عبده

ولما سقطت وزارة شريف في أول عهد الخديو توفيق ونفي جمال الدين الأفغاني إلى جدة أخرج محمد عبده من وظيفة التدريس بدار العلوم وأمر بالبقاء بقريته بالبحيرة، غير أن رياض باشا بفضل ما اشتهر به من عطفه على حركة الجامعة الإسلامية سعى له حتى عينه سنة ١٨٨٠ لرئاسة تحرير «الواقع المصرية» فاتخذ محمد عبده من الجريدة ميدانًا لنشر دعاية إصلاحية في الدين والعمran ، وكان يختلف عن أستاذه جمال الدين في أنه لم يكن من أنصار الطفرة ، بل كان يؤمن بالدرج والتطور ، ولذا كان من رأيه أن يعم التعليم الصحيح وينتشر بين الناس حتى يثبت بذلك النظام الدستوري في البلاد وتقوى جذوره في نفوس القوم ، واستمر محمد عبده يؤازر الوطنين ويشارك معهم في الخطط حتى جاءت وزارة محمود سامي البارودي فكان محمد عبده من أكبر الرءوس المفكرة بجانب الوزارة . فلما قامت الثورة اشترك فيها بقلمه وفكرة ونفي من مصر على أثر فشل الثورة فذهب إلى سوريا واشتغل فيها بالتدريس ثم غادرها إلى أوربا حيث تعلم اللغة الفرنسية والتقى بالسيد جمال الدين الأفغاني وأنشأ جريدة العروة الوثقى . ثم عفا عنه الخديو توفيق وعاد إلى مصر وعيّن قاضيا بالمحاكم الأهلية ثم أُسند إليه وظيفة الإفتاء بالديار المصرية فأعلى منار هذه الوظيفة السامية وأصبح حجة في الفقه والتشريع وإماماً من كبار المجتهدين وتوفي سنة ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥ م) .

لائحة المجلس الجديدة :

وكان يظن في أول الأمر أن الوزارة الجديدة سوف تتغير في أذیال الارتكاك والفشل بمجرد اصطلاعها بالأعمال ، ولكن الوزارة سارت في بداية عهدها بروح المسالمة والاعتدال وفي ٨ فبراير سنة ١٨٨٢ قدم محمود سامي للمجلس مشروع اللائحة الأساسية بحسب ما اقترحه لجنة الستة عشر فوافق عليه المجلس . وأهم ما جاء فيه خاصاً بنظر الميزانية هو :

المادة الحادية والثلاثون — ميزانية مصر وفات وإيرادات الحكومة السنوية

تقدم مجلس الوزراء لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر .
المادة الرابعة والثلاثون — لا يجوز للمجلس أن ينظر في دفعيات الويركو
(الجزية) المقرر للستانة أو الدين العمومي أو فيما التزمت به الحكومة في أمر
الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات
الأجنبية .

المادة الخامسة والثلاثون — ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فینظرها ويبحث
فيها (بمراجعة البند السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى
لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعاً في الميزانية ويقرروها بالاتفاق
أو بالأكثرية .

أما عن المسئولية الوزارية فجاء في القانون ما يأتي :

المادة الحادية والعشرون — النظار متكافلون في المسئولية أمام مجلس النواب .

المادة الثانية والعشرون — كل من النظار مسئول عن إجراءاته المتعلقة
بوظيفته .

المادة الثالثة والعشرون — إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس
النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرات وبيان الأسباب ولم تستعن
النظارة فللحضور الخديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتتجديد الانتخاب على
شرط ألا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانقضاض .

المادة الرابعة والعشرون — إذا صدق المجلس الثاني على رأى المجلس الأول
ينفذ الرأى المذكور قطعياً .

ويتبين من هذه المواد أن المجلس راعى الحدود الموضوعة له ولم يتعداها ،
إذ نص في صلب القانون على عدم النظر فيما له علاقة بالدين والتزامات الحكومة
نحو الأجانب ، وقد أوصى محمود سامي في خطابه للمجلس عند نظر اللائحة
بالمحافظة على حدود هذا القانون ومراعاتها حتى تكون جميع الأعمال والأفكار
منحصرة في دوائرها ، وقد أقيمت الاحتفالات في جميع أنحاء القطر وخاصة
في القاهرة والإسكندرية ابتهاجاً بالموافقة على القانون الأساسي كما أقرته لجنة المجلس .

إزدياد نفوذ الجيش :

غير أن روح الاعتدال لم تدم طويلاً، وسرعان ما ظهر إسراف الجيش وعلى رأسه عربى في كل شأن من شؤون الدولة، إذ قررت الوزارة زيادة عدد آلات الجيش وزيادة مرتبات الضباط والعساكر دون أى اكتراش لرأى المراقبين أو لإيرادات الدولة، ثم قررت ترقية كثيرين من الضباط بعد أن أحالت عدداً كبيراً من الحراکسة والأتراء إلى الاستبداع، ومع أن قانون الترقية العسكرية كان يقضى بامتحان الضباط قبل ترقیتهم فإن عربى قرر ترقیتهم مجرد اقتناعه بكافياتهم ولعدم رغبة الضباط والعساكر في عمل الامتحانات وكان الخديو قد أنعم على عربى برتبة الباشوية فطلبتها عربى أيضاً لرفقائه عبد العال وطلبة عصمت وعلى فهمى، ولما أحس الجيش بازدياد نفوذه وتفوق كلمته طفى رجاله واستهانوا بالسلطات العامة فضفت هيبة الحكومة وخاصة في الأقاليم حيث اضطرب الأمن وهاجر الأعيان إلى القاهرة يتقربون إلى المجلس وقاده.

حادث محكمة الضباط الحراکسة :

ثم ما لبثت أن حلت بمصر أزمة سياسية خطيرة على أثر حادث غريب، وذلك أنه لما أسرف عربى في ترقية أنصاره من ضباط الجيش دون الضباط الأتراء أو الحراکسة تذمر الآخرون وبدأوا يجتمعون ويتشاورون فيما آل إليه أمرهم، ووصل إلى مسامع عربى أنهم ي يريدون اغتياله هو وكبار ضباطه فأصدر أمره في ١٩ - ٢٢ إبريل سنة ١٨٨٢ بالقبض على ٤٨ ضابطاً من بينهم عثمان رفقى وزير الحرب السابق.

فطاعة الحكم :

وسرعان ما تألف مجلس عسكري برئاسة الفريق راشد حسنى لمحاكمة

المتهمين ، فحقق معهم المجلس في جلسات سرية لم يسمح للمتهمين فيها بالدفاع عن أنفسهم ، وقضى على أربعين منهم بالتجريد وبالنفي المؤبد في السودان ومن هؤلاء عثمان رفقي . وظاهر أن هذا الحكم على مثل هذا العدد من الضباط لمجرد تفكيرهم في الانتقام من عربى وزملائه كان في نهاية القسوة .

موقف الخديو :

فلا عرض الحكم على الخديو للموافقة تردد كعادته لا عن سوء قصد لأنه هو الذى أمر بعقد المجلس العسكرى وتوسيع نطاق التحقيق ، ولكن لعلمه بأن الحكم جاء جائراً وعرضة للنقد . وعلى ذلك شاور ممثل الدول فى الحكم فتصحوه باستعمال الرأفة ، ولزيادة الاحتياط رأى أن يعرض الأمر على الباب العالى لأن تنزيل عثمان رفقي من رتبته كان من حق السلطان نظرياً ، فما كاد الوزراء يسمعون بذلك حتى اهتاجت خواطرهم واشتبوا في خطابهم مع الخديو واتهموه بأنه صار آلة فى يد قناصل الدول ، وأنه بالرجوع إلى تحكيم الباب العالى قد نزل عن الاستقلال الداخلى للبلاد وجعل مصر ولاية عثمانية بسيطة . ووصل الغضب بالوزراء إلى درجة أن رئيس الوزراء أبلغ القنصلين دهشته من تصرف الخديو وأنه إذا جاء الأمر بإلغاء حكم المجلس فإن الأمر لا ينفذ وأنهم سيعارضون ولو بالقوة وصول مندوبى السلطان .

تعديل الحكم :

فسارعت الحكومتان بنصح الخديو بعدم انتظار أمر الباب العالى وإصدار أمره باستبدال العقوبة من تلقاء نفسه ، وعلى ذلك أصدر الخديو قراراً في ٩ مايو بتعديل الحكم إلى نفي الضباط خارج مصر دون تعين السودان ، فعز على عربى ومحمود سامى أن ترغم الوزارة والجيش فى أمر كهذا بهمهم شخصياً ، إذ كانت المؤامرة فى نظرهم مدبرة ضدتهم .

الجفاء بين الوزراء والخديو :

وعلى ذلك اشتد الجفاء بين الوزارة والخديو وتوترت العلاقات بينهما بدرجة أن الوزراء لم يكتفوا بعدم الاتصال بالخديو ، بل عملوا على إبعاده عن الحكم .

الوزراء يدعون مجلس النواب :

فاجتمع مجلس الوزراء وقرر أن الخلاف بينهم وبين الخديو يقتضي عرض موضوع الخلاف على مجلس النواب فأصدروا في ١٢ مايو دعوة بعقد مجلس الشورى دون عرض الأمر على الخديو وفعلاً اجتمع الأعضاء ، ولكن وطنية تم أملت عليهم خطة حكيمة إذ أبوا أن يجتمعوا بصفة رسمية ، واكتفوا باجتماعهم في منزل سلطان باشا رئيس المجلس .

وتعتبر دعوة المجلس بدون أمر الخديو أول عمل ثوري قامت به الوزارة ، وحاول النواب ورئيسهم أن يصلحوا بين الخديو ووزرائه فلم يفلحوا وأصر الخديو على موقفه ، وقد اقتنع الجميع بأنه ما دامت العسكرية متفوقة في البلاد تعذر قيام وزارة جديدة تقبل مسؤولية الحكم . ولذا لم يكن هناك بد منبقاء الوزارة إلى أن تسنح الفرصة ، وفعلاً هدأت الحال نوعاً ونفي الضباط الحكوميون عليهم إلى سوريا ومنها إلى القسطنطينية .

أثر وصول الأسطول :

وكانت حكومة فرنسا قد خشيت تدخل تركيا ففاتح « دى فرسنيه De Freycinet » رئيس حكومة فرنسا الحكومة الإنجليزية في ضرورة إرسال أسطول بحري إلى الإسكندرية مكون من ست سفن لكل دولة ، وأن تكتب الحكومتان لمنع تركيا من التدخل .

إرسال أسطول إنجليزي وفرنسي إلى الإسكندرية :

ولما شاع الخبر خشى الناس عواقب وجود السفن الحربية وأظهر محمود سامي وعرابي وأنصارهم استعدادهم للمصالحة وخدمة الخديو بإخلاص وعادت

العلاقات في الظاهر بين الخديو والوزراء إلى مباريها ، وفي ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ وصلت السفن الإنجليزية بقيادة أمير البحر « بوشامب سيمور Beauchamp Seymour » والسفن الفرنسية بقيادة أمير البحر « كنراد Conrad » ولو أشركت الحكومتان معهما تركيا لهدأت الحال ولأيقن النواب والضباط أن تركيا بالاتفاق مع الدولتين ت يريد حماية الخديو وتأيد مركزه .

ولكن عدم اشتراك تركيا مع الدولتين أضع المثرة من إرسال السفن ، وأخذ عربي ينظر في استعداد البلاد من الوجهة الحربية ، وبذل تزعزعت الثقة في بقاء الحالة الحاضرة وأخذ الأجانب يغادرون البلاد بكثرة .

• الإنذار النهائي :

أخيراً رأى قنصلا الحكومتين أن الفرصة قد سنت لعرض إنذارهما النهائي وهو ما كان يحول بخاطرهما ومهدا له منذ أن وصلت السفن الحربية فقدموا في ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ مذكرة لرئيس الوزارة طلبا فيها :

- ١ - إبعاد عربي عن مصر بصفة مؤقتة محتفظاً برتبه ونياشينه .
- ٢ - إرسال عبد العال حلمي وعلى فهمي إلى قراهم في داخل القطر محتفظين أيضاً بالمرتب والرتب .
- ٣ - استقالة الوزارة القائمة بالأمر .

وعلى أثر ذلك انقطعت العلاقات بين ممثلي الدول والوزارة كما قطع المراقبان « مسيو برديف » الذي عين بدلا من « ده بلتيير » والسير « أوكلند كولفن » علاقتهما مع الوزارة .

ولما عرض الأمر على الوزراء أنكروا حق تدخل الدولتين . ولما علموا أن الخديو قبل هذه الشروط قدمت الوزارة استقالتها في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ وكتبوا في الوقت نفسه احتجاجاً أرسلوه للخديو قالوا فيه بما أنه قبل الشروط التي قدمتها الدولتان فيكون قد وافق على تدخل الأجانب مخالفًا بذلك الفرمانات السلطانية .

الجيش والبولييس يطلب عربي :

وما لبثت الحال أن تفاقمت بسبب تهديد العسكرية والبولييس للحكومة بأنه إذا لم يعد عربي للحربيه في ظرف ١٢ ساعة فإنهم يصيرون غير مسئولين عما يحدث . كل هذا والخديو مصمم على عدم التحول عن عزمه حتى ولو كان في إصراره خطر على حياته .

إعادة تعيين عربي للحربيه :

وأخيراً وقع ما أرغم الخديو على إعادة تعيين عربي وزيراً للحربيه ، إذ حضر في ٢٨ مايو سلطان باشا والنواب والأعيان وممثلو الطوائف المختلفة ومنهم شيخ الإسلام وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود والتتسوا من الخديو إعادة تعيين عربي وزيراً للحربيه فرفض الخديو ولكنهم ألحوا في الرجاء والاستعطاف قائلين إنه إذا كان الخديو يرى أن يعرض حياته للخطر فإن عليه واجب صيانة حياتهم وحياة شعبه من الخطر . وعلى ذلك قبل الخديو إعادة تعيين عربي للحربيه وقبل عربي أن يكفل الأمن والنظام العام أمام قناصل الدول الأخرى .

وصول مندوب عثماني :

وفي نفس ذلك اليوم أرسل الخديو يطلب مندوباً عثمانياً فقررت الحكومة العثمانية في ٤ يونيو ١٨٨٢ إرسال المشير مصطفى درويش باشا ومعه أسعد أفندي . ويظهر أن خطبة الباب العالى في ذلك الوقت كانت ترمى إلى التظاهر بمحاباة مصالح الخديو من جهة وتشجيع عربي والحزب العسكري سراً حتى يكيد بذلك لفرنسا وإنجلترا وما اللتان منعتاه من استعمال حقه الشرعى في التدخل من أول الأمر . وقد برهن الباب العالى على سياسته هذه بمنع عربي وكثير من الضباط نישانات مختلفة تقديرأ لأعمالهم ، غير أن الحالة استمرت مضطربة والنفوس ثائرة والحزب العسكري يجاهر في كل مجمع بضرورة خلع الخديو

الذى قبل بлагى الدولتين وتنصيب الأمير عبد الحليم وكانت رسالته تنشر الدعاية
له بالمال والخطب .

نزوح الأجانب من مصر :

أما الأجانب فاستمر نزوحهم من البلاد ، ومن بي منهم نصح لهم قناصلهم
بالتسليح وخاصة بالإسكندرية حيث يكثر عددهم . وفي مايو كتب فنصل
إنجلترا إلى حكومته يقول « إنه قد يقع الالتحام في أى وقت بين المسلمين
والسيحيين » .

حادث ١١ يونيو بالإسكندرية :

وفي وسط هذا الجو المفعم بالأقاويل والإشاعات المحمل بالكهرباء بسبب
وجود الأساطيل الخربية وبسبب ما كانت تنشره الصحف الوطنية والأجنبية
وقعت بالإسكندرية حادثة يوم الأحد ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ فقضت على كل
أمل في إمكان إصلاح الحالة .

والحادثة في بدئها من النوع الذى يحدث فى الموى حيث تكثر الطبقات
والأجناس الوضيعة فقد شجر خلاف بين حمار مصرى وأحد المالطيين فتبادلا
اللکم ثم استعملت المدى فجرج الوطنى وقتل ، وعلى أثر ذلك اجتمع رعاع
الأروام والمالطيين وأخذوا يهاجمون الوطنيين بما كانوا يحملونه من الأسلحة ،
ثم نزل المصريون إلى الشوارع طائف مسلحين بالنبایت وتصدوا للإفرنج
حيث كان بعضهم يطلق النيران من التواقد فقتل من الإفرنج ٤٥ نفساً تقريباً
وقتل من المصريين أكثر من ذلك ، غير أن المصريين كعادتهم يحملون قتلامهم
وجرحهم إلى بيوتهم فلم يعرف بالضبط عدد من قتل منهم ، وفي المساء وصلت
الجنود فنعت التجمهر وهدأت الحال ، وأخذت الجنود على عاتقها مسئولية
صيانة الأمن بالمدينة إذا كانت الأساطيل لا تتدخل ، فتم ذلك وأصدر القناصل
قراراً أعلنا فيه ثقفهم بالجيش ونصحوا رعاياهم الأجانب بالإخلاد إلى السكون .

مغزى الحادث :

تدل هذه الحادثة على مبلغ ما وصلت إليه حال الأمن في البلاد ، فبدلاً من أن يبادر البوليس أو الجنود للقضاء على الحركة في بدمها تواخت الإدارة فلزم الحكمدار منزله واعتذر بمرضه وعبياً حاول محافظ المدينة عمر باشا لطفي إقناع سليمان سامي قائد الجندي بأن يخرج مع عساكره لقمع الفتنة معتذراً بانتظاره الأوامر من عربي ، ولما وردت الأوامر في المساء كانت الفتنة بلغت منهاها . وليس المقصود من ذلك اتهام عربي بتدبير حوادث ١١ يونيو كما أنه لا صحة لاتهام الخديو بتدبيرها . والمرجح أن هذه الحوادث بصرف النظر عن الذين دبروها أو استغلوها كانت نتيجة للاضطراب الذي استولى على البلاد في ذلك الوقت لعدم قيام حكومة مدينة مسئولة .

سفر الخديو إلى الإسكندرية :

وف ١٢ يونيو اجتمع القنصل وأخذوا تعهداً من درويش باشا بأنه يضمن عربي في تنفيذ أوامر الخديو في سبيل صيانة الأمن والنظام وفي ١٣ يونيو سافر الخديو إلى الإسكندرية ومعه درويش ليكون بمحامن مما عساه أن يحدث .

وزارة راغب باشا :

ثم استدعي الخديو إسماعيل راغب باشا في ١٨ يونيو وكلفه تأليف وزارة بعد أن ظلت البلاد بلا وزارة مسؤولة مدة أسبوعين تقريباً ، وعيّن في هذه الوزارة أحمد عربي للحربيه وسليمان أباظه للمعارف ومحمود الفلكي للأشغال وحسن الشريعي للأوقاف . وظاهر أن الوزارة كانت صورية فقط فإن أعمال الدواوين والمصالح كانت قد تعطلت ولم تنشط سوى وزارة الحرب ، وعبياً حاول راغب باشا إعادة السكينة والهدوء في البلاد .

الفصل الثامن عشر

الاحتلال البريطاني

لما وقعت حوادث الإسكندرية وظهر للدول أن مندوب السلطان قد فشل نهائياً في تسكين الحال ، وأن عرابي قد رفض أن يلبي دعوة السلطان بلسان مندوبه للسفر إلى القدسية ، لم تر حكومتا فرنسا وإنجلترا بدا من القيام بعمل حاسم في المسألة .

فأرسل « ده فرسنيه » رئيس حكومة فرنسا لسفيره في لندن في ٣٠ مايو يقول إنه لم يعد هناك أمل في حل المسألة المصرية بوساطة الضغط الأدبي وإرسال الأسطولين ، وإنه لا بد من عقد مؤتمر للدول لأن الحالة في مصر قد أصبحت تتطلب ذلك . فوافقت إنجلترا واقتربت أن يكون انعقاد المؤتمر بالقدسية وأعضاؤه سفراء الدول لدى الباب العالي وأن يدعى الباب العالي للاشتراك وكان الباب العالي شديد الكره لعقد المؤتمر .

انعقاد مؤتمر الاستانة وقراراته الأولى :

وأخيراً انعقد المؤتمر في ٢٣ يونيو بالقدسية في سفارة إيطاليا بدون اشتراك السلطان وقد حددت الدولتان القواعد الأساسية التي يسير عليها المؤتمر كما يأْتى :
(أولاً) الاحتفاظ بحقوق السلطان والخديو وبالتعهدات التي ارتبطت بها مصر دولياً . (ثانياً) احترام الامتيازات التي منحتها الفرمانات لمصر . (ثالثاً) اطراد التقدم التدريجي للحربيات والنظم الحكومية بمصر . ثم أخذ المؤتمر يبحث في الشروط التي يجب أن توضع لإرسال قوة تركية إلى مصر ، كل ذلك في غيبة الدولة صاحبة السيادة والتي ستقوم بإرسال القوة . ومن القرارات المهمة التي

اتخذها المؤتمر في بدء اجتماعه إعلان البرتوقول الآتي :

« تتعهد الحكومات الممثلة في هذا المؤتمر بأنها فيما ستتخذ من قرارات بشأن المسألة في مصر لا تزيد أن تأخذ لنفسها أو لرعاياها أى امتياز إقليمي أو تجاري في مصر يكون خاصاً بها ولا يكون للدول الأخرى الحق في الحصول عليه » وكذلك قرر المجتمعون نيابة عن حكوماتهم عدم التدخل في مصر في أثناء انعقاد المؤتمر. فعارض في ذلك مندوب إنجلترا وهو « اللورد دوفرين Dufferin » وكان من أقدر سياسي ذلك الوقت واقتراح أن يضاف إلى التعهد الأخير جملة « إلا للضرورة القصوى *Sauf le cas de force majeure* ». وبإضافة هذه الجملة أصبح انعقاد المؤتمر عبيداً لأنه قد يقرر المؤتمر أمراً وفي أثناء ذلك تدعوه « الضرورة الملحّة » دولة إنجلترا للتدخل فتضطر المؤتمرون أمام الأمر الواقع !

تدخل إنجلترا :

والحقيقة أن الحكومة الإنجليزية كانت تعتقد أن اللجان والمؤتمرات وإرسال الوفود لا تصلح حل المسألة المصرية وأنه لا وسيلة لقمع العسكرية بمصر إلا بالقوة ، وأن المؤتمر سيكلف تركيا إرسال القوة بشروط معينة ، ولكن السلطان سيتوانى في إرسلها لأسباب أهمها أنه لا يريد أن يظهر أمام المصريين بأنه ينصر الدول المسيحية عليهم وذلك رغم كرهه للنظام الدستوري الذي ينادي به الحزب العسكري . وبعد ذلك تبقى إنجلترا صاحبة المصلحة الممتازة في مصر فقد يدعوها المؤتمر لإرسال قواتها إلى مصر فإذا فعلت ذلك باسم الدول قيدت من حريتها في العمل وأضعفتها من مركزها وأضرت بمصالحها الخاصة ولذلك اقترح مندوبيها إضافة التحفظ على التعهد الذي قرره المؤتمر وباتت إنجلترا ترقب الفرصة المناسبة لمفردها لحسابها الخاص لا لحساب الدول .

النزاع بين قائد الأسطول وحامية الإسكندرية :

ولم تكن الأسباب التي تذرع بها إنجلترا للتدخل خافية عاليها فالحزب العسكري كان بطبيعة الحال موجهاً كل قوته وجهوده للاستعداد الحربي وتحصين البلاد ، وكانت الإصلاحات جارية في طوابي الإسكندرية فعز على الأسطول الإنجليزي أن يتم الإصلاح على مرأى منه . ورأى قائد الأسطول أن في إصلاح القلائع وجمع الأحجار لسد البوغاز تهديداً له ولسفنه فوصل إليه الأمر في ٣ يوليه أن يمنع استمرار العمل في تحصين القلائع وسد البوغاز . وإذا لم يقف العمل فله أن يهدم القلائع ويُسْكِن المدافعين . وأبلغت هذه التعليمات للحكومة الفرنسية لترسل مثلها لقنصلها بالإسكندرية فرفضت الحكومة الفرنسية لثلاثة أسباب : أولها احترام التعهد الذي أقره المؤتمر في القدسية ، وثانيها لأن مثل هذا التدخل يعد عملاً عدائياً هجومياً ضد مصر ولا يمكن اعتباره عملاً دفاعياً ، وثالثها لأن مجلس النواب الفرنسي لم يؤخذ رأيه في ذلك الوقت ولا يجوز للحكومة أن تدخل في حرب بدون إقرار مجلس النواب . وكتب « ده فرسنيه » لسفيره في لندن أنه أعطى التعليمات للأميرال « كنراد » بأنه إذا أصر القائد الإنجليزي على الإنذار النهائي لضرب الإسكندرية فعليه أن يغادر الإسكندرية بالأسطول الفرنسي ويرسو قرب بور سعيد . وبذل أضعاف « فرسنيه » على حكومته وأمته جهود قرن كامل في سبيل منع إنجلترا من وضع يدها على مصر .

وعلى أثر ذلك أرسل قائد الأسطول إلى « طلبه عصمت باشا » قائد الحامية العسكرية بالإسكندرية بأن يقف تحصين القلائع ويلغّه فهو إشارة الحكومة الإنجليزية . فيجاءه الرد بأنه ليس هناك إصلاحات أو تحصين وأنه لم توضع مدافعاً جديدة بالقلاع ، وحاول بعض الوزراء مع من بقي من القناصل بالإسكندرية أن يلفتوا نظر « السير بوشمب سيمور » إلىضرر الذي يلحق سكان المدينة وطنين وأجانب على السواء إذا استعمل القوة فلم ينجحوا في ثنيه عن عزمه .

وق صبيحة ١٠ يوليه أرسل قائد الأسطول إلى القناصل يعلمهم أنه سيبدأ بالضرب بعد ٢٤ ساعة إلا إذا سلمت القلاع للأسطول وكذلك أخطرت حكومات الدول .

وصول الإنذار الإنجليزي :

ولما أن وصل الإنذار إلى الحكومة المصرية في ١٠ يوليه بإزالة جميع المدافن من القلاع والطوابي القائمة على ساحل الإسكندرية وتسليم بعضها للإنجليز وإلا ضربت الإسكندرية عقد مجلس الوزراء برئاسة الخديو وحضره درويش باشا وأرسلوا إلى القائد ردًّا آية في البلاغة إذ جاء فيه :

... « نحن هنا ، وفي بلادنا ، ومن حقنا بل ومن واجبنا أن نصونها ضد كل عدو يهاجمها بالعدوان ... إن مصر المحافظة على حقوقها وعلى شرفها لا تستطيع أن تسلم أي مدفع أو آية قلعة مهما تكون إلا إذا اضطرر لها الحرب ، إن مصر لتحتج على إرسالكم إنذار اليوم وتلقى مسؤولية تعدد الأسطول وضرب الإسكندرية ونتائجها المباشرة وغير المباشرة على رأس الدولة التي تجرؤ في وسط هذا السلام الشامل على قذف القنبلة الأولى ضد الإسكندرية ، تلك المدينة المسالمة ، مستهورة بحقوق الأمم وقوانين الحرب » وكان قنصل إنجلترا المستر « كارتريت Cartwright » الذي ناب عن سير « ادوارد مالت » قد قابل الخديو وأعلن له رسميًّا بعزم الأميرال على الحرب صباح الثلاثاء ، ونصح للخديو بالاتجاه إلى سرای الرمل . وعقد الخديو مجلساً آخر وعرض وقد منه على الإنجليز إزالة المدفع الثلاثة الكبيرة فأبوا إلا إزالة جميع المدافن فرأى الجميع أن في ذلك عاراً كبيراً لا يمكن احتماله ، وأنه من ضربت السفن الإنجليزية الطوابي المصرية تجاوبها هذه بالمثل إنما بعد أن يطلق العدو المقنوفات الخمسة أو الستة الأولى ثم أحاطوا بباب العالى علمًا بما قر عليه الرأى .

ضرب الإسكندرية في ١١ يوليه :

وفي الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء (٢٢ شعبان سنة ١٢٩٩) ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ أطلق الأسطول الإنجليزي الواقف أمام الإسكندرية المكون من ١٤ سفينة بين مدرعة ومدفعية قنابله على حصنون الإسكندرية وبعد قليل بدأت القلعة المصرية في إطلاق مدافعها واستمرت الحرب قائمة إلى الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر بعد أن تهدمت القلعة وسقطت مدافعها واحتراق ذخيرتها . وكانت خسائر المصريين عظيمة ، أما خسائر الإنجليز فتافهة .

إنهزام المصريين :

ولم يكن ينتظر أن تطول مقاومة القلعة القديمة بمدافعها العتيقة التي يرجع تاريخها إلى عهد محمد على مدافع المدرعات الإنجليزية ومقدوفاتها التي كانت تصوب نحوها بمهارة .

ولما سكتت المدفع عرض الأمر على الخديو فعقد مجلساً واستقر الرأي على أنه إذا عادت السفن الإنجليزية إلى الضرب ترفع الأعلام البيضاء وأن يذهب طلبه باشا مقابلة قائد الأسطول ويعلمه بأن الحصنون قد انهلت وأن العلاقات بين مصر وإنجلترا لا تستوجب هذا العدوان ، فركب طلبه زورقاً وقابل ياور القائد وبلغه الرسالة ، فأخبره بأن القائد يريد احتلال ثلاثة حصون لتكون مركزاً للقوات الإنجليزية ، فإذا تأخر الخديو عن تسليم الطوابي إلى ساعة معينة عاد الضرب واحتلت القلعة قهراً ، فأبلغ الأمر إلى الخديو وتقرر مخاطبة الباب العالى في ذلك لأن الخديو لا يملك التنازل عن أى جهة من أرض مصرية لدولة أجنبية .

حريق الإسكندرية :

وَفِي صَبَّيْحَةِ الْأَرْبَعَاءِ رَفَعَتِ الْأَعْلَامُ الْبَيْضَاءَ وَبَعْدَ إِطْلَاقِ الْمَقْذُوفَاتِ سَكَتَتِ السُّفُنُ وَكَانَتِ الْجُنُودُ وَالْأَهَالِي قَدْ عَلِمُوا بِإِمْكَانِ نَزْولِ الْإِنْجِلِيزِ وَاحْتِلَالِ الْمَيْنَاءِ فَخَرَجُوا وَمَعْهُمْ أَوْلَادُهُمْ وَنِسَاؤُهُمْ وَأَطْفَالُهُمْ يَحْمِلُونَ مَا يُمْكِنُ حَمْلَهُ قَاصِدِينَ التَّرَوِحَ مِنِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ وَهُمْ فِي ذَعْرٍ وَكَربٍ شَدِيدَيْنِ ، وَكَانَ الْبَدُو وَالْعَسَاكِرُ وَأَرْبَابُ السَّوَابِقِ قَدْ انْتَهَزُوا فَرَصَةً تَرَاجُعَ الْجُنُودِ عَنِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ وَنَزْوَحُ الْأَهَالِي مِنْهَا فَعَمِلُوا عَلَى نَهْبِ مَتَاجِرِهَا ، وَأَشْيَعَ أَنَّ « سَلِيمَانَ سَامِيَّ » قَائِدُ إِحدَى الْأُورَطِ قدْ أَمْرَ جَنُودَهُ بِإِحْرَاقِ الْمَدِينَةِ قَبْلَ مَغَارِبَتِهِ . وَيُقَالُ أَيْضًا إِنَّ مَقْذُوفَاتِ السُّفُنِ



منظر شارع شريف بعد حريق الإسكندرية

كَانَتْ سَيِّدًا فِي الْحَرِيقِ . وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَإِنَّهُ فِي أَثْنَاءِ خَرْوَجِ الْجُنُودِ وَالْأَهَالِي فِي الْيَوْمِ التَّالِي لِضُرُبِ الْإِسْكَنْدَرِيَّةِ انْدَلَعَتِ النَّيْرَانُ فِي مَبَانِيِ الْمَدِينَةِ وَصَارَتْ لَيْلَةُ الْخَمِيسِ كَأَنَّهَا شَعْلَةُ نَارٍ وَخَرَجَ النَّاسُ وَالْجُنُودُ مِنِ الْمَدِينَةِ حَامِلِينَ مَا وَقَعَ

في أيديهم من أقمشة وسلع مختلفة . وقد حاول عربى ومن معه القبض على ناصية الحال وتهئة الجنود وتطمينهم فلم يفلحوا وقد قصد الجميع إلى باب شرق ومنه إلى « حجر النوتية » على ترعة المحمودية إلى عزبة خورشيد ثم إلى كفر الدوار حيث وقع اختيار عربى وأركان حربه لإقامة القاعدة الحربية فأخذ محمود فهمى باشا رئيس أركان حرب عربى يضع الخطة ويقيم المرتفعات والمداريس ويحفر الخنادق ويحصن المكان تحصيناً كافياً لرد الإنجليز إذا ما بدأوا سيرهم في طريقهم نحو القاهرة .

نزول الخديو إلى قصر رأس التين :

وكان الخديو قد انتقل إلى سرای الرمل ومعه عدد من الذوات ليبعدوا عن مواطن الخطر ، ولما وصل إلى علم الجنود العرابية قد غادرت المدينة وأن الإنجليز بعد أن وقفوا مكتوف الأيدي أمام حريق الإسكندرية قد عزموا على إزال جنودهم إلى البر ، غادر سرای الرمل ومعه أسرته ودرويش باشا وحاشيته وقصد إلى قصر رأس التين حيث استقبله الأميرال سيمور وبعض جنوده ، وحضر قناصل الدول يهنئونه بسلامته وفي يومي ١٤ و ١٥ يوليه نزلت طائفة من الجنود الإنجليزية لحفظ النظام في المدينة فأخذت المدينة تعود تدريجاً إلى سابق حركتها وبدأ المصريون والأجانب يعودون إلى أعمالهم .

وبنزول الجنود الإنجليزية في ١٥ يوليه بالإسكندرية بدأت الخطوة الأولى في احتلال البلاد . وقد ترددت الحكومة الإنجليزية في اتخاذ هذا القرار بعد ضرب الإسكندرية وذلك مراعاة لشعور الدول المجتمعة في الأستانة . ولا يعزب عن البال أن دعوى إنجلترا ضرب الإسكندرية كانت تقوم على أساس أن حصون الإسكندرية كانت تهدد أساطيلها والآن وقد اندكـت قلاعها فليس ثمة خطر على أساطيلها ، ولكن الحقيقة أن الحكومة الإنجليزية كانت ترى قمع عربى واحتلال البلاد . وبما أن عربى قد أخذ يحصن في الداخل فلا بد لأنجلترا من اتباع ضرب الإسكندرية بحملة برية ولذا قرأتها على إزال قواتها برأً .

الخديو يدعى عرابي للحضور :

وقد ظهر بمجرد اطمئنان الخديو في سرای رأس التين أن القرارات الأولى لم يوافق عليها الخديو ونظاره طوعاً ، ولذا أصدر الخديو في ١٧ يوليه أمرأ يدعو فيه عرابي للممثل جاءه فيه : « اعلموا أن ما حصل من ضرب المدفع من الدونمنة الإنجليزية على طوابي الإسكندرية وتخر فيها إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التي كانت جارية بالطوابي وتركيب المدفع التي كلما كان يصير الاستفهام عنها كان يصير إخفاؤها وإنكارها ، والآن قد حصلت المقابلة مع الأميرال فأفاد بأنه ليس للدولة الإنجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة . وأنه تقرر من جميع الدول العظمى في المؤتمر بأنه لا ينتقص من امتيازات الحكومة ولا حريتها ... وأن يصير إرسال عساكر شاهانية لأجل استباب الراحة بمصر فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية وتحضروا حالاً إلى سرای رأس التين » .

رد عرابي :

وكذلك كتب راغب باشا رئيس الوزراء إلى المديرين والمأمورين يخبرهم بحدوث الصلح ويأمرهم بوقف إرسال العساكر وعمل الاستعدادات ولكن هذه الأوامر كانت لا أهمية لها مذ كان العرايبيون مسيطرين على داخلية البلاد ، وكان الأهالي والأعيان منقادين إليهم ويساعدونهم بالمؤن والمال والرجال ، ولذا كان رد عرابي لهذه الدعوة صريحاً ، إذ قال : « إن البلاد في حالة حرب مع إنجلترا بحسب القرار الذي أصدره مجلس النظار برئاسة الخديو وحضور درويش باشا والذوات من المصريين وبدليل وجود الإنجليز الآن محتلين لبعض النقط في الإسكندرية وإنه إذا جلا الإنجليز عن الإسكندرية فلا يتردد في الحضور ، أما ما دام الإنجليز في الإسكندرية فواجب الحكومة أن تستمر في تجهيزاتها الحربية لصدتهم عن البلاد » .

وعلى أثر وصول رسالة الخديو إلى عرابي كتب عرابي إلى يعقوب سامي باشا وكيل الحربة ليعقد مؤتمراً عاماً للنظر في الحالة فاجتمع في وزارة الداخلية عدد كبير يشمل وكلاء الوزارات ورؤساء المصالح وكبار رجال الدين والتجار والأعيان وتدالوا في الأمر فانتقدوا تصرف الخديو واتهموه بـ『الملاة الإنجليز وخيانته لوطنه ، وأخيراً رئي من الصواب أن يرسلوا وفداً إلى الإسكندرية لمقابلة الخديو والنظر ودعوتهما للقاهرة وإفادتهما بما يرون ، وقد مر الوفد بكفر الدوار .

عزل عرابي :

ولما وصلوا إلى الإسكندرية وعرف الخديو والنظر مجاهد العرابيين أصدر الخديو أمره بعزل عرابي واعتباره وحده مسؤولاً عما يحدث لإصراره على التجهيزات الحربية . وبقي من الوفد اثنان مع الخديو هما على باشا مبارك وأحمد بك السيفي وعاد الباقيون يعلنون عزل عرابي . وكانت الوزارة قد أخطرت يعقوب سامي بقرارها فعقد مجلس عام كبير للمرة الثانية وقر رأى المجلس على ضرورة الاستمرار في الدفاع وأعلن التوقف عن تنفيذ أوامر الخديو في جميع جهات القطر بداعي أن الخديو في قبضة العدو وأنه خرج عن مقتضيات الشرع الشرييف .

تكوين مجلس عرف :

وتتألف مجلس عرف من وكلاء الوزارات برئاسة يعقوب سامي وكيل الحربة لتصريف شؤون الدولة وتنفيذ أوامر عرابي واستمر المجلس العرف قائماً بالأمر إلى أن دخل جيش الاحتلال القاهرة .

نشر الدعاية ضد عرابي :

أما في الإسكندرية فكان الخديو يحاول مع وزرائه ومن بيته من كبار الموظفين والذوات مثل استون باشا والزبير باشا وتجران بك أن يحولوا الأمة

عن عراقي بالرسائل والمنشورات وبالمال إلى أن جاءت القوات الإنجليزية في منتصف أغسطس وعلى رأسها « سير جارنت ولسلى Wolseley » فنشطت حركة الدعاية ضد عراقي ونظمت وأدت بأحسن النتائج للإنجليز .

تأليف وزارة جديدة :

وكانَتْ وزارَة راغب باشا قد استقالَتْ ، وفي يوم ٢٧ أغسطِس تألفَتْ وزارَة قويَّة رئيْسُهَا شرِيف ومعه رياض للداخلية وعلى مبارك للأشغال وعمر لطفي للحربة واحتفظ شرِيف بِالخارجية ، وكان نفوذُ الحكومَة لا يتعدي الإسكندرية وضواحيها .

الحملة الإنجليزية

وفي ١٣ أغسطِس وصل إلى الإسكندرية « سير جارنت Garnet Wolseley » وصار بعد ذلك « لورد ولسلى » قائدَ الحملة الإنجليزية وقد جاء في خطاب تعينيه الرسمى أنه عين « لتوطيد نفوذ الخديو كما هو مقرر بالفرمانات التي منحها السلطان وبالاتفاقات الدوليَّة ، ولقمع الفتنة العسكريَّة في تلك البلاد ». وقد وزعت الحملة منشوراً على الأهالى والخند جاء فيه: « إن الجنود الإنجليزية لم تأت هذه البلاد بقصد الغزو أو الفتح وإنما حضروا لردع العصابة ووقف تيار الفتنة وتأييد سلطة الخديو ». .

أما الحملة فبلغ عددها ١٤٠٠٠ من المشاة و ٢٤٠٠٠ من الفرسان و ١٣٠٠ من المدفعية و ٥٤٠ من المهندسين و ٩٠٠ من الهندود جاءوا عن طريق السويس .

جهود العرابيين :

أما العرابيون فكان يبلغ عددهم ٣٠,٠٠٠ من جنود نظاميين وعربان ومتطوعين ، وقد استطاع العرابيون بفضل الاستحكامات والخطوط الحربية

التي أقاموها بين الإسكندرية وكفر الدوار أن يصدوا الإنجليز في مناوشاتهم الأولى قرب الإسكندرية ، ولكن الإنجليز كانوا قد قرروا دخول القاهرة عن طريق قناة السويس والإسماعيلية . أما المناوشات الأولى والظاهرة بالاستعداد للسير في طريق الفرع الغربي للنيل فكان خدعة العرابيين الذين بقوا عند كفر الدوار ينتظرون مرور العدو وأهملوا تحصين الطريق الشرقي رغم علمهم بضرورة حضور الجنود الانجليز عن طريق السويس .

جهود العرابيين عند كفر الدوار :

وكان عراي قد قطع المواصلات بين الاسكندرية والداخل فاضطر الإنجليز إلى ربط الإسكندرية ببور سعيد بسلوك تلغرافي ، وحصنوا الإسكندرية وأقاموا المدفع الكبيرة لحماية محطةها خوفاً من هجوم العرابيين الذين تحصنوا في خطوطهم القوية عند كفر الدوار وأمكنتهم بقيادة طلبه عصمت أن يقاتلا القوات الإنجليزية التي جاءت لمناوشة المصريين واختبار قوتهم وكادوا يظهرون عليهم .

القوة الإنجليزية تخترق القناة :

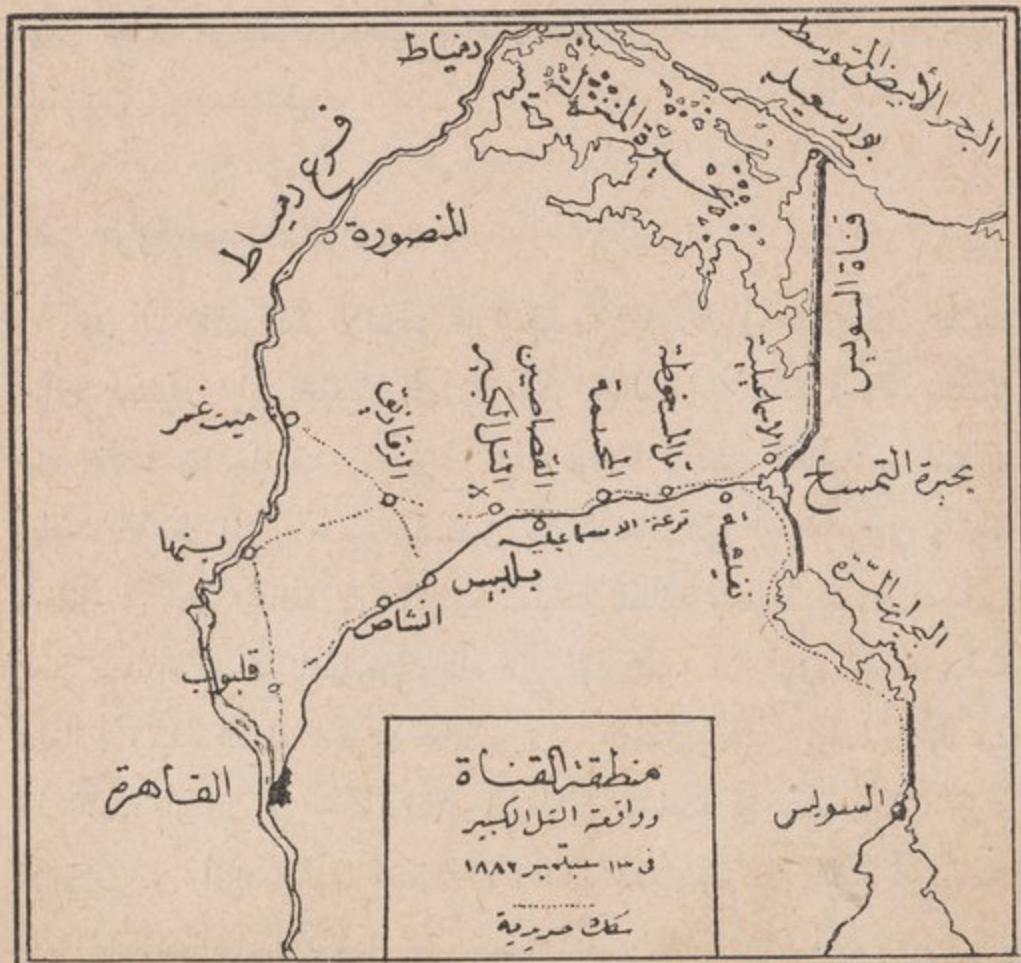
وفي أثناء ذلك أخذت القوات الإنجليزية تنتقل تدريجاً إلى منطقة القناة فسار أمير البحر «سيمور» أولاً بسفنه إلى بور سعيد ثم اختبرت السفن القناة ونزل الضباط والجنود بالإسماعيلية ، وكان عراي قد أرسل في اللحظة الأخيرة محمود باشا فهمي رئيس أركان حربه وكبير مهندسيه إلى الميدان الشرقي لإقامة ما يمكن من الخطوط والاستحكامات عند «التل الكبير» والصالحة ونقط أخرى . وحال بخاطر العرابيين إذ ذاك ردم قناة السويس منعاً لدخول الإنجليز بسفنه . ولكن «دلسبس» خشي على مشروعه العظيم فأوهم عراي بأن الاتفاques الدولية تمنع إنجلترا من اتخاذ القناة ميداناً للحرب وأن إنجلترا لا تستطيع خرق هذه الاتفاques ، وأن عراي باحترامه الاتفاques الدولية سيكسب عطف الدول ومساعدتها . فصدق عراي هذا الكلام ولم يفطن إلى خطئه إلا بعد فوات الفرصة .

انتقال عراقي إلى التل الكبير :

ثم ما لبث أن انتقل عراقي وضباطه من كفر الدوار وأقاموا معسّرهم في « التل الكبير » وبحاءت إلى عراقي الوفود من العمد والمشايخ والأعيان ومعهم الهدايا من اللحوم والأرز وأصناف المأكولات ووفد الصوفيون ورجال الطرق ومعهم أتباعهم ، وأرسل بعض المديرين ما طلبه عراقي من الرجال المجندين حديثاً للانضمام إلى الصفوف المحاربة رغم جهلهم بالنظم الحربية وعين على رأس هذه القوات غير النظامية على الروبي ومحمد سامي البارودي .

بدء القتال بين الجانبيين :

ولما اكتمل جمع الإنجلizer عند الإسماعيلية بدأوا يستطاعون موقع العرايبين



فقصدوا أولاً «نفيضة» في ٢٣ أغسطس فارد عنها العرابيون إلى «الخمسة» وتعرف الموقعة أيضاً «بتل المسخوطة» فتبعهم الانجليز وتقهر العرابيون وأسر محمود فهمي رئيس أركان حرب الذي كان ينظم خطوط الدفاع الأمامية عند التل الكبير.

موقعه القصاصين وتقهر المصريين :

ثم التح الحيشان في موقعه «القصاصين» في ٢٨ أغسطس وقد أبل المصريون بقيادة الفريق راشد حسني باشا المعروف «بأبي شنب فضة» في هذه الموقعة بلاء حسناً فأوقعوا خسائر جمة بصفوف الانجليز وزحزحوه عن مواقفهم وكادوا يظفرون بالنصر إلى أن جرح راشد حسني جرحاً بليغاً فذاع الخبر بين المصريين وبدأوا يتقهرون . وحاول المصريون استرجاع مواقعهم بقيادة على فهمي الديب فلم يتمكنوا وتعتبر موقعه القصاصين أعنام ما وصلت إليه جهود المصريين في هذه الحرب .

نشر قرار عصياني عراقي :

وفي أثناء ذلك كان الإنجلiz قد اتفقوا مع الباب العالى على إعلان عصيان عراقي فنشروا قرار العصيان في جريدة الجواب بالاستانة في ٦ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وما جاء فيه : «بارادة سيدنا ومولانا السلطان المعظم أمير المؤمنين خليفتنا الأعظم إشعاراً لجميع المسلمين بأن الأفعال التي أجرها عراقي وأعوانه ورفقاوه في مصر مخالفة لإرادة الدولة العلية السلطانية ومجحفة لصالحها ومضررة بمصر ومعايرة لصالح المسلمين وبناء على ذلك تقرر أن عراقي وأعوانه عصاة «بغاة» وبهذه الصفة تجري معاملتهم» . . فاشترى سفير إنجلترا ألفاً من هذا العدد أرسلت إلى جميع البلاد الإسلامية وخاصة في مصر حيث وزع الإعلان بين أفراد الجيش فكان لهذا الخبر أسوأ وقع بين الضباط والجنود الذين ما كادوا يعلمون بفحواه حتى ظهرت عليهم علامات الضعف والاستسلام

أثر القرار في عربى :

أما عربى فوق عليه الخبر كالصاعقة لأن حجته في المقاومة كانت تقوم على أساس أنه المدافع عن حقوق الدولة العلية والخلافة صاحبة السيادة في مصر فلما نشر القرار سقطت حجته واستولى عليه الوجوم وبدت عليه دلائل اليأس والتباوؤم وزالت مظاهر القوة والشدة واليقين التي امتاز بها في أول الحركة ، وجعل يكثر من التعب وتحريك شفتيه بقراءة الأوراد والأدعية وتقليل حبات مسبحته بين أصابعه . لذلك لم يكن عبئاً ما تحملته إنجلترا في سبيل انتزاع هذا الإعلان من السلطان والحقيقة أن إعلان عصيان عربى كان لإنجلترا بمثابة انضمام جيش قوى كان يحارب في صفوف عدوها فما لبث أن انحاز إليها فأغناها عن هدر دماء ألف من أبنائها .

موقعة التل الكبير :

وكان أول أثر لهذا الإعلان أن خدت الروح المعنوية التي كانت تحرك الثوار ففترت همم المحاربين وتراحت أعصاب أنصارهم وتشجع أنصار الخديو فظهروا في الميدان وجاء إلى ساحة الميدان سلطان باشا وغيره من أنصار الخديو يدعون الضباط والأعيان والأعراب إلى ترك عربى والجيش .

المذيمة وفرار عربى :

وكان قائد المصريين في مقدمة خطوط الدفاع بالتل الكبير ضابط مصرى اسمه على يوسف المشهور « بخنفس » فاسمه الله إليهم ودبر الإنجليز خططهم في ليلة أحياها عربى والمصريون بالذكر وتلاوة الأوراد إلى ساعة متأخرة ، فقام الإنجليز بعد منتصف ليلة ١٣ سبتمبر قاصدين معسكر المصريين وتركوا النار في خطوطهم ليهاماً للمنصرين وأخذدوا يسرون تحت جنح الظلام مسافة ستة أميال مسترشدين بمن معهم من الضباط والأعراب إلى أن وصلوا صفوف على

يوسف الأمامية في فجر ذلك اليوم فاخترقوها بدون مقاومة ، ثم ما لبوا أن أصبحوا في وسط المعسكر المصري فداحموهم بضرب بنادقهم فهُبَّ المصريون مذعورين وحاولوا رد الهجوم فلم يفلحوا وفرّوا هاربين تاركين مؤثثِّم وذخيرتهم ولم يثبت في القتال سوى المدفعية بقيادة بعض الضباط الشجعان وقد قتل من المصريين ألفاً نفسم ونصف ألف وأسر مثل هذا العدد . أما عربى فإنه لما رأى ما وقع ركب حصانه ومعه عبد الله النديم وأسرعا بالفرار حتى أدركاه قطاراً مسافراً إلى القاهرة عن طريق بلبيس عند بلدة « أنساص » فركباه إلى القاهرة فوصلها إليها عصراً .

الحال في القاهرة :

وكانَتَ القاهرة إذ ذاك في قلق عظيم وال العامة والعلماني يضجون ويصيرون بالدعاء والتکبير والناس جميعاً في انتظار أخبار الموقعة الفاصلة يروحون ويفدون وحکمدار المدينة إبراهيم بك فوزي لا يفتر لحظة عن الطواف في الشوارع والأزقة منعاً لهجوم الرعاع على المتاجر والأحياء الأوروبية وخوفاً مما قد يقع من الاضطرابات كما حدث حينئذ في طنطا والخلة الكبرى وبها ودمهور .

عربى بالقاهرة :

وبينما القوم في هذه الحال المقلقة إذ يخبر وصول عربى يملاً الجنود ويتناقله الناس فيقولون إنه وصل يحمل رأس سيمور وغيره من قواد الإنجليز ! ووصل عربى توأً إلى قصر النيل حيث اجتمع بكتاب الضباط وأخذ يقص عليهم ما حدث من هزيمته وهو يبكي واقتراح عليهم إقامة الخطوط والاستحكامات عند العباسية لقتال الإنجليز قبل دخولهم القاهرة واجتمع المجلس العرفي وعرض عربى اقتراحه فرد عليه بعض الأعضاء أنه لم يكفه تدمير الإسكندرية بسوء تدبیره فجاء يريده تدمير القاهرة وقررها عدم مقاومة الإنجليز ، وكتب عربى يستعطف الخديرو بإملاء بطرس باشا غالى وكيل الحقانية إذ ذاك وسافر إلى الإسكندرية رعوف باشا

وبطرس باشا وعلى الروبي باشا يعرضون هذا الاستعطاف على الحديو فأمر باعتقال على الروبي .

دخول الإنجليز القاهرة :

أما الإنجليز فإنهم بعد انتصارهم في موقعة التل الكبير نسفوا الاستحكامات واستولوا على ما في حصنون التل من مدافع وساروا إلى القاهرة من طريق السكة الحديد ، وسار جزء من الجنود بمحاذة الترعة الإسماعيلية إلى القاهرة خوفاً من سدها . ووصل الإنجليز إلى العباسية في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ومنها إلى القلعة فسلمت الحامية وعددها ٤٠٠٠ بدون مقاومة ، ثم احتلت الجنود الإنجليزية ثكنة قصر النيل ولما وصل الجنرال « لو Lowe » إلى العباسية كلف حكمدار القاهرة تسليم عرابي فجاء عرابي وطلبته ثم محمود سامي وسلموا سيفهم وأنفسهم للسلطة الإنجليزية وذهب الجنرال « وود Wood » إلى كفر الدوار فسلمت الجنود الباقي من المعسكر وغنم الإنجليز مؤناً وذخائر كثيرة وكان طلبه عصمت قائد كفر الدوار حين علم بموقعة التل الكبير قد غادر المعسكر إلى القاهرة وتبعه كثير من الجنود والضباط إلى قراهم . ثم سلمت حاميات بورسعيد ورشيد وتنعمت حامية دمياط قليلاً بقيادة عبد العال ثم سلمت في ٢١ سبتمبر وبذلك تم تسليم الجيش المصري وقد سرت أنفاره وامتلأت السجون بالضباط فوق رتبة بكباشى وبكثير من الأعيان والتجار والموظفين الذين عرفوا بأنهم إلى العرابيين ، وكان سلطان باشا الذى وصل إلى القاهرة يشير على السلطات باعتقال من كانت تحوم حولهم الشبهات ، وقد أدى ذلك إلى اختفاء كثيرين منهم عبد الله نديم والسيد العقاد وسليمان سامي داود المتهم بحوادث الإسكندرية وقد قبض على الآخرين وأعيداً إلى مصر بعد أن فر إلى الخارج . أما الأول فقد بقى مختفياً بمصر مدة طويلة .

دخول الخديو القاهرة :

وفي ٢٥ سبتمبر وصل الخديو إلى القاهرة وركب معه في مركبته « الدوق أوف كنوت » ابن ملكة إنجلترا وكان من قواد الحملة والجنرال ولسلى والسير ادوارد مالت القنصل العام واصطفت الجنود الإنجليزية على جانبي الطريق من المخطة إلى سراي عابدين وعزفت الموسيقى بالنشيد الإنجليزي كما عزف بالنشيد المصري فكان هذا بمثابة إعلان للناس بالتغيير الجديد الذي طرأ على مركز الحكومة الخديوية .

سياسة الحكومة المحتلة :

ثم سرعان ما انفردت إنجلترا بالعمل فألغت المراقبة الثانية وأهملت شأن فرنسا « لأن حكومة جلالة الملكة ، كما قال لورد جرانقل » لا تستطيع أن تشرك معها فرنسا في ثمار حملة لم ترض أن تشرك في أخطارها أو نفقاتها وأرسلت الحكومة الإنجليزية إلى الدول مذكرة بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ترسم فيها خطتها السياسية فتقول : « إن حكومة جلالة الملكة بالرغم من وجود قوات بريطانية في مصر مؤقتاً لترغب في سحب هذه القوات بمجرد ما تسمح بذلك حالة البلاد وما تتطلبه من الوسائل التي تكفل توطيد سلطان الخديو ، وترى الحكومة أن واجبها الآن إزاء سمو الخديو يقضي عليها بوجوب إسداء النصيحة حتى تضمن بقاء الإصلاحات التي يراد وضعها وتطبيقها ». وظاهر أن معنى النصيحة التي يقدمها مثل الدولة المحتلة إنما هو في الحقيقة بمثابة أوامر يجب أن تنفذ . بذلك على ذلك ما جاء بمذكرة الوزير نفسه إلى معتمد إنجلترا الجديد « السير افلن بارنج » بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٨٤ : « يجب عند البحث في المسائل المهمة الخاصة بسلامة مصر أو إدارتها أن تتبع نصائح حكومة جلالة الملكة ما دام « الاحتلال المؤقت » مستمراً وعلى الوزراء والمديرين تنفيذ هذه النصائح وإلا أقبلوا من وظائفهم » .

وكان ثورة محمد أحمد المهدي قد استفحلت إذ ذاك في السودان فانهزمت الحكومة الإنجليزية هذه الفرصة واستغلتها لفائدة فنصحت للحكومة المصرية أولاً بإخلاء السودان ، ثم أبانت للدول خطر سحب قوات الاحتلال من مصر ما دامت قوات المهدي تهدد حدود البلاد من جهة وما دام الجيش المصري بعد تسيير الجيش القديم لم يكتمل بعد ولم يدرس على الحرب . ولما انتهت من حركة المهدي وأعادت فتح السودان بقوات مصرية إنجليزية كان الاتفاق الإنجليزي الفرنسي قد تم سنة ١٩٠٤ وبه ثبت قدم الاحتلال في البلاد .

محاكمة العرابيين :

وكانَتْ الحكومة الإنجليزية قد ندبَتْ «لورد دوفرين» سفيرها السياسي لدى الحكومة العثمانية للحضور إلى مصر عقب الاحتلال لوضع التنظيمات الجديدة فكان من أول المسائل التي نظر فيها محاكمة العرابيين فتألفت لجنة برئاسة إسماعيل أيوب باشا للتحقيق معهم ومحكمة عسكرية برئاسة محمد رعوف باشا لمحاكمتهم ، كما تألفت لجنة للتحقيق في حوادث الإسكندرية وطنطا ومحكمة عسكرية لمحاكمة المتهمين ، وكذلك تألفت لجنة لتقدير التعويضات لمن أصابهم ضرر في هذه الحوادث . وقد صدر الحكم في ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بالإعدام على أحمد عرابي ومحمود سامي وعبد العال حلمي وطلبه عصمت وعلى فهمي ومحمد فهمي ويعقوب سامي ، واستبدل به الخديو في الحال النفي المؤبد خارج القطر فنفوا إلى جزيرة «سيلان» بعد أن جردوا من ألقابهم وصودرت أملاكهم مقابل راتب سنوي قررته لهم الحكومة .

وحكم بالإعدام على سليمان سامي داود قائد الجندي بالإسكندرية الذي نسب إليه إصدار أمر الحريق والنهب في الإسكندرية وصدرت أحكام أخرى مختلفة على ما يقرب من ١٥٠ من المتهمين .

وفي أول يناير سنة ١٨٨٣ صدر عفو عام عن جميع الأهالي الذين اشتركوا في الثورة ، وبذا انقضت معالم الثورة العرابية ودخلت البلاد في طور الاحتلال الإنجليزي .

الفصل التاسع عشر

مصر في عهد الاحتلال

١ - اقتراحات لورد دوفرين

لما دخلت القوات الإنجليزية مصر في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، أحسن الإنجليز أنهم في مركز قلق غير مستقر ، لأنهم لم يدخلوا البلاد فاتحين ، حتى يستطيعوا إعلان حمايتهم عليها أو ضمها إلى ممتلكاتهم ، وكل ما هناك أنهم جاءوا كحلفاء للسلطان صاحب السيادة على البلاد لإخضاد ثورة العرابيين لذلك ما فتئوا في أول سني الاحتلال يعلنون عزمهم على الخلاء عن البلاد بمجرد استقرار النظام وتوطيد العرش فيها .

إلغاء المراقبة الثنائية :

وكان من اللازم لاستقرار النظام أن تبدأ الدولة المحتلة في تنفيذ إصلاحات شاملة في مرافق عدة ، ولهذا الغرض أرسلت الحكومة « لورد دوفرين Dufferin » سفيرها بالقدسية ليباشر مهمة تنظيم الأمور في مصر عقب الاحتلال . ووصل لورد « دوفرين » إلى مصر في ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ ، وشرع أولاً في تكوين لجان لتحقيق حوادث الثورة ومحاكمة الثوار . ثم طلبت فرنسا إعادة المراقبة الثنائية فلم تجد الحكومتان المصرية والمحتلة ، ما يبرر إعادة المراقبة بعد أن انفردت إنجلترا باحتلال البلاد والسيطرة على شؤونها ، فرفض طلب فرنسا وألغت المراقبة وأصبح المراقب الإنجليزي السير « أوكленد كولفن Auckland Colvin » مستشاراً مالياً ، وكان جواب الحكومة الفرنسية على ذلك أنها ستحتفظ في المستقبل بحريتها في العمل في مصر بحسب ما تمليه عليها مصالحها . وأخذت

فرنسا تعارض السياسة الإنجليزية في مصر ، وتعوق مساعيها ، وظلت كذلك إلى أن تم اتفاق سنة ١٩٠٤ بين الحكومتين .

إعادة تكوين الجيش المصري والبولييس :

ومن الإصلاحات التي بدأ بها إعادة تكوين الجيش المصري بعد تسييره عقب الحركة العرابية ، وكانت إنجلترا قد تركت لاحتلال البلاد جيشاً مكوناً من ١٣,٦٠٠ جندي ثم ما لبثت أن انقصته إلى النصف تقريباً . ولما لم يكن في عزمهما في ذلك الوقت الاستمرار في احتلال البلاد طويلاً عهد إلى الجنرال « وود Wood » في مهمة تكوين الجيش بمساعدة ضباط من الإنجليز وعهد إلى « فلنتين بيكر V. lentine Baker » في مهمة تنظيم الشرطة بمساعدة كثير من الضباط والجنود من الإنجليز وغيرهم .

نظام الحكومة :

وفي مايو سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بالإصلاحات التي أفرجها لورد « دوفرين » وفحواها إلغاء مجلس شورى النواب والاستعاضة عنه بهيئات أخرى تمثل فيها رغبة الأمة ولكنها لا تعرقل سير الأداة الحكومية .

١ - وأول هذه الهيئات مجلس شورى القوانين :

ويتألف من ثلاثين عضواً منهم ١٤ عضواً تعينهم الحكومة بما فيهم الرئيس و ١٦ عضواً ينتخبون عن المديريات واحد عن كل مديرية واثنين عن القاهرة والإسكندرية . وبحسب شورى القوانين النظر في ميزانية الحكومة وفيما تسوء من القوانين وله أن يبدى ملاحظاته ورغباته للحكومة . ولم تكن الحكومة ملزمة برأى المجلس وإنما عليها أن تبلغ المجلس أسباب عدمأخذها بمقدراته دون آية مناقشة .

٢ - الجمعية العمومية :

وتتألف من أعضاء مجلس شورى القوانين والوزراء و٤٦ عضواً يمثلون المديريات والمحافظات . وأهم اختصاص هذه الجمعية تقرير الصرائب الجديدة ، إذ كان رأيها في ذلك ملزماً للحكومة وأما فيما عدا ذلك فكان رأي الجمعية استشارياً كرأى مجلس شورى القوانين .
وتنعقد الجمعية العمومية مرة كل سنتين .

٣ - مجالس المديريات :

تقرر إنشاء مجالس للمديريات لكل مديرية مجلس يتكون من أعضاء ينتخبون يترواح عددهم بين ثلاثة وثمانية بحسب أهمية المديريات ويرأس المديرون مجالس المديريات . وأهم اختصاصاتها النظر فيما يعود على المديريات بالنفع وها أن تقرر رسوماً فوق العادة تصرفها في المنافع العمومية وفي مقدمتها نشر التعليم الأولى وإنشاء الأسواق والطرق .
ولا تكون قرارات هذه المجالس نافذة إلا بموافقة وزارة الداخلية .

ولم ينفذ قانون مجالس المديريات إلا منذ سنة ١٩٠٨ واستمر العمل بالمرسوم الخديوي الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ بشأن مسئولية مجلس النظار أو الوزراء واستمر هذا المجلس قائماً مع الخديو بالسلطة التنفيذية كما أصبحت له السلطة التشريعية أيضاً ، إذ كان رأى كل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية استشارياً .

وكانت الوزارات سبعاً هي الداخلية والخارجية والمالية والحقانية والحربية والأشغال العمومية والمعارف وفي سنة ١٩١٣ أنشئت وزارة الأوقاف . وأعطي للمستشار المالي البريطاني حق حضور جلسات مجلس الوزراء والاعتراض على المشروعات التي يخسّن منها على مالية البلاد .

المحاكم الأهلية الجديدة :

ثم نظرت الحكومة المصرية في إنشاء المحاكم الأهلية ، وكانت السلطة القضائية في ذلك الوقت بيد المحاكم المختلطة التي أنشأها الخديو إسماعيل ، والمحاكم الشرعية المختصة بنظر قضايا الزواج والمواريث والقصر والوقف ، والمحاكم المدنية لنظر القضايا المدنية والتجارية . وشكلت لجنة لوضع القوانين الازمة للمحاكم الأهلية . وحلها مأخذ من القانون الفرنسي مطبق بعضه على الشرع الشريف ، وفي ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ صدر أمر الخديو بتشكيل المحاكم الأهلية . وقد طبق نظام المحاكم الجديدة في الوجه البحري أولا ثم أنشئت المحاكم الجديدة في الوجه القبلي من سنة ١٨٨٩

تعيين معتمد إنجلزى لمصر :

وفي ١١ سبتمبر سنة ١٨٨٣ وصل إلى مصر « السير إفلين بارنج Evelyn Baring » (لورد كروم) معتمد إنجلترا الجديد بمصر بعد أن انتهت مهمة لورد « دوفرين » باقتراح الإصلاحات التي ذكرناها ، وما كاد المعتمد الجديد يباشر تنفيذها ويشير على الحكومة المصرية وزرائها بما يراه حتى واجهت البلاد خطراً جديداً من ناحية السودان وقيام ثورة محمد أحمد المعروف بالمهدى .

٢ - ثورة المهدى في السودان

كان خديو مصر يمقتضى الفرمانات السلطانية منذ سنة ١٨٤١ وعلى أثر الفتوح التي قام بها الخديو إسماعيل يحكم في إفريقيا أرجاء واسعة تعرف بالسودان، وتمتد من خط عرض ٢٣ شمالي إلى درجة ٢ شمالي خط الاستواء ، وتمتد غرباً إلى بلاد دارفور ، وشرقاً إلى هرر وسواحل البحر الأحمر . ويشمل السودان الأقسام الآتية : خط الاستواء ، وبحر الغزال ، والنيل الأبيض ، وكردفان ودارفور ، والسودان الشرقي .

وكانت الحكومة التي أوجدها إسماعيل لإدارة شؤون السودان من القوة والمهابة بدرجة جعلت النظام والأمن منتشرين في جميع الأرجاء ، حتى كان السياح يجوبون البلاد وهم آمنون كأنهم في نزهة ، وظللت الحال في السودان كذلك ، إلى أن وقعت حوادث الثورة العربية في مصر ، واضطررت الحكومة إلى استدعاء معظم قوات الجيش من السودان للدفاع عن البلاد ، فكان ذلك بمثابة إيدان بقيام الثورة . وترجع أسبابها إلى ما يأتي :

أسباب الثورة

١ - منع تجارة الرقيق :

وكان الخديو إسماعيل قد عقد معاهدين في سنة ١٨٧٨ يتعهد فيما بالقضاء على تجارة الرقيق ، وقد تحمل في سبيل تنفيذ تعهدهاته هذه نفقات ومصاعب جمة ، إذ كانت تجارة الرقيق متقطنة في البلاد منذ أجيال مضت ، ويقوم بمعاولتها رؤساء أقوياء لهم أعون وجنود وسلطان وحصون يلتجأون إليها عند الحاجة فيقاومون منها ما قد ترسله الحكومة من القوات لمحاربتهم ، وما زال إسماعيل يرسل الحملة تلو الحملة حتى أمكن للحكومة التغلب على تجارة الرقيق والقضاء على أسواق التجارة ، ولما كانت هذه التجارة مصدر أرباح طائلة ، بقي التجار يتظرون أول فرصة للانتقام على الحكومة .

٢ - سوء معاملة الموظفين للأهالي :

لبعد المسافات بين مديريات السودان وعاصمتها بالخرطوم ، وبين الخرطوم ومقر الحكومة بالقاهرة ، كانت الرقابة على أعمال الموظفين ضعيفة ، فكان هؤلاء يستبدون في معاملة الأهالي ويشددون في جمع الضرائب منهم ، وكانت الإدارة تحتكر بعض الحصولات التجارية كسن الفيل والصمغ وريش النعام ، وبذلك أوغرروا صدور الأهالي ضد المصريين وضد الباشوات الأتراك الذين كانوا عادة على رأس الجيش والحكومة .

٣ - أثر الحوادث العرابية :

وكان لقيام الحركة العرابية وانتشار الآراء الثورية والقومية وإعلان العصيان ضد الخديو ومعارضة الأجانب أثر لا بد أن يكون قد تسرّب إلى السودان ومهد الطريق لحركة المهدى . هذا فضلاً عن أن انسحاب قوات الجيش من السودان وتسرّع الجيش المصري على أثر انهزام العرابيين قد أضعف من شأن الحكومة وقوتها العسكرية ، وأغرى الناقمين على الحكم المصري أو « التركى » بالثورة .

نشأة محمد أحمد المهدى :

وكان المسئول عن قيام الثورة بالسودان رجلاً اسمه محمد أحمد بن عبد الله الشهير بالمهدى ولد في إقليم دنقلاً سنة ١٨٤٨ وأرسله أبوه يتعلم صناعة بناء السفن عند قريب له قرب سنار . ولكن استعداد محمد أحمد الدين جعله يترك سنار وبناء السفن إلى الخرطوم حيث انضم إلى أحد « الدراويش » فتلقى عليه مبادئ القراءة والكتابة وبعض أصول الدين ثم ترك الخرطوم إلى جزيرة « آبا » على النيل الأبيض حيث اعتكف وأصبح بدوره « دراويشاً » ذاع صيته وعرف اسمه فقصده الزوار والوفود من جميع الجهات .

بين المهدى وحاكم السودان :

وفي سنة ١٨٨١ لما تقوت عصبيته وعلا اسمه بين القبائل خرج من عزلته وكاتب المشايخ والعلماء وأعيان الأهالى يدعوهم إلى الانضمام إلى دعوته التي يقول إنه تلقاها من النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحرضهم على عصيان الحكومة ويحذرهم من مخالفته ، فوصلت كتبه إلى علم الحاكم العام لاسودان ، وكان إذ ذاك محمد رعوف باشا الذى خلف غردون باشا في أول عهد الخديو توفيق سنة ١٨٧٩ ، فأرسل يستدعي المهدى ليبرئ نفسه من التهم المنسوبة إليه . فأبى المهدى الحضور مدعياً أنه مرسلاً من قبل الله وأن النبي محمد صلى الله عليه وسلم (١٩)

عليه وسلم كلفه بنشر دعوته فاضطر رعوف باشا إلى إرسال قوة من ٣٠٠ جندى في باخرتين سارت في النيل الأبيض برياسة ضابط اسمه أبو السعود إلى جزيرة «آبا» فلما نزل الجند البر ، كان المهدى قد أرصد لهم من رجاله قوة كمنت لهم في الطريق وقضت على عدد كبير منهم ، وعاد الباقيون بالباقرين إلى الخرطوم فأرسل رعوف قوة تبلغ ٣٠٠٠ رجل على عشر بواخر وصوبت المدفع نحو الجزيرة ولكن لم تنجح في هزيمة المهدى وأتباعه ، فازداد نفوذ المهدى بهذا الانتصار ، وانحاز الناس من كل فوج إلى جانبه ، أما هو فرأى من الحكمة أن يكون بآمن من الحكومة فانتقل إلى الضفة الغربية مع أتباعه ونزل جنوبى الكردفان ، حيث ساعدت طبيعة أرض الحشائش الطويلة على إعلان العصيان وجمع الأعون بعيداً عن رقابة الحكومة .

تعيين عبد القادر باشا حلمى للسودان :

ولما وصلت أخبار هذه الحوادث إلى القاهرة في أثناء الحركة العرابية عزل «رعوف» وعين لحكومة السودان «عبد القادر حلمى باشا» في فبراير سنة ١٨٨٢ ، فأظهر من الهمة وحسن التنظيم ما كان يكفل لمصر الانتصار على المهدى ، لو أن الحكومة المصرية عاصدته وأجابت إلى طلباته ، ولكن الحكومة المصرية كانت من الضعف المالى والحربي والسياسي عقب الحوادث العرابية بدرجة جعلت نجاح حركة المهدى أمراً مؤكدأ .

سقوط كردفان :

فيينا كان عبد القادر يلح في طلب النجدة والملاك من القاهرة ، كان المهدى يضع القواعد لتنظيم دعوته وتمرين أبنائه الذين أخذوا يتكاثرون حتى استطاع أن يحاصر «بارا» في الكردفان ثم «الأبيض» عاصمة الكردفان ، فسقطت الأولى في ٥ يناير سنة ١٨٨٣ ، وفرح المهدى بسقوطها فرحاً عظيماً ، أما الأبيض فبعد حصار استمر خمسة شهور استطاعت في أثناءها أن ترد

المهاجمين أكثر من مرة بعد تحميمهم خسائر فادحة ، رأت عدم إمكان الاستمرار في المقاومة ، فأرسل حاكم « كردفان » « محمد سعيد » إلى « المهدى » يسلمه المدينة ، فدخلها المهدى ٨ يناير سنة ١٨٨٣ ونها جنوده وأصبحت الأبيض عاصمتها ، وببدأ يتصل بدارفور .

وقد استطاع عبد القادر باشا أن يطارد الثوار ويحصن الخرطوم ويشجع الحاميات البعيدة على مقاومة الثوار ، وقد أحرز انتصارات محلية باهرة ضد الثوار ، وأهمها رفع الحصار عن سنار مما جعل القبائل تعلن انضمامها إلى الحكومة ، وجعل المهدى نفسه يعلن خوفه من عبد القادر .

استدعاء عبد القادر وإرسال حملة « هكس » :

ولكن الحكومة المصرية بإشارة الدولة الخاتمة لم تمهل عبد القادر باشا ، فاستدعته في مارس سنة ١٨٨٣ ، وكان من رأي عبد القادر باشا أن تترك الحكومة السودان الغربي وكردفان ودارفور للمهدى بصفة مؤقتة ، لأنه لا فائدة من محاربته في هذا الميدان ، وعليها أن تهتم بتحصين الجزيرة ومطاردة الثوار من السودان الشرقى ، ولو أخذت الحكومة برأيه لوفرت على نفسها ما تحملته من ضياع الأرواح والجهود . فإنها بعد استدعاء عبد القادر عينت علاء الدين باشا حكمداراً لعموم السودان وعين « هكس باشا Hicks » أحد الضباط الإنجليز رئيساً لأركان حرب وعلى رأس قوة من الجنود غير المدربة على الحروب تبلغ ١٠,٠٠٠ مقاتل لاسترداد الأبيض فقادت الحملة في سبتمبر والحر شديد والماء غير متوافر ووصلت إلى الدويم ، وفي طريق الحملة بين الدويم والأبيض ضلت الطريق وسط غابة « كشجيل » فأحاط بهم المهديون من كل جانب ، وأفونهم عن آخرهم تقريرياً ، ووقعت المدفع والذخيرة والجمال في أيدي رجال المهدى . وكان ذلك في نوفمبر سنة ١٨٨٣ ، وكان لانتصار المهدى دوى هائل تردد صداه في الأنحاء وأيقن الجميع أن المهدية ستكتسح الخرطوم لا محالة .

تسليم دارفور :

وكان « سلاتين باشا Slatin » النمسوي حاكماً على الدارفور ، فلما سمع بانتصار المهدى أيقن أن مصيره ومصير البلاد التي يحكمها الوقوع في يد المهدى ، فأرسل إليه يدعوه إلى تسلم البلاد وتأمين أهلها ، وتم ذلك في ديسمبر سنة ١٨٨٣ ثم أرسل المهدى حملة استولت على بحر الغزال .

سقوط السودان الشرقي :

وكان المهدى قد أرسل أحد أنصاره « عثمان دقنه » للاستيلاء على شرق السودان ، فحاصر كسلا ثم سواكن وطوكر ، وكانت الحكومة المصرية قد أرسلت نجدة لمعاونة محافظ سواكن ولكن عثمان دقنه انتصر بدراويشه على جميع القوى التي أرسلت ضده ، وأصبح السودان الشرقي في قبضة عثمان دقنه ولم يعد أحد في طول السودان وعرضه يشك في صدق المهدى ، ولم يقف في طريق فتوح المهدى سوى مديرية خط الاستواء بفضل شجاعة حاكماها « أمين باشا Dr. Schnitzler » الألماني ومن معه من الضباط المصريين .

٣ - إخلاء السودان

لما وصلت أخبار انتصارات المهدى ، كانت الحكومة الإنجليزية قد كونت رأياً حاسماً في الموضوع ، وهو أنها لا ترسّل من قبلها جندياً واحداً للدفاع عن السودان ، وقد أبلغت هذا القرار معتمدتها الجديد السير « ايقلن بارنج » ليشير على الحكومة المصرية بإخلاء السودان ، وكان رأي الحكومة المصرية أن الاحتفاظ بالسودان والقضاء على حركة المهدى أمران ضروريان لها وأن على الحكومة المحتلة التي أمرت بتسريع الجيش المصرى مساعدتها خوفاً من تهديد المهدى حدود مصر ، ومن قيام الفوضى والهمجية في ربوع طالما

أنفقت مصر وضحت في سبيل تمدينتها واستتباب النظام فيها ، وكانت ترى من العار أن تتقهقر قواتها أمام الدراوיש .

موقف الحكومة المصرية :

ولكن مصر كانت تعوزها الجيوش والأموال والحرية في العمل فلما تمسك شريف باشا بضرورة الاحتفاظ بالسودان وصل إلى « بارنج » خطاب وزير الخارجية لورد جرانفل (يناير سنة ١٨٨٤) الذي يقول فيه إنه « ما دام الاحتلال المؤقت موجوداً فيجب أن تتأكدوا من أن النصائح التي تقدمونها للجناب الخديوي قياماً بواجباتكم معنواً بها ونافذة ، ويجب أن يعلم النظار والمديرون صراحة ، أنه ما دامت المسئولية على عاتق إنجلترا ، فحكومة جلالة الملكة ملزمة أن تكون على يقين من تنفيذ السياسة المرسومة ، ووجب إذا على النظار والمديرين اتباع نصائح حكومة جلالة الملكة وإلا أقيلوا من وظائفهم » فلم يسع شريف باشا سوى الاستقالة محتاجاً على تدخل إنجلترا .

تعيين غوردون لإخلاء السودان :

وفي ٨ يناير سنة ١٨٨٤ تألفت وزارة نوبار باشا وقبلت تنفيذ سياسة إخلاء السودان ومعنى ذلك سحب الحاميات من جميع الجهات الحصنة ، وأهمها الخرطوم وسنار ودقهلة وغندکرو ، وكان بالخرطوم ٦٠٠٠ جندي و ٥٠,٠٠٠ من من الأهالي وانسحبوا هذا العدد الكبير يتطابق قيادة ماهرة ، إذ كان الإخلاء يقتضى نقل هذا العدد بواسطة النيل إلى بربور ومنها إلى سواكن ومنها إلى البحر الأحمر ، وإما إلى كرسكو فوادي حلفا ، وكلا الطريقيين محفوف بالأخطار . لذلك أخذوا يفكرون جيداً في تعيين قائد مشهور لتنفيذ سياسة الإخلاء وفكروا في عبد القادر باشا حلمى ثم استقر الرأى أخيراً على تعيين غردون باشا بسبب ماضيه في السودان وعلمه بتلك الجهات وأحوال الناس فيها . وكان غردون جندياً معروفاً بشجاعته وقدرته وزناهته ، ولكنه كان غريباً

الأطوار هؤلئك يحتقر السلطة والألقاب . ومن الغريب أنه لم يعتقد في صحة الرأى القائل بإخلاء السودان ، لأن بالسودان نظاماً لحاكم وإدارات ومصالح للبريد وغيره مما اعتاده الناس منذ زمن ، فترك هذا كله يكون بمثابة إعلان للفوضى في البلاد ، ومع ذلك كان غردون الرجل المكلف بقيادة حركة الإخلاء .

غردون في الخرطوم :

فوصل الخرطوم في ١٨ فبراير سنة ١٨٨٤ ، وقبيل بمحاسة شديدة وأخذ يعيد ثقة الأهالي في الحكومة ويتحبب إليهم ، فزار المستشفيات ، ووزع الغلال على الأهالي وفتح أبواب السجن ودرس الحالة فكتب يطلب تعيين الزبير باشا مساعداً له إذ لا يخفى أن أهل السودان كانوا لا يحسنون الظن فيه ، لأنه كما قال في مذكراته « مسيحي وأجنبى » فلم تافق الحكومة الإنجلizية على إرسال الزبير مع أن الطريق بين بربور والخرطوم قد أصبح في خطر لانحياز الأهالي إلى جانب المهدى ولو سراً ، فأخذ غردون يسلح السكان ويبني السفن . وأخيراً في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٤ سقطت بربور في يد المهديين ، وكان هذا طريق المواصلات الوحيد الذي يصل بينه وبين العالم المتقدم .

كافح غردون وسقوط الخرطوم :

وظل غردون يكافح الأبطال ويعد الأهالي والمدينة للدفاع ، ويعينهم أن حكومته لا تتركه بغير نجدة ، وأن النجدة لا بد آتية . وأخيراً في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨٤ أرسل سفينتين في النيل للسير شمالاً وفيها مساعدته الكولونيـل « استيوارت Stewart » والقنصل الإنجلizى والفرنسى وبعض العربان لينجوا بأنفسهم أولاً وليستطلاعوا أخبار حملة الإنقاذ ولكن اصطدمت السفن قرب أبي حمد فنزل القوم إلى البر وغدر السودانيون بأفراد الحملة وأفونهم ، ووصل الخبر إلى غردون فحزن كثيراً وبقي ينتظر دوره ، وفي ٥ أكتوبر وصل المهدى

إلى الأبيض على مسافة ٢٠٠ ميل غربي أم درمان وفي شهرى نوفمبر وديسمبر أخذ الهجوم يشتد على الخرطوم ، وأصبح الجوع والهلاك يهددان الجميع ، وفي ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ تسلق المهديون سور ودخلوا المدينة فكان جهنم فتحت أبوابها وتدفقت جموع المهديين شاكى السلاح صالحين قاصدين طريق المديرية حيث كان غردون فخرج غردون إلى درج المديرية في هدوء واستسلام رهيبين فبهت الجموع الصاحبة برهة ، ثم تقدم أحدهم فطعن غردون برمحه فسقط قتيلاً وحمل رأسه قاصداً المهدى وعندما عادت الجموع إلى جنوبها ، فلم تبق ولم تذر وبذا سقطت عاصمة البلاد في أيدي الدراوיש .

وصول المدد بعد سقوط الخرطوم :

وفي ٢٩ يناير أى بعد سقوط الخرطوم بثلاثة أيام وصل الجنرال « ولسون Wilson » ومعه مائتان من الجنود على سفينتين ليستطلع أخبار غردون فلما صار على مقربة من الخرطوم وصل إليه نباء سقوطها ، فلم يصدق ، ثم جد في السير حتى استطاع أن يرى جموع الدراوיש ت湊وج في المدينة وبحث عن الراية المصرية فلم يلمسها ، ومن ثم عاد أدراجها ، وكانت الحكومة الإنجليزية لما علمت بسقوط بربور في أيدي الدراوיש وخطورة مركز غردون في الخرطوم من غير جيش قررت في أغسطس سنة ١٨٨٤ إرسال نجدة مكونة من ١٥,٠٠٠ نفر لإنقاذ غردون وعيّنت على رأس الحملة « لورد ولسلي Wolseley » الذي كان على رأس الجيش الإنجليزي في حرب الاحتلال ، ووصلت الحملة وادي حلفاً في أكتوبر ، ثم وصلت دنقلاً في نوفمبر ثم كورني في ديسمبر ، وعندما انقسمت القوة إلى قسمين : قسم يسير بطريق النيل وآخر بطريق الصحراء . ولما علم المهدى باقتراب الإنجليز ظن أنهم مهاجموه فعجل بفتح الخرطوم ، وحث أنصاره على ضرورة مbagatة الخرطوم قبل وصول الإنجليز فتم له ما أراد ، وكان وصول الحملة بعد فوات الوقت إذ صدرت إليها الأوامر بالعودة وعدم القيام بأى حركة ثم أخلت دنقلاً وبذا صار السودان بين براثن المهدية .

٤ - إعادة فتح السودان

أثر سقوط السودان :

وقع خبر سقوط الخرطوم وقتل غردون وقوع الصاعقة في العالم المتمدين كله ، وخاصة في إنجلترا ، حيث أخذ الناس ينقدون سياسة التردد والتباطؤ التي أدت إلى هذه الكارثة ويינותن الحكومة على ضرورة الانتقام .

أما في مصر فقد وجدت الحكومة المحتلة بعد خروج السودان عن حكم مصر فترة مناسبة تقضيها البلاد في إصلاح داخليتها وما ليتها وحيثما ، بعد أن عصفت بذلك كله الثورة العربية واتخذت من قيام المهدية في السودان ذريعة للبقاء بمصر لحماية من جموع المهدية .

أما في السودان فإن نزول العلم المصري عن الخرطوم قد جعل بلاد السودان في نظر الدول أرضاً بلا مالك وأخذت كل منها ترسم الخطة لضم جزء من أراضيه آجلاً أو عاجلاً .

توزيع الأسلاب :

ثم اتفقت إنجلترا والحبشة على تسهيل خروج الحاميات المصرية التي كانت مهددة في السودان في « سنہیت » و « الجلابات » و « أمادیت » فوصلت إلى مصوّع ومنها إلى مصر . وفي مقابل ذلك أخذت الحبشة إقليم « بوغوس » أما « بربره » فلحسن موقعها على الساحل ضممتها إنجلترا . وأخذت الحبشة « هرر » ١٨٨٧ بعد انسحاب حاميتها المصرية أما « زيلع » التي كانت تابعة لتركيا ، ومنحها السلطان للخديو إسماعيل ١٨٧٥ مقابل مبلغ ١٣,٥٠٠ جنيه تدفع سنويًا ، فقد دعيت تركيا لاحتلالها فلما تباطأ الباب العالى كعادته احتلها الجنود الإنجليز ١٨٨٤ ، أما مصوّع التي كانت تحت حكم مصر بمقتضى فرمان ١٨٦٠ ، فإن إنجلترا سمحت لصديقتها إيطاليا بأن تحتلها

في فبراير سنة ١٨٨٥ بعد انسحاب القوات المصرية وبقيت سواكن قاعدة للأعمال الحربية في شرق السودان.

تمسك أمين باشا وضباطه بمديرية خط الاستواء:

أما في الأقاليم الاستوائية فقد حاول الدراويش بعد استيلائهم على إقليم بحر الغزال ١٨٨٤ ، أن يخضعوا مديرية خط الاستواء فلم يفلحوا ، وفي فبراير سنة ١٨٨٦ وصل إلى أمين باشا (Dr. Schnitzler) خطاب من نوبار باشا يخبره فيه بقرار الحكومة ترك السودان ، وأن الحكومة لا تستطيع إمداده بالرجال أو المال ، وأنه حر في عمل الترتيبات الالزمة لترك البلاد ، ومع علمه هو ومن معه من الضباط المصريين بهذا وبأخبار سقوط الخرطوم وقتل غوردون ، صمموا على عدم التسلیم وظلوا متمسکين بحكم البلاد ، إلى أن تكونت جملة صغيرة قامت من زنجبار برئاسة « استانلي Stanley » الكاشف الأمريكي لإنقاذه ، أو بالأحرى لإرغامه على ترك البلاد ١٨٨٩ . وخصص إنجلترا من الأقاليم الاستوائية أوغندة وأعطيت « لادو » للبلجيكي ، وعملت فرنسا على توسيع أملاكها جنوب غربى السودان ، وبذلك قصت أطراف الدولة الإفريقية الواسعة التي أسسها الخديو إسماعيل .

العوامل التي ساعدت على إعادة فتح السودان:

وأخيراً تجمعت الأسباب التي ساعدت على إعادة فتح السودان ، وأهمها تحسن الحالة المالية بمصر ، وتكون الجيش المصرى الجديد ، وإمكان الاعتماد عليه في الحروب ، ثم سوء الحالة في السودان .

موت المهدى:

وكان المهدى قد مات في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٥ ، بأمر درمان وخليفه عبد الله التعايشى فاتخذ أخاه خليفة له ، وعين أبناء عمومته حكامًا على الأقاليم ،

واتخذ أم درمان قاعدة ملكه ، تاركاً الخرطوم تتعى من بناها ، وأخذت المنازعات والانقسامات تدب بين الأتباع بعد وفاة المهدى فقدت المهدية ما اتصف به في أول أمرها من البساطة وإنكار الذات والتقصيف ، وأخذ الأمراء والأنصار يتطلعون إلى الأسلاب والغائم ، ولا يخفي أن انقطاع طرق المواصلات بين السودان والسواحل ، وفقدان الأمن والنظام في الداخل ، قد أدى إلى سوء الحالة الاقتصادية بالبلاد ، وجعل البلاد عرضة للمجاعة في كل وقت ، فلا عجب أن يكون الدراويس لفطر ما كانوا فيه من الفاقة والجوع ، قد فكروا في مهاجمة إقليم مصر لتدرّ عليهم شيئاً من خيراتها .

إتحام الجيش المصرى مع المهديين :

وأول التحالف بين الدراويس والجنود المصرية كان في سبتمبر سنة ١٨٨٥ ، حين حاول المهديون إثارة القبائل الموالية للحكومة المصرية ، جنوبى وادى حلفا ، فأرسل سردار الجيش المصرى الجنزال « جرنفال Grenfell » قوة صغيرة ، انتصرت على المهديين في واقعة « جنس » وفي سنة ١٨٨٥ ، انهزم المهديون الذين كانوا يهددون سواكن وما جاورها .

موقعة توشكى :

وفي سنة ١٨٨٩ ، وقع أهم حادث بين الدراويس والمصريين منذ سقوط الخرطوم ، وذلك أن التعابى ، عين عبد الرحمن ولد النجومي أميراً للأقاليم الشمالية . وكلفه مهاجمة حدود مصر الجنوبية . فخرج من دنقلا على رأس جيش يبلغ عدده ١١٠٠ ، وأخذ يسير شمالاً ، وكان الجيش المصرى عند أسوان مؤلفاً من ١٦٠٠ جندي مصرى ، ومن بعض فرق جيش الاحتلال بقيادة سردار الجيش المصرى الجنزال « ودهوس Woodhouse » ولما رأى السردار ما عليه الدراويس من سوء خبرهم ، وعجزهم عن مقاومة أساليب الحرب الحديثة ، كتب إلى النجومي يدعوه إلى التسلیم حقنا للدماء ، فرفض ولد

النجومي ودارت المعركة بين وادى حلفا وكرسوكو عند قرية صغيرة تدعى « توشكى » على البر الشرقي ، ودام القتال بعض ساعات ، انهزم على أثرها المهديون ، وقتل منهم ١٢٠٠ وأسر منهم ٤٠٠٠ ، وكان بين القتلى ولد النجومي ، فكانت خسارة المهديين بموجته عظيمة ، إذ كان هو أمهر قواهم ، فهو الذى دبر هزيمة « هكس Hicks » وقاد الدراويس فى فتح الخرطوم .

ومن ذلك الوقت أيقنت السلطات بقوة الجيش المصرى الجديد ، وإمكان الاعتماد عليه وأخذوا يعدون العدة لاسترجاع السودان ، وكانت أمام الحكومة بجانب حملة السودان مهمة إنشاء خزان أسوان ، وهى فى نظر الحكومة أولى بالاهتمام ، ولكن حدث أن اتحد الأحباش والدراويس ضد القوات الإيطالية التى كانت تطمع فى الاستيلاء على بعض الجهات القرية من أرتريا ، فانهزم الطليان فى موقعة عدوة (مارس سنة ١٨٩٦) . وخشيت الحكومة أن يسفر اتحاد الدراويس والأحباش عن أخطار جديدة ، كما أنها خشيت من امتداد النفوذ资料 فى السودان الغربى فقررت السير فى المشروعين وجاء الأمر من لدن رئاسة بالسير بالحملة .

ال الحاجة إلى المال :

ولما كانت الحملة إلى السودان تحتاج إلى بواخر تسير فى النيل ، لحمل الجند والمأمورنة وإلى سكك حديدية لسرعة النقل على البر ، احتاجت الحكومة المصرية لسلفة من صندوق الدين تبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، فوافق مندووبو الدين ، ما عدا فرنسا والروسيا ، وكان لا بد من إجماع الأصوات فى قرارات لجنة الصندوق ، ولكن الحكومة لم تهتم بذلك ، وبحسب المبلغ المطلوب فرفعت عليها الدعوى أمام المحكمة المختلطة ، وحكم لصالح صندوق الدين ، ثم تأيد فى الاستئناف فى ديسمبر سنة ١٨٩٦ ، واضطررت الحكومة إلى دفع المبلغ لصندوق الدين . وعلى أثر ذلك وافق البرلمان الإنجليزى على قرض مصر ٨٠٠,٠٠٠ جنيه بفائدة خفيفة (٢٤٪) ثم لما تم انتصار الجيش على الدراويس تنازلت الحكومة الإنجليزية عن الدين .

سir الحملة :

وكانت الحملة بقيادة « سير هربرت كتشنر Kitchener » سردار الجيش المصري مكونة من الجيش المصري ، ومن بعض الفرق الإنجليزية فسارت جنوباً في مارس سنة ١٨٩٦ وحققت بها حامية سواكن ، وبدي السير من وادى حلفا ، وأخذ يمد السكة الحديدية كلما تقدمت الحملة ، فاستولت على عكاشة ، وانتصرت على جمٍ من الدراويس عند « فركه » جنوب عكاشة واستمرت الحملة في سيرها ، رغم ما صادفها من الصعاب ، وأهمها تفشي الكولييرا في ذلك العام إلى أن احتلت دنقلا في سبتمبر سنة ١٨٩٦ ثم بدأ بوضع السكة الحديدية بين دنقلا وأبي حمد وسقطت أبو حمد في أغسطس سنة ١٨٩٧ .

موقع العطبرة :

وفي ٣١ أغسطس احتلت الحملة « بربور » وفي ديسمبر سنة ١٨٩٧ جلا الطليان عن كسلا واحتلتها الحملة وفي أوائل سنة ١٨٩٨ طلب كتشنر أربع فرق بريطانية استعداداً للموقعة المقبلة وكان الدراويس قد استعدوا عند مصب نهر العطبرة ، بقيادة الأمير محمود وعثمان دقنة فتحرك السردار لمقابلتهم بعد تردد ، لأنهم كانوا يختتون في غابة ، وحرب الغابات غير مأمونة النتيجة ولكن السردار قرر الهجوم في ٨ إبريل سنة ١٨٩٨ ولم تدم المعركة أكثر من ٤٠ دقيقة فر على أثرها الدراويس في فيافي الصحراء وقتل وأسر نحو ٤٠٠٠ وكان بين الأسرى الأمير محمود ، وتعتبر موقع العطبرة من أهم الواقع الحربي التي كسبها الجيش المصري الحديد بمعونة الإنجليز .

موقع أم درمان :

وفي أغسطس سنة ١٨٩٨ ، كانت الحملة على بعد أربعين ميلاً من أم

درمان ولديها ٢٢,٠٠٠ مقاتل وكان التعايشى قد جمع نحو ٥٠,٠٠٠ من خيرة رجاله .

وفي ٢ سبتمبر دارت المعركة بين الجانبين ، فأخذت المدافعان ترمي قنابلها ، وتحصد الدراويش حصداً ، وكان الدراويش مستميتين في التقدم بأنفسهم في سبيل « رسول الله المهدى » ولكن بلا جدوى ، وانتهى اليوم بفوز الجيش المصرى وفرار الدراويش بعد أن قتل منهم نحو ١١,٠٠٠ وفر التعايشى ومعه عدد من صحبه وأتباعه إلى الكردفان ، ودخل كتشنر ومعه الحملة الخرطوم في ٤ سبتمبر « بعد انقضاء ١٣ سنة على قتل غردون » ، فأقاموا لذكره حفلًا عسكريًا دينياً وكانت المدافعين في أثناء موقعة أم درمان قد صوبت قنابلها نحو قبة المهدى فدكتها ، ثم نبش قبره وفصلوا رأسه وقضوا بذلك على كل أثر للمهدية . وقتل التعايشى بعد عام وهو يحاول الاقتراب من أم درمان .

البعثة الفرنسية عند فاشودة :

غير أنه قبل فتح الخرطوم ، كانت فرنسا قد انتهزت فرصة قيام الفوضى في السودان وأرادت أن تحتل بعض الأقاليم الجنوبيّة ، بحجّة تأمين أراضيها غربي السودان من خطر المهدية فقام أحد الضباط الفرنسيين باسمه « مارشان Marchand » ومعه ٢٠٠ جندي سنغالي ، واحتراق السودان حتى وصل إلى « فاشودة » ورفع العلم الفرنسي عليها في ١٠ يوليه ١٨٩٨ ، قبل فتح الخرطوم فوصلت الأوامر إلى « كتشنر » بأن يسير في النيل الأبيض ويحول دون كسب أي حق لفرنسا فقام « كتشنر » في ١٩ سبتمبر ومعه ١٨٠٠ جندي ، وبعض الضباط الإنجليز والمدافعين وسار في النيل حتى اقترب من « فاشودة » فأرسل إلى « مارشان » يخبره بفتح الخرطوم وبقدومه فاستقبله « مارشان » في سفينته وسأله « كتشنر » عما إذا كان يعارض في رفع الراية المصرية على مديرية « فاشودة » فلم يقو مارشان على معارضة حق الخديوى في ذلك فنصب الراية وترك كتشنر حامية للدفاع عنها وعاد إلى الخرطوم ، وبقى مارشان حتى جاءته الأوامر من

حكومته بترك فاشودة وانتهى الحادث بسلام بعد أن توترت العلاقات بين الدولتين .

معاهدة السودان في يناير سنة ١٨٩٩ :

وفي ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ عقدت بين الحكومتين الإنجليزية والمصرية اتفاقية السودان وكان من صالح الحكومة الإنجليزية أن تتفق مع مصر ، لأن مالية السودان كانت تتطلب موازنة سنوية من مالية مصر ، ولأن صيانة السودان تتطلب جنوداً مصرية وموظفين مصريين وعملاً مصريين ، وأهم ما جاء بالاتفاق أن تشرك الحكومتان في حكم السودان ، وأن يرفع علماً الدولتين جنباً إلى جنب وأن يحكم السودان حاكم حربي ومدير عام يعين بذكره خديوي بناء على اقتراح الحكومة الإنجليزية ، وألا يكون للدول قناصل أو نواب قناصل إلا ببراءة من الحكومة الإنجليزية . وبهذه المعاهدة قضى على ما كان لتركيا من حق السيادة وتخلص السودان من أغلال الامتيازات والمحاكم المختلطة ، وأصبح لإنجلترا بجانب مصر شبه حق في حكم السودان وأخذت إنجلترا منذ ذلك الوقت تستأثر في السودان بالغم دون الغرم ، حتى أعلنت في أواخر سنة ١٩٢٤ انفرادها بالحكم في السودان دون المصريين ، وذلك على أثر حادث قتل السردار «السيري استاك Lee Stack » في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أثناء وجوده بالقاهرة .

فانسحب الجيش المصري والموظفوون المصريون من السودان ، وبقيت إنجلترا تحكم السودان باسم الحكم الثنائي محتفظة بالعلم المصري بجانب العلم الإنجليزي ، وبحق مصر الشرعي في تعيين حاكم السودان بناء على اقتراح الحكومة الإنجليزية وبإعانة مالية سنوية تبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه تدفعها مصر لحكومة السودان .

٥ - موجز عن الإصلاحات العامة عقب الثورة العرابية

كان لا بد للحكومة وهي داخلة في طور إصلاح جديد عقب الثورة العرابية من عمل قرض جديد لمواجهة ما استجد من الطلبات ، وأهمها دفع التعويض عن الخسائر التي لحقت الأجانب والأهلين في حوادث الإسكندرية أثناء الثورة ، وسد عجز المالية في عامي ١٨٨٢ - ١٨٨٣ ثم صرف ما يتبقى في تحسين حال الرى بالبلاد . وقد تم عقد القرض في ١٨٨٥ ، بموافقة الدول بمبلغ ٨,٥٠٠,٠٠٠ تبقى منها لأعمال الرى نحو مليونين .

أعمال الرى الكبرى :

ومن المشروعات الخاصة بالرى إصلاح القناطر الخيرية وتدعم أساسها وجعلها صالحة للعمل وحفر وتطهير الترع الآخذة منها وحفر الرياح التوفيقية سنة ١٨٨٩ وتطهير الرياحات الأخرى ، وبذلك ارتفع مستوى المياه في الترع والقنوات وكانت نتيجة ذلك أن توافر الماء لأراضي الوجه البحري وزاد إنتاج القطن زيادة عظيمة من ٥,٢٢١,٠٠٠ قنطار قبل الإصلاح إلى ٢,٧٢٣,٠٠٠ بعد الإصلاح سنة ١٨٩٢ .

إنشاء خزان أسوان :

ثم نظرت الحكومة إلى الوجه القبلي ، على أثر إعادة فتح السودان ، وكانت أراضيه تروى بطريقة رى الحياض فقررت تحويل الرى في الجهات الواقعة شمالي أسيوط إلى نظام الرى الدورى ، فأصلاحت ترعة الإبراهيمية وشرعت في سنة ١٨٩٨ في إنشاء قناطر أسيوط ثم شيدت أعظم خزان لخزن الماء الزائد من الفيضان عند أسوان ، ولم يكن الغرض من إنشائه حجز الماء حتى يرتفع مستوى وتأخذ منه الترعة كما كان الغرض من إنشاء القناطر ، إنما كان الغرض خزن الماء وقت الفيضان حتى ينتفع بها وقت التحارات ، وانتهى منه مع قناطر

أسيوط سنة ١٩٠٢ ويلغ طوله ميلاً وربع وارتفاعه ١٣٠ قدماً وبه ١٨٠ عيناً ،
وهي سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٩ تم إنشاء قناطر إسنا وهي سنة ١٩٠٨ أنشئت قناطر
زققى وهي سنة ١٩١٢ تمت التعليمة الأولى للخزان ، فزاد ارتفاعه بمقدار $\frac{1}{3}$
قدم ، وهي سنة ١٩٢٨ أنشئت قناطر نجع حمادى وهي سنة ١٩٣٢ تمت التعليمة
الأخيرة لخزان أسوان بمقدار ١٨ قدماً .

وقد قلت مساحة الأراضى التى لم يكن يستطيع ريها (الشراق) على أثر
إنعام هذه الإنشاءات ، فبعد أن كانت تبلغ مليون فدان في نهاية عهد إسماعيل
أخذت تقل تدريجاً حتى لم تزد على ٤٥,٠٠٠ في سنة ١٩٠٥ عقب إنشاء
القناطر والخزان . وكانت مساحة الأرض المترورة حوالي ٥,٠٠٠,٠٠٠ من
الأفدنة في نهاية عهد إسماعيل فأصبحت ٧,٠٠٠,٠٠٠

وعلى أثر هذه الإصلاحات وتوافر مياه الري واجهت الحكومة ظاهرة
جديدة من شأنها أن تحول الأراضي الزراعية إلى أرض قفراً إذا لم تسارع
بوقف أضرارها ، ذلك أن مستوى المياه في باطن الأرض قد أخذ يرتفع نتيجة
لهذه الإصلاحات ولاختلاط هذه المياه بالأملاح المذابة فيها أصبح وصوها
إلى الأرض خطراً عليها وبات من واجب الحكومة أن تدبّر علاجاً لهذا الخطر
فأنشأت المصارف وحفرتها تحت مستوى ماء البحر وجعلت المياه تتجمع فيها
وتتصبّها في البحيرات أو البحر . وقد اهتمت الحكومة بعد الحرب العالمية الأولى
 بإنشاء المصارف ونظمت الصرف .

إصلاحات عامة أخرى :

ومن الإصلاحات التي تمت إنشاء مصلحة الصحة العمومية سنة ١٨٨٦
لتحسين الحالة الصحية العامة ، فأقيمت المستشفيات وأُوجِدَت بها الصيدليات
وكافحت الأمراض الوافدة وأهمها الكولييرا .

وصدر في سنة ١٨٩١ أمر عال بإنشاء السكك الزراعية لتسهيل الاتصال
والنقل بين المدن والقرى . ومن الإصلاحات المهمة إنشاء المحاكم الجزئية بأنحاء
البلاد ، وتنظيم حال السجون ومنع السخرة ، إلا فيما يختص بحراسة النيل ،

والقضاء على بيع الرقيق قضاء حاسماً . وتخفيض الضرائب ، وإلغاء بعضها كضريبة الملح ، وضريبة الدخولية التي كانت تفرض على الخضر والفواكه والدواجن الداخلة في المدن من الريف واتبعت الحكومة سياسة الاقتصاد التامة فحرمت زراعة الدخان رغبة في زيادة دخلها من الضريبة الجمركية التي قررتها على الوارد منه ، وفرضت عوائد المبانى على الأجانب بعد أن كانوا معفين منها وخصصت جزءاً كبيراً من المصروفات للأعمال العامة المنتجة الخاصة بالرى وإنشاء الطرق وتحسين الصحة والزراعة .

أما في التعليم فإنه لما عصفت بالبلاد الكارثة المالية وفي أعقابها الكارثة السياسية كان نصيب التعليم من جراء سياسة الاقتصاد وضغط النفقات عظيماً إذ اختصرت ميزانية التعليم في أول سنى الاحتلال ولدى عدد من المدارس الخاصة وأبطلت المجانية من المدارس الأولية وركبت السلطات جهودها في نشر التعليم الأولى والتعليم الصناعي . أما التوسيع في التعليم العالى فكان من شأنه في رأى المسؤولين أن يوسع الهوة بين الطبقات الفقيرة والطبقة المُرّية وأن يؤدي في النهاية إلى البطالة والاضطراب الاجتماعى إذا ما زاد طلابه على حاجة البلاد . وكانت حاجة الحكومة في ذلك الوقت إلى ملء الوظائف الصغيرة عظيمة فهياط التعليم لتأدية هذا الغرض . ومن هنا نشأت فكرة الامتحانات العامة والشهادات الحديثة لامتحان شهادة الدراسة الثانوية لأول مرة سنة ١٨٨٧ وفي سنة ١٨٩١ صدرت لائحة امتحان شهادة الدراسة الابتدائية وببدأ الحمّهور يعرف قدر التعليم ويعطيه قيمة قيمته .

ثم تطورت الأمور وفتحت الأمة من الغفوة التي أصابتها عقب صدمة الاحتلال ف تكونت الجمعيات الخيرية وفتحت المدارس الأهلية وتألفت مجالس المديريات في سنة ١٩٠٩ وأخذت المديريات تتنافس في نشر التعليم وإنشاء المدارس على اختلاف أنواعها ثم توجهت هذه الحركة بإنشاء نواة الجامعة المصرية الحديثة سنة ١٩٠٨ فجاء إليها عدد من كبار الأساتذة من مختلف البلدان ينشرون العلم ويذرون بنور النهضة الأدبية والعلمية بين الناس . ولما تحققت أمنى البلاد بإعلان الاستقلال احتضنت الحكومة الجامعية سنة ١٩٢٥ (٢٠)

فأينعت كلياتها وازدهرت وحباها الملك فؤاد جاها ونعمه كبرى وأخذ عدد المدارس والتلاميذ في زيادة مطردة حتى وصل في سنة ١٩١٤ إلى ٨٧١٨ مدرسة — فيها ٤٨٨١٠٩ تلاميذ — منها ٢٣٦ للبنات فيها نحو ٧٠ ألف بنت . وقد كانت نتيجة هذه الإصلاحات الشاملة أن تحسنت مالية البلاد تحسناً ظاهراً . وبعد أن كانت ميزانية البلاد من الإيراد والمصرف لا تزيد على ١٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه في أوائل عهد الاحتلال سنة ١٨٨٦ بلغت في مطلع القرن العشرين ٢٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه تقريباً وفي سنة ١٩٣٠ في عهد جلاله الملك فؤاد بلغت الإيرادات ٣٨,٥٨٤,٤٠٦ جنيهات والمصروفات ٤١,٢٢٢,٥٨٠ جنيهآ . وبلغت الواردات في سنة ١٩٣٠ ، ٤٧,٤٨٨,٠٠٠ جنيه والصادرات ٣١,٩٤٢,٠٠٠ جنيه ، ولم يكن مجموع الصادرات والواردات ليزيد عن ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في أوائل سني الاحتلال ، وقد زاد عدد السكان من ٧ ملايين في أول عهد الاحتلال إلى أكثر من ١٤ مليوناً سنة ١٩٢٧ ، وفي سنة ١٩٣٧ بلغ عدد السكان ١٦ مليوناً .

٦ - التطورات السياسية التي تمت في مصر إلى إعلان الاستقلال



الخديو عباس

عهد الخديو عباس :

في ٧ يناير سنة ١٨٩٢ توفى الخديو توفيق عقب مرض لم يمهله طويلاً ، وخلفه ابنه الأكبر الخديو عباس الثاني وعمره إذ ذاك ١٨ سنة ، وكان قد أرسله والده مع أخيه الأصغر الأمير محمد على إلى سويسرا والنمسا لِلتَّعْلِيمِ، فلما عاد عباس من قinia على أثر وفاة والده واعتلى العرش ، حاول أن يناهض سياسة الحكومة

المحتلة فلم يقدر ، وظهر عجزه أمام أقوى معتمد أرسلته الحكومة لتمثيلها في مصر وهو اللورد كرومر .

وفي عهد عباس تم استرجاع السودان ، وأثمرت الإصلاحات الكبرى التي قامت في عهد الاحتلال فتحسنت حال البلاد من الوجهة العمرانية والاقتصادية بصفة خاصة فعلى بشؤون الري والزراعة والسكك الحديدية وشمال الرق جميع مرافق الحياة فانتشر التعليم وشيدت المباني الفخمة ومدت شركة الترام طرقيها في القاهرة والإسكندرية وردم خليج القاهرة الذي كان يخترقها من الجنوب إلى الشمال وأنشئ البنك الأهلي ، وكثُرت المنتديات وانتشرت الصحف والمجلات ونشط الرأي العام على أثر ما كان ينشر في الصحف الوطنية التي أطلق لها كرومر عنان الحرية ، فجعلت تنقد سياسة الحكومة المحتلة وتناصر سياسة الخديو ، حتى كان صيف عام ١٩٠٦ ، إذ وقعت فيه حادثة « دنشواي » وهي قرية صغيرة بمركز زلا بمديرية المنوفية مات فيها ضابط إنجليزي ، كان يتسلى مع بعض رفقاءه بصيد الحمام قرب أجران القمح فقام حريق وهاج الفلاحون وفي أثناء عدو الضابط إلى معسكره أصيب بضرر بشهادة شمس فوق ميتاً ، وعلى أثر ذلك شكلت محكمة مخصوصة لمحاكمة المتهمين فقضت بإعدام أربعة وجلد كثيرين من كبار أهالي البلدة على مرأى من أهاليهم كما قضت بسجن كثيرين . فحقن الرأي العام المصري واشتدت حملاته على سياسة الاحتلال ، وأخذ الوطنيون ينشرون الدعاية ضد الاحتلال داخل البلاد ، وفي أوروبا حتى اضطر لورد كرومر إلى الاستقالة في مايو سنة ١٩٠٧ ، وكان هذا أول انتصار للحركة الوطنية المصرية منذ الثورة العربية . وكان يقود الحركة الوطنية في ذلك الوقت شاب صحفى يتقى حماسة هو « مصطفى كامل » (مؤسس الحزب الوطنى الحديث فى مصر) .

ترجمة مصطفى كامل :

ولد مصطفى كامل في سنة ١٨٧٤ وتلقى الدراسة الأولى بالمدارس الابتدائية بالقاهرة ثم بالمدرسة الخديوية ثم التحق بمدرسة الحقوق سنة ١٨٩٢ وكان



مصطفى كامل باشا

طالبًا جريئاً يدبر المقالات الأدبية والوطنية وينشرها في الصحف وفي هذه السنة اعتلى عرش الخديوية عباس الثاني وكان شاباً في الثامنة عشرة من عمره ممتلئاً حماسة ورغبة في الإصلاح والتخلص من نير الاحتلال البريطاني

ولم يكن متوقراً أن يجد الخديوي سندًا من سياسي ذلك العهد الذين ذاقوا الأمرين في آخر عهد إسماعيل وفي أثناء الحركة العربية وفي أول عهد

الاحتلال فجعل الخديو يشجع الشبان المتعلمين أمثال مصطفى كامل ويقر لهم منه . ولم يكتف مصطفى كامل بدراسة الحقوق بمصر ، بل أخذ يستعد لامتحانات الحقوق في فرنسا فسافر إليها سنة ١٨٩٢ وكان لما شاهده من مظاهر النهضة والحرية في فرنسا ما ملك عليه وجدانه وجعله يضع الاعتماد على فرنسا في مقدمة برنامجه السياسي وفي سنة ١٨٩٤ نال إجازة الحقوق من جامعة تولوز .

ولما عاد تفتحت أمامه سبل العمل السياسي وكان جل رغبة الوطنيين في ذلك الوقت كسب عطف دول أوربا عامة وعطف فرنسا خاصة حتى تطلب هذه الدول إنجلترا بتنفيذ وعدها بالحلاء عن مصر فأخذ مصطفى كامل ينشر المقالات في الصحف ويزور فرنسا ويتنقل بين عواصم أوربا ويخص الآستانة بطول المقام حيث توقفت الروابط بينه وبين رجال السلطان عبد الحميد حتى صار الولاء للخليفة والدعوة للخلافة الإسلامية العثمانية من أبرز الآراء السياسية التي أخذ مصطفى كامل يدعو إليها في جريدة «اللواء» التي أنشأها في

ينابر سنة ١٩٠٠ ، فكانت أداة سريعة أثبتت الشعور الوطنى في نفوس المصريين الذين ظلوا عشرين سنة تقريباً متأثرين بالحمدود ورد الفعل الذى نشأ من فشل الحركة العربية وما جرته على البلاد .

وكان مصطفى بفضل شبابه وفرط حماسته يخاطب وجдан الجماهير ويلهب عواطفهم قال الشباب إليه كل الميل ونجحت دعوة مصطفى كامل نجاحاً هياً البلاد للتطورات السياسية السريعة التي تلاحت منذ بدء القرن العشرين .

وأول حادث أثر في سياسة مصطفى كامل عقد الاتفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا في يناير سنة ١٩٠٤ وبه وافقت فرنسا على إطلاق يد إنجلترا في مصر مقابل موافقة إنجلترا على إطلاق يد فرنسا في المغرب وبعد هذا الاتفاق انهارت الآمال التي كان يعلقها مصطفى على معاونة فرنسا نصيرة الأمم المظلومة وناشرة حقوق الإنسان وأصبح اعتماد مصطفى بعد ذلك على تركيا .

ثم وقع حادث دنشواى المرروع في سنة ١٩٠٦ فاستغله الوطنيون وفي مقدمتهم مصطفى كامل وجعلوا يهاجرون السياسة الإنجليزية الاستعمارية التي كان ينفذها عمدهم في مصر لورد كرومرو هجوماً عنيفاً بالخطابة آونة وبالكتابة غالباً حتى اضطر كرومرو إلى رفع استقالته سنة ١٩٠٧ وخلفه سير إلدن غورست فسار مع الخديو على سياسة الوفاق وهذه السياسة جاعت الخديو يتخلل عن صداقتهم مصطفى كامل ولما آنس مصطفى أن فرنسا أهملت شأن مصر وأن تركيا لم تقو على معاداة إنجلترا وأن الخديو قد تفهم مع المعتمد البريطانى رأى بثاقب فكره أن الوقت قد حان لأن يعتمد المصريون على أنفسهم فأنشأ الحزب الوطنى سنة ١٩٠٧ وأهم ميادئه استقلال مصر الداخلى وفق معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وجلاء الجنود البريطانية عن مصر . ثم ما لبث أن مرض مصطفى وتوفي في ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ وكان يوم تشييع جنازته من أيام مصر الوطنية المشهودة حتى لقد قال المرحوم قاسم أمين « ١١ فبراير سنة ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل هي المرة الثانية التي رأيت فيها قلب مصر يتحقق : المرة الأولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواى ثم في يوم الاحتفال بجنازة

صاحب اللواء ظهور الشعور ساطعاً في قوة جماله وانفجر بفرقة هائلة سمع
دوتها في العاصمة ووصل صدى دويها إلى جميع أنحاء القطر . هذا الإحساس
الجديد ، هذا المولد الحديث ، الذي خرج من أحشاء الأمة من دمها
وأعصابها هو الأمل الذي يتسم في وجوهنا البائسة ؛ هو الشعاع الذي يرسل
حرارته إلى قلوبنا الجامدة الباردة ، هو المستقبل »

تعيين غورست بدل كروم :

وحاء بعد كروم « السير الدن غورست El 'on Gorst » الذي خفف
من سلطة الاحتلال الظاهر فساد الاتفاق بينه وبين الخديو ، وتقوت الحركة
الوطنية ، وافتتحت مجالس المديريات عام ١٩٠٨ . وكانت الحركة الدستورية
في تركيا قد انتصرت في صيف عام ١٩٠٨ ، وأعلن السلطان عبد الحميد
الحكم الدستوري ، فتحرك الشعور القومي الدستوري في البلاد ، واضطربت
وزارة « مصطفى فهمي باشا » التي ظلت في الحكم ثلاث عشرة سنة ، من
سنة ١٨٩٥ إلى الاستقالة في نوفمبر سنة ١٩٠٨ واختير « بطرس غالى باشا »
رئيساً للوزارة .

وفي سنة ١٩١٠ عرضت شركة قناة السويس على الحكومة المصرية تطلب
مد امتياز شركتها أربعين سنة أخرى ، مقابل مبالغ معينة تدفعها للحكومة
على أقساط ، فثار الرأى العام ضد هذا الطلب ، واجتمعت الجمعية العمومية
في فبراير سنة ١٩١٠ وقررت رفض الاقتراح بإجماع الآراء تقريباً وكانت
المناقشات التي دارت داخل الجمعية وخارجها قد ألهت النفوس ، وزادها
شدة تصدى الحكومة لقمع المظاهرات ومحاوله إيجاد أسباب البغض والتفرقه
بين عنصري الأمة المصرية .

وفي وسط هذه الحماسة التي ملأت الجو قتل « بطرس باشا » وفي نفس
هذا العام خلفه « محمد سعيد باشا » رئيساً للوزارة ، ثم مرض غورست ومات
سنة ١٩١١ ، وقد فشلت سياسة التفاهم التي بدأها في سنة ١٩٠٧ .

تعيين كتشنر :

وعينت الحكومة الإنجليزية لورد « كتشنر Kitchener » خلفاً فجاء ومهماً الأولى إقرار النظام ومنع المظاهرات العدائية ومواصلة الإصلاح الإداري . وأهم ما قامت به الحكومة في ذلك العهد حماية الفلاح الصغير من براثن المربّين بسن قانون خمسة الأفدنـة وبه حرمت الحكومة نزع ملكية الأراضي الزراعية التي تقل مساحتها عن خمسة فدادين وحوّلت ديوان الأوقاف إلى وزارة مسؤولة بعد أن كان مستقلاً تحت إشراف الخديو نفسه .

تأليف الجمعية التشريعية :

وفي سنة ١٩١٣ ألغيت الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين واستعيض عنهما بجمعية واحدة عرفت « بالجمعية التشريعية » وكانت الجمعية تتألف من ٦٦ عضواً ينتخبون انتخاباً عاماً من درجتين ، و١٧ عضواً تعينهم الحكومة لتمثيل الأقليات والمصالح التي قد لا تمثل في الجمعية ، ومتماز هذه الجمعية بأن لها حق اقتراح القوانين وسؤال الوزراء وجلساتها علنية ، ولكنها مثل سابقتها كانت جمعية استشارية ، وله إقرار القوانين الخاصة بزيادة الضرائب المباشرة .

إعلان الحرب العظمى :

ولم تطل مدة اجتماع الجمعية أكثر من دورة واحدة بسبب إعلان الحرب العظمى في أغسطس سنة ١٩١٤ بين ألمانيا وفرنسا وقد انضم إلى جانب فرنسا بإنجلترا وروسيا ثم إيطاليا واليابان ثم أمريكا وانضم إلى ألمانيا النمسا ثم بلجيكا وتركيا وبلغاريا ، وأخذت الدول الأخرى تنضم إلى جانب أو آخر حتى شملت الحرب العظمى كل أنحاء العالم واستمرت إلى سنة ١٩١٨ وقد قاست فيها الشعوب ألواناً من العذاب ، فمن تدمير وتقتل في ميادين القتال في البر والبحر إلى ضنك اقتصادي شديد بسبب حصار المواني وتهديد الغواصات

للسفن التجارية ، إلى ضرب المدن وسكانها بالقنابل بواسطة الطيارات ، وأعلنت
المدينة بين المتحاربين في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ وانتهت بصلاح فرساي
سنة ١٩١٩

أثر إعلان الحرب في مصر :

ولما أعلنت الحرب كان كتشنر في إنجلترا اختير وزيراً للحربية بها ولم
يعد إلى مصر وكان الخديو عباس في الآستانة ويقوم حسين رشدي باشا
رئيس الوزارة مقامه فأعلن الجنرال «السير جون مكسلويل Maxwell»
قائد جيش الاحتلال بصدر الأحكام العرفية في البلاد . وأصبحت الأوامر
والمراسيم تنفذ في الوطنيين والأجانب على السواء وخشيست السلطات الإنجليزية
من تمرد المصريين فقبضت على كثير من المعروفين بوطنتهم أو باتصالهم
بالخديو ونفتهم من مصر إلى مالطة وغيرها .

ثم لم تلبث مصر أن أعلنت الحرب على ألمانيا وحلفائها ، كما أن تركيا
أعلنت الحرب على الحلفاء وانضمت إلى جانب ألمانيا ، وكان الخديو قد
بان للحلفاء انجيمازه لرجال تركيا فأعلنت إنجلترا في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤
حمايتها على مصر وزوال السيادة التركية من عليها . وفي اليوم التالي أعلنت عزل
الخديو عباس واعتلاء الأمير حسين كامل عム الخديوي عرش مصر بلقب
سلطان مصر .

وفي ٨ أكتوبر سنة ١٩١٧ مات السلطان حسين ولما لم يقبل ابنه الوحيد
الأمير كمال الدين حسين أن يخلفه على العرش اختير الأمير «أحمد فؤاد»
ابن الخديو إسماعيل ليكون سلطاناً على مصر .

الفصل الختامي
عهد الملك «فؤاد الأول»

ولد حضرة صاحب الجلالة الملك «فؤاد الأول» في ٢٦ مارس سنة ١٨٦٨
وغادر البلاد مع والده العظيم وإخوته إلى إيطاليا في سنة ١٨٧٩ ، ونزلوا في قصر



حضره صاحب الجلالة المغفور له (فؤاد الأول) ملك مصر

للافوريتا قرب «نابلي» وتربي في مدارس سويسرا ولما كبر التحق بالمدرسة الحربية في تورين وتخرج منها ضابطاً حربياً في الجيش الإيطالي ولما سمح للخديو إسماعيل بالملك في تركيا في سنة ١٨٨٧ رحل معه ابنه العزيز والتحق بمعية السلطان عبد الحميد ثم عاد إلى مصر وعاون ابن أخيه الخديو عباس . واشتراك الأمير فؤاد اشتراكاً فعلياً في حركة التجديد التي ظهرت بوادرها في ذلك الوقت ، فإليه يرجع الفضل في حركة إنشاء الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨ ، وكان على رأس مجلسها وساعد في إنشاء جمعية الهلال الأحمر وجمعيات الإسعاف وعاصد الفنون والآداب والجمعيات العلمية . وبعد ارتقاء جلالته العرش تزوج بحضور صاحبة الحاللة الملكة «نازلى» ابنة المرحوم عبد الرحيم باشا صبرى في مايو سنة ١٩١٩ وولد لها ولـى العهد حضرة صاحب السمو الملكي أمير الصعيد الأمير «فاروق» في ١١ فبراير سنة ١٩٢٠

وبارتقاء «فؤاد الأول» عرش مصر في ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، دخلت مصر في طور جديد ، إذ ما لبثت الهدنة أن أعلنت بين المتحاربين في الحرب العظمى في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ مؤذنة بانتصار الحلفاء ، واتجهت أنظار العالم إلى فرساي قرب باريس حيث اجتمع مندوبي الدول لوضع قواعد الصلح ، وتحقيق أمنى الشعوب التي حاربت في صفوف الحلفاء أو آزرتهم في الحرب .

ثورة سنة ١٩١٩ :

وكان المصريون قد تحملوا في أثناء الحرب صنوفاً شتى من المتابع ، فكانت السلطة العسكرية تأمر بجمع الأنفار من الفلاحين والعمال المصريين لمساعدة قوات الحلفاء التي كانت تحارب في الشرق الأدنى وكانت تأخذ مواشى الفلاحين ومحصولاتهم بالثمن الذي تراه لتصديرها إلى ميادين الحرب المختلفة . وقد بلغ عدد أنفار السلطة أو المتطوعين من المصريين أكثر من مليون نفس هلك منهم مئات الآلاف ، وهم يعملون في تمهيد الطرق ووضع السكك الحديدية ، وفي الأعمال العسكرية المختلفة في فلسطين والشام والعراق .

وكان المصريون يشكرون فوق ذلك من تسلط الموظفين الإنجليز عليهم ، ومن اطراد زيادة عددهم في مصالح الحكومة واستئثارهم بمعظم الوظائف الكبرى في الوزارات المختلفة . زد إلى ذلك أن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية رغبة في اجتذاب الشعوب العربية إلى جانب الحلفاء ، كانتا قد أعلنتا في ذلك الوقت أنهما ستحرران الشعوب التي كانت خاضعة إذ ذاك لتركيا ، وأن الرئيس « Wilson » رئيس الولايات المتحدة قد أعلن قواعد الصلح الأربع عشرة المشهورة وما أعلنه حق تقرير المصير للشعوب المغلوبة على أمرها . فكان لكل هذه الأسباب أثر في دفع المصريين نحو العمل على تحقيق أمانهم في الاستقلال .

وما إن أعلنت المدنية حتى بدأت حركة الجهاد الوطني فذهب في يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ثلاثة من الزعماء الوطنيين وهم : سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى لمواجهة معتمد إنجلترا « سير رجنالدونجت Re inald Wingate بالطالب الوطنية والسماح لهم بالسفر إلى لندن لعرض قضية استقلال البلاد وكذلك طلب رشدى باشا رئيس الوزارة وزميله عدلى يكن باشا وزير المعارف السفر لفاوضة الحكومة الإنجليزية في مصر بعد أن زالت عنها السيادة التركية وانتهت الحرب التي تدرعت بها إنجلترا لإعلان حمايتها على البلاد . ولكن الحكومة الإنجليزية رفضت إجابة هذه الطلبات ، فلم يكن بد من اتحاد العناصر الحكومية والوطنية للمطالبة بحقوق البلاد وإسماع العالم صوت مصر ، فعمل الوطنيون على تأليف « الوفد المصرى » برئاسة سعد زغلول وأخذوا من الشعب توكيلا له للمطالبة باستقلال البلاد ما استطاعوا إليه سبيلا . أخذ سعد ينادي بحقوق مصر وينهز الفرص لقاء الخطاب الوطنى بجرأة وبيانه سعد سحرت الرأى العام فانجذب الناس إليه من مختلف الطبقات وآمنوا بفكرة سعد والوفد وظلوا يرتبون ساعة الخلاص .

وفي ٩ مارس سنة ١٩١٩ أرادت السلطة أن تقضى على الحركة قبل أن يستفحـل أمرها فقبضـت على أربـعة من كبارـ الزـعمـاء وـهم : سـعد زـغلـولـ وإـسـمـاعـيلـ صـدقـيـ ومـحمدـ مـحمـودـ وـحمدـ الـبـاسـلـ وـنـقـتهمـ إـلـىـ جـزـيرـةـ مـالـطـةـ . فـماـ إـنـ ذـاعـ الـخـبرـ وـتـنـاقـلـهـ

الناس حتى قامت ثورة سنة ١٩١٩ في كل أنحاء البلاد ، وكأنه قد نفخ في الصور فهب الشعب من كل صوب هبة واحدة كأنهم كانوا على موعد فهو جمجمة الجنود الإنجليزية في الطرقات وقطعت خطوط السكة الحديد والتلغرافات ، وكان من أظهر ميزات هذه الحركة اشتراك جميع الطبقات فيها وتضامن جميع عناصر الأمة المصرية من مسلمين وأقباط ويهود على نصرة مبادئ الثورة ، مهما كلفهم ذلك من تضحيه .

ترجمة سعد زغلول :

ولد سعد في بلدة أبيانة من مركز فوة بمحافظة الغربية حول سنة ١٨٥٩ م من أبوين كريمين ينحدران من أسرة مصرية صميمة وتعلم سعد مبادئ القراءة والكتابة في مكتب بلدته وفيه حفظ القرآن الكريم ثم انتقل إلى دسوق

يحضر العلم في الجامع الدسوقى
ويجود القرآن ومنه انتقل إلى القاهرة
والتحق بالجامع الأزهر وحضر العلم
على فحول علماء ذلك العصر
ومن أشهرهم الشيخ حسن الطويل
الذى غرس في نفس سعد حب
الأدب العربى وإنشاء الرسائل
الحرة وتصادف أن وفد على مصر
في ذلك الوقت السيد جمال الدين
الأفغاني وأخذ يلقى تعانيمه الفلسفية
والاجتماعية والدينية على مريديه
فارتشف سعد من هذا المنهل
العذب والتقي بالأستاذ الإمام الشيخ
محمد عبده وكبار مفكري ذلك



سعد زغلول باشا

العهد الذين كانوا دعاة الحركة الفكرية التي مهدت للثورة العرابية .
ولما عين الشيخ محمد عبده رئيساً لتحرير الواقع المصرية عين الشيخ سعد
سنة ١٨٨١ لتحرير بالجريدة فأخذ سعد يدبر المقالات السياسية وينشرها
في الواقع وكان أهتم ما يشغل الأذهان الخلاف بين الخديو توفيق وحكومته
بشأن حقوق مجلس الشورى فلم يتزدد سعد في الدفاع عن قضية الشورى
ضد الخديو .

وفي سنة ١٨٨٢ عين سعد معاوناً بالداخلية فناظراً لقضايا الجريمة وسرعان ما
قامت الثورة العرابية فانضم سعد إلى جانب العرابيين ولما انتهت الثورة اعتقل
سعد ثم فصل من وظيفته سنة ١٨٨٤ .

واشتغل سعد بالمحاماة في أول أمرها وكانت حرفه غير مرغوب فيها فما زال
بها سعد يعمل فيها بما وهبه الله من ذكاء ونراهة حتى رفع من شأنها وأعلى
ذكرها ودرت عليه المحاماة أرباحاً وفيرة . ولما ذاع صيته في القضاء والقانون
اختير في سنة ١٨٩٢ مستشاراً ونزل عن أرباحه الوفيرة في المحاماة فخدم سعد
القضاء بما عرف عنه من علو الهمة والكفاية والتراحم والاستقلال في الرأي .

ثم ما لبث سعد أن لحظ كثرة الحاصلين على دبلوم الحقوق من مصر وأنه
لا يحمل هذه الدبلوم ، فشمر عن ساعده الجلد وكان قد ناهز الأربعين وأخذ
بعد العدة للحصول على دبلوم الحقوق من باريس باللغة الفرنسية التي لم يكن
قد تعاملها من قبل ونجح في ذلك نجاحاً باهراً .

وفي سنة ١٩٠٧ لما قويت الروح الوطنية على أثر اعتلاء عباس الثاني العرش
وظهور مصطفى كامل اختير سعد وزيراً للمعارف فنفت في مجلس الوزراء
روحًا وطنية ديمقراطية جديدة ، فكان يعرض آراءه في مجلس الوزراء برئاسة
الخديو ويدافع عنها بصرامة وقوة أدهشت رجال ذلك العصر الذين نشأوا على
طريقة الحكم في عهد إسماعيل وأوائل عهد الاحتلال .

وكان وجود سعد في وزارة المعارف فاتحة عهد جديد ظهرت فيه عبرية
سعد وخدماته الوطنية الممتازة ، فأحيا اللغة العربية في التدريس بالمدارس

الابتدائية والثانوية بعد أن كانت اللغة الإنجليزية لغة التدريس حتى بالمدارس الابتدائية وجدد عهد البعثات إلى أوروبا وحتم على أفراد البعثات التخصص فيما يدرسوه بالجامعات والحصول على أكبر الدرجات العلمية في دراساتهم .
ولما ألف محمد سعيد باشا الوزارة عقب وفاة بطرس باشا غالى سنة ١٩١٠ اختير لوزارة الحقانية وبقى بها إلى أن استقالت وزارة سعيد باشا في سنة ١٩١٣ .
ولما أنشئت الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ تجرد سعد للخدمة الوطنية وقادتها وانتخب نائباً عن القاهرة واختير وكيلًا للجمعية ثم تعطلت أعمال الجمعية التشريعية بسبب نشوب الحرب العالمية سنة ١٩١٤ وظلت عواطف المصريين مكبوة إلى أن وضعت الحرب أوزارها وأعلنت الهدنة سنة ١٩١٨ ثم قامت الحركة الوطنية وتآلف الوفد المصري على أثر ذلك وكان سعد الزعيم الجبار الذي قاد الحركة وغذيها بفيض حماسة وسحر بيانه حتى أينعت وأدت بأطيب المرات مما تراه مفصلاً في غير هذا المكان .

وفي ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ روعت البلاد بخبر وفاة سعد فبكى الأمة فيه « رجلاً اجتمع فيه تاريخ مصر الحديث وانتهت إليه نهضتها الكبرى » .

تعيين لورد النبي :

واستمرت الأضطرابات داخل البلاد مدة ولكن سرعان ما تمكّن الإنجليز من القبض على ناصية الحال ، وخاصة بعد تعيين « لورد النبي A lenb القائد العام للحلفاء في الشرق الأدنى مندوباً سامياً بمصر ، ولما رأى أن حركة البلاد جدية ، وأن الجبهة الوطنية قوية سليمة أشار على الحكومة الإنجليزية بإطلاق سراح الأربع المنيفين في إبريل سنة ١٩١٩ فأجابته الحكومة إلى طلبه وصرح للوفد المصري بالذهاب إلى باريس وهناك حاول المصريون دخول المؤتمر لعرض قضية بلادهم ، فلم ينجحوا ، ولكن جهودهم في نشر الدعاية للبلاد خارج المؤتمر كانت موقفة إلى حد كبير ، ثم عينت الحكومة الإنجليزية لجنة برياسة « لورد ميلنر Milner » للبحث في الأسباب التي أدت إلى ثورة

المصريين ولا قرار الدستور الذي يلائم حالة البلاد تحت نظام الحماية. فلما حضرت اللجنة إلى مصر في ديسمبر سنة ١٩١٩ ، قاطعوا المصريون ، وأعلنوا عن سخطهم بوسائل شتى ، ولما عادت اللجنة إلى إنجلترا في مارس ١٩٢٠ سنة لم تربداً من دعوة الوفد المصري للمفاوضة معها وبعد محاولات كادت تنتهي بالاتفاق انتهت المفاوضة بالفشل ، وانقسمت الآراء بين الوطنيين ووقع الخلاف بينهم بسبب ذلك . ففريق كان يميل إلى قبول مقترنات ملنر والاتفاق مع الانجليز وفريق كان على رأسه سعد رأى في مقترنات ملنر تنظيم الحماية . واشتد الخلاف عندما ولّى عدلي يكن باشا الوزارة في ١٩٢١ وتسلك بحقه في رئاسة المفاوضات مع الحكومة الإنجليزية ونادي سعد بحق الوفد في الريادة وظهر هذا الانقسام بين صفوف الأمة . وأخيراً بدأت المفاوضة بين « لورد كرزون Curzon » وزير خارجية إنجلترا وعدلي يكن رئيس الوزارة المصرية في يوليه سنة ١٩٢١ ولم تثمر هذه المفاوضة الرسمية واستقال عدلي باشا . وأخيراً نفت الحكومة سعد باشا ومعه خمسة من زملائه هم : فتح الله برّكات وعاطف برّكات ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وسينوت حنا إلى عدن فجز بيرة سيشيل ثم نفي سعد بمفرده إلى جبل طارق وبقي زملاؤه بسيشيل . وظلت الحال السياسية في البلاد مضطربة غير مستقرة إلى أن تفاوض لورد النبي عبد الخالق ثروت باشا واستقر رأيهما على حل ارتضاه النبي .

وأخيراً سافر النبي إلى إنجلترا ، ومعه مقترناته لوضع حد لهذه الحال وعرض استقالته لاختيار الحكومة ماشاء ، ثم عاد إلى مصر . وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أُعلن أن الحماية على مصر قد انتهت وأن مصر حكومة مستقلة ذات سيادة واحتفظت إنجلترا بالنقط الأربع الآتية :

- (١) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر .
- (٢) الدفاع عن مصر ضد أي تدخل أو هجوم أجنبي .
- (٣) حماية الأقليات ومصالح الأجانب .
- (٤) السودان .

وعلى هذا الأساس تألفت وزارة ثروت باشا وتتألفت لجنة الثلاثين من كبار رجال القانون ببرئاسة حسين رشدي باشا لوضع الدستور وأعلن الملك فؤاد الأول استقلال البلاد وتحويل السلطة إلى مملكة في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ واتخذ لقب « حضرة صاحب الجلالة ملك مصر » وأبلغت الحكومة المصرية ذلك إلى الدول جميعاً فاعترفت لها به ورفعت مرتبة معتمديها السياسيين إلى رتبة الوزراء المفوضين وأخذت مصر ترسل وزراءها المفوضين وقنصلتها إلى الدول الأجنبية وقد جاء في النطق الملكي الكريم الصادر بشأن إعلان الاستقلال ما يأني :

« لقد من الله علينا بأن جعل استقلال البلاد على يدنا وإننا نتهل إلى المولى عز وجل بأخلاص الشكر وأجمل الحمد على ذلك ونعلن على ملا العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتافق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القوميةوها نحن نشهد الله ونشهد أمتنا في هذه الساعة العظمى أننا لن نألو جهداً في السعي بكل ما أوتينا من قوة وصدق عزم الخير بلادنا المحبوبة والعمل على إسعاد شعبنا الكريم وإننا ندعوا المولى القدير أن يجعل هذا اليوم فاتحة عصر سعيد يعيد مصر ماضيها الحميد ».

على أنه على الرغم من تمنع مصر بمظاهر الاستقلال بقيت الحكومة البريطانية متمسكة بالتحفظات الأربع متخذة منها ذريعة لتدخلها في سياسة البلاد حتى الداخلية البحتة منها وأخذ المصريون الذين يولون الحكم يعملون جهد طاقتهم لمقاومة الحكومة البريطانية للاتفاق على المسائل المتعلقة والتي كانت سبباً لكثير من المشاكل ولكن كل هذه المحاولات فشلت لعدم كفاية الثقة المتبادلة بين الحainيين المصري والبريطاني .

واكتفى المصريون مؤقتاً بإصلاح مرافق البلاد بقدر الطاقة فقد كان إعلان استقلال البلاد بما صحبه من إصدار قانون التعويضات والاستغناء عن خدمات معظم الموظفين الأجانب في مقابل إعطائهم تعويضات مالية سبباً في اضطلاع المصريين بالوظائف الكبرى فأخذت المصالح ترسم لنفسها خطة إصلاحات

ضافية مسترشدة بآراء ملوك البلاد ورغباته السامية وخطت البلاد منذ ذلك الوقت خطوات واسعة موفقة نحو الرق في مختلف النواحي . ولا يتسع المجال هنا لذكر مواطن الإصلاح بالتفصيل . إنما يمكن أن نذكر إصلاح التعليم وزيادة عدد المدارس وإنشاء الجامعة المصرية ومجمع اللغة العربية الملكي والجمعيات العلمية وكشف الآثار الجغرافية والتاريخية وزيادة عدد التلاميذ الذين يتعلمون بالمدارس من ٣٢٣٠٠٠ في سنة ١٩١٧ إلى ٦٩٨٠٠٠ في سنة ١٩٢٧ إلى ٩٤١٧٦٠ سنة ١٩٣٤ إلى نحو ١,٦٠٠,٠٠٠ في سنة ١٩٤٢ منهم ٤٨٠٠ من البناء وبلغ عدد المدارس في تلك السنة ٨٦٠٠ مدرسة وكانت في سنة ١٨٩٢ وإصلاح الجامعة الأزهرية وإنشاء المعاهد الدينية وتنظيم حركة الكشافة وتجميل القاهرة والإسكندرية والبنادر والمراكم في الأقاليم بإنشاء الميادين والمعماريات الفخمة والمكتبات العامة والمستشفيات والملاجئ ومراكز رعاية الطفل والأندية الرياضية والمدارس والمتزهات والمرافق التهرية .

أما في الأشغال العامة فنذكر تعلية خزان أسوان الأخيرة وبناء قناطر نجع حمادى وإقامة خزان جبل الأولياء على النيل الأبيض في السودان وتجديد إنشاء الحسور (الكبارى) وأهمها كبرى الخديو إسماعيل بالقاهرة وكبرى بها وحفر الترع والمصارف وتمهيد الطرق للسيارات وزيادة إنتاج القطن عماد ثروة البلاد من ١,٧٠٠,٠٠٠ قنطار في سنة ١٨٧٨ إلى ٤,٠٠٠,٠٠٠ قنطار سنة ١٨٩٠ إلى ٨,٠٠٠,٠٠٠ سنة ١٩٢٦ و ٨,٥٣٤,٩٢٧ سنة ١٩٣٥ وإنشاء وزارى المواصلات والصحة ومصلحة الشؤون الفروية . ومن الوجهة الاقتصادية والمالية قيام بنك مصر سنة ١٩٢٠ والشركات التي يديرها بجهود طلت حرب باشا وكان رأس ماله في أول إنشائه ٨٠,٠٠٠ جنيه فبلغ في ١٩٢٧ مليون جنيه وهذا البنك مصرى في رأس ماله وإدارته وأسهمه لا يحوزها غير المصريين . ثم قيام وزارة التجارة والصناعة وتأسيس شركات الملاحة والسياحة الوطنية وإنشاء الحدائق والبساتين والمصائد والمطارات إلخ .

أما من الوجهة الدولية فقد مثلت مصر رسمياً في الخارج وأنشئت المفوضيات (٢١)

في العاصم الكبير واشتركت مصر في المؤتمرات الدولية كما استقبلت في عاصمتها مؤتمرات دولية عدّة . وقد زار الملك فؤاد الأول أوروبا زيارة رسمية في سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٢٩ فاستقبلته الحكومات والشعوب استقبالات رائعة دلت على عظم مكانة مصر الحديقة في نظر الجميع .

أما من الوجهة الدستورية في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ أعلن الدستور المصري الجديد وصدر قانون الانتخاب الذي عدل في سنة ١٩٢٤ ، وبمقتضى هذا الدستور اعتبرت الأمة مصدر جميع السلطات وأصبح حق الانتخاب عاماً من درجة واحدة لكل مصري بلغت سن ٢١ سنة واجتمع أول برلمان دستوري في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ وكان سعد زعيم الثورة رئيساً للحكومة وقد كفل الدستور للمصريين بدون تمييز جميع الحرّيات في حدود القانون وصارت الوزارة مسؤولة بالتضامن أمام البرلمان وكل وزير مسئول عن وزارته .

وقد عطل الدستور في سنة ١٩٢٥ وأعيد في سنة ١٩٢٦ ثم عطل ثانية سنة ١٩٢٨ وفي سنة ١٩٣٠ صدر أمر ملكي بـدستور جديد وقانون لـالانتخابات وكلا القانونين لم يحوزا الرضا العام وبقيا إلى سنة ١٩٣٤ حين صدر أمر ملكي بإبطال هذا الدستور . وفي سنة ١٩٣٦ أعيد دستور الأمة لسنة ١٩٢٣ وقانون الانتخاب الأول المعدل .

وكانت العلاقات بين الحكومتين البريطانية والمصرية قد تحسنت وظفرت البلاد بتوحيد كلمتها وتكون جبهة وطنية تضم زعماء البلاد لـطالبة الحكومة البريطانية بـتنفيذ وعودها بشأن الوصول إلى حل للتحفظات الأربع التي شلت استقلال البلاد . ولما توافرت الثقة والرغبة في الاتفاق بين الجانبيين عقدت المفاوضات بين مصر وبريطانيا وببدأت الاجتماعات التمهيدية في مصر في قصر الزعفران في مارس سنة ١٩٣٦ ثم بـقصر أنطونياوس بالإسكندرية ، ولما تم الاتفاق على نقط الخلاف انتقل المفاوضون إلى لندن وتوجهت جهود الجانبيين بـعقد معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وقد وقع على المعاهدة جميع المفاوضين المصريين بـرئاسة « مصطفى النحاس باشا » رئيس الوفد والوزارة حينذاك

والمفاوضين الإنجليز برياسة، «أنطونى إيدن Anthony Edea » وزير خارجية بريطانيا وأهم ما جاء في معاهدة التحالف :

١ - نصت المعاهدة على انتهاء الاحتلال مصر عسكرياً بالقوات البريطانية . وإذا كان قد نص في المعاهدة علىبقاء قوات بريطانية معاونة قدر عددتها عشرة آلاف جندي و ٤٠٠ طيار في منطقة قناة السويس (قرب الإسماعيلية وجنيفة وأبو صوير) فقد اشترط ألا يكون لتلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال كما أنه نص على أن وجود هذه القوات بتلك المنطقة لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية وأنه مجرد تدبير وقى لمعاونة القوات المصرية يزول متى وصل الجيش المصرى إلى درجة تؤهله للقيام بمفرده بمهمة الدفاع عن القناة .

وقد جاء في المادة الثامنة من المعاهدة بشأن وجود هذه القوات في منطقة القناة ما يأتى :

«بما أن قناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر هى في نفس الوقت طريق عالى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . فإلى أن يحين الوقت الذى يتافق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة يرخص صاحب الحالـة ملك مصر لصاحب الحالـة الملك والإمبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القناة بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة ... ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الأحوال كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » .

وقد تعهدت الحكومة المصرية بأن تقوم بإنشاء الطرق والحسور والكبارى والسكك الحديدية الالازمة لتحسين طرق المواصلات ومواجهة حاجات الأغراض الحربية والدفاعية التي نصت عليها المعاهدة .

٢ - اعترفت بريطانيا بأن نظام الامتيازات لم يعد يلائم روح العصر

ولا حالة مصر الحاضرة وتعهدت بصفة كونها دولة من ذات الامتيازات وحليفة لمصر ألا تعارض في إلغاء القيود التشريعية والمالية التي كانت تغل يد مصر في التشريع وأن تتعاون تعاوناً فعلياً مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل نفوذها لدى الدول ذات الامتيازات في مصر وأصبح من واجب الحكومة المصرية بعد ذلك أن تتصل بالدول صاحبات الامتيازات للاتفاق على إلغاء الامتيازات وتنظيم فترة انتقال تبقى في خالها المحاكم المختلفة قائمة بواجباتها القضائية الجديدة إلى أن تنقضى فترة الانتقال وحينئذ يعود الاختصاص القضائي إلى المحاكم الوطنية المصرية .

٣ - اتفق الطرفان على أن إدارة السودان تستمرة مستمرة من اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التي أصبح السودان بمقتضاه تحت الحكم المصري الإنجليزي وأن يواصل الحكم العام للسودان نيابة عن الطرفين المتعاقددين مباشرة السلطات المخولة من صاحب الحق الشرعي باعتباره حاكماً عاماً بمقتضى الاتفاقية المذكورة وأن يكون الغرض الأول لحكومة السودان العمل لمصلحة السودان ورفاهية أهلها . ويقضى الاتفاق أن يعين الحكم العام موظفي السودان من بين البريطانيين والمصريين في الوظائف التي لا يتوافر لها سودانيون أكفاء ، كما أن لحاكم أن يستعين بالجنود البريطانية والمصرية فضلاً عن السودانية في الدفاع عن السودان . وألا يكون هناك تمييز في السودان بين البريطانيين وبين المصريين في شؤون التجارة والهجرة .

وقد احتفظ بحرية عقد اتفاقيات جديدة لتعديل اتفاقية سنة ١٨٩٩

٤ - نص في المعاهدة على أن تكون عصبة الأمم حاكماً إذا اختلف المتعاقدان في تفسير أحد أحکام المعاهدة أو إذا اختلفا على تقدير قوة الجيش المصري في انفراده بالمحافظة على حرية القناة .

وكذلك نص في المعاهدة على ضرورة تسجيلها بالعصبة وعلى أن تطلب مصر الانضمام إلى عصوية عصبة الأمم وأن بريطانيا ستؤيدتها في طلبها . وتنفيذاً لنصوص المعاهدة استطاعت مصر بمعاونة إنجلترا أن تدعى مؤتمراً

دولياً في مونتريال بسويسرا في إبريل سنة ١٩٣٧ وقد كللت مساعي مصر فيه بالنجاح وقعت الدول صاحبات الامتيازات اتفاق مونتريال في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وبه وافقت الدول على إلغاء الامتيازات في مصر وتحديد فترة انتقال مدتها ١٢ سنة تلغي على أثرها المحاكم المختلطة وتنتقل السلطة القضائية التي لها إلى المحاكم الوطنية . وفي ١٧ يوليه سنة ١٩٤٠ ألغي أبغض آثار الامتيازات في مصر وهو إدارة « صندوق الدين » .

وقد تحول الدين العام إلى دين وطني بعد أن أصبحت معظم سنداته بأيدي المصريين في سنة ١٩٤٣

وفي ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ أخذت مصر مكانها بإجماع الآراء في عصبة الأمم بناء على دعوة معظم الدول لها وتم قبولها في حفل راقع أشاد فيه مندوبو الدول بفضل مصر ومدنيتها القديمة ورحبوا بدخول مصر الحديثة الناهضة ذات الموقع العالمي الممتاز في البحر الأبيض المتوسط .

ومن دواعي الغبطة والسرور أن يتفق نضج مصر السياسي والدولي وبلغ ملوك البلاد المحبوب «فاروق الأول» سن الرشد في وقت واحد إذ احتفلت البلاد بتولى فاروق سلطته الدستورية في ٢٩ يولية سنة ١٩٣٧ وكان اعتلاوه العرش حفظه الله في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ يوم وفاة والده العظيم فؤاد الأول . وفي هذه الفترة كان مجلسوصاية برئاسة ولـ العهد الأمير محمد على توفيق عضوية عبد العزيز عزت باشا وشريف صبرى باشا يتولى الحكم باسم الملك المحبوب «فاروق الأول» وكانت فاتحة عهد الملك المحبوب أن نعمت البلاد لأول مرة في تاريخها الحديث باستقلال تام غير مقرن بفرمانات أو تحفظات أو امتيازات ، ومحكم دستوري وطيد الأركان ومكانة دولية في البحر الأبيض المتوسط جعلت مصر أهم دول الشرق الأوسط .

ولقد ظهرت أهمية مصر بصفة خاصة في نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) وفيها قامت مصر بدور على جانب عظيم من الأهمية فقد آثرت حليفتها بريطانيا وباقى الحلفاء بكل ما فى طاقتها وطاقة مؤسساتها وموانئها وسكنكها

الحديدية وطرقها وسائل مواردها وعلى أرضها دارت معركة « العلمين » في
أكتوبر سنة ١٩٤٢ التي كانت نقطة التحول بين المذيعة والنصر ومنها لاحت
أولى بشائر النجاح والتوفيق بجهود الحلفاء . وفي فبراير سنة ١٩٤٥ أعلنت مصر
الحرب على ألمانيا واليابان إلى جانب الحلفاء . وفي مارس سنة ١٩٤٥ صدر
ميثاق جامعة الدول العربية بالقاهرة وقد وقعه مندوبو مصر والمملكة العربية
السعودية والعراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن واليمن . وبصدور هذا الميثاق
واشتراك مصر في هيئة الأمم المتحدة التي حلّت محل عصبة الأمم دخلت مصر
في طور دولي لا بد أن يتناقضاناً جهوداً جبارة في الداخل والخارج لنكون
جديرين بثقة إخواننا العرب وخليقين بمركتزنا بين سائر الأمم والله ولي التوفيق .

ملحق (١)

معاهدة لندن

(١٥ يوليه سنة ١٨٤٠)

لما طلب صاحب العظمة السلطان من أصحاب الحالة ملكة بريطانيا العظمى وأمبراطور النمسا وملك بروسيا وقيصر الروسيا تقديم المساعدة له في المحنـة التي وقـع فيها على أثر سلوك محمد على العـدائـي نحوـهـ ، تلك المـحـنةـ التي عرضـتـ سـلامـةـ الدـولـةـ العـمـانـيـةـ وـعـرـشـ الـخـلـافـةـ للـخـطـرـ ، رـأـيـ أصحابـ الحالـةـ مراعـاةـ لـلـوـدـ الذـىـ يـرـبـطـ بـيـنـهـمـ وـبـيـنـ السـلـطـانـ وـرـغـبـةـ فـيـ السـلـمـ وـفـيـ صـيـانـةـ الدـولـةـ وـاتـبـاعـاـ لـنـصـ المـذـكـرـةـ المـشـترـكـةـ التـىـ قـدـمـتـ لـلـبـابـ العـالـىـ فـيـ ٢٧ـ يولـيـهـ سـنـةـ ١٨٣٩ـ وـمـنـعـاـ لـإـهـرـاقـ الدـمـاءـ التـىـ تـسـيلـ فـيـ سـوـرـيـاـ بـيـنـ موـظـفـيـ الـبـاشـاـ وـرـعـيـةـ السـلـطـانـ . اتفـقـ أصحابـ الحالـةـ وـعـظـمـةـ السـلـطـانـ عـلـىـ عـقـدـ المعـاهـدـةـ الآـتـيـةـ :

١ - أن تعمل الدول المتفقة بالتضامن على إرغام محمد على على قبول الشروط التي اتفق عليها .

٢ - إذا رفض محمد على قبول الشروط التي سيعرضها عليه السلطان فعلى الدول ، بالاتفاق مع السلطان ، أن تأخذ التدابير الفعالة لتنفيذ شروط الاتفاق بواسطة قطع طريق الاتصال بين مصر وسوريا ومنع إرسال الأدوات والمؤن الحربية من البلدان . وتنفيذـاـ لـذـلـكـ تـصـدـرـ مـلـكـةـ بـرـيطـانـيـاـ وـإـمـبرـاطـورـ النـمـساـ الأوـامـرـ الـلاـزـمـةـ لـأـسـطـولـيـهـماـ بـالـبـحـرـ الـأـيـضـ المـتوـسـطـ لـمـسـاعـدـةـ رـعـيـاـ السـلـطـانـ الـذـينـ يـظـهـرـونـ وـلـاءـهـمـ وـطـاعـهـمـ .

٣ - إذا حاول محمد على بعد إصراره على رفض الشروط المقدمة إرسال قواته البرية أو البحرية نحو القسطنطينية فإن الدول بواسطة سفارتها بالقسطنطينية تعمل - بناء على طلب السلطان - كل ما يصون البوغازات والأستانة . وتعود القوات التي تستخدم لهذا الغرض إلى بلادها عند ما يأمر السلطان .

٤ - يجب ألا تعتبر هذه المساعدة المذكورة في المادة السابقة بمثابة خرق للقاعدة القديمة القائلة بإغلاق البوغازات أمام جميع السفن الحربية الخاصة بأية دولة وتصـرـحـ الدـولـ وـالـسـلـطـانـ باـحـتـرـامـ هـذـهـ القـاعـدـةـ الـقـدـيمـةـ .

بالمرستون نيومان . بولوف . برروف . شكيب .

(إنجلترا) (النمسا) (بروسيا) (روسيا) (تركيا)

قانون خاص

(ملحق بمعاهدة لندره ١٥ يوليه سنة ١٨٤٠)

يعلن عظمة السلطان عزمه على منح محمد على الشروط الآتية :

- ١ — يعد السلطان بمنح محمد على وذريته من أولاده من بعده حكومة مصر . وزيادة على ذلك يعد السلطان بمنح محمد على مدة حياته حكومة جنوب الشام حسب الحدود المعينة بعد ، مع إعطائه لقب والي عكا وحكومة الحصن . ويشرط السلطان لهذه المنح قبول محمد على لها في مدى عشرة أيام بعد إعلانها إليه بواسطة مندوب عثماني يرسله السلطان إلى الإسكندرية وبشرط إصدار التعليمات الالزمة بإخلاء شبه جزيرة العرب وجزيرة كريت وإقليم أطنة .
- ٢ — إذا رفض محمد على الشروط المقدمة بعد عشرة أيام فيسحب السلطان منحه حكومة عكا لمدة حياته ويوافق على إبقاء منحه الحق الوراثي في حكومة مصر بشرط قبولها في مدى عشرة أيام أخرى بالشروط المذكورة في المادة السابقة .
- ٣ — تعيين الجزرية حسب الشروط التي سينتهي محمد على بقبولها .
- ٤ — وعلى كل حال يجب أن يرد محمد على الأسطول العثماني بكل أدواته ويسلم للمندوب العثماني الذي سيعرض عليه الشروط دون أن يكون محمد على حق في أي طلب من الباب العالى بخصوص تكاليف الأسطول مدة وجوده بمصر .
- ٥ — جميع القوانين والمعاهدات النافذة في الدولة تطبق على مصر وعكا وكغيرها من أجزاء الدولة .
- ٦ — القوات البرية والبحرية التي تكون لباشا مصر وعكا تعتبر جزءاً من قوات الدولة .
- ٧ — يعتبر هذا القانون كأنه متتم للمعاهدة وداخل فيها حرفأً بحرف .
بالمرستون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب

قرار خاص

تابع لالمعاهدة

إنجازاً للمهمة التي أخذ مندوبو الدول على عاتقهم القيام بها ونظراً لبعد المسافات التي تفصل العواصم عن بعضها وما يتطلبه ذلك من مرور الوقت الطويل قبل المصادقة النهائية على الاتفاق يرى المندوبون ضرورة التعجيل بالموافقة نظراً للحالة الواقعة في سوريا وخدمة للإنسانية ومراعاة للأزمة الواقعة في السياسة الأوربية.

ويرون أيضاً ضرورة تنفيذ المادة الثانية من المعاهدة دون انتظار للمصادقة النهائية ، فيقدم الباب العالى نص الشروط لمحمد على من غير تأخير ويشترك قناصل الدول في مصر مع مندوب السلطان في عرض الشروط واستخدام كل نفوذهم في حض محمد على على قبول الشروط . وسترسل التعليمات للأساطيل الواقفة في البحر الأبيض للاتصال بالقناصل .

بالمrstون . نيومان . بولوف . برنوف . شكيب

ملحق (ب)

فرمان الوراثة لـ محمد على في حكومة مصر

بتاريخ يونيو سنة ١٨٤١

«رأينا بسرور ما عرضتموه من البراهين على خصوصكم وتأكدت أماناتكم وصدق عبوديتكم لذاتنا الشاهانية ولمصلحة بابنا العالى . فطول اختباركم وما لكم من الدرية بأحوال البلاد المسلمة وإدارتها لكم من مدة مديدة لا يتركان لنا ريباً بأنكم قادرون بما تبدونه من الغيرة والحكمة فى إدارة شؤون ولايتكم على الحصول من لدننا الشاهانى على حقوق جديدة من تعطفاتنا الملاوكية وثقتنا بكم . فتقىدون في الوقت نفسه إحساناتنا إليكم قدرها وتجهدون بيت هذه المزايا التي امتنتم بها في أولادكم . ولذلك صمممنا على تشبيككم في الحكومة المصرية المبينة حدودها في الخريطة المرسومة لكم من لدن صدرنا الأعظم ومنحناكم فضلاً عن ذلك ولادة مصر بطريق التوارث بالشروط الآتى بيانها :

«مني خلا منصب الولاية المصرية تنتقل بالإرث منكم إلى أولادكم فأولاد أولادكم من الذكور من ذريتكم ثم يصدر الأمر بالتعيين من لدننا . وإذا انقرض نسل الذكور من أولادكم فيعين الباب العالى شخصاً آخر في الحكم ولا يكون لإولاد النساء من ذريتكم حق أيا كان في الوراثة .

«على أن حق التوارث المنووح لوالى مصر لا يمنحه رتبة ولا لقباً أعلى من رتبة سائر الوزراء ولقهم ولا حقاً في التقدم عليهم بل يعامل بذات معاملة زملائه . وبجميع أحكام خطنا الشريف الهايونى الصادر في «كلخانة» وجميع العهود المعقودة أو التي ستعقد في مستقبل الأيام بين الباب العالى والدول المتحابة يتبع الإجراء على مقتضاهما جميعها في ولادة مصر أيضاً . وكل ما هو مفروض على المصريين من الأموال والضرائب يحرى تحصيله باسمنا الملاوكى . ولكن لا يكون أهالى مصر من رعايا بابنا العالى معرضين للمضار والأموال والضرائب غير القانونية يجب أن تنظم تلك الأموال والضرائب المذكورة حسب ترتيبها في سائر المالك العثمانية ويرسل إلى خزانتنا السلطانية المبلغ الذى سيقرر في فرمان خاص مع بيان كيفية تحصيله بما يناسب إيرادات البلاد^(١) هذا فضلاً

(١) تقرر أن يكون هذا المبلغ ٨٠٠٠٠ كيس أى ٣٠٠٠ جنية مجيدى .

عن إرسال الغلال والحضر المعتاد إرسالها إلى المدن المقدمة .

«ولما كان من المقرر أن يعين ببابنا العالى ترتيباً لسلك النقود لما في ذلك من الأهمية بحيث لا يعود يحدث فيها خلاف لا من جهة العيار ولا من جهة القيمة اقتضت إرادقى السنينة أن أصرح بسلك النقود فى مصر ولكن النقود الذهبية والفضية الخائز لحكومة مصر ضربها باسمنا الشاهانى يجب أن تكون معادلة للنقود المضروبة فى الأستانة سواء كان من قبيل عيارها أو من قبيل هيئتها وطرازها .

«ويكفى أن يكون لمصر ثمانية عشر ألف نفر من الجنود للمحافظة فى داخلية مصر ولا يجوز أن تتعدوا هذا العدد لأى سبب ما . ولكن حيث إن قوات مصر البرية والبحرية معدة لخدمة الباب العالى كسائر قوات المملكة العثمانية فيسوغ أن يزداد هذا العدد فى زمن الحرب بما يرى موافقاً فى ذلك الحين . على أنه بحسب القاعدة الجديدة المتبعه فى كافة ممالكتنا العسكرية بعد أن يخدم الجنود مدة خمس سنوات يستبدل بهم سواهم من العساكر الجديدة . فهذه القاعدة يجب اتباعها أيضاً فى مصر بشرط أن تستعمل فى جمع الجنود ما تقتضيه واجبات الإنسانية والتزاهة والسرعة الازمة ويرسل إلى الأستانة سنوياً أربعاءة جندى .

«ويجب أن لا تختلف هيئة الملابس والعلامات ورایات الجنود المصرية عن مثلها من ملابس ورایات فى الجنود العثمانية . وكذا ملابس الضباط وعلامات امتيازهم وملابس الملائين وضباط البحرية المصرية ورایات سفنها يجب أن تكون ماثلة ملابس ورایات علامات رجالنا وسفنتنا . وللحکومة المصرية أن تعين وترقى الضباط البريين والبحريين حتى رتبة قائمقام أما ما كان أعلى من هذه الرتبة فالتعيين إليها راجع لارادتنا الشاهانية . ولا يسوغ لوالى مصر أن ينشئ من الآن فصاعداً سفناً حربية إلا بإذننا الخصوصى ، وحيث أن الامتياز المعطى بوراثة ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه فى عدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لابطال هذا الامتياز وإلغائه . وبناء على ذلك أصدرنا خطتنا هذا الشريف الملوكي كى تقدروا أنتم وأولادكم وذریتكم قدر منحتنا الشاهانية فتعتنوا كل الاعتناء بإتمام الشروط المقررة فيه وتحمموا أهالى مصر من كل ظلم وتتكلموا أنتم وسعادتهم مع إخبار ببابنا العالى عن كل المسائل المهمة المتعلقة بالبلاد المعهودة ولاتها إليکم » .

فرمان ولايته على السودان

ثم صدر فرمان آخر يثبت ولايته على النوبة ودارفور وكرد فان وسناز
هذا نصه :

«إن سلطتنا الملوكيّة كما توضّح في فرمان السلطان السابق قد ثبّتكم على
ولاية مصر بطريق التوارث بشرط وحدود معينة وقد قلّدتكم فضلاً عن ولاية مصر
ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكردفان وبجميع توابعها وملحقاتها الخارجة
عن حدود مصر .

«فبقوة الاختبار والحكمة التي امتنتم بها تقومون بإدارة هذه المقاطعات وترتيب
شؤونها بما يوافق عدالتنا وتوفّير الأسباب الآيلة لسعادة الأهلين وترسلون في كل
سنة قائمة إلى بابنا العالى حاوية بيان الإيرادات السنوية جميعها إلخ » .

ملحق (ج)

مقارنة بين عهدين

في آخر عهد إسماعيل	في آخر عهد سعيد	الواردات	الصادرات	الإيرادات	الدين العمومي.	السكان	عدد المدارس.	عدد أميال السكك الحديدية	عدد أميال أسلاك التلغراف.	عدد الترع والقنوات.
٥,٤٢٥,٠٠٠	٤,٠٥٢,٠٠٠	.	.	.	١٧٠	٦٣٠	١٨٥	٢٧٥	٦٣٠	٧٢٨
٥,٤١٠,٠٠٠ ج	١,٩٩١,٠٠٠ ج	.	.	.	٩٨,٥٤٠,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠	٤,٩٣٧,٠٠٠	٤,٤٥٤,٠٠٠	١٣,٨١٠,٠٠٠	٨,٥٦٢,٠٠٠
٥,٥١٨,٠٠٠	٤,٨٣٣,٠٠٠	.	.	.	٥,٨٢٠	٥,٨٢٠	٤,٨١٧	١,١٨٥	١,١٨٥	٨٤٠
٤,٨١٧	١٨٥	.	.	.	٤,٨١٧	٤,٨١٧	٥,٥١٨,٠٠٠	٥,٥١٨,٠٠٠	٥,٥١٨,٠٠٠	٥,٤١٠,٠٠٠ ج
١,١٨٥	٢٧٥	.	.	.	٥,٨٢٠	٥,٨٢٠	٤,٨١٧	١,١٨٥	١,١٨٥	٥,٤٢٥,٠٠٠
٥,٨٢٠	٦٣٠	.	.	.	٨٤٠	٧٢٨	١,١٨٥	٥,٥١٨,٠٠٠	٥,٥١٨,٠٠٠	٥,٤١٠,٠٠٠ ج

ملحق (د)

بالقروض التي عقدها الخديو إسماعيل وفوائدها
والبالغ التي دفعت منها فعلاً

الرقم الاسorting	نوع الكتاب	الرقم المحضر	المبلغ الوارد	المبلغ الرسمي	البنك	التاريخ
%	%					
١	٧	٨٣٦	٢,٦٤٠,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠	جن	١٨٦٢
٤	٧	٩٣	٤,٨٦٤,٠٠٠	٥,٧٠٤,٠٠٠	جوشن	١٨٦٤
٣	٧	٩٠	٢,٧٥٠,٠٠٠	٣,٣٨٧,٠٠٠	الإنجلواجيشان	١٨٦٥
١٧	٧	٩٢	٢,٦٤٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	جوشن	١٨٦٦
٣	٩	٩٠	١,٧٠٠,٠٠٠	٢,٠٨٠,٠٠٠	العثماني	١٨٦٧
١	٧	٧٥	٧,١٩٣,٠٠٠	١١,٨٩٠,٠٠٠	أوبنهم	١٨٦٨
٢٤	٧	٧٥	٥,٠٠٠,٠٠٠	٧,١٤٣,٠٠٠	بشعشيم	١٨٧٠
١	٧	٧٠	١٧,٨١٠,٠٠٠	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	أوبنهم	١٨٧٣
١	٧	٧٣	٥,٩٩٢,٠٠٠	٨,٥٠٠,٠٠٠	روتشيلد	١٨٧٩
			٥٠,٥٩٤,٠٠٠	٧٧,٠٠٤,٠٠٠		

ملحق (ه)

فرمان سنة ١٨٧٣

« من المعلوم لديكم أنكم استدعيتم منا جمع الخطوط الهايئية والأوامر الشريفة السلطانية التي صدرت منا منذ توجيه الخديوية بالليلة بطريق التوارث إلى عهدة والي مصر الأسبق المرحوم محمد على باشا إلى يومنا هذا سواء كانت بخصوص تعديل توارث الخديوية المصرية أو إعطاء بعض امتيازات حسماً استوجبها موضع الخديوية وأمزحة الأهالى وطبائعها الخصوصية وجعلها فرماناً واحداً مع التعديلات اللاحمة في أحکامها والتفضيلات المقتضية في عباراتها بشرط أن يكون هذا الفرمان الجديد قائماً مقام الفرمانات السابقة وأن تكون الأحكام المندرجة فيها معمولاً بها ومرعية الإجراء على الدوام والاستمرار فقد قورن استدعاؤكم هذا بمساعدتنا بالليلة الملوکية . وهذا نحن نذكر ونبين لكم أحکامها على الوجه الآتي :

« لما تحقق لدينا أن تعديل أصول توارث الخديوية المصرية التي صار تعينها بالفرمان العالى الصادر في اليوم الثانى من شهر ربيع الأول من شهور سنة ١٢٥٧ الموضح أعلاه بالخط الهايئى وتبدلها بأصول حصر الوراثة الخديوية في أكبر أولاد خديو مصر بطريق سلسلة النسب المستقيم بأن يصير تخصيص مسند الخديوية بالليل وتوجيهه إلى أكبر أولاد الخديو الذكور وبعد ذلك إلى أكبر أولاد هذا الأكبر الذكور وهكذا على النسب المستقيم الذكورى على الدوام يكون مستلزمأً لحسن إدارة الخديوية المصرية وحالباً لاستكمال سعادة أحوال أهالىها وسكانها . هذا ، مع ما حصل لدينا من استحسان مساعيكم الجميلة المصروفة في استحصال معمورية الأقطار المصرية المهمة الحسيمة ورفاهية أهالىها وحصول وثوقنا بكم واعتمادنا الكامل عليكم فلأجل أن يكون دليلاً باهراً على ذلك قد أجرينا تعديل توارث الخديوية المصرية وتعيين وصايتها على الطريق الآتي بيانها وهي أن خديوية مصر بالليلة وللحقاتها وجهاتها المعلومة الحاربة إدارتها بمعرفتها مع ما صار الحال به أخيراً من قائم مقامى سواكن ومصوع ولحقاتها يصير توجيهها بعدكم على الطريق المار ذكرها إلى أكبر أولادكم الذكور وبعد ذلك إلى أكبر أولاد من يكون خديوياً على الأقطار المصرية من أولادكم وإذا انحلت

الخديوية المصرية بألا يكون للخديو ولد ذكر توجيهها إلى أكبر أخواته الذكور وإذا لم يوجد له أخ بقيت الحياة إلى أكبر أولاد الأخ الكبير وهكذا تتحذ هذه الأصول قانوناً مستمراً وقاعدة مرعية أبدية في توارث الخديوية المصرية ولا يصير انتقال الوراثة الخديوية إلى الأولاد الذكور المتولدة من أولادكم الإناث أصلاً.

« ولأجل تأمين أصول توارث الخديوية المصرية سنذكر صورة تشكييل الوصاية المقتصدية في إدارة الأمور الخديوية فيما إذا انحلت الخديوية وكان الوارث الذي هو أكبر أولادكم الذكور صغيراً صبياً وهي أن الخديوية المصرية إذا انحلت وكان أكبر أولادكم الذكور أعني الوارث صغيراً وصبياً بأن يكون عمره أقل من ثمانى عشرة سنة ولو أنه يصير خديو بالفعل حسب استحقاق الوراثة في الحال يصدر فرمان من طرف السلطنة السنوية بتوليته على الخديوية لكن إذا كان الخديو السالف عين ونصب وصبياً ورتب هيئة وصاية لأجل إدارة أمور الخديوية لحين بلوغ الخديو اللاحق الصبي إلى سن الثمانى عشرة سنة وكتب منه وصاية بذلك وختم عليها هو وختم أيضاً اثنان من الأمراء المصريين المأمورين بإحدى المأموريات المصرية على طريق الإشهار وأجرى الوصاية هكذا فالوصى مع هيئة الوصاية المذكورة أخذ بزمام الإدارة في الحال وبعد ذلك تعرض بالكيفية إلى الباب العالى ويصير التصديق على الوصى وهيئة الوصاية من طرف الدولة العلية بفرمان عال فيبقى الوصى وهيئة الوصاية على ما هم عليه لحين البلوغ وأما إذا انحلت الخديوية ولم يعين الخديو السالف وصبياً ولا رتب هيئة الوصاية على الوجه المذكور فتشكل هيئة الوصاية من الذوات المأمورين على الداخلية والجهادية والمالية والخارجية ومجلس الأحكام المصرية وسردارية العساكر المصرية وتفتيش الأقاليم ويصير انتخاب وصى في الحال من هؤلاء المأمورين على الوجه الآنى ذكره وهو أنه في تلك الساعة تصير المذكرة والمداولة ما بين هؤلاء الذوات في حق انتخاب وصى منهم فإذا حصل اتفاقهم أو اتفاق أكثرية آرائهم على تسمية وجعل ذات منهم وصبياً يتعين ذلك الذات وصبياً على الخديوية وإذا اختلفت الآراء بأن رغب نصفهم في تعين ذات والنصف الآخر في تعين ذات آخر يكون إجراء وصاية الذات المأمور على المأمورية المهمة والمقدمة في الذكر من تلك المأموريات أعني المأمور على

المأمورية المقدم ذكرها على الترتيب الحرر آنفًا من الداخلية إلى آخره وتشكل هيئة الوصاية من الذوات الباقية بعده ويباشرون إدارة الأمور الخديوية مع الوصى وتعرض الكيفية بمضيطة من طفهم إلى طرف سلطتنا السنية ويصير التصديق عليها بالفرمان الشرييف وكما أنه لا يجوز تبديل الوصى وتغيير الوصاية قبل ختام مدتها في الصورة الأولى أعني فيما إذا كان تعين الوصى وترتيب الوصاية وتركيب أعضائها بمعرفة الخديو السالف فكذلك في الصورة الثانية أعني فيما إذا كان انتخاب الوصى بمعرفة المأمورين المذكورين لا يجوز تبديل الوصى ولا تغيير هيئة الوصاية ولا أعضائها في تلك المدة وإذا توفى أحد من أعضاء هيئة الوصاية في ظرف تلك المدة يصير انتخاب واحد من المأمورين المصرية بمعرفة الباقيين وتعيينه بدل المتوفى وإذا توفى الوصى في تلك المدة يصير انتخاب واحد من أعضاء هيئة الوصاية بمعرفتهم على الوجه السابق وجعله وصيا وانتخاب واحد من المأمورين المصرية وإلحاقه بأعضاء هيئة الوصاية بدل الذي نصب وصياً . وب مجرد بلوغ الخديو الصبي إلى سن الثانى عشرة سنة صار رشيدًا وفاعلاً مختاراً فيباشر هو بنفسه إدارة أمور الخديوية المصرية مثل سلفه وهذا حسب ما تقرر لدينا واقتضته إرادتنا الملكية .

« ولما كان تزايد عمارة الخديوية المصرية وسعادة حالها وتأمين رفاهية الأهالى والسكان وراحتهم من أهم المواد الملزمة المرغوبة لدينا وإدارة المملكة الملكية والمالية ومنافعها المادية وغيرها المتوقف عليها تأسيس واستكمال وسائل الرفاهية وأسبابها عائدۀ على الحكومة المصرية فنذكر بيان كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها بشرطبقاء كافة الامتيازات المعطاة قديماً وحديثاً من طرف الدولة العلية إلى الحكومة المصرية واستمرار جريانها خلفاً عن سلف وتلك الكيفية هي أنه لما كانت إدارة المملكة بكل الصور والحالات سواء كانت إدارتها الملكية أو المالية أو كافة منافعها المادية وغيرها هي من المواد العائدة على الحكومة المصرية وللتعرّف بها ومن المعلوم أن أمر إدارة أي مملكة كانت وحسن نظامها وتزايد معموريتها وثروة أهاليها وسكانها لا يتيسر إلا بتوفيق معاملاتها وتطبيق إجراءاتها العمومية بالأحوال والواقع وأمزجة الأهالى وطبعاتها فقد أعطينا لكم الرخصة الكاملة في أعمال قوانين ونظمات داخلية على حسب لزوم المملكة وكذا لأجل تسهيل تحشية وتسوية كافة المعاملات سواء كانت

(٤٤)

من طرف الحكومة أو من طرف الأهالى مع الأجانب وترى توسيع الصنائع والحرف وأمور التجارة وأمور الضبطية مع الأجانب قد أعطينا لكم الرخصة الكاملة في عقد وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول الأجنبية في حق الكمرك وأمور التجارة وكافة المعاملات الخارجية مع الأجانب في أمور المملكة الداخلية وغيرها بصورة لا تستلزم إخلال معاهدات الدولة العلية البوليقية وكذا لكون خديو مصر حائز التصرفات الكاملة في الأمور المالية قد صار إعطاء المأذونية التامة في عقد استئراض من الخارج بلا استئذان من الدولة العلية في أي وقت يرى فيه لزوماً للاستئراض بشرط أن يكون باسم الحكومة وكذا لكون أمر المحافظة وصيانته المملكة الذي هو الأمر المعنى به زيادة عن كل شيء من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد أعطينا له الرخصة الكاملة في تدارك كافة أسباب المحافظة وتأسيسها وتنظيمها وكذا في تكثير أو تقليل مقدار العساكر المصرية الشاهانية بلا تحديد على حسب اللزوم وكذا أبقينا بخديو مصر الامتياز القديم في حق إعطاء رتبة أميرالاى من الرتب العسكرية وإعطاء رتبة ثانية من الرتب العسكرية وإعطاء رتبة ثانية من الرتب الديوانية بشرط أن المسكونات بالخارج ضربها بمصر تكون باسمنا الملكى وأن تكون أعلام وصناديق العساكر البرية والبحرية الموجودة في الخطة المصرية كأعلام وصناديق سائر عساكرنا الشاهانية بلا فرق وبشرط عدم إنشاء سفن مدرعة بالحديد فقط بدون استئذان أما غيرها من السفن الحربية فإنها جائز إنشاؤها بلا استئذان ولأجل إعلان المواد المشروحة أعلاه وتأييدها أصدرنا لكم أمراً هذا بالليل القدر من ديواناً همايوني يقتضى إرادتنا الملكية وصار توشيح أعلاه بخطنا الهمايوني وإعطاؤه لكم متتمماً ومكملاً ومعدلاً ومصرحاً للخطوط الهمايونية والأوامر الشريفة الصادرة لحد هذا التاريخ سواء كان في تأسيس وترتيب وراثة الحكومة المصرية أو في تشكيل هيئة الوصاية أو في إدارة الأوامر الملكية والعسكرية والمالية والمنافع المادية والمواد السائرة بشرط أن تكون الأحكام المندرجة بهذا الفرمان بالحديد نافذة وباقية ومرعية الإجراء على مر الزمان وقائمة مقام أحكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته إرادتنا الملكية فيلزم أن تعملوا قدر لطف عنائنا الملكية وأداء شكرها بصرف جل همك في حسن إدارة أمور الخطة المصرية واستكمال أسباب وقاية أمنية الأهالى المنوط بها واستحصلان راحتهم على حسب ما جبلتم عليه من للشيم

المرغوبة والغيرة والاستقامه وما اكتسبته من الوقوف والمعلومات في أحوال تلك الأقطار وأن تراعوا إجراء الشروط المقررة في هذا الفرمان الجديد وأداء المائة والخمسين ألف كيس التي هي ويركتو مصر المقطوع سنويًا بأوقاتها وزمانها إلى خزینتنا الحليلة الشاهانية على الترتيب والقاعدة المرعية في ذلك » .

(اه عن كتاب حقائق الأخبار) .

تحريراً في سنة ١٢٩٠ هجرية

ملحق (و)

نبذة عن حوادث الحرب العالمية الأولى والدول التي اشتركت فيها

تمهيد :

في سنة ١٨٧٠ قامت حرب بين بروسيا وفرنسا انهزمت فيها فرنسا شر هزيمة واضطرت إلى قبول شروط الصلح وقد تكونت من بروسيا وإمارات ألمانيا الأخرى عقب الصلح إمبراطورية ألمانيا الحديثة فصارت بذلك أقوى دولة حربية في أوروبا . وأهم شروط الصلح :

(١) ضم إلى ألمانيا إقليم الألزاس والجزء الشرقي من اللورين وكلاهما كانا من أراضي فرنسا .

(٢) أن تدفع فرنسا إلى ألمانيا ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه غرامة حربية في مدة ثلاثة سنوات .

(٣) أن تبقى الجيوش الألمانية محتلة أرض فرنسا حتى يتم دفع الغرامة . وكان العامل الأقوى في انتصار ألمانيا زعيمها السياسي « بسمارك » وقادها الحربي « فن ملتكه » .

ثم تطورت الأحوال في دول أوروبا على النحو الآتي :

فرنسا :

إن فقد الألزاس واللورين غرس في قلوب الفرنسيين حقداً على ألمانيا لا يمحى فأصبح حب الانتقام ومحو عار ذلك الإذلال القومي أكبر ما تصبو إليه نفوسهم . وكانوا يحسون أنه لا طاقة لهم بألمانيا إلا بتحالف روسيا تلك الدولة التي ساءها أن تكون ألمانيا وهي على حدودها الشرقية أكبر دولة حربية في أوروبا . إلا أن الخطة الحكيمة التي سار عليها بسمارك أبقت فرنسا بمعزل عن بقية الدول فلما اعتزل السياسة سنة ١٨٩٠ لم يعد حائل بين فرنسا وروسيا المعاديتين لألمانيا فلم يمض عام واحد حتى زار الأسطول الفرنسي ثغر كرنيستاد واستقبله القيس رسمياً ورد الأسطول الروسي هذه الزيارة سنة ١٨٩٣ ، وببدأ حسن التفاهم بين البلدين وفي سنة ١٨٩٥ عقدت المحالفه الرسمية بينهما .

وكانت ألمانيا قد أخذت تتفوق في جميع مراافق الحياة وبلغ استعدادها الحربي في عهد إمبراطورها وليم الثاني درجة جعلت إنجلترا تخشى نتائجه وخاصة عند ما أعلن وليم الثاني أن ألمانيا قد أصبحت دولة عالمية وأن حراسة تجاراتها في جميع البحار تقتضي النهوض بالأسطول الألماني إلى درجة لا تقل عما كان عليه الأسطول الإنجليزي.

إنجلترا :

وفي أوائل القرن العشرين بدأ الإنجليز يخشون جانب ألمانيا ويغيرون سياستهم العدائية نحو فرنسا فأخذوا يعجبون بما بلغه الفرنسيون في العلوم والفنون والأدب كما أعجبوا من قبل بقدرتهم المالية وتقديرهم الحربي ، وشرعت الدولتان تتقاربان ولا سما بعد اعتلاء إدوارد السابع عرش إنجلترا في سنة ١٩١١ ، وكان صديقاً لها لفرنسا . وببدأ الوفاق الودي سنة ١٩٠٣ وتوثقت عراؤه في السنة التالية . وقد عقد الاتفاق بين الحكومتين في سنة ١٩٠٤ وبمقتضاه اعترفت فرنسا بمركز إنجلترا في مصر مقابل ترك فرنسا حرمة التدخل في شؤون مراكش ثم سعت فرنسا في التوفيق بين إنجلترا والروسيا حتى تم لها ما تريده عام ١٩٠٧ وبذلك انقسمت أوروبا إلى معاكسرين عظيمين : فرنسا وإنجلترا وروسيا من جانب وألمانيا والنمسا وإيطاليا من جانب آخر . وكل من الجانبين متحفز للوئب على الآخر رغم ظاهر الجميع بحب السلام .

ألمانيا :

تقدمت ألمانيا في الثلاثة والأربعين عاماً بين عامي ١٨٧١ و ١٩١٤ تقدماً مدهشاً في الصناعة والتجارة والإدارة فبدت ألمانيا متحدة منظمة تنظماً محكماً جادة في طلب الثروة تعبد القوة وتقديس الحرب . وقد قام بالشطر الأول من هذه الحياة الجديدة بسمارك الذي نجح في إبقاء فرنسا منعزلة عمن يمكن أن يحالفوها وتحاشي الاندفاع في تيار العظمية البحرية والاستعمارية لثلاث يثير أحقاد الدول الأوروبية على بلاده .

أما الشطر الثاني فقام به الإمبراطور « غليوم أو وليم الثاني » الذي ولى العرش سنة ١٨٨٨ وأعلن أن عظمية ألمانيا لا تكون إلا بسيادة البحار ، وشجعه

على ذلك ظهور كتاب كثرين مثل «ترنيتشك» و «برناردي» استحوذوا ألمانيا على الوصول إلى المكانة الائقة بها بطريق الحرب والتغلب على إنجلترا التي تقف في سبيلها.

وقد نشطت الأعمال البحرية بعد أن سلمت إنجلترا جزيرة «هليجولند» إلى ألمانيا سنة ١٨٩٠ وتم فتح قناة كيل سنة ١٨٩٥ فأصبح الأسطول الألماني يستطيع أن يجتمع كله دون أن يمر ب المياه الدنماركية . وبعد هذا بثلاث سنين أعلن الإمبراطور برناجيًّا بحريًّا يرمي إلى سيادة البحار فاضطررت إنجلترا أن تجاري هذه الزيادة ولا سيما في المدربات .

وقد حاول الإمبراطور أن يظهر بأنه عند ما شرعت فرنسا بناء على الاتفاق الودي تحمل مراكش . فأرسل سفينة حربية أمام أغادير إحدى موانئ مراكش سنة ١٩١١ ؛ ولكنه أمام إعلان إنجلترا استعدادها لمساعدة فرنسا اضطر إلى ترك فرنسا وشأنها في تلك البلاد والاكتفاء بأنخذ جزء من الكنغو الفرنسية . وثبت له أن ألمانيا لا تزال بحاجة إلى مضاعفة جهودها ، فلما نشب حرب البلقان سنة ١٩١٢ ظهر لدول الوسط أنه حيل بينها وبين نيل أغراضها في البلقان والشرق فانحازت إلى تركيا كما تقدم .

وفي هذه المدة ظهرت الاشتراكية في ألمانيا وكثير المتنمون إليها حتى صار لهم حزب كبير شرع يوجه مر النقד إلى الحكومة حتى خيل إلى الناس أنه سيعارض الاستعداد الحربي . ولكن لما أعلنت الحرب سنة ١٩١٤ لم يتمتع الاشتراكيون عن الخدمة في الجيش .

إمبراطورية النمسا وال مجر :

ينحصر تاريخها قبل الحرب في محاولة استرضاء الشعوب الخاضعة لها ، وقد نالت المجر استقلالا ذاتيا تماماً منذ عام ١٨٦٧ وسعت في تقوية هذا الاستقلال وإثبات أنها أهل لأن تسود بقية شعوب الإمبراطورية . وفي سنة ١٩٠٧ نال البولنديون والبوهيميون حقوقاً جديدة وأعطي حق الانتخاب لكل رجل جاوز الرابعة والعشرين وضمت البوسنة والهرسك من تركيا سنة ١٩٠٨ . وظهر في جميع أنحاء البلاد تقدم صناعي وفكري كبير جداً بعض السياسيين إلى الظن أن النمسا قد وجدت حلاً مرضياً لمعضلة العناصر فيها .

إلا أن الصرب غيرت سياسة التوడد نحو النساء وأخذت تتطلع إلى ضم الصقالبة الحاضعين لها فتوبرت العلاقات بين الدولتين حتى إذا كان يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩١٤ قتل طالبان صربيان على عهد النساء وزوجته في « سيراجيفو » فطلبت النساء إلى الصرب مطالب لم تستطع التسليم بها كلها ففرحت الجنود النسوية إلى بلغراد في ٢٨ يوليه وانبرت الروسيا لمساعدة الصرب فدخلت ألمانيا في جانب النساء وفرنسا في جانب روسيا حسب المعاهدات السالفة الذكر . ولما شرعت ألمانيا تهاجم فرنسا من ناحية حدودها الشمالية الشرقية اخترقت الجنود الألمانية دوقية لكسنبورج وبليجيكا وافتاتت بذلك على حيدة بليجيكا . ولما كان وجود الألمان في بليجيكا يهدد إنجلترا أعلنت الحكومة الإنجليزية الحرب في أغسطس سنة ١٩١٤ مبررة ذلك بأنها تدافع عن حياد بليجيكا الذي ضمنته معاهدة ١٨٣٩ وانضم الترك إلى دول الوسط لعلمهم أن الحلفاء لا بد أن يطردوهم من أوروبا ، ثم انضمت بلغاريا لتعوض ما خسرته في حرب البلقان ولم ينضم إلى هذه الدول الأربع حليف آخر إلى نهاية الحرب .

أما جانب دول الوفاق فجعلت تنضم إليه دولة بعد أخرى حتى لم يبق على الحياد من دول العالم إلا القليل . وأهم من انضم إلى الحلفاء إيطاليا التي فسرت معاهdetها مع ألمانيا بأنها لا تلزمها المساعدة إلا في حرب دفاعية ، أما وهي ترى أن ألمانيا هي المهاجمة فلم تر مسوغاً للدخولها إلى جانبها . وبعد هذا دخلت الحرب إلى جانب الحلفاء وهاجمت النساء في مايو سنة ١٩١٥ لتنتزع منها « التيرول » و « الترنتينو » وانضمت رومانيا لتنازل ترنسلواانيا ، واليونان لتحقيق أطاعها في تركيا كما سلف ، واليابان لتسلي على « كياوتشاو » .

أما قارتا أمريكا فبقيتا على الحياد مدة ولكن الولايات المتحدة جعلت تفرض دول الوفاق وتبיע لهم المهمات الحربية ، فجعلت ألمانيا تهاجم سفنها وشواطئها بالغواصات مما أثار الشعور الأمريكي فانضمت الولايات المتحدة إلى الحلفاء سنة ١٩١٧ وهذا حذوها أكثر جمهوريات أمريكا الجنوبية .

ويسهل فهم الحرب بالإجمال إذا اعتبرت حرب حصار لأن أساساً طيل الحلفاء كانت تحصر دول الوسط بحراً بينما كانت الجيوش الفرنسية والبريطانية تحصرهم من الغرب وجيوش إيطاليا من الجنوب والبلقان من الشرق .

وقد انتصر المخصوصون انتصارات باهرة على الروسيا ورومانيا والصرب وهددوا مصر ، ولكن خطوط الدفاع الغربية والجنوبية بقيت ثابتة بوجه عام ، ثم انضمت أمريكا بجيشها وما لها ومحاسبتها فخضع الألمان وحلفاؤهم وأهم أدوار الحرب ما يأقى :

١ - الهجوم العنيف الذي به حاول الألمان أن ينهوا الحرب في أسبوع معدودة كما فعلوا في الحرب السبعينية ، ولكن هذا الهجوم أخفق في موقعة

المارن في سبتمبر سنة ١٩١٤

٢ - حاول الأتراك بمساعدة الألمان عبور قناة السويس في ٣ فبراير سنة ١٩١٥ فلم يفلحوا وكان الأتراك يعنون أنفسهم بقيام المصريين بالثورة في الداخل فخاب سعيهم وقد عاون المصريون الحلفاء في الحرب بقدر طاقتهم .

٣ - أقام الجانبان على الجبهة الغربية في فرنسا وبليجيكا خنادق منيعة جعلتها المخترعات الحديثة مدنًا مصفحة في باطن الأرض استمرت الحرب فيها سجالاً أربع سنوات وفاقت التضحيات فيها كل تقدير :

٤ - وفي تلك الأثناء تقهقرت الروسيا ونشبت فيها الثورة البلشفية ضد حكومة القيصر في مارس سنة ١٩١٧ وأقام الثوار حكومة شيوعية ما لبست أن

عقدت مع ألمانيا صلح «برست لوتفسكي» في مارس سنة ١٩١٨

٥ - أعلنت الولايات المتحدة الحرب في أبريل سنة ١٩١٧

٦ - هجم الألمان في مارس سنة ١٩١٨ هجوماً في نهاية الشدة كاد يؤدى بهم إلى النصر . ولكنهم فشلوا وانتهى الأمر بهجوم الحلفاء في يوليه وإعلان المدنية في ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ إثر ثورة عمالية في صفوف الأسطول أولًا ثم تغلغلت في الجيش .

الصلح :

كان أهم رجال المؤتمر الذين اجتمعوا في فرساي قرب باريس لتقرير شؤون الصلح «ودرو ولسن» رئيس الولايات المتحدة ولويد جورج رئيس وزراء إنجلترا وكلمنصو رئيس وزراء فرنسا وارلندو الوزير الإيطالي ، فأما الدكتور «ولسن» رئيس الولايات المتحدة فكان طول المدة يسعى لإيجاد وسيلة لتفادي مثل هذه الحرب الفروس في المستقبل ، ولذا كان بطل مشروع عصبة الأمم .

وأما لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا فقد قام بدور هام طول الحرب وساعد كثيراً على إحراز النصر ، بقوة إيمانه في النظم الديمقراطية وببلاغته ونشاطه .

وأما ذلك الشيخ الكبير كالمتصوِّر رئيس حكومة فرنسا الذي شاهد حرب ١٨٧٠ واشتهر منذ ذلك العهد كصحفي وسياسي متحمس فقد ولَّ رئاسة الوزارة في نوفمبر سنة ١٩١٧ وزاد في نشاط فرنسا وثباتها ورأس مؤتمر الصلح في فرساي حيث كانت له الشخصية البارزة .

وكان ولسن قد أعلن في ٨ يناير سنة ١٩١٨ شروطه الأربعة عشر التي حدت بألمانيا إلى قبول شروط المدنية ظناً منها أن شروط ولسن أساس الصلح : وأهمها إخلاء عن الأراضي المحتلة واستقلال بولنده وحرية البحار وإزالة العوائق الاقتصادية وحق تقرير المصير للشعوب المغلوبة على أمرها ورد الألزاس واللورين إلى فرنسا وتأسيس عصبة الأمم . ولكن لما عقد المؤتمر لم يسمح للمهزومين أن يرسلوا إليه مندوبيهم ، بل كان الحلفاء يتفاوضون سراً أو جهراً ويرسلون نتائج مفاوضاتهم إلى الألمان ثم إلى حلفائهم .

وإليك أهم ما تقرر :

١ - كادت الإمبراطورية المساوية تمحي من خريطة أوروبا إذ قسمت بين ست ممالك : النمسا - المجر - يوغوسلافيا وتشمل صقالبة النمسا سابقاً والصرб والجبل الأسود . رومانيا التي ضمت ترانسلفانيا - بولنده التي لم تشعها بعد أن كانت مقسومة بين روسيا وبروسيا والنمسا - تشيكوسلوفاكيا وهي عبارة عن بوهيميا ومراكشا .

٢ - خسرت ألمانيا نصيتها في بولنده وفقدت الألزاس واللورين ودانزج التي جعلت منفذًا دولياً لبولنده على بحر بطيق ، وفرضت على ألمانيا غرامة كبيرة لم تستطع القيام بتسدید أقساطها فاحتلت فرنسا وبلجيكا إقليم الروهر لإجبارها على الدفع فتدحرج سعر النقد الألماني رغم ما بالبلاد من نشاط صناعي وتجاري ، فشرعت فرنسا تعمل على فصم عرى الاتحاد الألماني بتشجيع ما يسمى جمهورية الرين وتعضيده بفاريا وغيرها على الانسلاخ عن الجمهورية الألمانية ، ولكن ألمانيا ما لبثت أن استعادت مكانتها الاقتصادية والجربية والسياسية وأخذت

تنقض عن نفسها آثار خسارتها في معاهدة فرساي واحدا تلو آخر .
٣ - أما تركيا فكانت قبل إعلان المذنة قد فقدت العراق وسوريا وفلسطين وكانت الثورة العربية ضد تركيا قد أقصت الأتراك عن بلاد العرب وبلغت الحالة الداخلية منتهى الشدة . ومع ذلك فإن إعلان المذنة وعقد صلح فرساي لم يضع حدأ لما قاساه الأتراك في أثناء الحرب وذلك لرغبة الحلفاء في إذلال تركيا فقد قرروا في مؤتمر سيفر سنة ١٩٢٠ شروطاً للصلح قاسية منها أن تكون القسطنطينية (استانبول الآن) وأزمير والمضائق تحت إدارة دولية . وأن تأخذ اليونان تراقيا الشرقية وأن تكون أرمينيا دولة مستقلة وكذلك الأكراد تكون لهم حكومة ذاتية . وأن تكون بحنة دولية تمثل فيها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا لإدارة الشؤون المالية في تركيا . وأن يخضس الجيش وأن تنزل عن أسطولها البحري والجوى .

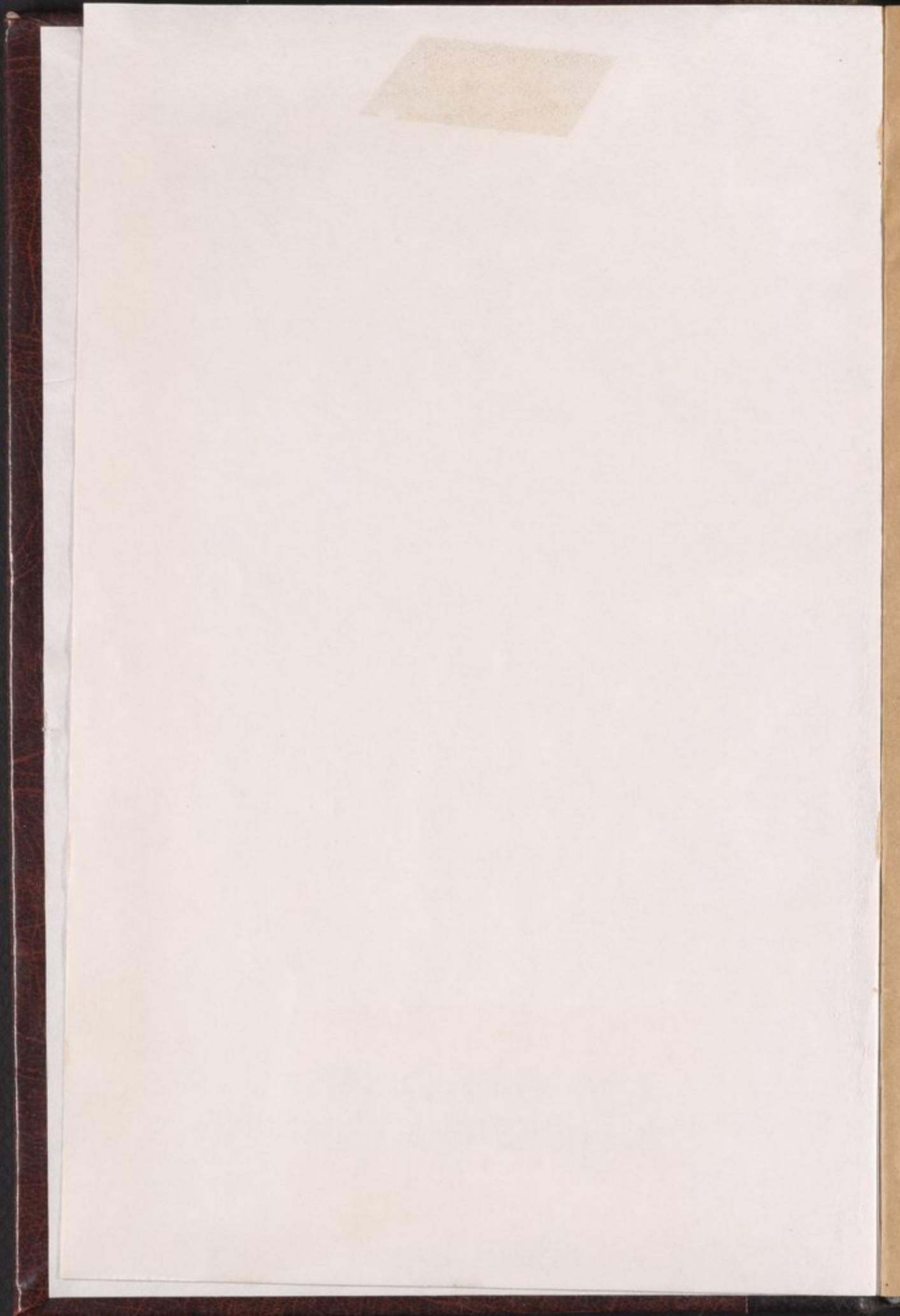
ومع أن حكومة القسطنطينية أيام السلطان محمد السادس قد وافقت على هذه الشرط فإن الوطنيين بزعامة مصطفى كمال أحد قواد الجيش التركي آتوا على أنفسهم أن يستميتوا في الدفاع عن حقوق تركيا . فتكونت الحكومة الوطنية الكمالية وعزل السلطان وانهزمت اليونان التي احتلت أزمير واليوا والأناضول بمساعدة الحلفاء في سنة ١٩٢٠ هزيمة منكرة في موقعة سقاريا في آسيا الصغرى في سنة ١٩٢٢ واضطر الحلفاء إلى دعوة تركيا الجديدة إلى مؤتمر لوزان في سنة ١٩٢٣ وبمقتضى معاهدة لوزان استردت تركيا أملاكها التي كانت لها قبل سنة ١٩١٤ عدا البلاد العربية التي استقلت كالجزائر أو التي وضعت في ذلك الوقت تحت الانتداب البريطاني كالعراق وفلسطين أو الانتداب الفرنسي لسوريا ولبنان . وبمقتضى معاهدة لوزان ألغيت الامتيازات الأجنبية ونزلت عن سيادتها وحقوقها في مصر . واستردت تركيا تراقيا الشرقية إلى شهر ماريتزا كما استردت سيطرتها على المضائق واستانبول وأصبحت أنقره العاصمة الجديدة . وأبعدت عن الأناضول سكانه الإغريق مقابل استرداد المسلمين الذين كانوا يقطنون مقدونيا الإغريقية ومنذ ذلك الوقت وتركيا في تقدم مطرد من جميع الوجوه .

٢٥٠

عصبة الأمم :

لعل الأجيال المقبلة ترى أن أهم ما وفق إليه ساسة أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى هو وضع مشروع عصبة الأمم الذي افتتحت به معاهدة الصلح والذي تشير ديباجته إلى مطمح آمال الإنسانية في عصرنا هذا إذ تنص على موافقة الدول المتعاقدة على تقوية روح التعاون فيما بينها ، والسعى للسلام والاطمئنان بعدم الاتجاه إلى الحروب ، وبتوثيق العلاقات الشريفة العادلة بين الأمم ، وبإقامة العدل واحترام المعاهدات وبمقتضى ميثاق العصبة تعاهد أعضاؤها على عرض ما يحدث من الخلاف على محاكمين أو على مجلس العصبة إذا اقتضى الحال ، ووعدوا أن يحموا كل عضو من الاعتداء وإذا نشب حرب بالرغم من كل هذا فإن أعضاء العصبة يستعملون العقوبات الاقتصادية لرد المعتدي والعصبة : (١) جمعية عمومية تشمل كل الأعضاء . (٢) ومجلس مؤلف من ١٥ عضواً بعضهم دائمون كإنجلترا وفرنسا وإيطاليا وروسيا والآخرون يختارون بالانتخاب لثلاثة أعوام ولا تكون قرارات المجلس نافذة على الجميع إلا إذا كانت قراراته بإجماع الآراء (٣) وسكرتارية عامة وهي الهيئة الثابتة في العصبة التي كانت تقوم بتنظيم اللجان وتغذية الجمعية والمجلس بالمسائل والتقارير . وكانت الجمعية العمومية تتالف من مندوبين عن الدول المشتركة بشرط ألا يزيد مندوبيو أيّة دولة على ثلاثة ولم جمِيعاً صوت واحد . وبلغ عدد الأعضاء المشتركين في العصبة ٥٩ عضواً وكانت مصر أحد دول انضمت إلى العصبة، وذلك في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ . وكان لكل دولة أودومنيون تحكم نفسها بنفسها أن تدخل الجمعية بشرط موافقة ثالثي أعضاء الجمعية وللهذه أن تنسحب من عضوية العصبة بشرط إعلان سابق على الانسحاب لستين يوم شترك الولايات المتحدة في العصبة . وألحقت بالعصبة هيئات دولية أهمها محكمة العدل الدولية الدائمة والهيئات الدولية للعمل وهيئات أخرى خاصة بالمواصلات والمسائل المالية والصحية .

1900/2914





1 0 0 0 0 0 3 0 0 8 8

b12689312

i 14146381

